



علم الراديكالية والإرهاب

(إرهابولوجيا)

الأستاذ الدكتور
بوبكر بوخريسه

علم الراديكالية والإرهاب

(إرهابولوجيا)

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(3482/ 7/ 2017)

327.117
بوخريسة، بوبكر
علم الراديكالية والإرهاب..إرهابولوجيا/ بوبكر بوخريسة._عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، 2017
()ص.
ر.إ.: 3482/ 7/ 2017
الواصفات: / الإرهاب// السياسة الخارجية//
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أوأي جهة حكومية أخرى

الطبعة الأولى 2018

ISBN978-9957-35-280 -6 (ردمك)



مـــركـــز الكتـــاب الأكاديمـــي
عمّان-وسط البلد-مجمع الفحيص التجاري
ص . ب : 11732 عمّـــان (1061) الأردن
تلفاكس: 96264619511+ موبايل: 962799048009+
الموقـــع الإلكتروني: www.abcpub.net
A.B.Center@hotmail.com / info@abcpub.net

علم الراديكالية والإرهاب

(إرهابولوجيا)

الأستاذ الدكتور

بوبكر بوخريسه



يقول المخرج السينمائي البريطاني العتيد ألفريد هتشكوك "ليسَ هناك من رعبٍ في طلقةِ البندقيّةِ بل وحسبُ في توقّعِها......"

وفي عبارة أخرى، قال أرسطو "إن الخوفَ ألمُ ينبع من توقّعِ الشرّ....."

استهلال

في بداية الألفية الثالثة وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كثر توظيف مفهوم أو عبارة إرهاب في وسائل الإعلام الغربية، على وجه التحديد. كما عقدت بشأن هذه الظاهرة، مؤتمرات محلية، إقليمية وندوات دولية. وحتى على مستوى الأمم المتحدة ومنظماتها، للاتفاق حول هذا المفهوم الذي يتميّز بدرجة عالية من الزئبقية. من الناحية اللغوية، على الأقل، استخلصت لفظة إرهاب من مصدر الفعل اللاتيني (Ters) الذي اشتقت منه عبارة (Terror) التي تعني الفعل (Terroriser) في الفرنسية: أرْهَبَ، أو أرْعَبَ. وهو يعني: "استعمال العنف المادي أو المعنوي ضد مؤسسات، أفراد أو مجموعات، لم تكن في حالة تأهب واستعداد للدفاع عن نفسها أو الاحتماء، للحيلولة دون تبعات الأفعال الإرهابية. لذلك، تشتمل العبارة، على كل النشاطات الـلامشروعة للمجموعات السّرّية (قتل، اختطاف، وضع قنابل، الخ)، بهدف خلق مناخ من اللاأمن، مما يستدعي القمع وخلق بيئة من التمرد أو الثورة (الألوية الحمراء). وأحيانا قد تمثل الغاية من الضغط (الإرهاب)، الحصول على اعتراف بالوجود وبالمطالب السياسية (منظمة التحرير الفلسطينية).

وتتضمن عبارة إرهاب، بعدين اثنين. من جهة، فهي تحيل إلى فكرة، منهج وفعل عنيف، يسمح لصاحبه بتحقيق هدف سياسي، بتوظيف وسائل تكون تكلفتها لا متناسبة، مقارنة بالآثار التي يمكن أن تخلفها. ومن جهة أخرى، فهي تذكر باستعمال العنف من قبل مجموعة فاعلين، متجاوزين القواعد الشرعية للفعل السياسي، إن لم نقل الحرب. في المنظور الأول، يعرف الإرهابي وفقا للوسائل التي يجندها؛ إذ ينظر إليه كفاعل عقلاني قادر على الحساب، التوقع وتكون إستراتجيته [مهما كان الحكم الأخلاقي الصادر بشأنها] متوافقة مع غاياته. ويعني تحليل الفعل أو الظاهرة الإرهابية عندئذ، البحث عن فهم عقلانية الفاعل، إعادة تكوين طرق تفكيره والتنبؤ بها، في حالة الضرورة. في المنظور الثاني، يتميز "الإرهابي" برفضه الانصياع للقواعد، القيم

السائدة وبالفارق العجيب الذي يفصل بين ذاتيته وذاتية ضحاياه، الدولة التي يهددها والصحفيين الذين يتابعونه. وإذن فإن الفاعل الذي تدفعه معتقداته، يعطي معنى للعنف الذي يمارسه. إذ يؤمن بأنه عادل وشرعي، في حين ينظر إليه من الجهة المقابلة، على أنه يسيطر عليه غياب أو تطرف المعنى، الغباوة والجنون، يعني أنه فعل لا مشروع. ومن هنا، يجب أن يتناول التحليل [ليس حسابات أو إستراتيجيات الفاعل] السيرورات التي تدفعه إلى تخطي قوانين اللعبة السياسية أو الحرب. ويجب أن يتم التركيز، على منطقيات الخسارة وتحميل المعنى التي تجعل منه شكلا ذاتيا متطرفا من العنف.

في العلوم الاجتماعية والسياسية، مثلما هو الحال في الخطابات العفوية، يتم الفصل في الغالب بين هذين البعدين من الإرهاب. حيث يهتم البعض أكثر، بالطابع الأدواتي للفعل الإرهابي. وهم أولئك الذين يفكرون في الإستراتيجيا الكبيرة للفاعلين أو في حساباتهم التكتيكية، في اليوم والساعة. بينما يركز آخرون أكثر، على معاني الفعل الغريبة أو المنحرفة، مثلما يبدو أنها تتجلى. فهم يحللون مثلا، الأيديولوجيا أو المعتقدات الدينية للفاعل. وفي الحقيقية، من المفضل تفمصل هذين النوعين من المقاربة معا [تضافر الموضوعية والذاتية]، تناول الأبعاد العقلانية الأدواتية للإرهابي والمعنى الذي يراهن عليه، بطريقته الخاصة. وهذا ما يقدم لنا صورة مفارقة عن الفاعلين، لكنها غالبا ما تكون صادقة: صورة الأفراد أو المجموعات القادرة على إعداد أفكار صارمة، منطقية وموثقة، مع أنهم يكونون في الوقت ذاته، متعصبين وهذيانيين شيئا ما، مندفعين تحت تأثير انفعالاتهم وكراهيتهم التي تتجاوز الحدود المعتادة للسياسي إلى درجة أنهم يتحولون، في بعض الحالات إلى شهداء وينتحرون.

ومن التعريفات الاصطلاحية ذلك الذي صقله سوتيل والذي يصف الإرهاب بأنه: "العمل الإجرامي المصوب بالرّعب، العنف أو الفزع بقصد تحقيق هدف معين". وفي جميع الأحوال، يكون الهدف من استخدام الإرهاب، هو هدف سياسي، إن لم يتطور المفهوم وفقا للسياق الحديث إلى بديل عن الحروب في أشكالها التقليدية. ومن

الملاحظ في البداية أن الموقف الاجتماعي يتحول، عندما يكون موضوع القواعد التي يجب احترامها محتكرا من طرف أقلية. كيف يحدث ذلك؟ يحدث أن جماعة ما قد تصوغ مجموعة قواعد مذهب باطني، يتناول السلوكات: حيث تصبح هذه الأقلية وحدها هي التي تمتلك حق إطلاق الأحكام. فلماذا، إذن، يتقبل جمهور الناس أن يحرموا مما يمثل حقهم الطبيعي؟ قد يعود سبب ذلك إلى القلق الذي ينتاب ذات كل إنسان. لكن، إذا كان هذا التأثير يمارس عن طريق الإقناع والحجة، فمن المستبعد أن ينجح الدعاة في فرض أفكارهم. لكن الإحساس بقرب الأجل، قد يجعل كل واحد منا يشعر بقلق شديد؛ أليس الفناء الذي يهدده علامة جلية على الخطايا التي تنخر وجدان كل إنسان من الداخل؟ أوليس، بسبب تلك المعاصي المجهولة، أن يصبح الإنسان مدانا؟ (Legendre, 1974).

انطلاقا من هذه المشاعر المشتركة، يكون من السهل تنمية عقدة الذنب أو التهمة التي تؤدي بالناس إلى التخلي عن استعمال العقل. وهم يفقدون بذلك، الثقة الكاملة في القدرات العقلية التي يتمتعون بها. وتعرف جماعات المصلحين ذلك جيّدا: إنها توظف إلى جانب الحجج الفكرية والنداءات العاطفية (التي تؤدي إلى تأثير حقيقي ولكنه محدود) ترسانة كاملة من العمليات التي تستخلص من الإرهاب الفكري: "تلك الأقليات، لا تجهل أن تحقيق هيمنتها على الرأي العام، يتطلب تجريد المعارضين أو المحتجين. ويمكن التوصل إلى ذلك، عن طريق حرمانهم من صفة الكائنات العاقلة أو المفكرة: يعني كل أولئك الذين يرفضون، كمقدمات، مبادئ الدّين أو المعتقد الذي يراد نشره. وهكذا عندما تتخذ الأيديولوجيا الطابع الديني، فإنها تعتبر حجج أولئك الذين لم يهتدوا بعد، كافرة أو ملحدة؛ وتضاف إلى أنواع السخرية والتهكم التي تشكل الأسلحة الأولى للإرهاب الفكري، كل مدونة الإذلال والإهانة التي تستهدف القضاء على المنافس وتجريده، حتى من الحق في الوجود. ويصبح التأثير الأيديولوجي هكذا، من احتكار تلك الجماعات: يتعلق الأمر في هذا المقام، برجال الدّين، المشعوذين

وأحيانا أخرى منظري النظام الاجتماعي، السياسي والاقتصادي (Evans-Pritchard, 1972).

ومع تطور الكتابة ووسائل الاتصال، الناجعة والمؤثرة، تصبح مسألة نشر الأيديولوجيات والتأثير الإرهابي الذي تمارسه أمرا ميسرا؛ ذلك أن وسائل الإعلام الجماهيري هي التي تقلب الموقف الاجتماعي، أكثر من غيرها: فهي تقيم اتصالا مباشرا بين من يقترح موضوعات جديدة والجمهور. إذن ليس غريبا، أن تشهد المجتمعات المعاصرة ازدهار أشكال متنوعة من الدعاية، الإشاعة والإرهاب. وفي الميدان السياسي، تعتقد الباحثة هـ. أرندت (Arendt, 1972) أن النظم الكليانية (الاستبدادية) التي عرفتها الساحة السياسية الأوروبية، خلال الحربين العالميتين والتي من أمثلتها الفاشية، النازية أو الستالينية، توظف إرهابا غير انتقائي، بل أعمى لخدمة أيديولوجيا مفروضة. وأنها ترمي إلى فرض رقابة مطلقة على البشر، حتى فيما يخص الحياة الباطنية الفردية أو المقدسة. ويمكن أن يعود تاريخ الإرهاب بعيدا في الزمن. حيث تذكر الأدبيات المتخصصة عادة، بـ"قتلة" القرن 12م الذين كانوا يمارسون حينها، شكلا من الرعب لحساب "شيخ الجبل" رشيد الدين سنان. ورغم ما تقدم، تعود عبارة الإرهاب إلى حقبة تاريخية محددة، هي حقبة الرعب الثوري بين سنوات (1793-1794) التي تشير إليه هكذا منذ السنوات التي أعقبتها. في القرن 19م وفي منتصف القرن العشرين، انطبقت العبارة على عدد من التجارب، خاصة المذهبية العدمية ومشتقات المذهبية الشعبوية في روسيا، كما سادت حقبة "الاغتيالات" الفوضوية بين سنتي (1892-1894) في فرنسا. وانطلاقا من سنوات السبعينات في القرن العشرين، فهو يتطابق مع ظاهرة جماهيرية ومتنوعة في الوقت نفسه.

يعيش العالم هكذا دون علمه، الساعات الأخيرة من الحرب الباردة. كما بدأت المجتمعات الغربية، تعي بأنها تخرج من الحقبة الصناعية وأن المعارضة الهيكلية بين الحركة العمالية وأرباب العمل، فقدت كل تمركزها. في هذا السياق المزدوج من زوال نزاعين اثنين أحدهما دولي وجيو-سياسي والثاني اجتماعي، ملازم للمجتمعات

الصناعية، ظهر في عدة بلدان غربية إرهاب يساري متطرف، فرجوي ومكثف في إيطاليا، خاصة مع الألوية الحمراء ولكنه عنيف جدا في ألمانيا (جناح الجيش الأحمر). يتكلم الفاعلون فيها غالبا، باسم مذهبية ماركسية-لينينية أكثر "نقاوة" من الشيوعية الفعلية التي يعتقدون أنها فاسدة، إذا لم ينتسبوا إلى أيديولوجيا فوضوية أو عدمية؛ وهم يزعمون في الوقت ذاته، تجسيد الطموحات العليا للبروليتاريا العمالية التي لا تجد نفسها في أشكال العنف التي تمارس باسمها. في بعض الحالات، تلعب علاقة "خط أحمر"، بين "أسفل" الحركات الإرهابية و"أعلى" سلطة دولة-"، ينتهي في موسكو أو في بعض عواصم الإمبراطورية السوفيتية. وفي الفترة نفسها، يحاول إرهاب اليمين المتطرف الذي هو حيوي أيضا في إيطاليا بشكل خاص، تحضير الاستحواذ على السلطة وخلق جو من الخوف والأزمة السياسية. إن إرهاب تلك الفترة لا يتموقع فقط، في قطبي النظم السياسية، بل يمكنه أن يكون قوميا أو جهويا، مرتبطا بمشروعات تحرير واستقلال قومي. ويكون هذا، في حالة عدد من الحركات التي اختارت الصراع المسلح في أوروبا، مثلا، إيتا الباسكية في إسبانيا، إيرا في شمال إيرلندا أو الحركة الكورس في جنوب فرنسا.

إن الإرهاب الكلاسيكي إذن، هو إما داخلي يتموقع في هامش النظام السياسي للدولة-الأمة أو تحمله مشروعات الاستقلال اتجاهها، وإما دولي؛ يعني أنه سياسي بالتمام. إن ما ينتظر شيئا ما من بعض الدول هو أن توفر له وسائل نشاطه (جوازات سفر، تسهيلات دبلوماسية مثلا) أو يعمل كـ"مقدسات". وهو يقيم علاقات متنوعة مع أجهزة الإعلام؛ أحيانا يبني إستراتيجيات إعلامية، ينتظر من التلفزيون أن يضمن تغطية وتضخيم أفعاله ويهدد أحيانا الصحفيين أو يهاجمهم وفي الغالب أيضا، فهو قد لا يكترث أبدا بهم. حتى وإن بقيت أشكال من الإرهاب الموروثة من سنوات 1970-1980، فإن العالم قد دخل مرحلة جديدة، تحولت فيها الظاهرة الإرهابية بشكل معتبر. فهو يميل من السياسي إلى أن يصبح أكثر تحت سياسي، تحكمه إذن اهتمامات اقتصادية، من جهة. ومن جهة أخرى، فهو ميتا-سياسي، تعبيرا عن قناعات

دينية تتخطى كل إطار سياسي، برهاناته ومعانيه. إذ ليست النزعة الإسلاموية هي فقط بمفردها، موضوع اتهام في هذه التغيرات. لكن لا يجب هنا اتخاذ الإسلاموية المتجذرة خلال سنوات 1980-1990 في الحسبان، مع العنف الذي يظل مرتبطا بشكل مباشر، بمطالب اجتماعية وسياسية -الثورة الإيرانية وامتداداتها الدولية، دائرة الإرهاب والإرهاب المضاد في الجزائر أو إرهاب اليأس لدى الشباب الفلسطيني في الاغتيالات- الانتحارية التي تمزج عموما بين الإسلاموية والقومية (بوخريسه، 2010).

في الجزائر، لم تكن الحركات الإسلاموية ولا الإرهاب الذي تلاها ثمرة اضطرابات جرت خلال سنوات 1980 أو نتيجة توقيف المسار الانتخابي عام 1992. كما أن تعدد الصراعات وتنامي العنف لم ينشأ بشكل استثنائي من البؤس الاجتماعي، الأزمة الهوياتية أو الصحوة الدينية. في الحقيقة، أن التعصّب الديني يضرب بجذوره في تاريخ الجزائر، حيث سمح الدّين بالحفاظ على هوية الجزائريين في مواجهة الاستعمار. وقد تطور بشكل لافت عقب مرحلة الاستقلال. وأن الأزمة الاقتصادية كما انفتاح الساحة السياسية على التعددية في سنوات 1980، قد سمحت بظهور العديد من الأحزاب ذات التوجه الإسلامي. وجراء ذلك، وبهدف بناء دولة إسلامية، فإن بعض الأذرع المسلحة التي تشكلت كانت وراء ارتكاب العديد من الهجمات الإرهابية. كانت المجموعات الإسلاموية الجزائرية متيقنة، من أن "الشعب" كان في صفها وأن النظام لم يكن سوى مؤسسة مافياوية يحميها الجيش الوطني...ومن الجائز إذن، أن نعتبر العنف السياسي في الجزائر كارثة مزدوجة، نفسية واجتماعية. كارثة نفسية في علاقة خاصة بين الواقع الداخلي (النفسي) والبيئة المحيطة. وكارثة اجتماعية، بمثابة تكسير للوظيفة الوسيطية المخصصة لتدبير العلاقات بين الفرد والجماعة، والتي يؤمنها في العادة السياق الاجتماعي.

ومع تدهور المناخ الفكري، في المجتمع العربي والذي شاهدته الساحة الثقافة العربية، في نهاية الألفية الثانية، فقد تراجعت معالم وحدود المناظرات العقلية والفكرية، تحت ضغط التيارات والدعاة الإسلامويين أو عودة الممارسات التأثيرية

الأيديولوجية (الرسمية والشعبية) إلى نوع من الإرهاب المتبادل (Claval, 1978). هـذا الإرهاب الجديد هو إرهاب "شامل" بدرجة أولى، لأنه يتضـافر مـع رؤيـة كوكبيـة عامـة وأبعاد محلية محتملة في إطار قومي. وتحمل اغتيالاته المميتة، سنة 2003 أو عـام 2004 في المغرب، إسبانيا، بـالي، تركيـا وتـونس وفي العربيـة السـعودية، الخ، رسـالة تتعلـق بالنظم في تلك البلدان كما في العالم قاطبة. وأبعد من ذلك، لأنها من تـدبير فـاعلين لا يترددون في الانتحار، عند الضرورة. وهو ما يعني، بأن الفعل الإرهابي يكتسي بالنسـبة لهم بعدا يسمو على الحياة في الأرض. إنه يتجاوز الدول، لكنه يرمـي في الوقـت نفسـه في بعض الحالات إلى إعادة شغل الساحة السياسية وإيقاظ المسلمين جماهيريـا، للقضـاء على النظم السياسية الحاكمة، في الدول الممقوتة. إنه يتجاوز الحدود القومية مـع تجـذره هنا وهناك، في الحياة الداخلية. وأن الانخراط في الحركة الإسلاموية المسلحة لم يبـدأ مـن سجل التضحية والشهادة، ذلك أن قائمة الأعمال التي يستوحي منهـا هـؤلاء المقـاتلون متأصلة في "ثقافة الحرب" المحلية. ويبدو أن العنـف لم يكـن أداة تضـحية بقـدر مـا شـكل وسيلة تغيير. إذ يحمـل توظيفـه طـابع التغـيير الاجتمـاعي ومراكمـة الثـروة. وبشـكل تدريجي، برزت مقاربة "فئوية" للمجتمـع خاصـة في حركـة الجماعـة المسـلحة الجزائريـة (جيا) (GIA) ما سهل بالانتقال إلى العنـف الجمـاهيري، ضـد المجتمـع المـتهم بـالكفر (الفجور). هذا العنف الموجه نحو المدنيين قد " لطـخ (دنـس)" الإسـلامويين الجزائـريين وجعل جهادهم لا مشروعا في أعين كثير مـن المـدنيين. فهـل شـكل انخـراط الشـباب الجزائريين في الشبكات الإسلاموية العالمية التي تخوض حربـا ضـد "الصـليبيين واليهـود" إذن، سبيلا آخر للتكفير عن الذنب (الافتـداء) بالتضـحية بـالنفس في شـكل هجمـات انتحارية؟

وهـو إرهـاب "شـامل"، لأن فاعليـه يمكـنهم العمـل علـى مسـتوى عـالمي: إذ أن المتورطين في أحداث 11 سبتمبر 2001، في معظمهم، قد ولـدوا في العربيـة السـعودية وفي مصر. وقد تحركوا كـثيرا في الشـرق الأوسـط، تمرنـوا في أفغانسـتان وفي باكسـتان، درسوا في ألمانيا وانتسبوا إلى مساجد لنـدن، كمـا تعلمـوا قيـادة الطـائرات في فلوريـدا،

الخ. وتتميز شبكاتهم بالمرونة، مثلما هي الرأسمالية المعاصرة: فهم قادرون على التواصل وقطع الاتصال ونشاطاتهم على دراية بالتكنولوجيات الأكثر تطورا، بما فيها البنكية. يقلب الإرهاب الشامل مقولات الحركات ضد العولمة، مستوليا على كل شيء ومحرفا اتهاماتها النيوليبيرالية ونتائجها الاجتماعية. وأخيرا، فإن هذا الشكل الجديد من الإرهاب لا ينتظر وسائل الإعلام، لكي تضخم من أفعاله، بل هو يشارك مباشرة في عولمة المعلومة. ويرتكز على وسائل الإعلام الجماهيري، قنوات التلفزيون الضخمة التي من بينها: الجزيرة، الإنترنيت، الصحافة المكتوبة والإذاعة. وفي واحدة من تداعيات تفجير مدينتي نيويورك وواشنطن في 11/ 09/ 01، أعدت الإدارة الأمريكية مشروع قانون جديد، يعتبر المتسللين إلى برامج الكمبيوتر المعروفين بالهاكرز (Hackers) إرهابيين. كما يسعى البريطانيون إلى توسيع مفهوم الإرهاب ليشمل اختراق الشبكات الألكترونية (Web) بما يهدد الحكومات تهديدا خطيرا. وهو ما قد يؤدي إلى تقويض الاعتراض المدني عبر شبكات الأنترنيت. لقد ساهم الإعلام والسلطات الحكومية في تصوير مجموعات الهاكرز، باعتبارهم مجرمين، هدفهم إلحاق الأذى بالآخرين.

إن مشروع القانون المقترح، يحوّل القضية من المرض النفسي إلى الفعل الإرهابي بما يحمله هذا التحول من انعكاسات سياسية واجتماعية. ومن ثم بات من المهم، دراسة هذه الظاهرة في سياقها الاجتماعي والسياسي. ولا ننسى أنه قد عقدت في الماضي، عدة اتفاقيات دولية للحيلولة دون الأعمال الإرهابية؛ حيث أن أول عمل قانوني، كان يستهدف الحد من خطر العمليات الإرهابية عن طريق التعاون الدولي، لمنع الجريمة ومعاقبة مرتكبيها هو اتفاقية جنيف عام 1937 المعروفة باسم "اتفاقية الوقاية وقمع الإرهاب"[1]، بالإضافة إلى "الاتفاقية الأوروبية حول قمع الإرهاب"[2] التي أعقبتها عام 1977. وهكذا، يتم استغلال فرصة الهجوم على ما يسمى بالإرهاب،

[1] –Convention for the prevention and punishment for terrorism

[2] –European convention on then suppression of terrorism

لسد الثغرة التي يتسرب منها فائض القيمة المعرفية. ويتم استغلال الجزء الصغير من نشاط الهاكرز، ألا وهو النشاط التخريبي منه فحسب، للقضاء على كل أشكال الاحتجاج الاجتماعي والسياسي التي يساهم فيها الهاكرز، باستخدام تكنولوجيا المعلومات. حيث تم صقل تعبير الإرهاب السيبراني الذي هو الترجمة الحرفية للعبارة (Cyberterrorism).

إذا كانت الفلسفة السياسية، قد اهتمت أحيانا بالإرهاب، فإن هذه الظاهرة لا تفتأ تشكل موضوعا "قذرا" بالنسبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية التي لم تتعرض له، سوى بدرجة محدودة جدا، تاركة إياه لمعاينة المتخصصين الذين إذا لم يكن عملهم يقتصر على نشاط ذي طابع صحفي، إن لم نقل ترقية صناعة الخوف (أنظمة أمن، مجلات ومؤلفات خاصة، الخ) فهو يكون قريبا من عمل مصالح البوليس والمخابرات، أكثر من البحث العلمي. لكن، الإرهاب لم يظل نوعا من الندرة أو الغرابة، ظاهرة عرضية في عالم الدول-الأمم الواضح وفي عالم ومجتمعات مهيكلة بواسطة نزاعات مؤسساتية قوية، الحرب الباردة على المستوى الدولي، صراع الطبقات وصراع المجتمعات الصناعية. لقد أصبح شكلا قويا من العنف على الأرجح يستبدل بـالحرب. وهو يشكل معطى لا يمكن التغاضي عنه في كل تفكير سياسي وجيو-سياسي.

قائمة المراجع

1. بوخريسه، ب. (2010)، مفاتيح وأعلام في علوم المجتمع والإنسان، منشورات جامعة باجي مختار-عنابة (الجزائر).
2. Legendre, P. (1974), L' amour du censeur. Essai sur l' ordre dogmatique, Paris : Seuil.
3. Evans-Pritchard, E. E. (1972), Sorcellerie, oracles et magie chez les Azande, Paris : Gallimard.
4. Claval, P. (1978), Espace et pouvoir, Paris : P.U.F.
5. Arendt, H. (1972), Le système totalitaire, Paris : Seuil.

البحث في علم الإرهاب والإرهابولوجيا

ما العمل حينما نشتغل بصفتنا "علماء"، على موضوعات لا نحبها وتثير فينا الاستياء، الخوف، الضجر، النفور والاشمئزاز، باختصار تلك التي نعتقد بأنها كريهة؟ لماذا نصرف هذا الكم من الطاقة في تحليل موضوعات ترعبنا؟ لماذا نقضي هذا الكم من الوقت في مطالعة منشورات بغيضة، كتبها أشخاص نكرههم، نستمع إلى سرديات همجية، نتفحص ديناميكيات تخريب، بينما يقدم لنا التاريخ عددا من أعمال الثقافة الراقية التي تقع علينا -نحن الجامعيين- مسؤولية الحديث عنها، إذا أردنا أن تظل هذه الثقافة حيّة؟ عندما نشتغل على ثقافة النهضة ونقدم تأويلا جديدا عن إيمانويل كانط أو عندما نتوصل إلى تفكيك شفرة الكون الرمزي لقرية في أقاصي بلد عربي، فإن الموضوع يمتلك مباشرة قيمة، يعتبرها الباحث ومجتمعه العلمي، قيمة كونية (عامة). يعود هذا الموضوع إلى أن الثقافة والعمل الذي نخصها به يسهم في جعل العالم ذي دلالة، أكثر أهمية وباختصار قابلا للحياة في عالم الدلالات، يعني أننا نقدم دلالة إضافية. وبتعليم تلك الثقافة، فإننا نحرص على تقاسمها، نقلها في الزمن وإدامة شيء معتبر يتوفر على معنى وقيمة. بالمقابل، عندما نشتغل على ما ليس له أيّة قيمة [فقط في نظرنا]، لكنه يتموضع في جانب الموت، فإننا لا نعمل أكثر وفق المنظور نفسه أو بهدف الاهتمام المعرفي ذاته.

في الحالة الأولى، نكون حريصين على إنعاش ونقل موضوع له قيمة. بينما في الحالة الثانية [وبكيفية صريحة نسبيا]، يكون في دماغنا واجب "ألاّ يتكرر هذا أبداً". إننا ندعو الطلبة إلى أن يتعلموا كيفية سريان العمل، وليس سريان مجزرة ممنهجة. إذا لم يكن للموضوع من قيمة، فلماذا نخصص له هذا الحيز من الوقت والصفحات؟ أليس الأمر مفارقا؟ إننا نسهم كجامعيين، في إعطاء معنى لهذا العالم. عندما نشتغل على أشياء لا نحبها، فإننا نبنيها بالضرورة في شكل موضوع وأننا نوثقها. إننا نسهم جراء ذلك، في إعادة بعثها إلى الحياة في الثقافة التاريخية. أليس بالأمر الإشكالي أن كثيرا من الناس يعرفون هتلر وستالين، بدلا من علماء وفلاسفة كثيرين؟ فالأول والثاني، ليسا في حاجة إلى اسم (ثاني) وأصبحا من الصفات. إن كان هناك من شيء مريب في

الموروث المتقلب للقرن العشرين، فهو أن أسماء الطغاة لم يتم محوها "على الدوام وإلى الأبد". وبالعكس، كرمز وكاريكاتور، فهي تبدو حية في وعي وذاكرة المجتمعات العربية والأوروبية، وأحيانا تكون أكثر حضورا من أسماء أعلام الثقافة الكبار...

1. الإنسان وجدلية الخير والشر

دون ريب، هل تتسم إشكالية الرعب والعنف والإرهاب بالحتمية والضرورة، خاصة إذا أبدينا عرفانا إزاء الأموات؟ مثلما كتب بول ريكور، "يُستدعى علم التاريخ في علاقته بالدّين، حيال رجال الماضي. في بعض الظروف، خاصة عندما يواجه المؤرخ الرعب، الفظاعة والقسوة من تاريخ الضحايا، تتحول علاقة الدّين إلى واجب عدم النسيان" (Ricoeur, 1996 : 194). رغم ذلك، كما هو حتمي أيضا، فإن القضايا تستمر ولا تزال مطروحة. لماذا يبدو الرعب اليوم ملائما إلى هذا الحد في وعينا التاريخي؟ كيف يجب تأويل حقيقة، أننا نعتقد بأنه لم يحدث أي شيء، عندما لا تعلن النشرة التلفزيونية عن أية كارثة؟ في معنى معين، ألا يخلق العطف والشفقة عند البعض إشكالية مثل همجية الآخرين؟ هل يقدم لنا الجحيم الدنيوي، نقاطا إشارية مطلقة في اللحظة التي تنمحي فيها يقينيات الخير؟ لكن، هل يمكن أن تقدم لنا هذه الوضعيات المتطرفة، بوصلة أخلاقية توجه وجودنا المسالم؟ ألا توجد ذاكرة، سوى ذاكرة البؤس الذي لا تتحمله الشعوب السعيدة؟ هل يمنحنا الرعب فرصة التوصل إلى فكرة المتعالي والسمو أو المقدس السلبي؟ وحتى دون ذكر طبيعة الانجذاب الذي يمارسه الرعب [ليس نادرا عند المثقفين]، فإن جزءا من الازدواجية التي يقيمها الباحثون مع الموضوعات الكريهة، تكون محل رهان أو تتحدّد هنا.

مع بروز مفهوم جديد للعقل في اليونان أثناء القرن الرابع قبل الميلاد، انفصل نمط من التفكير الفلسفي عن التقليد الأسطوري (الخرافي) من أجل البحث عن مبادئ فهم الواقع. وأدت الوضعية الهشة للمملكة المقدونية [ضحية الصراعات والعنف]، بأرسطو الشاب إلى أن يتساءل عن شروط الخير في المدينة. بعد وصوله إلى أثينا نحو

366 ق. م.، فقد تقرب في البداية من أفلاطون (428-347 ق. م) واعتقد أن الفيلسوف مدعو إلى دعم العدالة، بكافة السبل والوسائل التي تكون بحوزته. لقد كان يبحث عن الحقيقة التي تتماهى في الخير. إذ تشهد إعادة صياغة مستقلة للمعنى، بواسطة العقل -مثل هذه الممارسة- على اتجاه جديد -فاضل- يتبناه الإنسان حيال العالم وهو نفسه، إزاء أحداث الطبيعة والمجتمع. يعترف الإنسان بأن المعنى، يمر من خلاله ولا يجدر به أن يكون رهينة وحبيس القضايا الإنسانية، سواء تعلق الأمر بوقائع أو بانفعالات. لكن، أرسطو لم يرد أن يحدد بشكل تجريدي جوهر الفضيلة.

في كتابه "الأخلاق في نيكوماك" (Ethique à Nicomaque)، عرفّ أرسطو [تكون الفضائل الأخلاقية ضرورية للمنفعة (والسعادة) الشخصية والمنفعة العامة] الخوف، باعتباره إحدى العبارات الثلاث مع الشجاعة والجرأة: "الشجاعة هي الوسط بين الخوف والجرأة... وبشكل عام للحديث عما يخلق الخوف، فإنها الأمراض (والشرور). وهكذا، يمكن أن نعرّف الخوف: بأنه بمثابة توقع للشر. إننا نخشى إذن كافة الأمراض (الشرور)، مثل الخزي، الفقر، المرض، غياب الأصدقاء والموت. لكن، الإنسان الشجاع لا يمكنه أن يتحلى بالشجاعة، ضد كافة هذه الشرور" (Aristote, 1992 : 88). لكن، يضيف أرسطو، في الحقيقة إذا كان على الإنسان أن يخاف من الخزي، فلا يجب عليه أن يخاف من الفقر ولا من المرض؛ اللذين لا تتسبب بهما الرذيلة. كما يشير الفيلسوف أيضا إلى أن الإنسان الخوّاف في الحرب، يمكنه أن يكون حازما في الفقر. كما أن الشخص الذي يخاف العواقب الشائنة التي تتعرض لها زوجته وأبناؤه ليس جبانا، مثلما أن الشخص الذي يحافظ على رباطة جأشه تحت تهديد السوط، لا يستأهل لهذا السبب اسم شجاع.

إن الشر الأكثر ذعرا هو الموت: "إن ما هو أكثر فزعا، هو الموت الذي يمثل الأجل الأخير الذي من بعده ليس هناك، على ما يبدو، من شرّ أو خير... وعليه، هل يمكن [من الناحية الشرعية] وصف الإنسان الذي يبدو دون خوف بالشجاع، في مواجهة موت جميل وأمام أخطار محدقة يمكنها أن تؤدي به إلى الوفاة؛ مثل هؤلاء يمكن

أن نصادفهم بشكل خاص في الحروب. لكن، إذا كان الرجل الشجاع لا يبدي أي خوف، سواء في البحر كما في معاناة الأمراض، فليس ذلك على طريقة البحّارين: فهو ييأس من خلاصه ويتقبل بكل مشقة مثل هذه النهاية، بينما يحتفظ البحارة بشيء من الأمل بسبب تجربتهم في البحر" (Idem, III, 6 : 89-90). يكون خوف البحارة إذن، إيجابيا لأنه يمكنهم، نتيجة تجربتهم في البحر، من الأمل دوما في أن يصلوا إلى غايتهم التي حدّدوها ويعيشون إذن بتغلبهم على خوفهم ويؤكدون هكذا أداءهم؛ إذ لا يتعلق الأمر بتوقع الشر. وبتساؤله عن موضوعات الذعر والرعب التي "ليست متشابهة بالنسبة للجميع"، فقد لاحظ أرسطو أنه "قد يحدث أن نخشى في الحقيقة ما ليس قابلا للخشية. لكن، كما يقول أيضا، "أن الأمر يعني الإقدام على حماقة أو عدم التأثر، عندما لا نخشى أي شيء، لا زلزال الأرض ولا أمواجا عاتية"، وأن الأمر يتعلق هنا بأخطار طبيعية.

إن الشخص الذي يبدي ثقة مفرطة في مواجهة الأخطار، يكون جريئا...وأن من يشعر بخوف مفرط، يكون في الحقيقة جبانا...إن الشجاعة هي الأمر المتوسط، في الحالات التي يمكن للخوف والثقة أن يتجليا فيها". وعندما يشير أرسطو إلى سقراط [الذي أكره على شرب سم الشكران] فهو يشير إلى "علم الشجاعة": التجربة، في الحالات الخاصة التي تبدو بمثابة حالات مربية من الشجاعة. ومن هنا، جاءت فكرة أن سقراط يتكلم علم الشجاعة" (Idem, III, 7 : 91-92). هناك أنماط مختلفة من الخوف، تعود إلى طبيعة الخطر نفسها: "قد نبدي شجاعة أكبر، عندما نظهر دون خوف ودون اضطراب أمام خطر مفاجئ، عكس الخطر المحدق. إن الشجاعة تترتب عن العادة المكتسبة أكثر من التهيؤ للخطر". وحسب أرسطو، فإن العادة المكتسبة هذه، تترتب عن التربية السياسية، يعني عن "تربية نقية تحث على الفضيلة في إطار حياة المدينة. إن التقدير الصحيح للخطر، ممارسة فضيلة الشجاعة وإذن إيجابية الخوف، تتحدد عن طريق "قوانين تحدد قواعد التربية".

ويفسر أرسطو ذلك، بقوله: "أن القانون هو التعبير بطريقة معينة عن الحيطة والذكاء...إن القانون الذي يأمر بما يليق عمله لا يمكنه أن يزننا...إن الشيء الممتاز هو مأسسة رقابة عامة ومعقولة... وفعالة". إن الإنسان الذي يمتلك علم التشريع، يمكنه إذن أن يسهم في ضبط [بفضل القوانين]، الانشغالات العامة التي تتمثل في الحروب، الأمراض وحالات البؤس، الخ. بواسطة القوانين يمكن للناس أن يتحسنوا ويرتقوا: "إن الطبيعة تحمل الحشد على الانصياع للقوانين، أقل من الإحساس بالشرف منه بالإكراه والتخويف". يسمح الخوف من القانون بمحاربة أشكال الخوف الأساسية بفعالية. وهنا تكمن أهمية الحكامة الجيّدة التي من بينها: المؤسسات، القوانين والآداب التي تعكس مدى فعالية إدارة الأخطار المرعبة [الخارجية منها والداخلية] التي تترصد الرجال والمجتمعات وتسمح بالتصدي لها على حين غرة. هذا ما يعالجه أرسطو بشكل دقيق في كتاب السياسة. يتحول الخوف هنا إلى أداة للحكم الديمقراطي الجيّد: "إن أولئك الذين يلتزمون ويهتمون بالدستور من واجبهم صيانة موضوعات اهتمام كل المواطنين، على غرار حرّاس الليل ويقفون على أهبة الاستعداد لمصلحة الدستور. وفي هذا الصدد، فهم سيعتبرون الأخطار وشيكة. تمس الأخطار بالفعل، كافة ميادين الحياة العامة، إنها: سياسية، اقتصادية، اجتماعية وأخلاقية" (Aristote, 1995, V, 8 : 375-385).

يشكل الإنسان في الحقيقة موضوع الخوف الأكبر، بالنسبة لأخيه الإنسان (Aristote, op. cit., II, XIX : 671). هذا هو الاكتشاف الأعظم، القناعة السائدة للحداثة الأولى، حيث تكون أخطار وتجاوزات الطبيعة أقل بكثير من أفعال وسلوكيات الإنسان. هكذا، في نظر رجل السياسة، فإن الحفاظ على أجواء الخوف عند الرعايا بعضهم حيال البعض، يعني ضبط السلم والأمن الشاملين للدولة، وتأمين الحرية للجميع. يجب أن تكون المجموعة السياسية مجموعة من الرجال الأحرار. يقدم الخوف هنا قدرة المؤسسة السياسية. إذا كان تعبير مختلف الطوائف مفضلا، فلن يكون هناك من إقصاء قد يتحول ويتطور إلى شكل من الشعور بالعدوان. هكذا، يبتدع نمط

آخر من العلاقة [مع العالم، الطبيعة، الأشياء والكائنات] يتسم بخاصية الكليّة على مستوى البشرية.

2. الفرضية الإرهابية

وفي مواجهة التحول نحو العمل الإرهابي واغتيال الأبرياء وصولا إلى التصفية العرقية، يمكن أن تعتبر إرادة العلوم الاجتماعية في الفهم والتفسير، من قبيل المغامرة اللاقياسية، إن لم نقل إرادة تحكم علماني ساذجة. وهي تشهد ربما على عجزنا المتزايد عن تفكير مأساة التاريخ ومعايشة ما لا يقبل العزاء. بعدما ننتهي من سرد الرعب المنجز، فإن التعرف على الضحايا [يستعيده حكي وذاكرة الأموات المشرفة]، قد نقول بصدده: "ربما أن ما حدث لا يمكن فهمه، وحتى لا يجب أن يفهم... وتتمثل الفرضية الإرهابية في أن النظام نفسه، ينتحر استجابة للتحديات العديدة للموت والانتحار. ذلك، لأن لا النظام ولا السلطة يتحرران من الواجب الرمزي، بحيث تتمركز الفرصة الوحيدة للكارثة في هذا الفخ. في هذه الحلقة المدوخة من التبادل المستحيل للموت، يمثل موت الإرهابي نقطة متناهية الصغر، لكنه يحدث امتصاصا، خواءا وحملا حراريا ضخما. وحول هذه النقطة المجهرية، يتوقف كامل النظام [نظام الواقع والقوة]، يتكلس ويتكور على نفسه ويتحطم في فعالية خاصة قصوى. ويتمثل تكتيك النموذج الإرهابي في إحداث إفراط من الواقع وجعل النظام ينهار، تحت وطأة هذا الواقع الأقصى. إن كل تهكم وسخرية الوضعية، كما العنف المجند من قبل السلطة في الوقت ذاته، ينقلب ضدها، لأن الأعمال الإرهابية تكون في الوقت ذاته، هي المرآة المغالية [في عنفها الخاص] بنموذج عنف رمزي، يحرم منه ومن العنف الوحيد الذي لا يمكنه أن يمارسه: عنف موتها الخاص.

ولهذا السبب، فإن كامل القوة المرئية لا يسعفها أن تفعل شيئا ضد الموت التافه، لكنه يجسد فعلا رمزيا عند بعض الأفراد. يجب أن نتأكد من أن إرهابا جديدا قد ولّد شكلا من العمل الجديد الذي يؤدي اللعبة ويحدد قواعدها، من أجل خلخلتها بشكل

أفضل. ليس وحسب أن هؤلاء الناس لا يصارعون على قدم المساواة [يضعون موتهم الخاص محل رهان، وهو ما لم نجد عنه إجابة ممكنة ("إنهم جبناء")]، لكنهم استملكوا كافة أسلحة القوة المهيمنة، المتمثلة في المال والمضاربة البورصية، تكنولوجيات المعلوماتية والطيران، البعد الفرجوي والشبكات الإعلامية: لقد استوعبوا كامل الحداثة والعلمية، دون تغيير وجهتهم نحو التخريب. وأسوأ ما في الحيلة أو والأدهى والأمر، أنهم استخدموا ساحة الحياة اليومية، كقناع ولعبة مزدوجة. ينامون في الضواحي، يقرأون ويدرسون في وسط العائلة، قبل أن يتحولوا بين ليلة وضحاها إلى قنابل موقوتة. إن التحكم دون خلل في هذه السرية، هو ربما أمر إرهابي مثلما هو الحدث الفرجوي يوم 11 سبتمبر 2001. إنه حدث يلقي بالشك في نفس أي فرد: هل يتحول أي فرد مسالم إلى إرهابي بالضرورة؟ إنْ تمكنَ هؤلاء من أن يتسللوا، فإن كل واحد منا يصبح بمثابة مجرم لا مرئي (كل طائرة تصبح مشبوهة) في الأساس ودون ريب. هذا ما يشير إلى نوع لا واعي بالجريمة الخطيرة، المخفية والمكبوتة بعناية، لكنها محتملة دوما، إن لم نقل أنها ستعاود الظهور، على الأقل، أن ترقص بسرية أمام مشاهد الشر. هكذا، يتفرع الحدث من حيث التفاصيل [مصدر إرهاب عقلي أكثر ذكاء]، أيضا.

1.2. النزوع الإرهابي زمن الثورة

نقطة أساسية ثانية لم نتطرق لها في هذا الفصل، تتمثل في أن ثورات القرن 18م، قد عرفت جميعها في لحظة أو أخرى "نزوعا أو غواية إرهابية"، مارسه الشعب والنوادي في البداية، ثم مهدت له الحكومة، عقب ذلك. ثورات وموجات عنف، تبعتها قوانين قمعية واستعادة الأمور من قبل السلطات: الرعب لم يعمر طويلا في هذه البلدان. ولم يشكل محل أحداث تراجيدية، مثلما كان الحال في فرنسا. ورغم ذلك، فقد استنجدت وتذرعت أمريكا وهولندا بالتحديد، هي بدورها بالقانون الطبيعي والخلاص الوطني لمحاكمة أعداء الثورة. وتظل المسألة إذن، هي معرفة لماذا كان العنف في تلك البلاد محدودا؟ ورغم كونه متجددا، فقد استمر العنف فيها لمدة قصيرة، بينما عرف في فرنسا

غداة منعطف الشهر التاسع من العام الثاني للثورة الفرنسية، تضخيما من حيث الشدّة. فهل مرد ذلك إلى التركيبة الفدرالية في البلدين السابقين؟ أم يعود الأمر إلى ثقافة وفاق أو إجماع وطني؟ أم أن الأمر يعود بدلا من ذلك إلى منطق التسامح الذي دخل الآداب العامة مبكرا؟ أو أن البلدين لم يكونا في حالة خطر، مثلما كانت فرنسا بين سنوات 1792-1794؟ لقد اقترح جاك نيكولا بيو-فارين (Billaud-Varenne 1756-1819)) أحد اليعقوبيين النافذين في تلك الفترة تفسيرا آخر، عندما كان ينصح بأن نستوحي من النظام القديم، قواعده الحيوية وتحريكها لفائدة بناء الحرية. هذا الأخير، على الأقل كان مدركا ومتيقنا من أن فرنسا قد ورثت تقليدا مركزيا وأوتوقراطيا، مهد له "الطغيان".

لكن، بأي ثقل يزن هذا التقليد على الثورة والثوار؟ نأمل في تقديم تحليل يأخذ هذا الموروث بعين الاعتبار. من المستحسن أن نطرح هذه التساؤلات، ولو أننا لن نتمكن من الإجابة عنها جميعها بشكل نهائي، بدلا من التقليل من حجم التطرف الخارجي، مثلما قام بذلك المؤرخون لمدة طويلة. وقد استوحى ميلفين إيدلشتاين منهم حججهم، لكي يقلل من أهمية أشكال العنف وتجديد الثورة ما وراء الأطلنطي، والتشديد على تلك التي حدثت في فرنسا (Edelstein, 2014). لكن، ومع ذلك ! كم من العنف مورس ضد الأعداء، قبل عام 1776؟ لقد ساد العنف أيضا خلال الثورة بين أعوام 1776-1783 وبين سنوات 1776-1787، خاصة خلال التمرد الذي قاده الضابط دانيال شبز في الولايات المتحدة (غرب ماساشوستس)! ولم تكن القوانين الزجرية والقمعية في سنوات 1798، رءوفة بالأجانب بمن فيهم الصحفيين الجمهوريين[1]. بالطبع، كانت المقصلة غير موجودة في أمريكا، لكن تم اعتماد الشنق،

[1]- لنفكر في التعذيب بالزفت والريش الذي كان موضة في تلك الحقبة والذي يخلف آثارا أو ينتهي بالوفاة المؤلمة للضحية !

السجن الانفرادي والسوط، كبديل عنها[2]. وستسمح لنا هذه المقارنة وحدها، على ما يبدو، بالكشف عما كان عليه الأمر حقيقة والتعريف باللاتجانس السببي والنهائي للظاهرة التي تحجب هنا بترجمة، تركز بشكل قوي على دور القانون الطبيعي، باستثناء السياق المحدود لمن يعبد الكائن الأعلى[3].

لكن، إذا تتبعنا نقاشات المعاهدة (الثورة الفرنسية)، يبدو أن "عصر الحديد" هو الذي يبرز. ويمكن أن تغتني هذه المقارنة الفضائية، ببعد زمني وتعالج عن قرب النظام الذي أعقب نظام الثورة، مثلما قام بذلك هوارد براون (Brown, 2006)[4]. لكن هل كان القانون الطبيعي، تحت حكم القناصل هو السائد أم طغى النظام العسكري، الأمني إن لم نقل البوليسي؟ وعندما تعلن القوى العظمى بأن نابليون بونابرت كان خارجا عن القانون عام 1815، فهل كانت تتبع في ذلك رجل القانون هوجو جروثيوس أم أنها تقوم بعمل إرهابي؟ بسبب تأويلاته الاستفزازية، وتحليلاته حول الفكر السياسي[5] في تلك الحقبة والتساؤلات التي تترتب عنها، فإن كتاب إيدلشتاين، سيثير دون شك نقاشات عديدة، لكن لن يكون الأمر كذلك مرة أخرى، من أجل

---

(2)- دون الحديث عن النفي والاستبعاد. كان روبرت بالمر (Robert Palmer) من أوائل الذين أشاروا إلى أن عدد الموالين المنفيين كان مرتفعا نسبيا، مقارنة بالمهاجرين الفرنسيين. وأكثر من ذلك، في عام 1783، فإنهم لم يدخلوا بالضرورة إلى الولايات المتحدة. عائلة بين (Penn) على سبيل المثال، ظلت في بريطانيا، بينما بقي موالون آخرون في كندا...

(3)- وعلى أسطورة العصر الذهبي الذي يقع في قلب النزعة الجمهورية الطبيعية التي يجسدها سان-جو (Saint-Just) الذي لا نعثر سوى على القليل من آثاره، في نقاشات السنة الثانية من الثورة الفرنسية...

(4)- وزيادة على ذلك، فإن الإحالة إلى الطبيعة لم تزل بعد الثورة. كلهم يتفقون على فكرة "إنسان في الطبيعة"، ويكون إنسانا ومواطنا في الدولة الاجتماعية". وتجب حماية الحقوق "التي قدمها كل واحد بدخوله في المجتمع". هناك استمرارية لا مراء فيها، بين سنوات 1789-1795.

(5)- خاصة حول كونية الاستثناء التي تعتبر بالتأكيد، نقطة هامة من الكتاب. حول الجدل الذي أفرزه كتاب ديفيد بيل (Bell, D. (2007), *The First Total War*).

تركيز الاهتمام على حقبة مأساوية لا تختزل بأي حال الحدث الكبير الذي تمثله الثورة الفرنسية. في الحقيقة، يكشف هذا المؤلف بالأخص كم أن ذلك الحدث، يؤرق في مقاربة المؤرخين. ذلك، أن مشكلة الإرهاب الراهن والتأثيرات التي يفرزها هي التي تثير مثل هذا النوع من التساؤلات. وخلاصة الكتاب لن تكون مفاجئة إذن، لأنها تعالج موروث الرعب، ليس وحسب في النظم الكليانية للقرن العشرين، لكن حتى في التشريع الأمريكاني اليوم. هذا يعني أننا بعيدون كل البعد عن "النزعة الجمهورية الطبيعية" التي كان الكاتب يأمل في أن يكتشفها في فرنسا الثورة. بينما تظل القوانين الاستثنائية، مشحونة بالخلاص العام والتي على ما يبدو ستظل خالدة !

2.2. الإرهاب شكل من العنف السياسي

تعود الصعوبة الأولى التي نواجهها، عندما نحاول مقاربة مفهوم الإرهاب دون ريب إلى غياب تعريف عنه. يتموضع التعريف في نقطة تقاطع العلوم الاجتماعية والسياسة، ومن المستحيل عمليا تحديد تعريف يكون في الوقت ذاته، ملائما وإجرائيا عندما تحيل هذه التسمية دوما إلى إيحاءات ودلالات سلبية، بحيث يمكن للفاعلين السياسيين استخدامه، من أجل اتهام ووصم الآخر. وبكيفية معينة، يمكن أن نتحول دوما إلى إرهابيين في أعين الآخرين. وبالفعل، من البديهي التذكير بأن هذا الفاعل، في بعض الصور السياسية أو العسكرية، سيصبح إرهابيا بالنسبة للبعض وبطلا أو مقاوما في نظر الآخرين. ولئن كانت هذه الصفة وسيلة للحط، فهي تتحول إلى سلاح سياسي فتاك: المنافس الذي يعامل كـ"إرهابي"، لم يعد يحظ بأي اعتبار. وهو يبتذل إلى مستوى سياسي دوني، تستبعد عنه كافة قواعد اللعبة السياسية. مع الإرهابي، لم يعد الأمر يدور حول حوار، مفاوضة وأكثر من ذلك اتفاق، لأن ذلك سيعني اعترافا ذا طبيعة سياسية، يكون من حيث التعريف أمرا مستبعدا.

وبما أن الفاعل الموصوف بالإرهابي لم تعد تقوم له قائمة سياسيا، يبدو من المشروع القيام بكل شيء، من أجل حرمانه من إيقاع الأذى. هكذا، يتسلل سجل

العمل الإرهابي من السياسي إلى الشرطي: في هذا المنطق، لا يمكن الحديث مع الإرهابي، بل تتم محاربته وقتاله وإن أمكن القضاء عليه. إن تنوع الفاعلين الذين يحتمل أن يلجأوا للأعمال الإرهابية جد كبير: من مجموعة الأفراد المحدودة، إن لم نقل الفرد المعزول إلى المصالح الخاصة القوية التي تنتسب إلى الدولة. وبالاستلهام من تحليل شاليان (Chaliand, 1985) وشانيولو (Chagnollaud, 1996) يمكننا أن نميز على الأقل، بين ثلاثة نماذج رئيسية: الحركات التحررية، الطوائف السياسية والدول. لقد كانت حركات التحرر في قلب معارك التحرير، من أجل تقرير المصير على امتداد مرحلة الاستقلال والتي انتهت اليوم عمليا. وباختلافات كبيرة حسب الحالات، فقد كانت تلك الحركات في معظمها، متوطنة نسبيا بين السكان المحليين الذين تحمل السلاح باسمهم، سواء تعلق الأمر بجبهة التحرير الوطني (الجزائر)، منظمة التحرير الفلسطينية (فلسطين) أو كذلك حركة تحرير جنوب فيتنام؛ المعروفة باسم فيات كونغ. وتضم بعض منها الكثير من المحاربين، بينما تكون الأخرى أقل أهمية، لكن الأساس ليس هو عددهم [وإن كان يشكل عاملا حاسما]، بل تمثيلهم وقدرتهم على التجذر بين السكان [الذين يعترفون بهم] أساسي.

بالنظر إلى علاقة القوة التي تكون دائما في غير صالحهم والتي يعملون فيها، وحتى عندما يتوفرون على عناصر تكوين جيش، فقد يتطلب الأمر منهم اللجوء إلى حرب عصابات من كافة الأشكال، يعني أعمال التحرش ضد أهداف عسكرية واقتصادية للعدو، متجنبين كل عملية مجابهة مباشرة لا يخرجون منها رابحين. وحتى عندما توصف تلك الأعمال بـ"الإرهابية" من قبل العدو، فهي تعود قبل كل شيء إلى إرادة عامة في الكفاح ضد المحتل أو القمع المسلط على كامل السكان أو ضد غالبية من هؤلاء السكان. لكن، في الوقت ذاته، من الواضح في لحظات من هذه المعارك، يمكن لهذه الحركات أن تلجأ إلى أعمال ذات طابع إرهابي. هكذا، يصبح الإرهاب عندئذ، بديلا عن حرب العصابات عندما تصبح هذه الأخيرة مستعصية، لأن عدم التوازن أو الاختلال بين القوات المتصارعة كبير، مثلما كان الحال مع الفلسطينيين، في نهاية

سنوات الستينات. وقد ذكر جورج حبش، بشأن اختطاف وتحويل الطائرات عن منظمته (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، كما كتب ريجيس دوبري: "مثل هذا النوع من العمليات، لا يتمثل في متابعة حرب العصابات بوسائل أخرى، بل تشكل بديلا إشهاريا في ظل غيابها، من أجل تعويض عجز المنظمة ذات القاعدة الشعبية المتواضعة على القيام بإطلاق النار في الميدان" (Debray, 1996).

أما الطوائف السياسية والدينية فيما يخصها، فهي تنظيمات دون قواعد شعبية، مهووسة تماما برؤيتها "المشوّهة"، أيديولوجيا وسياسيا عن العالم. ورغم أنها تقع دون ريب، تحت وقع تلاعبات من قبل بعض اللاعبين السياسيين ويمكنها أن تغري بعض الشرائح التائهة من المجتمع، فهي لا تمثل سوى نفسها. لكنها تظل خطيرة جدا لأنها على استعداد للقيام بأي شيء. وهنا، يبدو المضمون الأيديولوجي ثانويا تقريبا، لأن العمل الذي تقوم به بتعصب وعزيمة كاملة [تتمتع بها]، هو ما يؤخذ وحده في الحسبان. لقد عرفت أوروبا في نهاية سنوات 1970، جماعات، مثل: الألوية الحمراء في إيطاليا، الجيش الأحمر في ألمانيا أو حركة العمل المباشر في فرنسا. لكن اليوم، هذا النوع من الجماعات التي تتبنى القضايا الثورية لم يعد له من وجود، لكن هناك مجموعات أخرى ظهرت بعنف، لكي تصنع أحداثا قاتلة، خاصة على التراب الفرنسي والأمريكاني، إثر هجمات 11 سبتمبر 2001. وتختلف خصائصها عن خصائص الجماعات الأوروبية، لكنها تشترك معها في كراهية الآخر وتقود إلى الاغتيال دون تمييز.

وقد وظف مفهوم الدولة الإرهابية مرات عديدة، لكي يشير إلى بعض بلدان الشرق الأوسط، المتهمة بأنها خططت هجمات ضد مصالح وأشخاص في الغرب: كان هذا هو حال سوريا، إيران، ليبيا ومنذ بضع سنين العراق. لكي نستعيد فكرة وزير العدل السابق في حكومة فرانسوا ميتران، هو روبير بادنتار التي تقول: بـ"أن إرهاب الدولة هو دائما وفي كل مكان، المعبّر وأحيانا متراس الدكتاتورية، علامة على أن الحرية محرّمة ومنتهكة. وفي شكله المتطرف، فهو يتحول إلى أحد الأساسات نفسها،

مهما كانت الأيديولوجيا التي ينتسب إليها...من أجل الاستيلاء على السلطة، فهو يمارس إرهاب الشارع. وبعدما يصل التطرف إلى السلطة، يقوم بمأسسة الرعب. والشيء الغريب، هو أن رعب الدولة هذا، يوصف على الدوام بالإرهاب الثوري" (Badinter, 1979 : 9-11). بينما يستخدم بعض الكتاب من أمثال تيد جور هذه العبارة من جهة أخرى، في معنى أشمل. وفي نظره، أن الدولة الإرهابية ليست وحسب تلك التي ترعى الأعمال الإرهابية الدولية، لكنها بالأخص تلك التي تستخدم بكثافة، العنف داخل إقليمها الخاص. يستهدف هذا التوظيف الممنهج للعنف، نشر الرعب ليس وحسب في نفوس كافة المعارضين المحتملين، بل حيال كل أولئك الذين يعتبرهم النظام القائم خطيرين (Gurr, 1980). نلاحظ جيّدا، أن هذا الشكل من الرعب، يتخذ هنا معنى مغايرا: فهو لا يخص وحسب بعض الأفراد، بل قطاعات كاملة من السكان. وهو لا يشكل خطرا وتهديدا بل هو عملية ممنهجة، يتمثل هدفها الأساسي في كسر شوكة كل معارضة فيزيقيا -تثبت نفسها كذلك- أو تعتبر كذلك. لا يتعلق الأمر وحسب بترويع، بل في حالات عدة بتحطيم الإرادات.

تحيل هذه التحاليل في الواقع إلى الدول الكليانية والاستبدادية أو الدكتاتورية. وداخل أجهزة تلك الدول، تعطى مكانة مركزية خاصة لوسائل القمع والشرطة السرية. لكن، كيف يجب تحليل عمل مصالح أمن الدول الديمقراطية التي ستحاول هي بدورها، القيام بعمليات زعزعة نظام أو تختطف أو تغتال هذا الناشط السياسي أو ذاك والذي يعتبر خطيرا أو تقوم بإغراق سفينة بغية خلخلة والتأثير في نشاط هذه الجماعة أو الجمعية؟ إن الإرهاب كطريقة عمل سياسي، كان ولا يزال من احتكار كافة النظم السياسية. ودون ريب، فهو ليس نمط العمل الأكثر زعزعة والأقل تواطؤا سياسيا، لأن الشك يستمر دوما بشأن الراعين لمثل هذه الأعمال. لكن الإرهاب كشكل من العنف السياسي، يمكنه بالعكس، أن يفرز حيوية قوية من أجل تحقيق إجماع وطني، مثلما كان حال الولايات المتحدة، غداة أحداث 11 سبتمبر 2001. في الواقع، تكون الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة، قد وثقت اللحمة بين كافة المواطنين حول مشروعية

محاربة الإرهاب، داخل البلاد كما خارجها. وقد مثل إرسال القوات الأمريكية إلى أفغانستان والشيك الأبيض الممنوح للسلطة السياسية، المظهر الأول. في شكله الحالي، فإن هذا العنف الإرهابي الذي تعرضت له الولايات المتحدة، قد دفعها بالمقابل إلى مشرعة شكل آخر من العنف السياسي، من حيث الطبيعة وهو: الحرب. مهما يكن الأمر، لا يمكننا أن نفصل الإرهاب عن البعد السياسي الذي يلتصق به، كما أنه ليس بالإمكان معالجة العنف السياسي، دون الإشارة إلى الحرب التي تسجل من حيث الجوهر، في منطق السياسي والسياسة.

3. التهديد الإرهابي وشحن المشاعر السياسية

يقال بأن الإرهاب هو أحد التهديدات الأكثر تأثيرا في الديمقراطيات، إن لم نقل التهديد الأول منذ نهاية العالم الثنائي القطبية وأكثر من ذلك، منذ أحداث 11 سبتمبر 2001. وهو ما يجعلها في الحقيقة في حالة حرب دون مسمى زمن السلم، لا يتقيّد ويتحدى [بطبيعته وبشكل راديكالي] القوانين والأعراف الدولية. إن الإرهاب هو حرب دون هوية، يعلنها أعداء مقنعون لهم أهداف لا واقعية (Coser, 1982 : 33)، يعني مغلقة عن أي منطق حوار وبكل تأكيد كل وفاق. كما يفرز الإرهاب قلقا كبيرا عند الرأي العام، إذا أدركنا قياسه المرحلي (عادة، عقب هجمات...)، بواسطة سبر الرأي، لكن بنجاح المؤلفات، أعداد المجلات أو الحصص التلفزيونية التي تخصص له. ذلك أن الإرهاب لا يزعج وحسب، لكنه يبهر أيضا. إن الإرهاب كنمط إجرائي متكيّف مع المجتمعات الديمقراطية، يتعلق بشكل من العنف الفرجوي ويميل [مثلما يقول ريمون آرون] إلى ممارسة وإيقاع بصمات سيكولوجية " لاقياسية، تتبعه نتائج فيزيقية خالصة" (Aron, 1962 : 176). وهو يضع جراء ذلك، عملية التلاعب بالعواطف في مركز استراتجيته، بغية التأثير في الرأي العام بواسطة "صدى صدمة عاطفية-وجدانية"، تضخمها وسائل الإعلام: يكون هذا الأخير هو المستهدف، وليس الضحايا بوصفهم كذلك والذين لا يشكلون سوى أداة، من أجل بناء وبلوغ ذروة من الرعب والخوف: مناخ الرعب.

تجد هذه الاستراتيجيا للهيمنة على العقول، بيئة مواتية في المجتمعات المسالمة والإعلامية. وهي تجعل ظهور الموت بكل وحشية [تكون مكبوتة، ولا متوقعة وتصيب كل فرد] في عالم يميل إلى رفض اللايقين والمصادفة. ومن هنا، يبدو انطباع القوة المادية الهائلة للفاعلين: هجمات وعمليات، تقول لنا بأن كل شيء يمكن أن يحدث، وأن لا حدود للمسؤولية أو البراءة في ممارسة العنف. يصبح الإرهاب في كل هذا، مِعْلما ليس للقلق الذي يفترض عند سيجموند فرويد، انتظار الخطر وإذن التحضير والاستعداد له، "بل الرعب الناجم عن العمل المباغت الذي يولد الجمود والإعاقة" (Laplanche et Pontalis, 1994 : 128-129). وإذا، كان البعد السيكولوجي [مثلما نعتقد] هو العنصر الأساسي في مثل هذه الاستراتيجيا، فإن الخطابات المعتمدة حوله والصور التي تنعكس عنه، تكتسي أهمية حاسمة من أجل فعاليته.

يجب أن تتمثل إحدى المهمات الرئيسية في مقاربة العلوم الاجتماعية [بعدما يتم تحليل الظاهرة بدم بارد] في تفكيك الارتباط الذي يكون في قاعدة الإرهاب بين الظواهر العنيفة وتمثلاتها، لكن بالطبع ليس من أجل حجبها، بل من أجل وضعنتها أو موضوعيتها. يجب أن تتم تأريخانية "التهديد الإرهابي"، ثم تفكيك شفراته بدلا من تقبّله، باعتباره وصفا حصريا لظاهرة تفرض نفسها، بحيث نطبق عليه [مثلما يقول جان-بيير فيرنان] تفكيك شفرة الأسطورة الذي "يستهدف استخلاص الهندسة المفهومية [ضمن تركيبة الحكاية الرمزية ذاتها] التي تنخرط فيها الأطر الكبيرة للتصنيف المتدخلة، خيارات تقطيع وترميز الواقع، شبكة العلاقات التي يمأسسها الحكي، بواسطة إجراءاته السردية بين مختلف العناصر التي يقحمها في مجرى الحبكة القصصية" (Vernant, 1990 : 37).

لكن، إن كان من المؤكد أن موضوع "الإرهاب" هو (بشكل أصح يجب أن يكون) موضوع مركزي في العلوم الاجتماعية، فهو يعتبر في الحالة الراهنة، مثالا براديجميا عن التوترات التي تتخللها وعلاقاتها الصعبة بالطبيعة العلمية. وأبعد من أن نقترح إطار تحليل غير متأثر ومتفاعل مع الظاهرة، قادر على احتواء مظاهر الرعب، يجب علينا أن

نعترف بأن غالبية الإنتاجات والمؤلفات حول الموضوع "تبيع القلق" (Hoffman, 1999 : 9) وتسهم بذلك بطريقتها الخاصة، في إنجاز مشروع العمل الإرهابي. ويأتي أحد الأسباب، من توجهها الكبير نحو "الخبرة"[6]. وهي تحتضنها في شكل من المواجهة التي تضع في المشهد النزاعي، الإرهابين والمتصدين للإرهابيين، الرأي العام ووسائل الإعلام، من أجل تشكيل وصقل حكي الرعب في كيمائية معقدة من الانفعالات، ولكن أيضا في فسيفساء الاعتبارات التقنية والمعيارية.

1.3. برنامج البحث ومعالم البؤس السياسي

هناك عقبة أولى، تقف أمام بروتوكول وبرنامج الباحث في الظاهرة الإرهابية: كيف يمكن نسيان أن "اللغة العامة تنقل الفلسفة الساذجة والعفوية للاجتماعي" (Bourdieu, Chamboredon et Passeron, 1983 : 36). وبشكل أدق، كيف نتناسى القاعدة الأولية والاعتراف بأن العبارة الدالة والمجازية، إن لم نقل الجدالية [بشكل ثقيل...لكن المعاينة والملاحظة] تتحمل استعمالها، دون ردة فعل. حول هذه النقطة على الأقل، كل العالم يتفق: على أن الإرهاب هو عبارة مجازية. وهو كلمة تتضمن معاني سلبية داخلية، نستخدمها بشكل عام للإشارة إلى الأعداء أو المعارضة أو إلى أولئك الذين ليسوا متفقين معنا والذين نفضل تجاهلهم"، مثلما يقول بروس هوفمان، قبل أن ينتقد صفحات من بعد، ظاهرة "الخضوع التام للحياد السمنطيقي" المسؤول عن التباس و"غياب تعريف مقبول، من قبل أكبر عدد من المفكرين" (Hoffman, 1999 : 45-47).

في الحقيقة، أن انتشار، تنوع واختلاف تعريفات الإرهاب بلغ معها درجة، حيث تحاول تنوير وفهم ظاهرة اجتماعية كبيرة في القرن العشرين[7]. وبحسب الظرف

---

[6]- عبارة مأخوذة، ومعدلة قليلا من قبل جيرار شيالان الذي ينتقد بائعي "القلق" في مقدمته لكتاب بروس هوفمان (Hoffman, 1999 : 9).

[7]- هذا النقد، تمت استعادته من قبل الباحثة إيزابيل صوميه في كتابها "الإرهاب" (Le terrorisme, Paris, Flammarion, 2000). أنظر أيضا ما ورد في مقالة أخرى لها (Sommier, 2002 : 525-533).

–ونتيجة تأثير موضة لا يمكن إهمالها–، توجد عدة سبل مفضلة على التـوالي، بعضـها يركز على نهاية هذا العنف، بينما يركز آخر على الوسائل المجندة أو العواقـب المرتقبـة. وتحمل هذه السـبل كلـها تـأويلا خصوصـيا، لكنـه اختزالـي ونقـدي للظـاهرة: يبـدو الإرهاب، عنفا سياسيا مستبعدا. لكن، حسبما نتبع ونختار هـذا التعريـف أو ذاك، فـإن المنظمة السرّية نفسها، يمكن أن توصم بالـ"إرهابية" أم لا. وتشترك الجماعـات الموصـومة بوصفها كذلك في القليل، خارج نطاق تلك الوصمة لأنها تتنـوع بشـكل معتـبر بحكـم حجمها الرقمي، نمط بنيتها وحتى بطريقة عملها. باختصار، بدلا من تنوير الإشـكالية، تكون تلك التعريفات قد ساهمت أكثر في التعتيم عليها. ومـع والـتر لاكـور يمكـن أن "نتنبأ" دون خطـر الوقـوع في التكـذيب، بـأن النقاشـات بشـأن موضـوع تعريـف كامـل [مفصل عن الإرهاب]، ستستمر لزمن طويل (Laqueur, 1979 : 89). وأنها لن تتوج بتحقيق إجماع ولن تقدم مساهمة ملموسـة، في فهـم الإرهـاب. إنهـا ملاحظـة بسـيطة، لكنها لم تحظ بالمتابعة حتى من قبل كاتبها...

إن فعاليـة تلـك التعريفـات توجـد في مكـان آخـر. في هـذا السـياق [وبحكـم حساسـيتها المفرطـة]، فـإن تعريفـات الإرهـاب تشـكل مؤشـرا علـى صـورة البـؤس السياسي الذي يهيمن، في فضاء معين. ويشهد على ذلك بكيفية كاريكاتورية، تصـنيف "دولة إرهابية" والذي تضعه في أجندتها كـل سـنة، كتابـة الدولـة الأمريكانيـة الـتي تريـد هكذا أن تشير إلى "أعداء العالم الحـر"، مـع اعتبـارات سياسـية واضـحة. هكـذا تم جـرد وتعداد دول، مثل: ليبيا، سوريا، إيران وكوريا الشمالية، كوبا والسودان في هذه الخانـة. وتتعرض هذه الدول إلى عقوبات اقتصادية وحتى عسكرية (هجمات جوية ضـد ليبيـا في أفريل عام 1986) لم تحظ بمشروعية دولية على الدوام. ويصـح الأمـر نفسـه بشـأن الجماعـات الإرهابيـة، في خـالص العبـارة. منـذ سـنوات 1970، هنـاك "صـور كـثيرة للشيطان" تكون قد تعاقبت: "عدو داخلي" أحمر، أو "خطر أحمـر" عـالمي، "إرهـاب أوروبـي"، "خطر أخضر"، "إسلاموية"، الخ... كل صورة تستبعد بشكل حتمي الأخرى، ممركزة كافـة

الاهتمامات والقلق في تلك اللحظة، بحيث تفرض نفسها على الأجندة، جراء تقاطع وجهات نظر فئتين أو طائفتين اثنتين: الصحفيين والخبراء.

وهكذا، عالجت كلير ستيرلينج بشكل صاخب وناجح، على أساس توترات جديدة بين الشرق والغرب، أزمة صواريخ بيرشينج وحرب النجوم في بداية عشرية 1980، أطروحة أركسترا الإرهاب، من قبل دول الشرق في كتابها "شبكة الرعب" (Sterling, 1981). إن نظريتها عن المؤامرة التي نسجت خيوطها دولة روسيا، جاءت عقب نظرية التهديد الأورو-إرهابي، تقول فيها بأن جماعات اليسار المتطرف [الألمانية والإيطالية]، تكون قد أجمعت على إطلاق هجوم منسق على القارة. وهو الأمر الذي لم يكن ليحدث أبدا، بعدما عادت الأمور إلى نصابها أو تراجع موقف الرأي العام وتم تفكيك الجماعات المعنية. وقد حرمت نهاية الثنائية القطبية، بعد عدة سنوات فجأة، البلدان الغربية من عدوها التقليدي. ومعها، انهارت شبكة قراءة سهلة وسطحية للعلاقات الدولية وأيضا "توجه أساسي مستقر" في خدمة المخابرات والمعرفة الشرطية العملية. يعتبر العدو بالنسبة لأي مجتمع عملية بانية وإذن، فهو ضروري. ويخلق زواله فراغا، يتطلب أن يملأ مباشرة.

لقد بيّن ديدييه بيجو من جهة أخرى، كم أن التعاون الشرطي والأمني على المستوى الأوروبي، قد ارتكز على إبراز الأخطار الأورو-إرهابية المتعاقبة في سنوات 1984-1985، ثم "الخطر المشرقي للدول الإهابية"، وأخيرا المنظمات المافياوية (Bigo, 1996 : 266-278). بطبيعة الحال، لكي يكون الخطر مقبولا، يجب إضافة بعض العناصر الموضوعية التي تأتي لتؤسسه. لكن عن طريق انتقاء المعلومة ووضعها في المشهد وتنويرها الخصوصي، لن يكون من الصعب أن نجعل من حدوث هجوم أو اثنين، دليلا على وجود مؤامرة دنيئة على نطاق واسع، ولا تأويل مثل هذا العمل ونسبته إلى نزعة استقلالية وأخرى قدرية دينية إن لم نقل، ولما لا، علامة على حرب دينية جديدة. لكي لا نأخذ سوى مثال واحد، هل تعود المسألة الأيرلندية إلى حرب استقلال أم أنها مسألة دينية؟

إن بناء التهديد والخطر الإسلاموي، يشكل هو الآخر أثرا لمثل هذه القراءة. توجد دون أدنى شك [بداية من الثورة الإيرانية]، أعمال عنيفة يقوم بها الراديكاليون. لكن الأمر يعود إلى أن هذه البصمة الإسلاموية، قد تأصلت في البلدان الغربية إلى درجة أنها أصبحت الخطر "رقم واحد"، على الحضارة الغربية (ليس أقل)؛ بحيث تضاعفت قدرتها الاحتجاجية في العالم العربي-الإسلامي، بفضل ظاهرة تعود جزئيا إلى نبوءة خلاقة ذاتيا. وفي سجل آخر، فإن العمل نفسه، الصادر عن فاعل آخر، يمكن أن يقرأ عبر شبكة تحليل ظاهرة تمرد أو مناهضة للإمبريالية. إن التمثل الحربي للإسلام [يضرب بجذوره في الحقبة القروسطية]، قد انبعث في سنوات الثمانينات تحت تأثير العديد من المتغيرات: رؤية مضاعفة للممارسة الدينية، بروز الإسلام كقوة احتجاجية ومعارضة، على المستوى العالمي والداخلي في البلدان العربية-الإسلامية، في الوقت ذاته. ويعود ذلك بشكل خاص إلى تأثير متضافر بين حدث سياسي لا متوقع كما فرجوي- تفكك المعسكر الشرقي- وبروز مباحث جديدة، مثل: الهوية أو الثقافة التي هي مبدأ يمكن أن يفسر الصدى الذي تلقته أطروحة صمويل هنتينجتون حول "صدام الحضارات".

2.3. الإرهابولوجيا ومنطق العلم والخبرة...

بشكل نزوعي، يمكن أن نقابل بين "منطق الخبرة" ومنطق العلم" حول إشكالية الإرهاب، بواسطة التباين القائم في المناهج والمرجعيات: يوظف ويجند القانون والدراسات العسكرية بالنسبة للأول، لكي يجيب عن سؤال "كيف" يمكن الوقاية من الإرهاب؟ وتستخدم العلوم الاجتماعية بالنسبة للثاني، من أجل الإجابة عن سؤال "لماذا الإرهاب"؟ ومزيدا من النفس، فإن هذه الأخيرة لا تتطلب [أو يسمح بها]، إلا إذا أدى سؤال "لماذا" إلى سؤال "كيف ذلك"؟ وفي غياب ذلك، فهي تتهم بالمجاملة والتسامح بل بالتواطؤ مع الإرهابيين. كل شيء يحدث كما لو أن الموضوع الإرهابي، يجب أن يتسلل من خلال المبادئ القاعدية للمقاربة العلمية. ويتم امتصاص تحليله نوعا ما من طرف سجل الخبرة الذي يجري التعاطي معه بسهولة، مقارنة بالإكراهات الإعلامية،

لكي ينتج حكيا مرعبا ودراميا عن التهديد الإرهابي. لكن، تناول الإرهاب بتشكيل الفاعلين الذين يشاركون في بناء الخطر، لا يمكن هضمه واستيعابه أو أن يؤدي إلى نكران الظاهرة، لأننا في الحقيقة بصدد نمط خصوصي من العنف. من أجل فهمه واستيعابه، يجب علينا أن نجعل من موضوع "الإرهاب" موضوعا كبقية الموضوعات الأخرى، يعني في الوقت ذاته، أن نسحب عنه صبغته السياسية، الوجدانية والخبيرة. يمر مثل هذا البرنامج دون ريب وبداية، بالتخلي عن العبارة نفسها، لكن بإعادة إدراجه وإدماجه في ميدان الفعل والتفاعل الاجتماعي، بحيث يمكننا فهم أصله وديناميكياته الخصوصية.

تتفق غالبية الباحثين الذين يهتمون أكثر بالمسألة، على الخلط واللغط الذي تثيره العبارة، من أجل فهم الظاهرة التي يفترض أنهم يعالجونها ويترجمونها. وهم يفضلون في الغالب الأعم، على الأرجح، "داخليا" (يعني في مواجهة نظرائهم) أن يتحدثوا بتحفظ عن "عنف سياسي" بدلا من "إرهاب"، لكنهم يختارون هذه العبارة الأخيرة في غايات أخرى لسهولة اللغة و/أو بفعل الحيطة، لكي يتجنبوا خطر الاتهام المشار إليه سابقا، من قبل باحثين رواد من هذا التفكير الإبستمولوجي: "يعتبر الإرهاب في الحقيقة [...] كيانا غريبا، انحرافا وآفة يجب القضاء عليها بأي ثمن. فهو إذن، ليس موضوعا بلاغيا بسيطا: بل يجب قبل كل شيء، التصدي له ومقاومته. إن رفض التموقع في ميدان المجابهة، يعني تعيين مبادر اجتماعي" وأن يصبح الباحث متواطئا مباشرة في لعبة المنافس، قد يخلط السبل بشكل طوعي" (Bigo et Hermant, 1984 : 46).

وهنا إذن، تكمن المشكلة برمتها: إن إضافة الخلط الذي تتشبع به العبارة نفسها، هو بمثابة "مهمة" معيارية وتطبيقية للدراسات التي تتناول الإرهاب. هذا المفهوم الإشكالي نوعا ما للبحث، تضطلع بدراسته ما يسميها ألكسندر جورج بـ"الإرهابولوجيا"(George, 1991 : 76). وينطلق "علم الإرهاب" أو الإرهابولوجيا من المصادرة التي تقول بأن البلدان الغربية تواجه أخطار [باعتبارها حاملة وممثلة لحقوق

الإنسان] القوى اللاعقلانية التي آن الأوان لإعلان التعبئة العامة في مواجهتها[8]...بما في ذلك، الباحثون الذين يجب عليهم [بحكم مهنتهم]، أن يسهموا في هذا الصراع الحتمي والمصيري. في هذا المنظور، لا يمكن استثناء أية معارضة: وكل من لا ينخرط فيها سيتهم بالتواطؤ مع الإرهابيين. ومنذ العمل الرائد للمؤرخ الأمريكاني والتر لاكور، فإن معظم المتخصصين في علم الإرهاب، يصطفون في الحقيقة، تحت راية التمرد المضاد لتلك العقيدة العسكرية التي نشأت خلال الحرب الباردة بهدف التصدي للعدو الداخلي.

ويتقاسم جميع هؤلاء المنظرين والباحثين [مع مصالح المخابرات والقمع]، مصادرهم كما أهدافهم. ويتمثل الهدف عند الجميع في "استباق الأخطار" والويل لأولئك الذين يشككون في الوفاق الذي يحيط بعبارة الإرهاب: "لن يكون ذلك سوى حيلة، لكي يتم تقويض تعاون سياسات محاربة الإرهاب" (Wilkinson, 1990 : 27). لقد لعب الخبراء الأنجلو-سكسونيون دورا مركزيا في بروز "علم الإرهاب" هذا. بداية، بواسطة المنطق نفسه في إطار "وضع أجندة"، يعني تسجيل احتياط السلطات العمومية التي يشتركون معها في الأجندة اليومية، بواسطة تدخلاتهم الإعلامية العديدة حول الموضوع. لكن، أيضا لأسباب ركيكة أكثر، تعود إلى تمويل البحث. إذ أن الكثيرين من هؤلاء الباحثين [فيما وراء الأطلنطي] يعيشون على تقديم وتلبية طلبات الوزارات (وبقدر متواضع الشركات) التي توجه بواسطة مناقصات وعروض حول موضوعات البحث، وفقا لانشغالات السياسات العمومية.

تعطي تلك البحوث التي تعرف زيادة كبيرة (أحيانا، انطلاقا من العدم) وبحكم وجودها، محتوى للتهديد. وتجعله ملموسا، تساهم في نشره ودراميته، يضخمه الصدى الإعلامي الذي تتلقاه والذعر الذي تولده الاغتيالات. هكذا، على سبيل المثال في الولايات المتحدة، لاحظنا خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، تطورا معتبرا

---

[8]- العبارة في اللغة الفرنسية (Terrorologie).

في البحوث حول الأسلحة البيولوجية، لكن أيضا لحظات فزع موسمية. ويجب أن نرى في ذلك، تبعة لحرب الخليج الأولى التي جددت وأيقظت حالة الخوف من إرهاب التخريب الجماعي الذي استغله ووظفه الرئيس العراقي السابق صدام حسين. إن "فرضيات العمل" وجراء ذلك، مصادر القلق تصبح جد واسعة اليوم، عن "الخطر الكيميائي والبيولوجي الذي يجعل الخطر الإرهابي يحوم ويتسلح بأسلحة تخريب جماعي وصولا إلى الإرهاب السيبراني.

إن مسامية وتشابك الدوائر والخطابات العلمية من جهة، الممارسات من جهة أخرى، تحيل كلها إلى خصوصية أخرى للباحثين الأنجلو-سكسونيين الذين يتميزون عن غيرهم [أقل عددا منهم] حول الموضوع: الكثير منهم ينحدرون من أوساط عملياتية لمكافحة الإرهاب، ضباط قدامى أو رجال شرطة متقاعدون يقومون هكذا، بعملية تحوّل وحراك مهني. هذا هو حال ريتشارد كلوتربوك (Richard Clutterbuck): بعد تسريحه من الجيش برتبة ماجور جنرال وعمره 55 سنة، أصبح أستاذا في مدرسة عسكرية ثم أستاذا في الجامعة، بفضل حصوله على شهادة دكتوراه، قبل أن يتحول إلى القطاع الخاص، كمسؤول عن شركة أمن متخصصة في ابتزاز، اختطاف وحجز الرهائن. أما براين جنكينز (Brian Jenkins)، مدير مؤسسة راند كوربوريشن (Rand Corporation) فقد مال إلى الموضوع أثناء حرب فيتنام التي كان فيها، من قدامى المحاربين. إن الاتجاه نحو إنشاء معاهد خاصة، موجهة نحو الاستشارة، الخبرة وإنتاج دراسات، بهدف المساعدة على اتخاذ القرار العمومي (مثل مؤسسة البحث الاستراتيجي) أو مراكز بحث "عملياتية" ترتبط بالوزارات (Denece, 2004)، هو من الأمور الحديثة في فرنسا، لكنه سائد الآن، ما يسمح بتداخل المسارات المهنية[9].

---

[9]- على سبيل المثال، أنشئ المركز الفرنسي للبحث عن الأخبار والمخابرات (CF2R) عام 1999. وهو ينكب على دراسة مجموع الميادين التي تقع تحت مسمى الحرب السرية [...] ويطمح إلى أن يساهم في المعرفة المعمقة لهذه الموضوعات ونشر ثقافة التخابر في فرنسا". وهو يقع تحت مسؤولية

في الحقيقة، يعتبر "خطاب الخبرة" مثلما تصفه كلوتيلد مرشيتي، خطابا متجانسا مع إشراكه للاحترافيين من آفاق وأصقاع مختلفة: "يوظفون تقنية أو معرفة متخصصة (عسكريون، رجال قضاء، شرطة، صحفيون و"باحثون") (Marchetti, 2003, 1 : 289)، وهو الأمر الذي يطرح أكثر من مشكلة على العلوم الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بمقروئية وظيفتهم الاجتماعية: فهل يتعلق الأمر بالمعرفة أم بالفهم؟ أم بالخبرة والمساعدة على اتخاذ القرار؟ لكن، من ذا الذي سيمنح للباحث المتخصص صفة الخبير؟ إنه لمن الملتبس ملاحظة أن إدارة المؤسسات الثلاث التي كانت مهيمنة لمدة طويلة على المسألة، قد تم تقسيمها من قبل باحثين جامعيين من مركز دراسة الإرهاب والعنف السياسي في جامعة سان-آندرو الاسكتلندية وأحد القدامى؛ يعني براين جانكينز في مؤسسة راند كوربوريشن في واشنطون وصحفي آخر هو برايان كروزييه (Brian Crozier) من معهد دراسات الصراع من جامعة لندن.

ومهما تكن مكانتها (الأكاديمية بالنسبة للأولى، وخلايا تفكير خاصة بالنسبة للأخرى)، فهي تستهدف "استباق الأخطار" وبالنسبة لمعهد بول ويلكنسون فهو "يقترح اجتماعا تحضيريا على المشرّع، المهنيين في الأمن، الموظفين السامين في الحكومة [...] ومشروعات التعاون بين ممثلي الصناعات التي قد تتأثر بالتهديد الإرهابي". وصحيح أيضا، أن الاحترافية المتزايدة وتحفيز الدورات التكوينية الجامعية، كما تطوير التخصصات الجديدة، مثل: "الأمن"، تدعم مثل هذا الخلط والتشويش. وبطبيعة الحال، من خلال تواجده المكثف في ميادين نزاعية مختلفة في آسيا، أفريقيا وأمريكا اللاتينية"، يكون جيرار شاليان (Chaliand, 1999 : 207)، قد صقل صفته كخبير في "النزاعات ذات الشدة الدنيا"، قبل أن يتحول إلى "أستاذ ضيف" وزائر في مختلف المؤسسات الأمريكانية. وتكون الصعوبة أحيانا حقيقية عند إلصاق علامة مهنية بالخبراء، إذا لم تتنوع هذه الأخيرة حسب الظروف. ويقدم كزافييه نفسه إما بوصفه صحفيا، وإما

مهني قديم لمصالح المخابرات، إريك دينيسي الذي أشرف على كتاب "القاعدة. شبكات الرعب الجديدة" (Denece, 2004).

باعتباره خبيرا وأخيرا كجامعي "مكلف بالتعليم"، في معهد علم الإجرام الملحق بجامعة باريس 2 أساس (Assas). وهو يزعم بأنه "صحفي في كوليج دو فرانس، وأستاذ في جريدة الفيجارو" ويفسر عنايته بمسألة الإرهاب[10]، بفضل ماضيه النضالي في جماعة اليمين الغربي المتطرف (Marchetti, op. cit., 389). إن المسارات المهنية المتقاطعة والمكانة الخبيرة، تشجع على مسامية وتداخل الخطابات وتؤدي ببعض الباحثين إلى تمرير [عبر استنتاجاتهم "العالمة"]، بعض الاعتبارات السياسية التي تخدم مصالح حكوماتهم.

هكذا، في خضم الجدل الدائر حول معاهدة شينغان فقد نشر الخبيران البريطانيان ويلكنسون وكلوتربوك مؤلفات، بواسطة مماثلات بين المهاجرين-الأخطار (إرهابية ومافياوية)، يحذران فيها من مغبة وخطر فتح الحدود. وقد رافق مؤلف "علمي" للكاتب الأول بتنويه حارّ وبترقية الشرطة البريطانية التي تحارب الإرهاب بـ"شجاعة ومعرفة عملية" (لا نظير لها) ويحاول إقناع، إن لم نقل إيهام "غالبية المواطنين في الدول الديمقراطية [...] بأن قوة شرطية فعالة، تعتبر صديقة لا تضاهى وضمانة تصون السلم والأمن الداخليين" (Wilkinson, 1986 : 143). وبطبيعة الحال، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعتبر أي باحث علمي مسؤولا عن التوظيف الاجتماعي لبحوثه، ولا أن يحرم من تبني موقف سياسي أو مواطنة، بكل بساطة.

---

[10]- لقد كان عضوا في الجيل الأخير من أولئك الذين انخرطوا مبكرا، في منظمة الجيش السري في الجزائر (OAS) خلال سنوات نهاية الستينات. وبعد ذلك، صار مناضلا في جماعة يمينية متطرفة، يطلق عليها اسم "حركة الغرب". وفي فترة أحداث ماي 1968، حدث انقلاب كبير [...]. لقد صار الاستقطاب قويا جدا. وهو يقول: "أنا أعلم جيّدا بأنه في ذلك العمر، يمكن أن نقتل بسهولة كما نقتل ذبابة. أريد أن أقول، في تلك اللحظة، كنا مسلحين ومتسترين، لو قيل لنا: "يجب الانتقال إلى العمل (الفعل)"، فإننا سننجزه دون أدنى تردد. وبعد ذلك، فإن الأمر يشبه ركوب الدراجة الهوائية: لا يمكن نسيانه. أتمتع إذن، بسهولة أكبر في أن أضع نفسي مكان الناس وفي أدمغتهم....لدي كافة ردود الأفعال. مقابلة أجرتها كلوتيلد مارشيتي عام 1998، في مؤلف مارشيتي (Marchetti, op. cit., 389).

لكن تفكيرا إبستمولوجيا كما أخلاقيا بالمقابل، يجب أن يفرض نفسه على المتخصصين (وهم كثر) الذين يكلفون أعمالهم عبء المساهمة في الصراع، مهما تكن طبيعته، دون أن يأخذوا عناء التمييز بين ما يعود إلى "مهنتهم" وما هو من صلاحية التزامهم السياسي. هذا الخلط واللغط الطوعي بين الأجناس، يكون مؤسفا ومهلكا بإشكالية الإرهاب، ما يزيد من تقوية المعضلة الميثودولوجية الشائكة مسبقا والمصادر [في ميدان، حيث تتمتع المصالح العملياتية بشبه احتكار كلي للوثيقة]، في هذا المضمار وفي نشرها التمييزي والتعسفي. يمكننا الإشارة حتى إلى أن المعلومة تأتي تقريبا وبشكل حصري، من كتابة الدولة الأمريكانية التي تصنف في خانة "إرهاب"، كافة الأعمال والمبادرات العنيفة المصوبة نحو الدول. بيد أن الخبراء يستعيدون الإحصائيات الرسمية، دون أن يستفسروا أبدا عن ظروف بناء وتنوع الفئة التي تسمح على سبيل الإشارة، بتأكيد وجود علاقة مقارنة أكثر [من البسيط إلى الضعف] من حيث عدد الهجمات الإرهابية بين سنوات 1968-1977، حسبما نأخذ بعين الاعتبار، إما أرقام مؤسسة راند كوربوريشن التي تحصي 1.022 هجوما وأما الوكالة الأمريكية للمخابرات التي تحصي 2.698 هجوما.

3.3. الحكي الإرهابي، حكي لا جنساني

إن الخلط السائد في الأجناس، يفسر الأسلوب الخاص بالإنتاجات التراثية التي كتبها أشباه الخبراء: إن بعدهم التنبؤي أحيانا، نبرتهم الطوعية التعاطفية ["الإرهاب الدولي وصمة عار على جبين الحضارة" (Laqueur, 1987 : 298)]، "يستهدف الإرهاب استعباد الإنسان" أو كذلك: "القضاء على الحضارات التقليدية والمجتمعات المنظمة" ونزوع الإرهابيين نحو الفرجوي والمثير[11]. إنها ميزات وخطوط كثيرة تقربهم

[11]- هكذا، هل يمكن أن يتنبأ بول ويلكينسون بالأهداف المستقبلية للإرهاب الدولي، انطلاقا من إحصائيات السنوات الأخيرة: "أكثر من نصف الهجمات ضد الممتلكات والعمارات، سيتم توجيهها دون ريب، ضد مكاتب صناعية أو أعمال وقرابة نصف من بين 10% هذه، تتعلق بمباني حكومية وعسكرية". أما في نظر مدير معهد البحوث حول الإرهاب للدفاع والدراسات

أكثر، من الأسلوب الصحفي الذي هو أيضا شره إلى الاعترافات والأحكام بالجملة" (Jacquard, 1985 : 11). نعثر هنا على انحراف آخر كبير، مقارنة بالمعالجة العلمية الرصينة: يختلط "العلم" عندئذ بالرأي العام، ببغض المعاينة العلمية عند جاستون باشلار الذي يعتقد بأن: "الرأي العام يفكر بشكل رديء"؛ إنه لا يفكر، بل يعكس حاجاته إلى المعرفة" (Bachelard, 1967). وكثيرون هم الكتاب الذين يندر [على خلاف ما هو منتظر من الخبير] أن ينكبوا على العرض الدقيق والتقني للأنماط العملياتية للإرهاب"[12].

وأن ما يزيد الطين بلة هو أن هذا اللغط يبلغ أوجه، عند خروج مؤلفات جماعية تحت راية (أو بمباركة) علمية، بصفة المدير أو دار النشر والتي تتعاقب فيها مقالات "الخبراء" الجامعيين، الصحفيين المتخصصين، العاملين في الأمن وأين تختلط أثناءها، النصوص حول موضوعات جد متباينة، مهما كانت مجمعة تحت علامة مشتركة، تتمثل في عنوان "الإرهاب"، ما يصبح عندئذ مرادفا لكل أصناف وأجناس الاحتجاج ضد السلطة السياسية، عبر الأزمنة والعصور. وهو خلط تمت تغذيته ليس وحسب، مثلما رأينا ذلك، بالتكوينات الجامعية، بل وأيضا بتطور سوق التأليف والنشر التي منحت لغير الجامعيين، فرص إشراف وإدارة مجموعات منشورات جامعية، كما هو شأن "الإجرام الدولي" في المطبوعات الجامعية الفرنسية أو مكنت من الاحتكاك [في المجموعة

الاستراتيجية (Terrorism Research Institute for Defence and Strategic Studies) الواقع في سنغافورة، وهو روهان جوناراتنا (Rohan Gunaratna) فهو يقول بأنه متيقن "بالنظر إلى صعوبة قرصنة طائرة لإلقائها ضد هدف، أن القاعدة ستستغل أكثر فأكثر، الهجمات عن بعد، باستخدام صواريخ محمولة أرض-جو" (Chaliand et Blin, 2004 : 469). نعيد التذكير، "مثلما يقول باشلار، "بأن كل كيميائي يجب عليه أن يحارب في نفسه الكيميائي"، وكل سوسيولوجي يجب أن يحارب في نفسه النبي الاجتماعي الذي يتمثل في ما يطلب منه الجمهور أن يجسده" (المرجع السابق نفسه، ص : 42).

[12]- على سبيل المثال جون-لوك ماري (Marret, 2000)، الباحث في مؤسسة البحث الاستراتيجي.

نفسها] بين "خبير في الإدارة الاستراتيجية للمعلومة" وأستاذ في مدرسة الحرب الاقتصادية"، باحث أكاديمي وباحث من معهد خاص أو شركة استشارة ذات أسماء غريبة[13].

يعكس مثل هذا التطور دون أدنى ريب، الصعوبة التي تواجهها العلوم الاجتماعية في امتلاك رؤية في نظر الجمهور العريض والالتباسات مع أجناس المبتدئين، الصحفيين والخبراء في غضب عارم متواتر على تخوم "العلم السياسي" في العديد من رفوف المكتبات[14]...وعلى غرار الخطاب الصحفي المتوافق والمتحفظ، فإن كتب معظم الخبراء التي يتطلبها الحدث، تكثر وتطنب وتصب في سيكولوجيا، يجب مع الأسف وصفها بالبازار، لكي نرسم بورتريه عام للإرهابي: "مثقف ينتمي للبرجوازية الصغرى" (Raufer, 1984 : 29)، يعيش حالة من الكبت تعود إلى رداءته ويعاني من اضطرابات عقلية ونفسية مختلفة (عقدة أوديبية، بارانويا، فصام، انحراف، الخ.). وتوجد المعاني الجنسية و/أو الجنسانية بشكل متواتر: تنتقم هذه المرأة من الرجال أو تخفي أنوثتها بلجوئها إلى العنف. ويعوّض هذا المناضل عيبه الفيزيقي، باستثمار ذكوري مفرط في الأسلحة...[15].

(13)- المركز الفرنسي للبحث حول الاستخبارات [« CF2R » ou « C4iFr »].

(14)- (C4iFr) هو مؤسسة استشارة أنشئت في جانفي 2000، متخصصة في "الذكاء الاقتصادي الهجومي" ترمي إلى أن "تضع بين أيدي المؤسسات، الوسائل والمعارف العملية للتعرف وإدارة الخطر المعلوماتي".

(15)- في نظر طبيب الأمراض العقلية ومدير مركز السلوك الانحرافي في دالاس (Aberrant Behavior Center of Dallas)، ديفيد ج. هوبار، فإن قراصنة الجو هم إما مرضى الفصام أو يظهرون أعراضا و"خصائص اكتئاب وجنون العظمة وميلا قويا نحو الانتحار". ويمكن أن يكون لهم "أب عنيف وكحولي في الغالب ومنافق بارد. يظهر عليهم في معظم الأوقات تطرف ديني"، ويتمتعون بشكل عام "بسلبية جنسية"، يشهد عليها الكاتب من خلال تجربة جنسية أولى مع نساء يتجاوزنه بعامين أو بعشرين سنة..." (Hubbard, 1971). وكمثال على المقاربات السيكولوجية في فرنسا، أنظر (Servier, 1992 : 105-111).

تنتقل الاستيهامات والأساطير بكل أريحية، مثلما تشهد على ذلك "أسطورة هامستير" سنة 1987، على سبيل المثال التي لعبت دورا في توقيف أربعة عناصر من منظمة عمل مباشر الفرنسية[16]: لقد تم التعرف عليهم عن طريق بحث أجري لدى بائع مواد غذائية، مخصصة لتغذية حيوانات هامستير. وبسرعة، فقد انتقلت الشائعة التي وفقا لها أن نتالي مينيجون (Nathalie Méningnon) كانت تطعم حيواناتها في كيس جلدي، سلبته من ضحيتها جورج بيس (Georges Besse). "هذا الجزء التفصيلي المجازي"، لكي نستعيد عبارة كلوتيلد مرشيتي، الحاضرة بشكل كبير في الحكي الإرهابي، يوحي لنا ببشاعة مزدوجة تطبع المرأة الإرهابية: إنها تعوّض نقص حنان الأمومة واللطف المفرط للحيوانات القارضة؛ إنها قاتلة رجال ومرضعة حيوانات، تحوّلت بطريقة معينة إلى متهمة بأكل لحم البشر، بصورة لا مباشرة. ومثلما تشير إلى ذلك مرشيتي: "[أن التفصيل المجازي في الحكي الإرهابي] يركز على الجزئيات البسيطة التي يشبعها بغرائب مبهمة أو مصادفات مريبة، كما لو أنه يريد أن يذكر بأن استخدام العنف في المجتمعات السلمية، يؤدي إلى عودة لامباح ومكبوت أشكال الخوف الأنثروبولوجية، مثلما تقوم بذلك الحكايات الربانية التقليدية. يبرز هذا الشكل السحري، بكيفية سرية وخفية تماما وبصورة معينة، كيف أن هذه الاستعارة تعيد إعطاء المشروعية لشكل خافت من التديّن في المجتمع اللائكي" (Marchetti, 2003 : 210).

باختصار، تحتل الرواية المتداولة، إن لم نقل الخيال، بشكل متواتر مكان التحليل. بينما يتم محو واستبعاد المنطقيات الاجتماعية، في بناء "الاستعدادات" الفردية، الدوافع الأيديولوجية، السياق العام الذي يقف وراء بروز الجماعة، الخ. وباعتبار الحكي الإرهابي حكيا وجدانيا، فهو يميل إلى نوع من النزعة السيكولوجية والأخلاقية. ويسهم بهذا المعنى، على مستواه، في رفع وتجريد الإرهابيين من أهليتهم، بحيث يمر عبر التركيز على احتقار ومقت مزدوج. إنه احتقار سياسي، لأنهم يعتبرون أنفسهم

-[16] Action directe

مستبعدين من كل ادعاء يربطهم بتقليد الحركة العمالية، بالإسلام أو بغيره من الهويات. والأسوأ من ذلك كله، هو أنهم سيسهمون في تقويض القضية التي حملوا السلاح باسمها ومن أجلها. إن احتقارهم الأخلاقي الذي تشهد عليه، إما أعمالهم الشائنة أو اضطراباتهم النفسية والعقلية المفترضة، سواء كانت نتيجة ماضي مريب، يبرر من جانبه تحميلهم تقييما إجراميا حصريا إن لم نقل مرضيا، لكنه دون شك ليس سياسيا.

وتذهب السرديات الصحفية في الاتجاه نفسه. فقد كشفت العديد من التحليلات الأمريكانية لمضمون النصوص الصحفية التي خصصت للمسألة، بأن وسائل الإعلام تمارس بشكل واضح، رقابة وضبطا اجتماعيين وتسهم في مستواها في إسقاط واحتقار العنف. وتميل بشكل واضح إلى تقديم الإرهابيين على أنهم مختلون، كما إلى مشرعة الرد العنيف في اتجاههم، بينما هي لا تشير سوى هامشيا (30 % من الحالات التي درست) إلى سبب وأهداف العمل الإرهابي" (Gerbner, 1989 : 19). وهنا أيضا، لا يتعلق الأمر بخلط مبدئي بين الكتابات بعدة أيادي، لكنه يتعلق حقيقة بممارسة تتمثل في عدم الشروع في أي شيء، ما سيسمح للقارئ بسهولة، أن يعرف من أية زاوية نظر يتكلم هذا الكاتب أو ذاك. يستدعى الخبراء المؤهلون أنفسهم من قبل وسائل الإعلام، من أجل تنوير ظاهرة البلاغية المصقولة جيّدا والتي تعمل بالطريقة نفسها، مهما تكن المجموعة، الحدث أو السياق. لا يمكن السماح بأية فجوة، يمكنها أن تزعزع أركان الصرح. ومن هنا، تتشكل دائرية الخطابات المقدمة للجمهور العريض، حول الإشكالية الإرهابية.

4.3. مسرح ومشاهد الرعب

تحتل وسائل الإعلام مكانة مركزية، سواء في بناء الإرهاب كتهديد، كما في الاستراتيجيا الإرهابية نفسها التي تعود إلى المسرح[17]. هكذا، مثلما يشير إلي ذلك

[17]- حسب العبارة الشهيرة عند براين جينكينز "الإرهاب، هو مسرحية" (Jenkins, 1975 : 16).

بيير مانوني، فإن "كل هجمة إرهابية تجتهد في اكتساء مظاهر وثوب المأساة. وتشترط هذه المأساة أن تكون في الآن عينه، "مركبة" و"معروضة". ويجد الإرهاب بشكل خاص في التلفزيون، أسس ومصادر فعاليته: يتجلى على الساحة الاجتماعية والسياسية، بحيث يطور ويضخم عمله. ويعطي الانطباع بالقوة اللامتناهية ويضمن هيمنة فعالة على الجمهور، يجعل التهديدات ملموسة ويقوي ثقة المناضلين في أنفسهم" (Mannoni, 1992 : 127-1525). بخلخلة برامجها وبمضاعفة الحصص بجهد كبير، من حيث إخراج (صور هجمات تعرض في ملابس حربية أو أزياء حماية، الخ) واستجوابات مخيفة للخبراء المزعومين، تشارك وسائل الإعلام في التضخيم والتهويل والدعاية للأثر المرعب الذي يفرزه الحدث الإرهابي[18]. إن اختطاف طائرة شركة نقل جوي أمريكية لمدة سبعة عشرة يوما، من قبل شيعيين لبنانيين في جوان 1985، مثلا، قد شغل ثلثي الجرائد التلفزيونية المسائية وشكل محل عناية من قبل ثلاث محطات تلفزيونية أمريكانية، 80 انقطاعا للبرامج كما 500 موضوع، يعني بما بلغ متوسطا يوميا قدّر بنسبة (28,8 %).

يمارس مثل هذا الصخب الإعلامي، تأثيرات مباشرة في الجمهور ولا يمكن سوى أن يصفق له كتاب الهجمات الإرهابية. وعقب هذا الاختطاف والتحويل ورغم الاحتمالية اللانهائية من حيث الصغر في التعرض للموت، بواسطة هجوم إرهابي (1 مقابل 380.000)، فقد تخلى 1,8 مليون أمريكي عن مشروع قضاء عطلهم الصيفية في الخارج، باستعمال هذه الوسيلة. إن المنطق الفرجوي، إن لم نقل الإشهاري الذي يشتغل في الاستراتيجيا الإرهابية [بلغ أوجه خلال هجمات 11 سبتمبر 2001]، مضبوط بشكل واضح في تركيبة، تمزج بين الواقع والتصور الخيالي، حسب قواعد الدراما: وحدة الزمن، وحدة المكان وإشباع من الرموز. إن الذعر في المعنى الأول

---

[18]- فقد أشار بروس هوفمان (Hoffman, 1999 : 162) إلى أن موضوع الإرهاب، قد احتل خلال سنوات الثمانينات، وقتا أطول في التلفيزيون من موضوعات: الفقر، البطالة والجريمة مجتمعة.

للعبارة: "رعب كبير ممزوج بالهلع الذي يجمد العروق ويستحوذ على العقل" (Crettiez, 2002 : 58-69)، لم يتم بلوغه إلى هذا الحد حتى الآن.

إن الأعمال الإرهابية، بفضل سينيجرافيتها وطابعها البدائي، في الوقت ذاته (سكاكين وتضحية) والمعقدة (طائرات، معلوماتية)، تمزج بالفعل بين حالتين متضافرتين اثنين من القلق في المجتمعات المعاصرة: القلق "المستقبلي" للقوة التكنولوجية المطلقة، ذات المخلفات التي لا تصد والقلق "التقليدي" للموت الجماعي المسلط بشكل احترافي تقليدي. بإطلاقها في ساعات افتتاح المكاتب، فإن المخططين لها على يقين من أن يجعلوا ملايين المشاهدين مشدوهين، على الأقل لمدة يوم كامل. وأخيرا، فإنهم يفرضون أنفسهم في العناوين الأولى للجرائد، لعدة أسابيع على الأقل. وهنا دون أدنى شك، في استراتيجيا الهجوم المباشر يكمن الجديد الحقيقي في 11 سبتمبر 2001. ويكون المناخ الخصوصي الذي بني بهذا الحدث وشحنة المعلومات، قد ساهم في نشر قلق الهجوم بالجمرة الخبيثة الذي أعقبه.

إن الإشكالية لا تتمثل في أن إشكالية "تواطؤ" وسائل الإعلام والإرهابيين هي التي تؤدي، بتكلفة استهداف حرية المعلومة وتجفيف منبع الاتصال إلى خنق الظاهرة الإرهابية. وإذا انزلقت [مثلما يشير إلى ذلك روجي ديفور]، "صحافة استهامات، خلف صحافة المعلومة والحدث، وتسللت باستمرار"، فذلك لأن المشهد الإرهابي يستجيب لتطلعات سيكو-اجتماعية الجمهور" (Dufour, 1986 : 41). ويميز عالم النفس، بيير مانوني بين أربعة منها: الليبيدو (أوج الرغبة) أو الحاجة إلى الوثوق في القناعات الإرهابية، الحاضرة أثناء هجمة انتحارية والتي يقدم عن طريقها المناضل حياته للقضية، بسبب التحدي الحقيقي الذي يفرضه العنف القرباني على مجتمعاتنا المسالمة. والليبيدو (الغريزة المتحولة) أو الحاجة إلى الانفعالات القوية التي تقطع مع روتينية الحياة العادية واليومية والليبيدو (غريزة الموت) أو الرغبة في الموت التي تؤدي إلى التماهي بالضحية، والليبيدو (غريزة المواساة) أو الإحساس بالذنب ("الثري"،

الغريب، الخ..) التي تترتب عما يعتبر ويمثل تعبيرا وانعكاسا لليأس (Mannoni, op. cit., 114).

4. حاجة العلوم الاجتماعية إلى التعاون

وأبعد من ردود الفعل العاطفية المباشرة عن القلق، رغبة الانتقام والغضب أو اليأس والإحباط التي تفرزها الأعمال الإرهابية، فإن الحاجة لفهم لماذا يلجأ بعض الأفراد والجماعات إلى مثل هذه الأعمال، كانت نقطة البداية في هذا المؤلف. منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 المأساوية في نيويورك وواشنطن، وعقب الهجمات الإرهابية المقترفة عبر العالم برمته، ليس وحسب أن طيف الإرهاب يحرج ويسكن الرأي العام، محدثا أشكالا من الرعب والتوجس، لكنه يوظف في تبرير العديد من الأعمال السياسية القمعية، أحيانا وحتى المفرطة من قبل العديد من الحكومات الديمقراطية. لقد صار شبح الإرهاب حاضرا، يزن بكل ثقله ويتم التذكير به في كل مسألة، من أجل تسويغ مواقف سياسية وعقابية غير مقبولة، ما يحول هكذا، دون إمكانية إدارة النقاشات في العمق حول هذه المواقف. تعيدنا هذه النتيجة اللامتوقعة عن أحداث 11 سبتمبر، مجددا إلى مقدمة المشهد من أجل فهم العمل الإرهابي، أكثر من أي وقت مضى.

على العموم، يبدو أن اللجوء إلى الإرهاب غير مفهوم لدى غالبية المواطنين الذين ينعمون بحقوق مدنية. في منظور تاريخي، فإن جزءا من سوء الفهم الفكري هذا، يجد تفسيره بالتأكيد في أن الأمر يتعلق بظاهرة، يبدو أن دراستها لا تهم سوى عددا محدودا من العلميين والمفكرين الذين تمت مناقشة أعمالهم، خارج سياق الساحة العمومية. لكن، رغم أن الظاهرة الإرهابية قد شغلت خصيصا جماعة ضيقة من المتخصصين، فإن الإرهاب يولد بشكل خاص، لا فهما وجدانيا عند كل إنسان. في الواقع، يبدو أن العمل الإرهابي [يستهدف ضحايا أبرياء، بعيدين كل البعد عن الصراع محل الإشكال] لا يثير سوى نادرا رغبة حقيقية في الفهم، كما لو أن محاولة

فهم ظاهرة اللجوء إلى العمل الإرهابي، ستحدث قبل كل شيء رفضا للتماهي بالقائمين بهذه الأعمال. ذلك، أن الفهم [يجب التذكير به] هو أكثر من مجرد عمل فكري؛ بل أن الفهم يعني أن يأخذ المفكر الأمر على عاتقه. لكن، عندما يدور الحديث عن الإرهاب، فمن الطبيعي إبداء رفض وجداني حيال عملية الفهم هذه، بسبب ضخامة وشدة التأثيرات العاطفية التي تحدثها هذه الأعمال. لكن، رفض الفهم، رفض اتخاذ الأمر على العاتق ومحمل الجد، يعني الحكم على نفسه كفرد وكمجتمع بعودة أعمال منطق العنف والانتقام إلى المسرح، دون أمل في التطور...

إن اللجوء إلى العمل الإرهابي لا يمكن فهمه، من زاوية وحيدة. لا يسع أي تخصص علمي بمفرده أن يزعم فهم الظاهرة الإرهابية، بكامل تعقيداتها وتجلياتها. لهذا السبب، يمكن للعديد من المتخصصين في ميادين مختلفة، أن يشاركوا في الإلمام بها. وتستهدف أفكار هؤلاء الباحثين إذن، أن تقدم للقارئ نظرة عامة ستمكنه من فهم، سواء مصادر، رؤى وديناميكيات العمل الإرهابي، كما تأثيراته وتقدم أجوبة عنه وهذا، وفق منظورات مختلفة، لكنها منظورات متكاملة. ومن هنا، فإن مساهمة الباحثين والمفكرين من مختلف فضاءات وحقول علم الإرهاب، ستسمح للقارئ ليس وحسب بفهم أفضل لمختلف أوجه سيرورة اللجوء إلى العمل الإرهابي، لكن أيضا الإمساك به بكيفية أكمل، ما أمكن إلى ذلك سبيلا. إن الهجمات لم تبدأ يوم 11 سبتمبر 2001. رغم أن هذه الأخيرة كانت أكثر دمارا وكارثية [بالنظر إلى عدد الوفيات المترتب]، فإن العديد من الهجمات السابقة لم تخلف وحسب آلاف الضحايا، لكنها جرحت وأصابت من الناحية السيكولوجية، آلاف الأشخاص الذين يتابعون على الشاشات بالملايين، مشاهد الدمار والتخريب الإرهابية، بسبب تغطية إعلامية غير مسبوقة. منذ أعوام 1980، ترسل لنا وسائل الإعلام صور الرعب المنسوبة للإرهاب. هكذا، في عام 1988، فقد نشرت التلفزيونات يوميا مشاهد هجمات روما. ورأينا أثناءها أجساد 15 ضحية، تتريث الكاميرا أمام مشهد فتاة تبلغ من العمر 11 سنة. وفي العام ذاته، حدثت هجمة في مطار فيينا، عشية يوم عيد الميلاد. كما

أغرقنا التلفزيون بعد ذلك، بمراسلات وتقارير تتعلق بـقرابة 36 ضحية وزهاء 60 جريحا في مطار القاهرة. إذ وقعت خلال سنة واحدة خمس وثلاثون هجمة إرهابية قاتلة، عام 1985.

هذه المعاينة تجعلنا نطرح سؤالا أساسيا: ألا يعود اختيار ضحايا الأعمال الإرهابية إلى عبثية القدر؟ أليس هؤلاء الضحايا أشخاص وجدوا في المكان الخطأ وفي اللحظة الخطأ؟ إن المحاولة التي نقوم بها خلال هذه الفصول، تثبت العكس. إننا على يقين [أبعد من أن تكون الظاهرة أو الحدث نتيجة للمصادفة أو السهولة] من حقيقة - في غالب الأوقات- أن ضحايا الأعمال الإرهابية هم أفراد عاديون، أحيانا أولياء مع أبنائهم، هو أمر ذو دلالة. نحاول في الحقيقة، ان نبيّن بأن هناك خيارا تعسفيا، دون أن يكون واعيا بالضرورة، تنعكس من خلاله الظاهرة. وأن هذا الخيار يستجيب لرؤية ذات طبيعة سيكولوجية عند الإرهابي. ومن المهم في هذا الشأن، أن ندرس الخطاب العام للإرهابيين وخطاب رجال السياسية الذين يتعاملون ويصارعون الأعمال الإرهابية. يمكننا هكذا، أن نعالج الميكانزمات السيكولوجية التي تشتغل سواء عند الإرهابيين، كما عند الضحايا المباشرين لأعمالهم، كما عند الضحايا غير المباشرين الذين يتكونون من ملايين المشاهدين الذين نمثلهم.

لقد قال بن لادن في مقابلة تلفزيونية ما معناه: أقسم بالله ان أمريكا لن تعرف أبدا الأمن قبل أن تنعم به فلسطين وقبل أن تغادر كل الجيوش الغربية الكافرة الأراضي المقدسة". دون التقليل والاستهانة بحقيقة أن الظروف الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والجيو-استراتيجية وحتى الدينية، قد تدعم وحتى تحفز الأفراد على لجوئهم للعمل الإرهابي، وهو ما تسمح الخطابات المذكورة سابقا باستخلاصه، وهو ميكانزم سيكولوجي خصوصي. ليس في المعنى الاختزالي [علامات سيكو-مرضية ونمط نشاط نفسي خصوصي] الذي ننكب على الإحاطة به بشكل أفضل. هكذا، فإن خطاب القادة الإرهابيين، يشير بشكل لا مراء فيه [بكل تأكيد] إلى الأهمية أو حتى الأمل في حل النزاع أو العثور على حل، بدلا من التخريب أو القضاء على كافة

جهود السلم ومحاولات التوافق والمصالحة. لا يستهدف هذا التخريب بالتأكيد إصابة تمثيل سياسي أو أفراد جيش في الحرب، بل بشكل لا يميز بين سيدة أو سيّد من العامة".

وقد كرر بن لادن ذلك مرارا، وأن إرهابيين آخرين قبله قد ألقوا الخطاب نفسه، من قبيل: العالم مقسم إلى معسكرين، معسكر المؤمنين ومعسكر الكفار.....، يجب تصفية العالم بإزالة المدنسين. وأكد ذلك بن لادن في مقابلة تلفزيونية مع جون ميلر (John Miller) يوم 26 مايو 1998، حيث قال فيها ما معناه: نحن لا نفرق بين أولئك الذين يرتدون ملابس عسكرية والمدنيين؛ إنهم جميعا مستهدفون في هذه الفتوى". يمكننا أن نؤكد بأن الإرهاب الديني يفسر هذا النوع من الخطاب؛ لكن سيكون الأمر مع ذلك مختزلا جدا، أن نستنتج ذلك ببساطة. بداية، نذكر بأن الألوية الحمراء مارست الخطاب المشابه، وإذن السياسي تحديدا، دون أية مرجعية ذات صبغة دينية. إن الخطاب الإرهابي، سواء كان ذا طبيعة دينية أم سياسية، يستجيب بالفعل إلى منطق إقصاء عدواني. هكذا، ورغم حقيقة أن الاتجاه الإرهابي قد تغيّر –من إرهاب سياسي، أصبح إرهابا ذا تركيبة دينية متطرفة- ينظر إليه من زاوية سيكولوجية وخصوصا ميتا-سيكولوجية، فإن التشابهات بين هذين النمطين عديدة.

إن الإرهاب ذا الاتجاه السياسي والإرهاب ذا الاتجاه الديني، يتقاسمان في الحقيقة صفات سيكولوجية جوهرية، ترتبط بالنشاط الطائفي. ومن بين هذه الميكانزمات يستخلص كازوني الخصوصيات التالية:

- لجوء دائم إلى التمييز والتفرقة،
- أمثلة جماعة الانتماء، الأيديولوجيا أو العقيدة،
- إسقاط جزء مكبوت من الذات على الآخر، يسمح بتشديد المثالية –الذاتية ووهم الصفاء أو امتلاك الحقيقة المطلقة،
- رغبة الاحتماء ضد ما تم إسقاطه على الآخر: إما بعزله أو بمهاجمته (Casoni, 2000 : 143-167).

لكن، لا يجب أن يحجب تحليل الخطاب هذا، حقيقة أن العديد من رؤساء الدول [زيادة على القادة الإرهابيين]، كما الجمهور بشكل عام، يلجأون في الغالب بعد كل هجمة إلى خطاب، يمكن أن يلتبس بخطاب الإرهابيين أنفسهم. فمن، من بين بن لادن أو جورج بوش الابن، يكون قد تحدث عن حرب قوى الخير ضد قوى الشر؟ ندين أيضا إلى جورج بوش الابن بعبارة محور الخير ضد "محور الشر" و"الحرب التي تتواجه فيها أساليب الإله وأساليب الإرهابيين"، ردا على صدى أقوال بن لادن التي قال فيها بأن المسلمين يمثلون ضحايا الشيطان الأكبر، يعني أمريكا. وقد تمكننا أيضا من سماع، أثناء الأشهر التي أعقبت هجمات 11 سبتمبر، أناسا عاديين يكونون في العادة متباينين، ينادون باللجوء إلى إلقاء قنابل ذرية ضد بلدان إسلامية أو يتحولوا فجأة إلى كارهين وعنصريين بكيفية كبيرة، ضد كافة العرب والمسلمين. على المستوى السيكولوجي، فإن هذه الأفكار والقضايا القريبة أكثر من مجرد ردود أفعال عاطفية بدل الخطاب المتأني، تكون ثرية بالمعلومات والعبر. بداية، حول نمط من التفاعل والاشتغال السيكولوجي يتقاسم في زمن الأزمة، سواء بين الإرهابيين كما الشهود على مثل هذه الأعمال، ثم حول بعض الآثار السيكولوجية للإرهاب على أولئك الذين هم بمثابة الشاهدين عليها.

أخيرا، تسمح لنا هذه القضايا بصياغة فرضيات هامة، حول الرؤى السيكولوجية الحقيقية للإرهابيين. وبطبيعة الحال، سنترك عن قصد، جانبا، الرؤى الإرهابية التي يمكن أن تفهم من زوايا تاريخية، اجتماعية، سياسية واستراتيجية، لكي نركز فقط على تركيباتها السيكولوجية. وبشكل أدق، نحاول أن نفهم الميكانزمات السيكولوجية التي تغذي عملية اللجوء إلى العمل الإرهابي، كما التأثيرات السيكولوجية للإرهاب في ضحايا هذه الأعمال، حتى عندما لا يشكلون سوى شهودا لا مباشرين، وهم يتتبعون التغطية الإعلامية للأحداث. في هذا المعنى، إضافة إلى الضحايا المباشرين للهجمات الإرهابية، نعتقد بأن الملايين من المشاهدين لتلك الهجمات هم أيضا ضحايا [غير مباشرين]، لكنهم ضحايا مستهدفين من اللجوء إلى

العمل الإرهابي. إن ما يدخل في نطاق الهدف الأخير من هذه المحاولة، يتمثل في محاولة فهم، ماذا يمكن أن تكون الرؤى السيكولوجية اللاواعية للإرهابيين. توجد قضيتان مفترضتان، يمكن مناقشتهما. القضية الأولى، هي أن ردود الأفعال السيكولوجية التي تحدث عند الشهود المباشرين واللامباشرين للأعمال الإرهابية، تكون تلك التي يأمل الإرهابيون في تحقيقها. والثانية، هي أن ردود الأفعال السيكولوجية التي تحدثها الأعمال الإرهابية، تعلمنا وتخبرنا بالمقابل، عن الدوافع اللاواعية ذات الطبيعة السيكولوجية للإرهابيين.

5. الدراسة العلمية وفهم العمل الإرهابي

لقد سبق وأن طرحت مجلة "العلم والحياة" مسألة معرفة، إن كان من الجائز إخضاع ظاهرة الإرهاب للتحليل العلمي[19]. لقد أجمع قرابة ستين سيكولوجيا وطبيب أمراض عقلية، يمثلون ثمانية بلدان اجتمعوا في العاصمة الألمانية برلين، على ذلك. وكان من بين هؤلاء مختصين أمثال د. هوبار (D. Hubbard) مدير مركز دراسات السلوكيات الانحرافية في جامعة دالاس أو كذلك ب. جينكينز (B. Jenkins) من مؤسسة راند كوبريشن في سانتا مونيكا. لكن، شخصية الإرهابي تحديدا هي التي حملتها أفكار الباحثين، ما توج ذلك اللقاء بالتمييز بين مجرم الحق العام والإرهابي. بيد أن هذا البعد الإكلينيكي لا يسعه أن يستغرق مثل هذا الموضوع. ويبدو لنا من الضروري، تمديد التحريات فيما يتعلق بطرائق العمل السيكولوجي والسيكو-سوسيولوجي لظاهرة الإرهاب، خاصة عندما يتعلق الأمر بتأثيره [المدوّي بكيفية مهمة] سواء في القدرات المعرفية للأفراد والجماعات، كما في الحياة الاجتماعية. إن عمق وخطورة الاضطرابات المعرفية-الوجدانية التي تفرزها الهجمات، بدت لنا وأنها قد تعود إلى انشغالات السيكولوجيا الاجتماعية لكي تذكرنا بأن

–[19]Revue *Science et Vie* (Avril 1979), n° 739.

الإرهاب وبشكل خاص بعده السيكولوجي، قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، استدعى عناية وشكّل مسبقا موضوع دراسة بالكامل.

مثلما كل ما هو عنيف، فإن الإرهاب يؤثر في الحالة النفسية لأولئك الذين يتعرضون له. وهو يخلق عندهم حالة وجدانية وفكرية معينة، تجلب اهتمام علماء الجهد والاجتماع. وإذن، فإن حالة الرعب هذه والتي تسيطر على عقل الضحايا المتعرضين والخاضعين للهجمات تتطلب العناية في هذا البحث؛ نعني بذلك الدراسات ذات الطابع التاريخي-السياسي، الفلسفي، الأخلاقي والقانوني التي تتناول الإرهاب. وكذلك، الحوصلات النفسية العقلية التي تهتم شخصية أو دوافع الأعوان الذين يقترفون الأعمال الإرهابية. وتعكس هذه الأعمال والبحوث العيب المشترك، في أنها دراسات انقسامية، تتضمن بالتحديد اتجاهات معيارية بادية. وتبدو المقاربة الموضوعية أكثر في سياق منظور سيكو-سوسيولوجي، جراء ذلك، ضرورية بهدف بلوغ فهم أفضل، إن لم نقل تفسير لهذه الظاهرة على الأقل، فيما يتعلق ويمس بنمط اشتغالها. يتعلق الأمر إذن، وبالأساس، في رأينا بتحليل صدى وتأثير الهجمات الإرهابية في النفسية الجماعية.

ويحفزنا هذا التساؤل، حول العواقب السيكولوجية التي يخلفها التعرض للتهديد الإرهابي، على التوجه في هذا السبيل. لكن مثل هذا التناول، يفترض أن تشكل آثار الهجمات بما يكفي حالة خصوصية، لكي يتم تمييزها عن منتجات العنف، في معناه العام. وأن تشخيص وتفحص الظواهر، يؤكد بأن التأثير في العقول [الذي يحدثه الإرهاب]، يجبرنا على تجاوز التساؤل الكلاسيكي في أيامنا هذه حول تأثير العنف. إن مخلفات هذا الأخير، في الحالة "البسيطة" كما يقال، قد تحدثنا عنها كثيرا حتى وإن لم نقل بصددها كل شيء. لكن، انطلاقا من هذا العنف المتطرف والممنهج الذي يمثله الإرهاب، نلاحظ أكثر الآثار التي لا ندرك كيفية تأثيرها في الأفراد. ولهذا، فقد انشغلنا في هذا العمل البحثي، بطبيعة قوة وسلطة الضغط هذه، على الجماعات الإنسانية. ووفقا لهذا المنظور، فإن الإرهاب لا يبدو لنا أبدا موضوعا حدثيا، بل هو ظاهرة مهمة

بدرجة أولى، وهو ما أطلق عليه في ماضي قريب بالسيكولوجيا الداخلية أو سيكولوجيا الحشد (أو الجماهير). ويمكن أن يندرج هذا المبحث في إطار علم النفس الاجتماعي، علم الاجتماع، السياسة وحتى الأنثروبولوجيا.

في هذا الأفق، فإن هذا العمل يقترب من الأعمال التي تجري في الوقت الراهن، حول التأثير الاجتماعي وبشكل أدق وفق منظور سيرج موسكوفيتشي (Moscovici, 1979) الذي يعالج المشكلة من زاوية الأقليات النشطة، كعامل للتغيّر في الجماعة الكبيرة. لكن، لكي نجيب على سؤال معرفة، كيف يلعب التأثير الاجتماعي الممارس من قبل الإرهاب وفيما يجند هذا الأخير هالة سيكولوجية خصوصية، فقد يتطلب الأمر منا من حيث المبدأ، أن ندقق ما كان يعنيه الإرهاب الذي نزعم معالجته وما هي أهدافه. لقد كشفت لنا دراسة سريعة أن هذه الظاهرة بشكل عام، قد لا يكون لها أي معنى بالنظر إلى أننا نحصي بصددها ما لا يقل عن ثلاثة وعشرين نوعا مختلفا، بحسب أمكنة وأوقات بروزها. وانطلاقا من هنا، نعتقد بأننا نفضل في هذه الحالة ونتوقف عند صنف وفئة خاصة من الإرهاب الذي ننعته في العادة بتسمية إرهاب الطبقة الدنيا (العوام أو ضد الدولة): يمارس هذا الإرهاب في غالب الأوقات، من قبل مجموعات، لا تتوفر سوى على مقدرات عسكرية متواضعة. أما بشأن الأهداف، فإننا نقول وحسب بأن الإرهاب الذي يدور الحديث بصدده يستهدف العقول أو إن فضلنا، العقل الجماعي وقدراته على الاستيهام والتخيل.

هكذا يبرز الإرهاب كإجراء سيكولوجي يعمل بشكل خصوصي، بواسطة الأفكار ومن اللائق أن يطلب من السيكولوجيا الاجتماعية أن تترجم ذلك. وعليه، يمكن صياغة فرضية عمل بحثي تقول بأن الإرهاب يمكن تعريفه كمخبر للخوف أو إن فضلنا كتكنولوجيا للخيال. وبهذه الصورة، يمكننا القيام بتحديد موضوع العلم الذي نجتهد في إبراز ميكانزماته السيكولوجية والتي تحدد قواه وقدراته وتأثيراته في الضحايا. ويشكل مثل هذا التحديد، المبرر الرئيسي لهذا البحث. لكن، يجب علينا دون ريب، تكملة ذلك بالاعتراف بدافع ثانوي وذاتي أكثر. وإذا كان صحيحا في الحقيقة، أن

الباحث يضع من نفسه في الموضوعات التي يبحثها، فقد يتعلق الأمر إذن، باستحضار الأرواح الشريرة الشخصية، لأننا مررنا جميعا في الجزائر بتجربة مضنية، خلال عدة سنوات من الهجمات الإرهابية. وأن الحركية الإسلاموية، كما الإرهاب الذي تبعها لم يكن ثمرة اضطرابات حدثت خلال سنوات 1980 أو بسبب توقيف المسار الانتخابي في جوان 1992. كما أن تضخيم النزاعات وتنامي العنف ليست متولدة استثنائيا من البؤس الاجتماعي، أزمة هوياتية أو انبعاث ديني. إنها تجربة تمثل نوعا ما، فضيلة لأنها تجعلنا بمنأى عن تأويلات الصالونات التي تشكل خطرا كبيرا قد يترصد بنا، عندما نقوم بمعالجة موضوع من هذا الجنس.

إن الصعوبات في هذه المقاربة، لم تغب مع ذلك. إذ يجب أن يجتهد الباحث في ضبطها بشكل أفضل، بتدعيم مقاربته في الوقت ذاته، بالسيكولوجيا الاجتماعية والعلوم الاجتماعية. وتسمح له الأولى بتقطيع العتاد الضروري في الواقع: يقوم إذن، مثلما هو متعارف عليه باعتبار أن الظواهر التاريخية، تشكل محل تجريب طبيعي. وتناول تفكيره جراء ذلك النسيج الحدثي الذي وضعه الإرهابيون أنفسهم بين أيديه والوثائق المحتملة والضرورية المتعلقة به. هذه الطريقة، المتكاملة في مقاربة وثائقية واسعة، يمكن تكملتها ببحث وتحليل محتوى التقارير الصحفية والمستلفة من الأحداث. مثل هذا المنظور هو أمر يثير الشفقة، ربما لأكثر من سبب: السبل والأدوات البحثية التي يتم اختيارها ليست لا هي الوحيدة ولا هي الأفضل.

لكن هذه الإشكالية بطبيعتها ومشكلات المقاربة التي تستدعيها، ترافع من أجل نوع من التسامح. وبتحفظ، عن الاحتياطات الميثودولوجية والحدود التي تفرضها هذه الإشكالية، يميل الباحث إلى معالجة نمط عمل مخبر الخوف هذا الذي يتمثل في الإرهاب وهو يمي النفس بتنوير متواضع نسبيا، لطبيعة حالة الرعب التي تولدها الهجمات. إن أحد الأسس والمفاتيح التي تسيّر البحث، يكمن في تحديد أهداف الإرهاب. ويكون لزاما على الباحث وبما يكفي، أن يميز بين نوعين اثنين من الضحايا: الضحايا المباشرين الذين يسقطون تحت ضربات الإرهابيين وهم الذين يتحملون إذن

الإصابات: وهم يشكلون الأقلية. أما بصدد الضحايا غير المباشرين الذين لا يصابون سوى من الناحية النفسية، فهم يمثلون الجمهور العريض من الأفراد: إنهم يمثلون الأهداف "الحقيقية" للإرهاب. ويقوم هذا الأخير، بمعركة من أجل الاستحواذ على عقولهم [بالنسبة للآخرين، عندما لا يكونون قد قضوا تحت الرصاص أو في الانفجارات، فمن المؤكد أنهم "مرعوبون"]. بتمييز الإرهاب هكذا [عن الأهداف العسكرية الكلاسيكية التي يتمثل هدفها في التحطيم والقضاء على أكبر عدد من الأعداء، بواسطة القوة النارية الكبيرة]، فهو قد يبدو كآلة حرب من "جنس جديد"، تقوم ليس أبدا بصراع ضد عساكر أو عتاد، لكنها فوق كل شيء، "معركة"، حسب الخيال". وفي هذا المعنى، يبدو الإرهاب بوضوح كتكنولوجيا سيكولوجية، يجب أن تتمثل المهمة الأساسية للعلوم الاجتماعية عندها، في البحث عن فهم أساساتها.

وقد يتمثل الأساس المفتاحي ربما، في المساومة على الألم والموت. إن الطريقة ليست لا جديدة ولا أصيلة: في كل الأزمنة وكل الأوقات، يتم التعذيب، القتل والاغتصاب في ظروف متنوعة، حيث يتنازع التصوفي والتعصبي. لكن، لم يكن الأمر يتعلق وقتها في الغالب، سوى بتحطيم وهرس الجسد تحت جهاز قضائي. وبشكل تدريجي، ظهرت أمام العيان بيداغوجيا متملقة، عبر تطبيق هذه المعاناة والألم: وستبلغ أوجها مع الإرهاب الذي يقتحم ويتخلى عن المساحة الغلافية وحتى عن هذا العمق الخادع من الجسد المفتوح والممزق، في أعماق هذا الكائن. هذا الجزء الراديكالي من الذات الذي لا يوجد شيء بعده، سوى الروح. تاريخيا، منذ عام 1793، لكن في الحقيقة قبل ذلك بكثير، من خلال متاهات الجروح نفسها، وضعت طريقة الاستحواذ على العقول. وأن ميزة الإرهاب الديني (الإسلاموي) يكمن في حقيقة أنه لا يهاجم أفرادا ولا دولا، بل "هويات". وهو يستهدف الأفراد، المدنيين و/ أو العسكريين ليس بالنظر لما يقومون به بل بما يمثلونه، مستهدفا بذلك المجتمع عبر ما يمثل كيانه وهويته. هكذا يكون هدفه هو ضرب العقول وخلخلة التفكير.

وفي الحقيقة، فإن أنواع الخوف والقلق هي استعدادات قبلية وجدانية أساسية، حاضرة عند كافة الأفراد. بيد أنه لا يوجد خوف أو قلق لا يكون من قريب أو بعيد، سوى خوفا أو قلقا من الموت. بكفي وحسب، لكي نمتلك سلطة على الرجال، أن نؤثر بشكل ملائم في مثل هذه الاستعدادات القبلية. إن الوسيلة الأكثر تأكيدا والتي أدركها الإرهابيون جيدا، تتمثل في إعطاء الأفراد (والجماعات) الانطباع [في كل لحظة وبقعة من العالم]، بأن الموت يمكن أن يباغتهم. وليست أية موت، لكن من الأفضل أن تكون وفاة متوجة بآلام، تعكس ذكراها فقط بمفردها، تجربة ومعاناة يصعب تحملها. وعندها، يتدخل الضحايا المباشرون ويأتي عليهم الدور، كمتواطئين لا إراديين ولا متوقعين من الإرهابيين، لصدم خيال الضحايا اللامباشرين. وهنا أيضا، فإن التقنية بسيطة: يتم إرهاق هؤلاء الأخيرين بضربات، يراد من خلالها إرعاب هؤلاء الأخيرين. وبما أن عددهم محدود جدا، يكون تعويض عيب الكمية بشدة الصور. ولهذا، فإننا نشهد في الحالات الأكثر فضاعة، مثل الإرهاب الجزائري الذي وقع اختيارنا عليه كمثال رئيسي، مضاعفة الجروح، قبل وبعد الموت (التمثيل بالجثث). إنها مضاعفة ذات دلالة، في حد ذاتها. لكن الأمور لا تتوقف عند هذا الحد: كل جرح يحمل في ذاته، معنى ويسمح بإمكانية دراسة رمزية بكاملها، عبر شبكتهم [رمزية كاملة]، "تدوين حقيقي" بالدم، حيث يبرز الخطاب الإرهابي ولم يعد بوسع الضحايا فيما يخصهم إعطاء معنى لهذا العنف، لأنهم وببساطة أصبحوا في وضعية خضوع دون إمكانية الرد، في سيرورة "سلبية" يمكنها أن تولد إحساسا بالإهانة والعجز، ولأنهم لا يستطيعون وضع هذا العنف في سجل يعطيه معنى. وعليه، فهم يعتبرون أنفسهم "ضحايا" باسم ديانة تنتسب إليها غالبية الجزائريين..

تعود حالة الرعب في الأساس إلى تفكيك شفرة هذه الرسالة المضنية، من قبل ضحايا غير مباشرين. يمكن لهذه الأخيرة (أي الرسالة)، أن تتكون من جانبين متكاملين اثنين: حسبما يعود الاستحواذ على العقول إلى ديناميكية الاستهام والوجدانية أو إلى تآكل ملكات الفهم الفكري للواقع. في الحالة الأولى، يصبح الفكر

مهووسا بالصور المؤلمة، حيث يخلف الموت ذاته، المجال أمام صور الأجساد المتقطعة والممزقة أو النساء والأطفال المحميين في العادة في كافة الثقافات المتمدينة، يكونون هنا بشكل مفضل في صور أشلاء. ومن الممكن اعتبار العنف السياسي في الجزائر بمثابة كارثة مزدوجة، سيكولوجية واجتماعية. إنه كارثة نفسية في العلاقة الخاصة بين الحقيقة الباطنية والبيئة التي تجعل مستحيلا كل تفكير في تجربة الصدمة لأن الفرد يصطدم من خلال تقاطع حقيقة الصدمة، الرعب والموت باللامفكر واللامسؤول وما يستحيل ترميزه. ويشكل أيضا كارثة اجتماعية، في معنى تحطيم وكسر الوظيفة الوسيطية المخصصة لتدبير علاقات الفرد بالجماعة، وهي الوظيفة التي يؤمنها السياق الاجتماعي، في الحياة العادية.

هكذا تتم زعزعة الطبقات العميقة من النفس، بالإشارات والإيحاءات التي تستلهم مشاهدها الناجحة أكثر من النزعة التقليدية الأكثر راديكالية. هذا التواتر المهووس للاستهامات ليس أبعد من أن يذكر بنشاط نفسي شبه مهلوس. وبالفعل، كل شيء يجعلنا نعتقد بأن حالة الرعب، تمثل أحد الأشكال التي قد تتخذها الباثولوجيا الجماعية. خاصة إذا اضفنا إليها العناصر المرتبطة بالصدى الذي يفرزه النشاط الفكري للأفراد، مع ما يفترضه ذلك من ضعف في التمييز بين الواقع والخيال، ضعف العقل النقدي، اعوجاج الحكم واختلال التوازن الذهني. أخيرا، تتمتع ديناميكية الاستيهام التي يرتكز عليها الإرهاب ببعض الخصوصيات التي تسيّج النظام ذاته: أمام لاقياسية وتفشي الجراح المترتبة عن الممارسات الإرهابية [كما في جميع الحالات حيث يتزعزع بعنف]، فإن الخيال يبحث عن التعويض. لكنه يجتهد للأسف في محو التمثلات التي أفرزها فيه الإرهاب بواسطة الهجمات. هذه الأخيرة، تقاوم ضد كل مجهود يبذل في هذا الاتجاه. تظل النفس إذن مهما يكن الأمر، رهينة وحبيسة ما يثقلها: إنها إحدى الخصوصيات الكبيرة في حالة العرب. هناك خاصية ثانية أساسية، ترتكز على تحديد مفرط لمشاهد وصور الموت، المرتبطة بالخطر الإرهابي. إن الوقوع بين أيدي الإرهابيين، يعني الوعد بالسقوط في هاوية الألم والتعفن. يرتكز الإرهابيون

على معادلة أخرى خيالية والتي وفقا لها أن الموت يعني المعاناة بصورة مقلوبة، إنها أكثر من الموت، بل الموت المتعدد، موت لا يعرف نهاية.

هناك خاصية أخرى ترتبط بسابقاتها، تكمن في تقييم مزيف للسلطة الحقيقية للإرهابيين وهو وهم لا عقلاني مطلق، يتعلق بقوتهم وجبروتهم. تعود هذه الأخيرة إلى حالات من القلق القديمة البدائية في مرحلة الطفولة، حيال الصور الأبوية، المرعبة دوما في جانب منها. إن اليقين من أن هذه القوة المرعبة، تمثل واقعا [وليست ثمرة خيالهم]، تؤدي بالأشخاص المعرضين للإرهاب إلى الاعتقاد بأنهم مجردون ومعزولون تماما، ضعفاء تحت رحمة سلطة تعسفية. وأن الكبت المترتب عن ذلك، يؤدي إلى لا براجماتية دفاعية حقيقية: كل واحد منطوي على نفسه في حالة عصابية مهووسة، يصعب تحملها بحكم أنها أزمة فردية. ويصبح التماسك الجماعي الذي يفترض أن يضطلع بدور دعم، مستحيلا بفعل الاختلال والتفكك التنظيمي وعدم الاستقرار الذي يخلقه الإرهاب. وجراء ذلك، يمكننا أن نعرض التعرف على أزمة القلق والمحنة الوجدانية والوجودية. وكما لو أن الهجمات لا تكفي وحدها في إحداث ونشر القلق محل البحث، فإن وسائل الإعلام التي تضطلع بدور صندوق صدى هائل، تأتي لتضاعف من هذه الآثار. إن الصحفيين الذين يوفرون للإرهابيين الدعامة السيكولوجية الضرورية لدعايتهم –سذاجة جد مؤسفة- ويؤمّنون لأعوان الرعب ديمومة وحتى وجودا، لن يسعهم الحصول عليه من دونهم.

يسجل اللجوء إلى الإرهاب من طرف جماعة في هذا المنحى. بيد أن المرور [وإن أمكن تسجيله ضمنيا داخل الفلسفة الجماعية نفسها] لن يعبر عنه إلاّ إذا تضافرت معه شروط الواقع التي تسرع، بتصعيد العنف بين الجماعات داخليا وخارجيا. وأن العملية التي تؤدي بالجماعة إلى تبني السلوك الإرهابي لم تتم معالجتها في الحقيقة، سوى بشكل نظري في خطوطها العريضة وتظل إشكالية قيد الدراسة، بشكل معمق. وهناك عدة سبل مفتوحة من أجل فهم أفضل لمسار بعض الجماعات الإرهابية التي تختار درب العنف الخارجي. ويكون من المهم أن نحدد بدقة العملية الراديكالية، الفوارق

والإسقاط، كما تأثيرها في إدراك الخطر الخارجي الذي يترتب عنها. يكون من المفيد أن نفهم، بواسطة شهادات أعضاء الجماعات الإرهابية التي تلجأ للأعمال الإرهابية، عملية تشديد المثالية المرتبطة بالقضية أو بالقائد والتي تستشري في الجماعات العنيفة. وكذلك الأمر، فإن التهديدات ضد الهوية والتماسك الجماعي، يمكنها أن تكون موضوع بحث، في علاقاتها بمشرعة ثانوية للعنف الداخلي والخارجي. ومثلما أن النزاعات مع ممثلي المؤسسات المدنية والشرطية والمجتمع [تؤثر في إدراك الخطر ومشرعة اللجوء إلى العنف] يكون من المهم تعيين، تحديد والتعرف على تمثلات، سواء أعضاء الجماعات الإرهابية كما الفاعلين الاجتماعيين المرتبطين بتلك المؤسسات. إن إبراز التوافقات والتباينات بين تلك التمثلات، قد يسمح لنا ربما بفهم أفضل لبروز الصراعات العنيفة بين الجماعات.

هذا النقاش المقتضب للكتابات التي عالجت العمل الداخلي في الجماعات الإرهابية، قد ركز بشكل طوعي على العناصر التي يحتمل أن تحفز تقبل ومشرعة اللجوء إلى العنف، كنمط علاقة مع العالم. زيادة على هذه العناصر التي تتفحص تاريخ مختلف الجماعات، فإن اللجوء إلى العنف من قبل أية مجموعة يتبع سيرورة طويلة من التطور. وتشترك العديد من العوامل في مشرعة اللجوء إلى العنف ومن بينها الأهمية المعطاة للتماسك الداخلي بالحفاظ على الهوية الجماعية، تأثير فلسفة الجماعة وأهمية الترابط المثالي بالزعيم. كما يبدو [عندما يتزايد الشعور بالخطر]، فإن اشتداد حالة الرعب الداخلي بين الجماعات [تقوم على قهر، تهديد وتخويف الأعضاء أو تعيين كبش فداء، داخل الجماعة] لا يكفي لتهدئة قلق الجماعة. عندها، يكون النزوع قويا نحو اعتبار كل ما هو خارج عن الجماعة، بمثابة منبع لمشكلات داخلية. باختصار، أن الإرهاب يجلب الرعب من تلقاء ذاته. لكن وأكثر من ذلك، هناك من يجعلنا نرتعب من الإرهاب. من خلال هذا التواطؤ الذي يقدم عليه الصحفيون، يجب على هؤلاء الأخيرين أن يدركوا ضرورة وضع حد لهذا. وفي نهاية الأمر، أن الإرهابيين ربما

لم يأخذوا مثل هذه القوة التي يعتقدون بأنهم يمتلكونها أو يحاولوا جعلنا نعتقد ذلك. على الأرجح، هل يجب علينا أن نقول بأن الإرهاب حتى وإن وجد، فهو ليس مطلقا.

في الحقيقة، إن تاريخ الرجال حاضر أمامنا، لكي يعلمنا بأن الخوف موجود في كل الأزمنة. يدعونا هذا الحضور الثقيل إلى التفكير: أبعد من المضامين الخصوصية التي قد تكسوها حالات الذعر المبعثرة التي طغت واستحوذت على المجتمعات، يمكننا أن نرى في عودتها المنتظمة، انعكاسا لحاجة يتطلبها الكيان الاجتماعي. إن الإرهابيين لن يكونوا، من وجهة النظر هذه، سوى حاملي الموت من بين معاصرينا، تتمثل وظيفتهم العميقة [التي يجهلونها] في أنهم يجعلوننا نحقق وحدة جماعية "مقدسة" ضدهم، وهو الدور الذي اضطلع به المنحرفون من كل جنس في الماضي: إنهم يكونون هكذا، بمثابة مشعوذي ودجالي زمننا الراهن، المؤهلين ككل رجعيين، لكي يصبحوا في النهاية "منقادين" (مرعوبين) من قبل الكيان الاجتماعي الذي سينتصر عليهم، في نهاية المطاف. "لنتوقف عن صراخ البربرية وتبرير المتوحشين"، مثلما كتب ماكس جالو (Gallo, 1978): إنها ازدواجية مريبة؛ لكنها ازدواجية كاشفة. ولئن كان الإرهاب مرهقا، فهذا لا يعني بالفعل أنه قدر محتوم. من الممكن أن نتصدى له ومقاومته، مثلما وقعت مقاومة آفات كثيرة في الماضي. يجب أن يعي كل واحد منا، بأن الأمر يتعلق به في النهاية بأن يخضع للترهيب أم لا.

لقد حاولنا هنا جاهدين أن نبيّن في هذا العمل، بأن قوة الإرهاب كلها تتناسب مع العقل. ذلك، أن العقل يمكنه في ظروف ملائمة، أن يتوصل إلى التحكم والسيطرة على ذاته، من تلقاء نفسه. وإن لم يتمكن دائما من وسائل الضبط التي تجاوزت مخيلته، على الأقل، هل باستطاعته ان يتعرف عليها بوصفها كذلك. إن كانت هناك قوة وسلطة للإرهاب [يبدو أن لا مراء في ذلك] لكن، من الممكن مواجهتها بإرادة مقاومته. في الأخير، يعود التأثير السيكولوجي والاجتماعي للهجمات الإرهابية في المجمل، إن لم نقل [إلى قضية إيمان على الأقل] إلى مسألة معتقد. ويمكن أن نطبق دون شك على الإرهابيين، هذه العبارات التي أطلقها فولتير ضد رجال الدّين: " إنهم ليسوا

ما يفكر فيه شعب بسيط (العامة)، إن السذاجة تشكل كـل علمهـم". في عبـارة أخـرى، لنكف عن الاعتقاد في قوتهم. وهذه الأخيرة، سـتزول مـن تلقـاء نفسـها. يوجـد إذن، إجماع حول الإرهاب. وهذا الأخير، دون شك (الإجماع) مسـؤول أكثـر مـن الإرهـاب نفسه. نأمل في النهاية، أن يكون هذا العمل قد سـاهم بدرجـة متواضـعة، في توسـيع – بقدر معين– معارفنا في هذا الميدان أو ربما أكثر من ميادين أخرى، ذلك أن المعرفـة هـي بمثابة تحري من أجل التحرر والانعتاق.

خلاصة

لا يبدو أن العنف السياسي آيل للزوال، ذلك أن النظم السياسية مهما تكن، قد استفادت منه بكيفية أو بأخرى. وأن الحديث عن العنف السياسي، هو نوع من الحديث التعسفي. مثلما أشرنا إلى ذلك، فإن طرائق التعبير عن هذا العنف جد متفككة ومشتتة، بحيث يكون من العصي على الباحث أن يقترح مفهوما سيشملها كلها وخلاصة عامة عن الجوانب التي تمت معالجتها. مع ذلك، يمكننا أن نتساءل، إذا لم يشكل العنف السياسي في الغالب، إطارا لا يمشرع في النظم الاجتماعية، في مقابل اللجوء إلى العنف بين الأفراد. يكون من حقنا أن نتساءل، إن لم يكن تزايد الأعمال العنيفة في كافة مستويات وشرائح المجتمع، في علاقة مباشرة مع المشهد اليومي لنوع من العنف السياسي الذي تنشره وسائل الإعلام. كيف يجب النظر إلى ما تقوم به دولة من حرب ضد دولة أخرى، رغم دعوات السلم التي تطلقها هيئات الضبط الدولية (الأمم المتحدة). إن الانتقام، بدلا من إعمال قواعد القانون، يجد هنا مشروعيته. وفيما تغيّر مثل هذه الأعمال من المعتقدات الشعبية والشخصية؟ في هذا الشأن، يمكن أن يعتبر العنف السياسي شكلا نموذجيا من العنف، ستجد كافة الأشكال الأخرى فيه، مبررات واعية ولاواعية للتعبير عنها في مستوى الأفراد.

هذا العرض الأولي في هذا الفصل، يمكن أن يقود البعض إلى التفكير بواجب القيام بضبط راديكالي للجماعات الإرهابية، للحيلولة دون قدرتها على التطور نحو الإرهاب أو الحد راديكاليا من تدخل الدولة، الشرطة أو المؤسسات الاجتماعية، للحيلولة دون تدعيم وتوليد شعور كبير بالاضطهاد. في الغالب، تكون ردود الفعل هذه غير مشبعة، لأنها تفتح الباب سواء أمام تطرف السلطة كما وقوع ضحايا أبرياء. من الضروري أن نفهم جيّدا سياقات بروز العنف داخل الجماعات، لكي يتم التصدي له بكيفية ملائمة. وللتقيّد بحقوق الأفراد، يجب في البداية، فهم مكانة وعمل الجماعة الإرهابية العنيفة، في سياق الحياة اليومية لأعضائها.

قائمة المراجع

1. Aristote, (1992), Ethique de Nicomaque, III, 6, Trad., préface et notes par Jean Voilquin, Paris : Garnier-Flammarion.
2. Aristote, (1995), La Politique, nouvelle trad. Avec introduction, notes et index par J. Tricot, Paris : Librairie philosophique Vrin.
3. Aron, R. (1962), Paix et guerre entre les nations, Paris : Calmann-Levy.
4. Bachelard, G. (1967), La formation de l'esprit scientifique. Contribution à une psychanalyse de la connaissance objective, Paris : J. Vrin.
5. Badinter, R. (1979), « Terrorisme et liberté », in revue après-demain, N° 211.
6. Bell, D. (2007), The First Total War. Napoleon's Europe and the Birth of Warfare as We Know It, Boston & New York : Houghton Miflin Company.
7. Bigo, D. et Hermant, D. (1984), « La relation terroriste », in Etudes polémologiques, N° 30-31.
8. Bigo, D. (1996), Polices en réseaux. L'expérience européenne, Paris : Presses de sciences po.
9. Bourdieu, P., Chamboredon, J-C. et Passeron, J-C. (1983), Le métier de sociologue, Paris : Ed. Mouton.
10. Brown, H. (2006), Ending the French Revolution. Violence, Justice and Repression from the Terror to Napoleon, Charlottesville : Virginia University Press.
11. Casoni, D. (2000), " The relation of group philosophies to different types of dangerous conduct in cultic groups ", in *Cultic Studies Journal*, N° 17.
12. Chagnollaud, D. (1996), Introduction à la politique, Paris : Seuil.
13. Chaliand, G. (dir.) (1999), Les stratégies du terrorisme, Paris : Desclée de Brouwer.
14. *Chaliand*, G. (1985), Terrorismes et *guérillas*, Paris : Flammarion.
15. Chaliand, G. et Blin, A. (dir.) (2004), Histoire du terrorisme de l'antiquité à AL Qaida, Paris : Bayard.

16. Crettiez, X. (2002), « Les attentats du 11 septembre. Continuité et ruptures des logiques du terrorisme », in Annuaire Français des relations internationales.
17. Crettiez, X. (1999), « Les modèles conceptuels d'appréhension du Terrorisme », in Les cahiers de la sécurité intérieure, N° 38.
18. Coser, A. L. (1982), Les fonctions du conflit social, Paris : PUF.
19. Debray, R. (1996), *Loués soient nos seigneurs*, Paris : Gallimard.
20. Denece, E. (dir.) (2004), Al Qaeda. Les nouveaux réseaux de la terreur, Paris : Ellipses.
21. Dufour, R. (1986), « Les ressorts psychologiques de l'efficacité publicitaire du terrorisme », in Etudes Polémologiques, 1er Trimestre.
22. Edelstein, M. (2014), *La Révolution française et la naissance de la démocratie électorale*, Rennes : Presses universitaires de Rennes.
23. Gallo, M. (1978), Express, N° 1394, du 27 mars au 2 avril.
24. George, A. (1991), « The discipline of terrorology », in Alexander George (dir.), Western State Terrorism, Cambridge : Polity Press.
25. Gerbner, G. (1989), Violence et terreur dans les médias, Paris : Etudes et documents d'information de l'Unesco.
26. Gurr, T. R. (1980), *Handbook of political conflict*, New York : The Free Press.
27. Hoffman, B. (1999), La mécanique terroriste, Paris : Calmann-lévy.
28. Hubbard; D. (1971), The Skyjacker. His flight of Fantasy, New York : Mac Millan.
29. Jacquard, R. (1985), Les dossiers secrets du terrorisme : tueurs sans frontières, Paris : Albin Michel.
30. Jenkins, B. (1975), « Le terrorisme, c'est du théâtre », in International Terrorism and World Security.
31. Laplanche, J. et Pontalis, J-B. (1994), Vocabulaire de la psychanalyse, Paris : PUF.
32. Laqueur, W. (1987), The Age of Terrorism, Boston : Little Brown.
33. Laqueur, W. (1979), Le terrorisme, Paris : PUF.
34. Mannoni, P. (1992), Un laboratoire de la peur. Terrorisme et média, Marseille : Hommes et Perspectives.

35. Marchetti, C. (2003), Les discours de l'antiterrorisme : Stratégies de pouvoir et culture politique en France et en Grande-Bretagne, Thèse de doctorat en science politique, Université Paris I.
36. Marret, J-L. (2000), Techniques du Terrorisme, Paris : PUF.
37. Moscovici, S. (1979), Psychologie des minorités, Paris : PUF.
38. *Mucchielli*, L. (2001), Violences et insécurité. Fantasmes et réalité clans le débat français, Paris : La Découverte.
39. Raufer, X. (1984), Terrorisme, violence. Réponses aux questions que tout le monde se pose, Paris : J.J. Pauvert.
40. Ricœur, P. (1996), Soi-même comme un autre, Paris : Le Seuil/Points.
41. Servier, J. (1992), Le terrorisme, Paris : PUF.
42. Sommier, I. (2000), Le terrorisme, Paris : Flammarion.
43. Sommier, I. (2002), « Du terrorisme comme violence totale ? », in Revue internationale des sciences sociales, N° 174.
44. Sterling, C. (1981), Le réseau de la terreur, Paris : Lattès.
45. Vernant, J-P. (1990), Mythe et religion en Grèce ancienne, Paris : Le Seuil.
46. Wilkinson, P. (1986), Terrorism and the Liberal State, London : Mac Millan.
47. Wilkinson, P. (1990), « Terrorism and Propaganda », in Yonah Alexander et Richard Latter, Terrorism and the Media : Delemnas for Government, Journalists and the Public, Washington : Brassey.

بناء موضوع الإرهاب
في العلاقات الدولية

في نظر العديد من الكتاب والمفكرين، يستهدف الإرهاب قبل كل شيء، زرع الرعب والهلع. وهو يرتكز على البحث عن خلق أكبر تأثير سيكولوجي وأقصى إشهار ممكن، تبعا للمثل القائل: "الأفضل قتل شخص واحد يرى من قبل ألف، بدل قتل ألف شخص يراها شخص واحد". ومن المتعارف عليه أيضا، أن "الإرهاب في أيامنا هذه يعتبر أحد أخطر التهديدات التي تؤثر في السلم والأمن الدوليين". ليس هناك من قارة واحدة تستثنيها هذه الآفة التي لا تستجيب، لأي تعريف مقبول يحقق الإجماع. لا يمكن بأي حال من الأحوال، مقارنة العمل الإرهابي بأعمال الحرب أو العصابات التي يضبطها القانون الدولي، بينما قد تكون دوافع العمل الإرهابي دينية، سياسية أو أيديولوجية.

1. مدخل

عرف العنف السياسي في شكله الأكثر قسوة (الإرهاب) مرحلة نمو مأساوية، مع حقبة الثورة الثقافية عام 1968. فقد شاهدنا في الوقت ذاته تناميا فرجويا في الأعمال السياسية التي حدثت خارج نطاق الدروب المعبدة والاتفاقيات، بينما برزت حركات اجتماعية "جديدة"، أكثر قتالية وراديكالية من سابقتها والتي يمكن تسميتها....بـ"الحركات الاجتماعية الجديدة". لم تكن هذه التطورات الموازية صدفية، بل بالعكس: خلال بحوثنا، تمكننا من الاقتناع بأن العنف السياسي هو منتوج خصوصي للحركات السياسية. وتثبت هذه الملاحظة [على مستوى العنف السياسي بشكل عام] فرضية سبرينزاك (Sprinzak, 1991) التي صاغتها بشأن الإرهاب. يعتقد هذا المفكر، رغم العديد من التنوعات، بوجود ميزة مشتركة بين كافة الجماعات الإرهابية: جميعها، عمليا ودون استثناء، تتولد من انقسام حركات راديكالية أوسع، يعني، أبعد من أن تأتي من خارج المجتمع، مثلما قد يقوم بذلك المجانين أو غزاة الفضاء ربما. إذ تقوم الجماعات العنيفة بذلك من الداخل: إنها ليست شيئا آخر سوى منتجات راديكالية الحركات الاجتماعية التي تنشط داخل الحقل السياسي. والأمثلة من هذا النمط كثيرة:

فقد برز إرهاب سنوات 1970 في ألمانيا وإيطاليا، من التنظيمات اليسارية المتطرفة بعد حقبة حركات التجنيد في دورة 1968 (Zimmermann, 1989 :185)[1]. وظهرت موجة الإرهاب في الجزائر سنة 1992، غداة توقيف المسار الانتخابي وولد ما يعرف بالعشرية السوداء...التي لا تزال تبعاتها إلى اليوم...

إن العنف السياسي الذي اندلع في الجزائر منذ إبطال الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية، يصدم بضخامته وامتداده الملاحظين. منذ ذلك التاريخ، لا يمر يوم واحد، دون أن ترتكب هجمات ضد قوى الأمن والحقوق المدنية...وإذا رجعنا أبعد من ذلك في الزمن، نلاحظ أن إرهاب نارودنايا فوليان [هؤلاء الفوضويون العلمويون] كان عبارة عن منتوج راديكالية حركة اجتماعية، تتمثل في حركة الشباب المثقفين الروس التي انطلقت منذ أكثر من عشريتين اثنتين من قبل. كما يمكن أن نذكر بإرهاب منظمات إيرغون وجماعة شتيرن في فلسطين، في سنوات 1930-1940 التي شكلت طلائع أولى للحركة الصهيونية. وقد قادتنا هذه المعاينة إلى صياغة فرضية تقول بوجود ديمومة بين الحركات الاجتماعية والعنف السياسي والتي يتمفصل معها هذا الأخير، مثلما هي راديكالية تلك

---

[1]- حسب زميرمان، فإن نسبة 93،9 % من الاغتيالات السياسية المسجلة في كتاب (*World Handbook*) بين 1948-1982 في 19 دولة أوروبية، قد وقعت بين سنوات 1973-1982 ! وتستدعي عمليات توقيف على أساس الشبهة، مراقبة وسائل الاتصال، جوازات بيومترية، الخ.) بكيفية أو بأخرى، تقييدا وتضييقا على الحقوق الأساسية والحريات الفردية (حرية التعبير، حق التجمع والتجمهر، حق الاستفادة من البراءة قبل ثبوت الإدانة، الحق في محاكمة منصفة): "هناك سمات مشتركة بين غالبية الجماعات الإرهابية، قابلة للتعميم. وتشير البيانات التي تتعلق بالإرهاب إلى أن معظم التنظيمات المعروفة، كانت جماعات منشقة عن الحركات الاجتماعية الأكثر طرفا ! (Sprinzak, 1991 : 58).

الحركات. وتشكل هذه الفرضية الأساس الميثودولوجي والأنطولوجي لهذا العمل الذي سيشكل محل استخدام واسع لنظريات الحركات الاجتماعية.

2. دوامة اللاأمن والتدابير الاستثنائية

إن ما تؤكده المقاربات النقدية، هو أن الحرمان من الحرية [يفرض على دول أو أفراد بتدابير أمنية جد قسرية] يشكل العامل الأهم في حالة اللاأمن. في معارضتهم للمواقف الواقعية-العقلانية التي تفضل مفهوما سياسيا-استراتيجيا وموضوعيا للأمن، يعتقد التركيبيون الانعكاسيون أن منطقيات الهوية والمصالح هي منطقيات بينية-ذاتية تمثل مصدر حالة اللاأمن. يمكن أن تكون الدولة هي مصدر اللاأمن والتهديدات التي تحدق بالأفراد. وهذا ما تأخذه في الحسبان، النظريات التي تركز في تفسير المنطقيات السياسية الاستراتيجية، على أساس أنها مقاربات واقعية. هكذا، وفق بعض المقاربات النقدية [النظريات نفسها] قد تشكل عقبات أمام فهم بعض الظواهر التي ترتبط بالأمن، مثل: الإرهاب. إن فهم الكيفية التي يجري بها البناء الخطابي للتهديد، انطلاقا من الاختلاف بين الصديق والعدو، يسمح بالانعتاق من الأرثدوكسية التقليدية. ويتموضع نقد تشيئة المفاهيم الخاصة بالوضعانيين الجدد، في استمرارية ملاحظات شارل تللي الذي "يحذر" [مثلما يشير إلى ذلك آمي-جاك رابين] "من تشيئة الإرهاب بالخطاب السياسي". وهو يدعو الباحثين إلى إعطاء وجود لفئة خصوصية متجانسة من الفاعلين (الإرهابيين) المتخصصين، في شكل محدد من العمل السياسي (الإرهاب)" (Rapin, 2008 : 165).

وأن تناسب الإرهاب مع التهديد أو استخدام العنف الفيزيقي [ضد المدنيين]، يهدف إلى إخافتهم أو ترهيبهم لتحقيق غايات سياسية. في هذا المعنى، يستنتج أليكس شميد أن الإرهاب، مثل الحرب هو: "استمرارية السياسة بوسائل أخرى" (Schmid, 2004 : 202). إن الإرهاب ليس أيديولوجيا أو شكلا من السياسة، بل هو أداة

موظفة في بعض الأحيان (زمن السلم أو الحرب) من قبل بعض الفاعلين (فاعلين دولاتيين أم لا)، لكي يبلغوا بعض المقاصد. لا يوجد إذن، إرهاب بوصفه كذلك بل بدلا من ذلك، هناك استخدام أدواتي للترعيب من قبل فاعلين. كما لا يوجد إرهابيون بل بدلا من ذلك، فاعلون يلجأون في بعض الأوقات إلى هذه المناهج. هكذا، تبحث المقاربات النقدية عن تفكيك الأساطير التي تدور وتنسج حول الرعب السياسي والتي ينقلها في الوقت ذاته، فاعلون دولاتيون وفاعلون لا دولاتيون ينخرطون في الإرهاب ومكافحة الإرهاب، في الوقت ذاته. ويرفض المفكرون النقديون، تضخيم أخطار التهديدات الإرهابية وانتشار الخوف، ما قد يؤدي إلى تلاعب بالسياسات العمومية. ويتمثل طموحهم في المساهمة في النقاش العام حول الأساليب التي يرد بها المجتمع ضد أعمال الرعب السياسي، ما يسمح بترميز الخوف [يستخلص الإرهاب منه فعاليته] والاشتباه المتولد من التهديد الإرهابي (Tilly, 2004 : 6). وهذا ما يقوّض الأسس الديمقراطية للمجتمعات، لأنها تفرض عليها زيادة في الرقابة، على المواطنين وتضع الحريات الفردية في خطر. هكذا، قد يبدو التهديد الإرهابي [العتمة التي تطبعه]، وسيلة السلطات السياسية لمضاعفة الرقابة الاجتماعية بتبنيها سياسات أمنية، يفترض أن تقي من كل أشكال النشاط الإرهابي[2]. وجراء ذلك، يحتل الخطاب هنا مكانة أساسية ويستخدم في تبرير سياسات الرقابة، باسم مكافحة الإرهاب. فما دور الحكامة في ذلك؟

تسمح لنا الحالة الفريدة التي يشكلها الإرهاب، بالإشارة إلى المفارقة التي تتضح في الديمقراطيات المعاصرة؛ حيث نلاحظ عودة انخراط الدولة في مستويات عديدة من

---

[2]- في غالب الأوقات، يعتبر الإرهاب هو عنف الآخر الذي يُعطي هكذا، إمكانية ممارسة عنفه الخاص. يمكن أن يخدم بناء موضوع الإرهاب هذا، في بعض الحالات، مصلحة جماعات مهيمنة ويبرر ممارسة عنفها الخاص. وهي بهذا، تمارس بدورها شكلا من العنف السياسي يشبه عندئذ الإرهاب، يعني ممارسة الرعب كسلاح مضاد للإرهاب. ندرك هنا بكل وضوح، التكوين المتبادل للعلاقة الإرهابية ودوامة اللاأمن التي تفرزها.

الحياة الاجتماعية، في الوقت الذي تراهن فيه الدول الديمقراطية نفسها، على مسؤولية المواطنين. إن تطور الخطاب بشأن خطر وسياسة الوقاية، يعكس هذا الانتشار الجديد لدور الدولة وتعبئتها القصوى. وهي تميل إلى ضبط عدد معين من ميادين الحياة الاجتماعية بـ"تأويج الرقابة" (Marx, 1987 : 147-166) وبسط نفوذها على عدد من الأنشطة غير المجرّمة وتقوية الرقابة الموجودة مسبقا (الهجرة، الإنترنيت، الخ.). إن ما تعكسه الحالة الفريدة والنموذجية للإرهاب، هي أن إنتاج "ثقافة الخوف"، يمكنه أن يفرز ويرتب تحولا في أساسات الديمقراطية وتآكلا تدريجيا للحريات الأساسية، باسم حماية الديمقراطية نفسها. في النهاية، تصبح الدولة الضامنة للأمن والحريات الفردية في حد ذاتها [منتجة للاأمن بتقليص طاقات تحرر المواطنين] تهديدا للفرد الذي لا يمكنه أن ينجز نفسه. وتحيل السياسات الاستثنائية (الطوارئ) التي تعتمد في إطار الحرب ضد الإرهاب، بدورها إلى مسائل جوهرية تعالج المسؤولية السياسية والشفافية في الديمقراطيات الحديثة[3].

والسؤال المركزي الذي يثير مكافحة الإرهاب، يتعلق بالتوازن بين الحرية والأمن والذي يفرض كرهان للديمقراطيات، ضرورة صيانة وضمان أمن الأفراد، مع احترام حرياتهم وحقوقهم. ويحيل هذا السؤال المركزي في المحصلة إلى الهوية العميقة للدول الديمقراطية. إن إرادة التصدي للإرهاب بنجاح، يمكن أن تشكل أصل الاستجابات غير المتكافئة مع التهديدات الحقيقية التي تواجهها الدول. ويمكن أن يؤدي تدريجيا إلى تعديل القيم الأساسية التي تشكل الهوية الديمقراطية. ويمكن الإشارة إلى أن الخطر هذا ليس جديدا بالمرة، مثلما يشهد على ذلك الاستخدام المكرور للتدابير الاستثنائية، في التاريخ الأوروبي (المثول أمام المحاكم) في إنجلترا، "حالة طوارئ" أو حصار في فرنسا وفي الجزائر. تظهر هذه الإجراءات الاستثنائية، عند بلوغ وضعية

[3]- في بعض الحالات، كما في أوروبا، تكتسي السياسات الاستثنائية طابعا مفارقا. إذ أن "قسما كبيرا من الخيال السياسي الذي أدى إلى نشأة الاتحاد الأوروبي، يأتي تحديدا من مثل هذا الازدراء، ضد الاستثنائية القومية التي ازدهرت بين سنوات 1920–1930".

قصوى، يعني عندما يصبح بقاء الدولة محل إعادة نظر من الـ(هوية الطائفية). "بيد أن التضحية بالحريات باسم مكافحة الإرهاب، لا تأتي من تلقاء ذاتها. ومهما تكن الأعمال المقترفة من قبل الفرد، فإن القدرة على ضمان تحقيق عدالة قانونية وعدالة مساواة هي التي تؤسس دولة القانون بالتحديد. إن اللجوء إلى الإجراءات الاستثنائية، إن لم نقل إلى الممارسات الاستثنائية، يخلف دوما تبعات كارثية على المجتمعات التي تراهن عليه" (Bonelli, 2005 : 128). ويلاحظ غياب شفافية مؤكدة ومقلقة، جراء تبني هذه التدابير الاستعجالية في مداها وحدودها الحقيقية[4].

في بعض الحالات، كما في الولايات المتحدة، كان "الخوف من الفوضى "شديدا بشكل خاص، عند بعض أعضاء الإدارة الإمريكانية الذين استغلوه، بهدف استباق واستمالة بعض الناخبين وجعل من هجمات 11 سبتمبر 2001، خطرا على وجود الولايات المتحدة ذاته. في هذا المنظور، فقد أفرزت الإدارة الأمريكية خطابات قوية مشرعت بطريقة معينة، المطالبات بتطبيق حالة الطوارئ، تعليق السياسة المتبعة في العادة، ضرورة إعلان الحرب والانطلاق في مواجهة جديدة بين الأصدقاء والأعداء، رغم أن هؤلاء الأخيرين لم يكن من السهل التعرف عليهم، على خريطة القوى المتنافسة في النظام العالمي". ناهيك أن هذه التدابير الاستثنائية، كان من عواقبها تأويج راديكالية الأفراد، كما تطور تهديدات جديدة. إن فبركة العدو، الموصوف بـ"اللاإنساني"، "المنحرف" أو "البربري"، لا يعمل عدا على تقوية وتبرير عمل وعناد هذا الأخير.

وقد خلق الخطاب الطاغي يعني "الحرب ضد الإرهاب"، سياقا بررت فيه الحكومات إدخال تشريعات وممارسات أمنية، يمكنها أن تحد من الحريات

[4]- لا يعمل تصوّرُ "دولةٍ في حالة حرب مستديمة"، الدور المتنامي لوكالات المخابرات، في ضبط ورقابة المواطنين وتوسعة عدد من التدابير الاستثنائية في مختلف مستويات الإجرام، سوى على تقوية فكرة تبني سياسات أمنية تستند إلى القيم والعمل التقليدي للنظم الديمقراطية.

الفردية[5]. وهي مشبعة أيضا بخطر، هو خطر المساهمة في شيطنة بعض المجتمعات، مثلما هي المجتمعات المسلمة؛ المتهمة بتفضيل الهوية الـ"إسلاموية" على الهوية القومية. وتكوّنت هكذا بشكل كبير، دعامات لتنظيمات إرهابية أو تتستر وتخبئ الإرهابيين[6]. إن استحالة الفصل بين "المدنيين" و"الإرهابيين"، لم تعمل سوى على تضخيم هذه الريبة والخطر، مقابل ما يحدق ببعض الأفراد أو الجماعات. هكذا، تتحدى محاربة الإرهاب مباشرة، طاقة الديمقراطيات [لكي تظل فضاءات إدماج] حيث يتم قبول الاختلاف والغيرية. إن ما يشير إليه عدد من المختصين، هو خطر أن تصبح العمليات الاستثنائية التي تطبق في حالة الطوارئ إثر أحداث 11 سبتمبر، قواعد مستديمة[7]. في الحقيقة،

---

[5]- في فرنسا، ضاعف القانون المتعلق بالأمن اليومي (2001)، قانون الأمن الداخلي (2003) وقانون تكييف العدالة مع تطورات الإجرام (2004)، من سلطات الشرطة. وفي بريطانيا، فإن إصدار قانون مكافحة الإرهاب والجريمة (2001)، يسمح أحد تدابيره بوضع الأشخاص المشبوهين بانتمائهم للجماعات الإرهابية رهن الحبس اللامحدود، دون أن تثبت إدانتهم قانونيا، أو كذلك فإن قانون الوقاية من الإرهاب (2005)، يدعم دور الرقابة على السكان ويستجيب لوضعية استثنائية، يبدو أنها ستدوم. وفي الولايات المتحدة أيضا، فقد أضعف قانون باتريوت (*Patriot Act I* (2001)) وقانون باتريوت (*Patriot Act .II* (2003)) من السلطات المضادة، ومدد سلطة الرقابة والضبط على السكان وهو ما يجعل في خطر كبير، الحقوق والحريات الفردية [خاصة المواطنين المجنسين أو الرعايا الأجانب] لأنه يسمح بسجن الأجانب المتهمين بالإرهاب، دون محاكمة ولا تهمة، لمدة لا محدودة. تكون بعض إجراءات للضبط دائمة، بينما تم التصويت لمدة أربع سنوات على أخرى.

[6]- إن تجنيد الرأي العام عبر الخطابات الوطنية التي تقوم على فكرة الانتقام وتستهدف تأمين الوحدة الوطنية، بغية تبرير بعض الردود (العسكرية، القانونية، أو البوليسية) ضد عدو خارجي وداخلي، في الآن ذاته، يشكل خطرا حقيقيا على المجتمعات الديمقراطية. ويميل اللجوء إلى فكرة "العدو الداخلي" إلى تخريب التماسك الاجتماعي إن لم نقل التضامن، زيادة الشبهة داخل المجتمع وتمييز بعض المجموعات، إن لم نقل توليد أعمال عنف ضد أبرياء.

[7]- لقد طلب جورج بوش عام 2004، من الكونغرس أن يجعل قانون الباتريوت مستديما، بينما سيصبح هذا الأخير لاغيا عام 2005. إن تجديد قانون الباتريوت الممهور في 2006، يجعل مختلف التدابير الموجهة لمكافحة الإرهاب دائمة. وبعضها الآخر، تم توسيعها إلى مجمل القضايا الإجرامية.

يشار في العادة إلى أن المواطنين يتقبلون بسهولة نسبية، أن تقلص حرياتهم بكيفية استثنائية، أمام تحدي الأمن، مثل: الإرهاب. لكن، لا يشكل الإرهاب تهديدا محدودا في الزمن" (Heymann, 2003 : XII) وأن "الحرب" المعلنة ضد الإرهاب هي حرب محدودة في الزمان، ما يطرح السؤال المحرج بشأن استمرارية التدابير الاستثنائية[8].

وحقيقة ألاّ تتناسب "الحرب ضد الإرهاب" مع صراع ضد عدو معروف ومعرّف [تنظيم هرمي، تكون القاعدة على رأسه، مثلا]، لكنها معركة ضد شبكة شاملة، تتكون من مجموعات مستقلة نسبيا عن القاعدة، يجعل مدتها وفكرة تحقيق نصر حاسم عليها أمرا غير يقيني[9]. بيد أن بعض المختصين، من شاكلة رتشارد بوسنر [الذي يعد من المؤثرين الكبار]، يستمر في تعريف الخطر الإرهابي بالأمر الاستعجالي (Posner, 2006). وإذا صارت هذه التدابير الاستثنائية هي القاعدة، فإن هذا ما سيؤدي دون ريب إلى تعديل جوهري في الهوية الديمقراطية (هوية النمط). وبالفعل، تبدو بعض الإجراءات الاستثنائية متعارضة مع مبادئ الديمقراطية نفسها[10]. هكذا، فإن الإجراءات الاحترازية، تكون موجهة أثناء حالات خطر وطني، في زمن محدد وليست موجهة لتهديدات عابرة للأمم لا يمكن تحديد مدتها (Manin, 2008)[11]. ذلك أن السياسات الاستثنائية ليست ملائمة مطلقا لمحاربة الإرهاب. حتى وإن تقرر وضع

---

[8]- الإرهاب في نظر ديفيد رابوبورت، يتطور وفق موجات مختلفة تمس في الوقت ذاته، عدة بلدان: "إنه دورة نشاط يدوم حقبة معينة –تتميز الدورة بمراحل توسع وانقباض. أحد الجوانب الأساسية هو طابعه الدولي، تجري أنشطة مشابهة في بلدان عديدة، تقودها طاقة مشتركة مهيمنة تقريبا، تحدد خصائص الجماعات المشاركة وعلاقاتها المتبادلة (Rapoport, 2006 : 4). وبشأن موجة الإرهاب التي نعيشها في الوقت الراهن، يبدو أنها تدخل في إطار دورة انطلقت منذ سنوات 1980.

[9]- يمكن ملاحظة، أن العمليات الموجهة في أفغانستان والعراق، قد شجعت بالعكس على تشتيت الإرهابيين.

[10]- غوانتانامو، أبو غريب، معاملات موقعة على السجناء، (إهانات، تعذيب، توقيف تعسفي، رقابة معززة).

[11]- ليس سوى لاحقا، حيث أصبح بالإمكان اعتبار أن الخطر قد انتهى.

مؤسسات استثنائية، غداة 11 سبتمبر 2001 من قبل الولايات المتحدة، فهي تكون قد أثرت في أوروبا[12]، حيث نجحت هذه الأخيرة في تطوير سياسات أمنية بديلة تتموضع على المدى الطويل، مدمجة ظاهرة العنف السياسي في طيف أوسع من عملية التصدي للجريمة المنظمة[13]. لكن، ذلك لا يعني توجيه عناية خصوصية باستمرار لتأمين الحريات وحقوق الإنسان، لأن ضمانة الهوية الديمقراطية نفسها قد يعاد النظر فيها، إذا صارت التدابير الاستثنائية مستديمة. وأن أدوات الحفاظ على النظام تعتبر تضحيات، حيال شروط ومتطلبات الأمن وحسب.

وعليه، فإن التدابير الاستثنائية وترقية أو تطوير أدوات حفظ النظام، تخصص للوقاية من الهجمات الإرهابية[14]. لكن، تبني سياسات سلبية [يعني تشريعا قمعيا موجها لمحاربة الإرهاب] يجب أن ترافقه سلسلة إيجابية، تدمج الكفاح ضد اللامساواة والتمييز وترقية الحوار. إن حوكمة المجتمعات الديمقراطية لا يمكن تقويتها، سوى بالبحث عن "حوكمة جيّدة"[15]، يعني يجب أن تشهد السياسات الأمنية وتعكس شفافية أكبر ومسؤولية متزايدة، من قبل أصحاب القرار السياسيين الحريصين على عدم مضاعفة [بواسطة إجراءات مفرطة (مثل التدابير الاستثنائية غير المتكيفة مع حرب

---

[12]- تشبه هذه الإجراءات المؤقتة مبدئيا، "حالة حرب"، أعلنها جورج بوش الابن والتي ضيقت بشكل معتبر من هامش المناورة للولايات المتحدة وحلفائها.

[13]- وبالتأكيد بفضل تجربتها التعددية، التعاون الدولي والإرهاب.

[14]- تستدعي عمليات التوقيف على أساس شبهة النشاط الإرهابي، مراقبة وسائل الاتصال، الجوازات البيومترية، الخ.) بكيفية أو بأخرى تقييدا وتضييقا على الحقوق الأساسية والحريات الفردية (حرية التعبير، حق التجمع والتجمهر، حق الاستفادة من البراءة قبل ثبوت الإدانة، الحق في محاكمة عادلة).

[15]- تتميز الحوكمة، أو الحكامة بمشاركة المواطنين والبحث عن تحقيق الإجماع. وهي تشهد على وضع سياسات مسؤولة، شفافة، فاعلة وناجعة، عادلة وشاملة (لا إقصائية) مع احترامها لدولة القانون.

فعالة ضد الإرهاب، على المدى الطويل)، مبررة من طرف خطابات مفزعة]، مناخ خوف ولا أمن. وإذن، يمكن عن طريق المسؤولية والشفافية اللتين تطبعان في العادة الديمقراطيات الليبرالية الحديثة، صيانة والحفاظ على التوازن بين الأمن والحرية وتأمين حرية وإنجاز الأفراد.

يشكل "تفكيك" هويات وبنيات المعنى [لكي نتناول مواقف وأعمال الفاعلين على الساحة الدولية] أحد السبل المفتوحة من قبل الوضعانيين الجدد، لفهم عدد معين من المسائل الدولية التي من بينها إشكالية الإرهاب، حيث يبدو من العصي العثور على "حكم الحقيقة" (Derian, Shapiro, 1989 : 6). هكذا، يمكن تناول الإرهاب عبر ممارسات خطابية الفاعلين، يعني "التناص أو النصانية البينية" أو "أنظمة الحقيقة"، حيث تكون السلطة والحقيقة في علاقة بينية، من أجل بناء [في لحظة معينة من التاريخ] خطابات مهيمنة، مثلما تشهد على ذلك الحالة النموذجية للسياسة الخارجية الأمريكانية. لكن، طابعها المتعارض والمنتقد في الغالب، مع العناية التي تولى للمقاربات الوضعانية الجديدة[16]، تثبت قدرتها على تناول ظاهرة مركبة وجدالية إلى هذا الحد، مثل: الإرهاب. وهذا الأخير [لأنه يتكون تلقائيا من الفاعلين الدولاتيين]، يؤثر في سياساتها الخارجية، يعني في هويتها ومصالحها.

وعليه، فإن النزعة التركيبية من خلال الحالة النموذجية لأحداث 11 سبتمبر 2001، تسمح لنا بفهم الكيفية التي أعادت بها الولايات المتحدة تعريف هوية دورها المهيمن، على رأس تحالف وإجماع أمم، تتقاسم معها هوية نمط مماثل لهويتها، فضلت الخيار العسكري كرد على الهجمات التي تعرضت لها، بينما استغل الأوروبيون هذه الفرصة لتطوير هويتهم الجماعية، حول تضامن ديمقراطي يتأسس على تقوية تعاونهم وتطوير أدوات جديدة (بوليسية وقانونية) للحفاظ على النظام، واضعين هكذا

---

(16)- مثلما يشهد على ذلك، إنتاج وتطور مجلة الدراسات النقدية حول الإرهاب (*Critical Studies on Terrorism*).

أساسات هوية دور، كقوة مدنية ومعيارية. يرتبط بناء هذه السياسات الخارجية، مباشرة بالكيفية التي يدرك بها هؤلاء الفاعلون، التهديد والحلول المحتملة للرد عليه. إن الإجراءات الاستثنائية المتخذة في هذا الإطار، قد وزنت ولا تزال تزن بثقل كبير إلى حد أنها تعيد النظر في الهوية الديمقراطية في بعض الدول وتسائل في هذا العنى، معايير الشفافية والمسؤولية السياسية.

3. الإرهاب الحديث، استهجان وحظر العنف الدولاتي

نشأت المجتمعات الإنسانية جراء ميكانيزم انتقاء طبيعي، سمح ببقاء الأقوى على حساب الأضعف واستعباد المغلوب من طرف المنتصر، في نهاية صراعات أخوية يفوز فيها أفضل تنظيم اجتماعي على أكثرها ضعفا. لقد بلغ هذا التاريخ أوجه، في بداية القرن العشرين. وسمح بتطور المجتمعات الحديثة على حساب الشعوب المستعمرة، دون أن يرتفع صوت واحد بجدية ضد استفحال هذه الظاهرة الطبيعة التي ارتبط بها حتى الآن، بقاء الجنس البشري. لكن، هذه الآلية قد اضطربت سيرورتها خلال الحرب العالمية الأولى. وأبعد من أن يسمح ذلك ببروز أمة أو مجموعة عليا مقارنة بأخرى، فقد أدت الحرب بالإنسان الغربي نحو مثل هذه الآلام التي بدأ فيها العنف الدولاتي الرسمي والمنظم، يفتقد من مصداقيته. إن موكب المآسي التي أعقبت الصراع العالمي الثاني، وإن سمح بإنجاز تقدمات تقنية ضخمة، قد رسخ لدى الإنسانية القناعة بأن الحرب صارت سيئة ومن الواجب تقييد اللجوء إليها. وقد عرفت هذه الحركة انقلابا فرجويا، بعد تحقيق الردع النووي الذي توج وسد باب العداوات. وقضى نهائيا، على كافة اللغات الرسمية للدعم الصريح، من أجل حروب التفوق والريادة.

لم تكن الصراعات المسلحة التي قام بها الغرب، منذ ذلك الوقت حتى الآن، سوى عمليات من أجل "الحفاظ على الأمن" ومساعدة الدول "المقهورة" أو القضاء على حروب خارجية، ذات أبعاد إرهابية. وتدخل كافة العمليات العسكرية التي قام بها

الغرب منذ الحرب العالمية الثانية، في إطار مخطط دفاعي أو أمني في الظاهر. ويبدو أن الحرب قد أفل نجمها وفقدت حق التسمية كذلك. وظهرت في الوقت ذاته، مؤسسات عالمية تتكون في المقام الأول، من معاهدات ثنائية ثم متعددة الأطراف. ولم تفشل عصبة الأمم بين الحربين، سوى لأنها شكلت مبادرة مبكرة. بينما عرفت منظمة الأمم المتحدة مصيرا أفضل. وإذا لم تنجح حتى اليوم في بناء جيش خاص بها، فذلك لأن ظاهرة القومية لا تزال جد حيّة. كما أن الانتقاء الطبيعي للكائن البشري لم يتحقق سوى بالعنف، واتبع تطور الأمم وتنظيمات المجتمعات الإنسانية هذه السيرورة نفسها ولجأ بكيفية ممنهجة، مؤسساتية وضرورية إلى عنف رسمي وراديكالي. وظلت الحروب الدموية الأخيرة التي لطخت أوروبا (البلقان، الشيشان، الخ.) ممركزة على تقاتل القوميات. إما أن تنبني الأمم الجديدة على حساب مجتمعات محلية أخرى، وإما أن الأمم القديمة قد حاولت الانبعاث من رمادها، بتحررها من نير استعماري. وإما في الأخير، أن البعد الجماعي المتطرف والمهيمن أو التنوع الكبير للشعوب التي تكونها، حال دون حكمها المتناغم.

لكن العنف لا يبدو مشروعا في الحقيقة، بالنظر إلى المعايير الأخلاقية السائدة اليوم، إلاّ إذا تمثل هدفه في الحفاظ على الوضع القائم. والمجتمع الدولي الذي يحكم من قبل أفراد عاقلين، يأمل في الحفاظ على النظام القانوني الذي وضع من قبل هؤلاء الأخيرين، إلاّ إذا حدث تحول نظام دولة نحو آخر، بكيفية لا ديمقراطية. إن الطلاق بين الأمة/العنف الذي تتم معالجته كغائية، قد تم استهلاكه: الهمجية العسكرية لم تعد مقبولة، سوى في إطار عمليات شرطية وليس أبدا في سياق حملات غزو. إن حملات غزو الكويت من قبل العراق، لم تعد تقدم سوى بكونها تستهدف إعادة تكوين دولة سابقة أو عودة شعوب وضع عن خطأ في أمة، على حساب جذوره الأصلية؟ تحرم هذه القيم شكليا على الدول المتنازعة، من أن تعين صراحة جماعة أخرى كمشروع لعنف يوضع تحت سلطتها، بحيث لا يمكن التعبير جماعيا عن هذا الدافع الغريزي. هذه الحالة تمنع الإنسان من فرصة تنفيذ نزوعه الطبيعي الذي انبنت بفضله المجتمعات

الإنسانية. إن حرمان الإنسان من الصراع ضد أمثاله، في إطار تنظيم اجتماعي، يعني منع حصان أو كلب من النباح. إن المشروع الأخلاقي يذهب نحو الحصول، من هذا الكائن الاجتماعي، على عكس ما تمت برمجته وتنشئته من أجله منذ آلاف السنين.

ولهذا السبب، فإن دروب السلم منحدرة وصعبة. وهذا هو الأمر الذي تطورت من أجله تنظيمات جماعية أخرى مخصصة للعنف، مثلما هي التنظيمات الإرهابية. لقد غادر العنف المنظم مجال الأمة والتصق بالدوائر الخاصة بالتنظيمات السرية وشبه العسكرية. إن غريزتنا الأولى قد أعيدت برمجتها في شكل آخر، يأخذ مكانه في النظام العالمي ويضطلع بمهمة ووظيفة اجتماعية حقيقية، مهما يكن الرعب الذي يثيره. إن الإرهاب العالمي الذي شيّد في شكل ظاهرة اجتماعية، يقدم ويتم تحليله من قبل رجال التاريخ كظاهرة منظمة، يكتسب مراتب الشرف ويشهد تجلياته، ترتب من بين أكبر تواريخ الإنسانية. يمكننا عندئذ الحديث عن مأسسة الإرهاب الذي سيرد عليه، بشكل متناظر (رسمي ومنظم) بوسائل محاربة ما سيتم تقديمه باسم "آفة اجتماعية".

وقد شكلت المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي خلال حرب التحرير، آخر منظمة إرهابية "سلمية"، تعتبر رحيمة، وفق المعايير الأخلاقية السائدة اليوم. وأن الاجتياح والغزو الفرنسي، قد أدى إلى تشتيت جزئي ومؤقت للأمة. ورغم أن المؤسسات الجزائرية قد استعادت وظيفتها مؤقتا من قبل الجزائريين، فقد شكلت فرنسا مبدأ "الشرعية" التي أعطت نشأة للأمة الفرنسية الجديدة. وقد اضطر مؤسسوها دون شعور بالذنب إلى أعمال عنيفة ودموية، ما أدى إلى وقوع الكثير من الضحايا بين الوطنيين وتخريبات هامة على تراب الأمة ذاتها. إن أعمال التنظيمات الإرهابية التي تتصدى لها اليوم القوى الغربية، تشتغل وفق المعايير نفسها. إن الأعمال المقترفة ضد الجماعات المختلفة من قبل الإرهابيين الجدد، لم تحدث أقل كثيرا من الآلام، الأموات أو التخريب، مما خلفته أعمال المقاومة التي اضطلع بها المحاربون الجزائريون على أرضهم أو عمليات الحرب الموجهة في المدن الفرنسية، من قبل خلايا جيش التحرير الجزائري.

إن تفحص التراث العلم-اجتماعي الذي يشكل دعامة وذريعة للأعمال الإرهابية الحديثة التي تقترفها التنظيمات التي تنتسب للإسلام، يبيّن لنا بأن المقاربة الأخلاقية لهذه الأعمال [من قبل مرتكبيها أو المشيدين بها]، ليست مختلفة عن أخلاق المقاومة الجزائرية ومناصريها اليوم. وإذا بدت بعض المناهج جديدة، مثل اللجوء إلى كومندو-انتحاريين، تعظيم تضحية المحاربين الذين يسقطون بدلا من الكلام، يعني الشيء نفسه. في الحالتين الاثنتين، يتعلق الأمر بتحرير مجتمع مستعبد، من قمع غاشم يعتبر مشروعا واستعادة نظام قديم. إذ تعود الحداثة الأساسية للجماعات الإرهابية للقرن العشرين، في الواقع إلى اندماجها التام، بشأن الوسائل، في عالم تزعم أنها تكسره وتقضي على فكرة الأمة لفائدة الفكرة الحديثة، يعني المجموعة الثقافية (والدينية). نحن في حضور تخصيص أو خصخصة للعنف الجماعي، يحتكر فيه العنف الجماعي المبادرات القتالية، من قبل جماعات تتكون حسب التقاء الشخصيات القوية، دون حاجة إلى إطار قانوني. ونعرف أن الثروة المبدئية للحركة التي أطلقها أسامة بن لادن، لا تعود سوى إلى ثروته الخاصة التي ترتبت عن الثروة البترولية السعودية التي تديرها المؤسسات النقدية في الغرب. وتضع هذه التنظيمات استراتيجيات تستهدف ديمومتها الاقتصادية، بواسطة مناهج تبعدها عن طبيعتها الخاصة وتستفيد من الضعف الخلقي للمجتمعات الغربية الذي توفره الحريات العامة.

وقد أشار تقرير قدمه نائب برلماني فرنسي (Peillon, 2004) بشأن بحث أمريكي أجري حول جرائم التداول من الداخل، تتعلق بالشركات ضحايا أحداث 11 سبتمبر 2001، يكشف فيه أن مدبري هذه الأخيرة، يكونون قد راهنوا على التأثيرات الاقتصادية التي تخلفها تلك المجزرة، بشأن قيمة أسهم الشركات الجوية المعنية. ويكشف هذا التقرير نفسه، في البلدان الغربية المستهدفة نفسها، أن عددا من عيوب النظام النقدي التي استغلت من أجل تمويل العمليات الإرهابية، قد تم الحفاظ عليها بدفاع مستميت من قبل الدول المعنية[17]. إن خصخصة الأعمال الإرهابية، وصلت حد تحرير الطرائق التي يضعها المبادرون إليها. وأصبحت الأموال تنتقل الآن، على المستوى العالمي وعبر الحركات الإسلاموية وتفيد في تجنيد منفذي التهديد.

---

(17)- يتضمن التقرير، اتهامات موجهة ضد دول، مثل: موناكو، لخنشتاين، سويسرا...

4. لماذا العنف المجتمعي؟

بشكل عام، تستدعي مختلف مقاربات العنف (باستثناء الماركسية تقريبا) المنطقيات التي تقدم بشأنها السيكولوجيا الفردية (الطبيعة) والجماعية (الثقافة)، المبررات الرئيسية. يعتبر العنف في الميثولوجيا الإغريقية ظاهرة طبيعية، من مصدر إلهي، لا يمكن ضبطها من قبل البشر. ويعود غضب القوى القاهرة –الأمواج، البراكين، الزلازل، الأعاصير، الانهيارات والوحشية الحيوانية– إلى غضب الآلهة. وبالطبع، فإن الطابع اللاإنساني وفوق الطبيعي، هو الذي يتم التركيز عليه هنا. وإذا كان العنف خاصية الإنسان، فإن اليونانيين يتحدثون عن اختلالات العقل. وهكذا، فإن عنف حركة أو وحشية فعل تذكرنا بالافتقار إلى الضبط العقلي للذات، يعني في العمق أن العنف يتخندق في أهواء النفس ورغباتها، إنه إذن، من صلاحية علم النفس الفردي. وفي فترة لاحقة، في قلب الأزمنة الحديثة، تم تفكير العنف كعمل ذي طابع اجتماعي. هكذا، ولمدة طويلة، يتم إرجاع حالات التمرد، الثورات والتظاهرات الجماهيرية إلى سيكولوجيا ترتبط بحيوانية، لاعقلانية الرغبات والباثولوجيا الإجرامية. ومع س. سيجل وجوستاف لوبون (S. Sighele et G. Le Bon) تستند سيكولوجيا الحشود إلى ميكانيزمات سيكو–سوسيولوجية: الاستغلال العقلي، المحاكاة والعدوى. هكذا، نكون بصدد سيكولوجيا سياسية، يحيل منطقها كل عنف إلى الجانب المظلم في الروح الجماعية.

لكن، بالتدريج، تقدمت وجهة نظر أخرى، تقول بأن: العنف الإنساني لا يمكن أن يكون ممارسة ترتبط بالأصل الحيواني، لكنها ظاهرة استحواذ ثقافي. ليست الحرب عنفا أعمى [لا عقلانيا غير محسوب] بل أنها بالعكس عنف مخطط، حساب عقلاني للنزاعات (خسائر وفوائد) وحصيلة بحث تقني. وحسب حكمة المفكر الروماني فيجيس (Végèce): إن أردتَ السّلم فأستعدّ للحرب. تظل الحرب الحديثة خصيصا منتوجا خالصا للثقافة والتكنولوجيا. وقد طور ر. جيرار (Girard, 1972) نظرية أنثروبولوجية تفيد بأن العنف يكون في علاقة، بداية بالاستحواذ البدائي (الغذاء،

الإناث...ولاحقا بالسلطة)، لأن البشر ليست لهم حدود وكوابح الغريزة عند الحيوان. وتنتشر العداوة هكذا، في كامل المجتمع، ثم يترجم الإحساس بالأزمة القصوى بالبحث عن منفذ ثم البحث عن كبش فداء، يسمح للجماعة بالعثور على تنفيس عن العدوانية القاتلة. ولئن لم تكن الضحية المختارة مسؤولة عن جريمة بعينها، تتم محاكمتها على أساس أنها يجب أن تكون الضحية، إذ تجتمع فيها مواصفات موصومة من قبل مجموع السكان. إن كبش الفداء يمثل رمزيا، ذلك الشخص الذي تحاكم أفعاله وأفكاره المجرمة، الشائنة والمضرة والمسؤولة عن المآسي التي تؤرق مضاجع الجماعة.

بطبيعة الحال، تظل نظرية العدوانية آلية فطرية عند الإنسان، محل دفاع وتفوز بأتباع جدد. ويتمثل القاسم المشترك فيها في فرضية وجود استمرارية بيولوجية بين الحيوان والإنسان، بحكم أن العدوانية دافع ضروري من أجل بقاء الجنس. إذا كانت العدوانية عند الحيوان تضبطها الآليات المثبطة للخاصية الغريزية، فليس هو الحال عند الإنسان: والتنشئة الاجتماعية وحدها يمكنها أن تضبط الدوافع. وحتى إذا لم يتمكن علم الوراثة من النجاح في تأكيد أصل العنف، يُعتقد بأن الأطروحة البيولوجية تحتفظ بملاءمة كبيرة. وبطبيعة الحال، هناك نظريات عامة أخرى حول العنف، بعضها معروف جيدا. لكن، وبالمقابل، هناك سلسلة من البحوث الإمبيريقية التي سمحت –في إطار السيكولوجيا الاجتماعية السياسية – بتأكيد المفاهيم وتوسيع المنظورات.

إن الإرهاب كعلاقة اجتماعية، لا يتوفر على تعريف وحيد المعنى. إن بناء موضوع الإرهاب قد يخدم اهتمام بعض الجماعات ويبرر ممارسة عنفها الخاص. قد يبدو التهديد والخطر الإرهابي، وسيلة لدى السلطات السياسية لمضاعفة الضبط الاجتماعي، عن طريق تبني وتنفيذ سياسات أمنية. فما هو شأن قابلية الحكم إذن؟ يسمح الإرهاب بالإشارة والتركيز على مفارقة الديمقراطيات المعاصرة، حيث نلاحظ التزاما وانخراطا جديدا للدولة في مستويات مختلفة من الحياة الاجتماعية، في الوقت الذي تراهن فيه الدول الديمقراطية على مسؤولية المواطنين. إن تطور الخطاب حول خطر وسياسات الوقاية، تظهر انتشارا جديدا لدور الدولة في الرقابة القصوى. إن

إنتاج ثقافة الخوف والذعر، يمكنه أن يفرز قواعد ديمقراطية وتآكلا تدريجيا للحريات الأساسية، باسم حماية الديمقراطية ذاتها.

يسجل هذا المبحث إذن، في إطار عمل بحث يجري الآن وينشغل ببرنامج تجديد أجندة البحث، حول قضايا الأمن والإرهاب التي مهدت لها المقاربات النقدية[18]. لا يتعلق الأمر باستعراض مختلف أشكال المقاربات الوضعانية البَعدية (الجديدة) أو النقدية الموجودة، داخل حقل العلاقات الدولية، بل الاهتمام بالنزعة التركيبية، كفرضية نظرية أو كمنهج تحري، لأنها تسمح لنا بتناول العلاقات الدولية ومسائل الأمن والبحث عن إجابة على سؤال "كيف" وليس سؤال "لماذا" [الذي يفضله الواقعيون]. وانطلاقا من المعاينات التي تتطلبها الدراسة التركيبية للسياسات الخارجية للدول، وإذن "تفكيك" هوياتها، يصبح ممكنا فهم الكيفية التي تعيد بفضلها هذه الأخيرة، تحديد مصالحها في مواجهة وضعيات متطرفة، مثل: الإرهاب. ومثلما وضّح ميشال فوكو في مؤلفه "الرقابة والعقوبة"[*] مجموعة المصادر التي تقع في أصل بناء

---

[18]- وفي مواجهة المطالبة بمقاربة جديدة وأكثر انعكاسية للدراسات النقدية حول الإرهاب التي تجلت عام 2006، أثناء لقاء الجمعية البريطانية للدراسات الدولية (BISA)، فقد تطورت فكرة تجميع باحثين، يتبنون مقاربات نقدية. هكذا، تم تأسيس "مجموعة العمل حول الدراسات النقدية حول الإرهاب" والتي يتمثل هدفها في إنشاء شبكة عالمية والتنسيق بين البحوث الأصيلة، انطلاقا من هذه المقاربات. في شهر أكتوبر 2005، وقعت ندوة مؤسسة في مانشيستر موسومة "هل حان وقت الدراسات النقدية للإرهاب؟". هذا اللقاء، كان في أصل مقالة "حالة الدراسات النقدية للإرهاب" التي كتبها جماعيا ريتشارد جاكسون، جيرون جونينج وماري برين-سميث (Jackson, Gunning et Breen-Smyth, 2007) ونشرت عام 2007. وأخيرا، فقد أنشأت تلك الجماعة، مجلة "الدراسات النقدية حول الإرهاب" التي توفر فضاء مخصصا للإنتاجات التي تسجل في خط الدراسات النقدية، لكنها تريد أن تكون مجال نقاش مع المقاربات التقليدية أكثر. وفيما يتعلق بالتعليم، يمكن أن نلاحظ أيضا، في عدة جامعات، تطورا في المقاييس والبرامج المخصصة للدراسات النقدية حول الإرهاب.

[*]- Foucault, *Surveiller et punir,* 1975.

السجن كمؤسسة اجتماعية، يتمثل رهانها في تفسير العمليات التي تجعل من الإرهاب تحدّيا للأمن الوطني والعالمي وإشكالية اجتماعية، بفعل الخطر المحدق بالمواطنين.

يفترض هذا التقديم هكذا، ضرورة طرح سؤالين اثنين: كيف يمكن لحالة اللاأمن التي ينتجها الإرهاب الدولي، أن تؤثر في هويات الدول الديمقراطية على المسرح العالمي، عبر بناء هذا الموضوع؟ كيف يمكن لتحولات الهويات الديمقراطية باسم اللاأمن وبناء الموضوع الإرهابي، أن تؤثر على المستوى الداخلي في الحريات، الحقوق الأساسية وحرية الأفراد؟ سيدور الحديث أول الأمر، بالعودة إلى مكانة التركيبية والمقاربات النقدية في العلاقات الدولية ودراسات الأمن، وبالأخص تلك التي أجريت حول الإرهاب. ثم انطلاقا من الحالة النموذجية لهجمات 11 سبتمبر 2001 ومخلفاتها، نسائل بالمناسبة بناء موضوع "الإرهاب" (هويات، مصالح)، عبر منظور هاذين التصورين أو المفهومين، أحدهما أمريكاني والآخر أوربياني. وتمثل هذه الدراسة هكذا، فرصة سانحة للتركيز على القطيعة المتنوعة (قيم، معايير) التي تؤدي إليها البناءات في الديمقراطيات الغربية، بشأن تحديد سياساتها الخارجية (على المستوى الداخلي) والمؤسسات الديمقراطية والحريات العامة كما حرية الأفراد.

5. بناء موضوع الإرهاب

لا يمتلك مفهوم الإرهاب تعريفا وحيد الدلالة، وهو أمر يطرح مشكلة. تغطي عبارة "إرهاب" تعددية من المعاني، ما يجعل استخدامه حرجا بشكل خصوصي. بداية، يحيل المفهوم تاريخيا لمعنيين اثنين متمايزين، من جهة فهو يتعلق بشكل معين من الحكم، ومن جهة أخرى، فهو يتمثل في وسيلة لمقاومة السلطة. إن رجال القانون كما المؤرخين، لم يتوصلوا بعد إلى تقديم تعريف واضح ومرضي عنه. عام 1934، أشار رفائيل ليمكين إلى أن "الإرهاب لا ينطبق على شكل تشريعي يحوصل "الإرهاب" ولا يمثل مفهوما قانونيا. ذلك أن عبارات "إرهاب"، "إرهابي"، "أعمال إرهابية" هي تعبيرات توظف في اللغة اليومية والصحافة، لكي تشير إلى حالة ذهنية خصوصية عند المنحرفين

الذين يرتكبون بفعل أعمالهم، جرائم خصوصية" (Lemkin, 1934 : 3-4). وبما أن العبارة لا تمتلك تعريفا واحدا، فهي تحيل إلى أعمال إجرامية من طبيعة مختلفة. هكذا، يمكن أن نتخلى عن اقتراح تعريف مفهومي يغطي (أو يقيّد) مجموعة أعمال من أنماط مختلفة، تحيل لها تقليديا هذه العبارة. وإذا بدا وأن المفهوم لا يمكن تعريفه بكيفية وحيدة الدلالة، فهل بالإمكان أن تسمح طرائق العمل الإرهابي، بالإحاطة بشكل أفضل بهذا المفهوم؟

من الجائز، مثلما يقترحه ديفيد كومين إعطاء تعريف للإرهاب، انطلاقا من تقرير بين السلم والحرب، كما يلي: "أعمال عشوائية ومتفرقة من العنف المسلح، تقترف (زمن السلم) لهدف سياسي، بالتعدي على القوانين التي تجرّم الهجوم والاعتداء على أهداف سلمية" (Cumin, 2004 : 26). وكما يشير إلى ذلك آمي-جاك رابان، فإن البعد التجاوزي للعمل الإرهابي يبدو جليا في هذا التعريف، لأنه يشدّد على العمل المسلح زمن السلم وعلى مكانة الأهداف المقصودة، السلمية، المدنية والبريئة" (Rapin, 2008 : 177). ويتجنب هذا التعريف مع ذلك، التخويف والذعر وعنصر المفاجأة التي تعتبر وسائل موظفة، تسمح ببلوغ غايات سياسية متوقعة. هكذا، فإن الأهداف التي ترمي إليها الأعمال الإرهابية، ليست سوى أدوات ووسائل في خدمة غاية، تتموضع خارج نطاق العملية ذاتها، لأنها تنزع نحو إنتاج آثار سيكولوجية في أولئك الذين يمتلكون السلطة (الحكم، النظام) ويتمتعون بقدرات التفاوض والمساومة مع الإرهابيين.

يتموضع الإرهاب إذن، في منطق علائقي بين السلطة السياسية الشرعية والفاعلين اللاشرعيين بشأن مثل هذه الأعمال. وهنا يقترح ديديه بيجو تناول الإرهاب، ليس كمفهوم بل باعتباره "علاقة" (Bigo, 2001). وبناء عليه، يسمح هذا المنظور بتناول هذه الظاهرة المتنوعة بشكل خصوصي في تمثلاتها، وفقا للفاعلين أو السياقات التي تحيل إليها. لا يوجد إذن ما يمكن تسميته بالإرهاب، بل توجد بدلا من ذلك، علاقات إرهابية. واللجوء إلى هذا الوصف من قبل الدولة يدخل في الغالب، في

إطار منطق سيمنطيقي من شيطنة العدو. يبرز الإشكال الأخلاقي كإشكال مركزي، يأخذ بعدا سياسيا واستراتيجيا شديدا[19]. وفي الحقيقة، فإن استخدام كلمة "إرهابي"، يرمي مباشرة إلى تنحية مشروعية عمل العدو، بالتركيز على طابعه اللامبرر، اللامشروع، اللاقانوني واللاأخلاقي. إن التعريف الأكثر وقعا وتأثيرا في العالم اليوم، هو ذلك الذي صاغه مكتب التنسيق لمكافحة الإرهاب لدولة الولايات المتحدة الذي يؤكد على أن عبارة "إرهاب"، تعني عنفا مع سبق الإصرار والترصد، مدفوعا سياسيا ويرتكب ضد أهداف غير عسكرية، من قبل جماعات وطنية فرعية أو أعوان سريين، يريدون على العموم إحداث تأثير في الجمهور".

ويدقق شارل تللي أن الإرهاب ليس مبدأ، بل هو استراتيجيا يمكنها أن تتنوع وفقا للمنظمات، المعتقدات والظروف. إنه ليس ظاهرة متجانسة وأحادية المعنى (Tilly, 2004 : 5-13)[20]. يتمتع هذا التأكيد بمتطلبات هامة، فيما يتعلق بهويات واستراتيجيات محاربة الإرهاب وأخلاقه، لأن هذا الأمر يستدعي أن ليس هناك استخداما ثابتا لعبارة "إرهابي"، يعني لا توجد هوية إرهابية في الجوهر. هذه الأخيرة،

---

(19)– تبدو المقاربات النقدية مترددة، عند استخدام عبارة "إرهاب"، لأنها عبارة مجازية أكثر منها تحليلية. هكذا، فإن توظيف هذه العبارة، يتطلب حكما سياسيا (وأخلاقيا) حول مشروعية الفاعلين وأعمالهم. إن توصيف العمل الإرهابي، كشكل من العنف السياسي، يتناسب مع توافق اجتماعي وممارسات ذاتية بينية. في الأخير، فإن "طبيعة العمل الإرهابي ليست متضمنة في العمل العنيف بوصفه كذلك". إذ يمكن نعته بـ"الإرهابي" أم لا، بحسب الظروف والنوايا (Schmid, Jongman, 1988 : 101). لا يتمثل هدف الدراسات النقدية إذن، في البحث عن نزع مشروعية العنف عن البعض (وجراءء ذلك مشرعة عنف الآخرين) أو مشرعة هذا العنف، وفقا للظروف (ما يعني، تحليل الاستراتيجيات والتكتيكات المستخدمة من قبل الفاعلين أو الأعوان الحكوميين أم لا، زمن الحرب أو السلم)، بل أنه يتمثل في تحليل الممارسات الخطابية والسياق الاجتماعي لأولئك الذين يستخدمون هذه الاصطلاحية.

(20)– من وجهة نظر نظريات الخيار العقلاني والفعل الاستراتيجي، فإن الإرهاب يتناسب مع حسابات بين تكلفة وفائدة، تجرى على المستويين المتوسط والبعيد.

تفتقد، منذ اللحظة التي لا تلجأ فيها المنظمة (أو الفرد) إلى هذا النمط من المنهج. وتهتم المقاربة التركيبية بالكيفية التي يتم فيها بناء الهويات، بمعنى أنها تسائل وتستفسر "الثقافات الاستراتيجية" و"ثقافات الأمن". تتمثل الأهمية الكلية من المساهمة التركيبية في الدراسات حول الإرهاب، في إثبات وكشف الكيفية التي تمتلكها وتؤثر بها الهويات والدول في الأمن وتبني بفضلها، مصالحها ومنظومتها الأمنية[21]. وفي هذا الصدد، يشير جاك سنيدر إلى أن النظرية التي تهتم بالأيديولوجيات، الهويات كما الشبكات العابرة للأوطان، تكون مفيدة من أجل فهم العالم، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001" (Snyder, 2004 : 59-60). بالفعل، تحرص المنظورات التقليدية للأمن أكثر على دور الدولة وتسند إليها الوظيفة الرئيسية، في تحقيق أمن الأفراد. بيد أن الدولة يمكنها أن تخيب في مهمتها. وقد كان هذا هو الشأن مع أحداث 11 سبتمبر 2001، وقتما

---

[21]- ستمكننا الأنماط أو الأبعاد الأربعة للهوية التي تتموضع في نشأة وتكوين المصالح الوطنية، مثلما حددها ألكسندر ويندت، من تناول الحالات الخاصة من السياسات الخارجية الأمريكانية والأوروبية، منذ 11 سبتمبر: الهوية "الطائفية" التي تحيل إلى عناصر خاصة بالدولة ككيان اجتماعي، "هوية نمطية" تحيل إلى طبيعة نظامها السياسي، نظامها الاقتصادي، نظامها الأخلاقي والديني، هوية الدور" تفترض فيما يخصها مأسسة نسبية للبنية الاجتماعية التي تصقل التفاعلات بين الفاعلين والهوية الجماعية" التي تحيل إلى التماهي. وتحيل هذه الأخيرة إلى الاندماج والتكامل في بناء اجتماعي مشترك، يميل إلى إنتاج هوية "طائفية". تشكل الهوية عاملا يمكن الاستنجاد به، إما لفائدة الحفاظ على النظام، وإما لتحويله. في حالة أخرى، فهي قد توظف في التصدي إلى لعبة فاعل، وتكون مضادة للمقاييس التي يفترضها البناء الاجتماعي أو منازعته على الدور الذي يضطلع به. في هذا المعنى، يدور الحديث عن "هوية-مضادة". إن هذه الهويات الأربع التي يميزها ألكسندر ويندت، تشجع هكذا على فهم الكيفية التي تحدد بفضلها الدول، مصالحها في الزمان والمكان. وهذه الهويات ذاتها، يمكنها أن تتغير عبر التاريخ وفق البنية الاجتماعية، المعتقدات، المعايير والقواعد المشتركة بين الأعوان والتي تصبو إلى أن تكون ثقافة عالمية (Wendt, 1999 : 246-312). وبالمقارنة بهويات ويندت، يمكن الإشارة إلى الأبعاد الأربعة لهوية الدول الأوروبية التي اقترحها آمي جيروفيتز (Gurowitz, 1999 : 30-68).

اكتشفت أمريكا عجز الدولة عـن ضـمان أمنهـا، في مواجهـة هجـوم إرهـابي مباغـت شامل[22].

لقد أخذ الشكل اللامسبوق للإرهاب العالمي أو الإرهاب الجماهيري كانشغال، مكانة متعاظمة، لكي لا نقول مركزية في الأمن والعلاقات الدولية[23]. تفرض هذه "الجدّة" إذن، على المتخصصين ضرورة إعادة تفكير الأطر التقليدية التي يتوفرون عليها، من أجل تناول هذه الظاهرة[24]. في الواقع، مثلما يشير إلى ذلك كزافييه كريتيه وإيزابيل صوميه، فإن عدد الضحايا، لا سياقية العنف، الأهداف المعينة والمشهد الإعلامي الذي يطبع الهجمات، قد أحدث "قطيعة ذات دلالة في المنطق الإرهابي" (Crettiez, Sommier, 2002). وهناك سلسلتان من الأسئلة التي يمكن طرحها، في إطار قراءة تركيبية لهذه الوضعية وسياقها. تخص السلسلة الأولى من التساؤلات، دولة الولايات المتحدة: كيف تؤثر رؤيتها للعالم في سياستها الخارجية وثقافتها وسياستها

---

[22]- في نظر مارثا كرونشو، يقوم العمل الإرهابي أساسا على "التجديد" و"المباغتة" اللذان يشكلان عاملين أساسيين، يسمحان بالحد من التضارب واللاتجانس المشترك مع العدو (Crenshaw, 1987 ; 1990). أما كورينتين بروستلاين، في دراسة جد هامة حول "المفاجأة الاستراتيجية"، فهو يؤكد على "أنه من النادر تحديد بدقة مفهوم المباغتة أو المفاجأة الاستراتيجية. وهو الذي يعكس على العموم، فكرة الخطر المتوقع أم لا والذي يصيب دولة، بكيفية لا متوقعة ما يزعزع تصوراتها وموقفها الأمني" (Brustlein, 2008 : 7).

[23]- زيادة إلى الإنتاج العلمي المتنامي حول الموضوع منذ 2001، سواء في دراسات الأمن كما في العلاقات الدولية، يمكننا الإشارة إلى أن الإرهاب يحتل مكانة محورية في الشؤون العالمية، مثلما توضح ذلك بالأخص الاستراتيجيا العالمية المضادة للإرهاب (القرار رقم 60/62) التي تم تبنيها دون تصويت يوم 6 سبتمبر 2006، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

[24]- في هذا الإطار، تطورت الدراسات النقدية عن الإرهاب التي كانت موجودة سابقا. وقد سمح ازدهارها، بإعطاء توجه جديد للبحث حول هذا المبحث، مثلما يشهد على ذلك إنشاء مجلة "الدراسات النقدية للإرهاب" (*Critical Studies on Terrorism*)، لكنه شكل أيضا مصدرا للمناظرات الجديدة أيضا.

الأمنية؟ كيف بنت هذه الدولة، هويتها وكيف حددت مصالحها؟ أما السلسلة الثانية من الأسئلة، فهي تتعلق بالفاعلين الآخرين، وبشكل خاص بالدول الأوروبية: كيف أدركت (ونظّرت) هذه الأخيرة، للهوية والأعمال أو الخطابات الأمريكانية؟ وهل أنشأت هذه الأخيرة، عندها إحساسا باللاأمن؟

ومثلما يشير إلى ذلك ديديه بيجو، فإن: "التمثل الذاتي للولايات المتحدة، كأكبر ديمقراطية (وأفضلها) في العالم هو أيضا، تمثل يخفي حقيقة أنها قد تكون رمز الرأسمالية العدوانية أو المفرطة في القوة العسكرية وتراهن على اللافهم (الالتباس) العميق والمستديم عند السكان أو المواطنين بشأن حقيقة أن الولايات المتحدة، يمكنها أن تكون ضالعة أو مسؤولية جزئيا بشكل معين، في الجذور العميقة للكراهية التي أثارتها" (Bigo, 2001). بتحدّيهم القوة المهيمنة للنظام العالمي على أراضيها، يكون الإرهابيون بهذا العمل، قد أظهروا أمام الملأ الهشاشة الخصوصية للبنيات الدولاتية، خاصة في الديمقراطيات الغربية[25]. زيادة على ذلك، فإن هذا العمل ينزع نحو معارضة الزعامة الأمريكانية في الشؤون العالمية، وإعادة النظر في نموذج المجتمع الذي تنقله. وأمام هذا التحدي، فإن الولايات المتحدة قد ردّت بالحرب، لأن هوياتها كانت محل خطر وتهديد مباشر، يعني وحدتها الوطنية، قيمها، ثقافتها وطبيعة نظامها (هوية

---

[25]- لقد أعادت أحداث 11 سبتمبر النظر مباشرة، في التعريف الفيبري التقليدي للدولة، كفاعل يتمتع بـ"احتكار العنف المشروع في إقليم معين". وجراء ذلك، المنظور الثابت-المركز العقلاني الذي تجسده صيغة ريمون آرون الذي يشير إلى أن خصوصية العلاقات الدولية، يمكن أن تكون مطبوعة بـ"مشروعية وقانونية اللجوء إلى القوة من قبل الفاعلين" (Aron, 1967). إنها تشكل هجوما ضد الهوية الطائفية للولايات المتحدة، وحدتها الأساسية ككيان اجتماعي، وتعود إلى عجز الدولة عن تأمين أمن المواطنين. في هذا المعنى، يمكنها أن تعتبر كأعمال "مضادة للدولة" (ككل أشكال الإرهاب الأخرى).

شراكة وهوية نموذج، وتلعب دور هوية نمطية)، لكن أيضا لأن مكانتها كأمة مهيمنة في النظام العالمي (دورها)، صارت محل أطماع، من قبل فاعل مستاء نسبيا وجدي[26].

تتناسب هذه الإجابة مع إعادة تعريف السياسة الخارجية الأمريكانية، انطلاقا من تمثل مبسّط للعالم في نموذج تعارض الصديق-العدو. إن بناء الإرهاب ينكب هكذا على تعريف واسع جدا للآخر الذي يستعدى في عدة سجلات، على أساس نمط ثنائي ["هم" و"نحن"]. في نظر جورج بوش الابن: تعتبر "الحرب ضد الإرهاب "معركة حضارية، معرفة "كل أولئك الذين يؤمنون بالتقدم، التعددية، التسامح والحرية"[27]. يجب على العالم الحر أن يدعم ويساند الولايات المتحدة: يجب على "كل الأمم في كافة القارات أن تحسم الأمر في خيار واحد. إما أن تكون معنا، أو أن تكون مع الإرهابيين"[28]. ولن يتسامح السياق العالمي لأحداث 11 سبتمبر مع التردد أو الحياد. وهو يحدد إذن، بشكل معتبر خيارات وحرية الولايات المتحدة. ويؤكد جورج بوش الابن ذلك، في العديد من المرّات: "كل أمة تستمر في حماية (ورعاية) أو إقامة علاقات مع الإرهابيين ستعتبر منذ اليوم، نظاما معاديا للولايات المتحدة"[29]. ومن أجل تقوية منطق "صدام

---

[26]- بإعلانها الحرب ضد الإرهاب، تكون الولايات المتحدة قد منحت للإرهابيين (مكانتهم التقليدية كحالة "مجرمين") شرفا تم سحبه منهم على مستوى القانون الإنساني، يعني مكانة محاربين (لا يستجيبون لمعاهدات جنيف). هكذا، تحول الإرهابيون من مجرمين إلى محاربين "لا شرعيين" يسمح لهم وصفهم، بالالتفاف على القانون الدولي، مثلما توضح ذلك إمكانية خلق مناطق "لا قانون" (على سبيل المثال في غوانتانامو، حيث جرى استنطاق مشبوهين، تم توقيفهم لمدة غير محددة، دون حضور محامي أو قاضي).

[27]- لقد استخدمنا في الأساس الخطابات السنوية حول وضعية الاتحاد، بين سنوات 2001-2006. من أجل تحليل تفصيلي أكثر عن "تفكيك" الهوية الإرهابية، أنظر بتفصيل الفصل الثالث "تفكيك الهوية الإرهابية" من مؤلف روبرت جاكسون (Jackson, 2005).

[28]- خطاب أمام مجلس الشيوخ، يوم 20 سبتمبر 2001.

[29]- خطاب أمام مجلس الشيوخ، يوم 20 سبتمبر 2001.

الحضارات" هذا، يتم الاستنجاد على التوالي، بسجلات مختلفة: القيم، الدّين، التاريخ، التهديدات، طبيعة العدو، الهوية والمصلحة القومية.

هكذا، صرّح جورج بوش الابن قائلا: كانت "الحرية والخوف، العدالة والوحشية دوما في حالة حرب، ونحن على يقين من أن الإله ليس محايدا بينها"[30]. يجب على الولايات المتحدة إذن، أن تقود "حربا صليبية" من أجل الحرية والعدالة، لأنها "عادلة" و"صحيحة" (يعني الولايات المتحدة). هذا الصراع ليس صراعا جديدا، كما ذكر بذلك: "إنه التاريخ الذي ينادي الولايات المتحدة وحلفاءها إلى القتال، من أجل الحرية. وتمثل هذه الحرب فرصة لقيادة العالم، نحو القيم التي ستحقق السلم الدائم". وسيذكر جورج بوش الابن، سنة بعد ذلك، بالمهمة التاريخية الموكلة للولايات المتحدة "وهي مهمة مألوفة لديه": "لقد تم القضاء على الطموحات الهتلرية، العسكرية والشيوعية بإرادة الشعوب الحرة، بقوة التحالفات وبقوة الولايات المتحدة الأمريكانية. واليوم، في هذا القرن، برزت أيديولوجيا السلطة والهيمنة مجددا، وهي تبحث عن الحصول على الأسلحة المرعبة المفرطة. ومرة أخرى، فإن هذه الأمة وحلفاءها هم الشيء الوحيد الذي يتموقع بين عالم يعيش في سلام وعالم الفوضى، في حالة يقظة مستمرة. ومرة أخرى، فإننا مدعوون إلى الدفاع عن أمن شعوبنا وآمال الإنسانية كلها"[31]. و"أننا نتقبل هذه المسؤولية"[32].

تشبه السياسة الخارجية الأمريكانية، في هذا المعنى [مهمة حضارية، حفظ السلم وآمال البشرية] معركة من أجل الحرية والديمقراطية ضد الفوضى، الكليانية والبربرية

---

[30]- خطاب حول وضعية الاتحاد، عام 2002.

[31]- خطاب حول وضعية الاتحاد، عام 2003.

[32]- سيتم تناول هذا المبحث من جديد عام 2006، بإصرار أكبر: "نحن أمة صانت الحرية في أوروبا وحرّرت محتشدات الموت وساعدت الديمقراطيات على النهوض ومواجهة إمبراطورية الشر. ومرة أخرى، فإننا نتقبل نداء التاريخ، من أجل تحرير المضطهدين وتحويل العالم نحو الديمقراطية" (خطاب حول حال الاتحاد، عام 2006).

التي تجسدها القاعدة و"ممولوها"، مثل: كوريا الشمالية، العراق وإيران. ويمثل تضخيم الخطر ثابتا في خطابات الرئيس الأمريكي الذي جدّد دوما منذ 2003، تخوفه من أن تتمكن "النظم المارقة التي تبحث عن امتلاك الأسلحة الذرية، الكيمياوية أو البيولوجية، من إعطاء أو بيع مثل هذه الأسلحة للإرهابيين الذين سيستخدمونها دون تردد". لقد ولد هذا التأكيد تزايدا في مناخ الرعب واللاأمن بين السكان الأمريكان، وحتى أبعد من ذلك. وتحيل طبيعة العدو هي أيضا إلى سجل خصوصي، يمكن أن يشبه ما نسميه بـ"التخفيض الهوياتي". يوظف جورج بوش الابن في خطابات عديدة، عبارات: "منحرفين"، "لا أخلاقيين"، "عنيفين"، أو "بربريين"، لنعت هؤلاء الإرهابيين. وقد وصل به الأمر حد وصفهم سنة 2004 بالـ"حيوانات" التي تختبئ في الجحور[33]. وإضافة إلى ذلك، فإن هذه الخطابات تتناول سجل الهوية على أساس نمط ثنائي، لأنها تشهد على تقسيم واضح للعالم بين طائفتين متمايزتين، "نحن"، يعني الأصدقاء (أو الحلفاء)، الدول الديمقراطية التي من بينها البلدان الأوروبية المتضامنة مع الولايات المتحدة، "محور الخير"، و"هم"، الأعداء، الفاعلون غير الحكوميين أو الدول الثورية (التي تؤويهم) الذين يرفضون النظام العالمي، الحداثة، الديمقراطية واللبرالية، يعني "محور الشر"[34].

---

[33]- خاصة إلى صدام حسين (الذي عثر عليه في مخبأ في قريته بتكريت)، أو المغارات (مثلما هو الحال في أفغانستان)، حيث يختبئ فيها "الإرهابيون (طالبان وراديكاليون غيرهم...).

[34]- ينتقد أصحاب المقاربة النقدية، في غالبيتهم، التراث الأورثودوكسي بكونه قد تأسس على هذه اليقينيات الأخلاقية. وأن الخطابات التي تتناول موضوع "الشر" ليست علمية، وهم ينادون بتحليلات أكثر موضوعية وأخلاقية أقل. صحيح أن قضايا الإرهاب التي ترتبط على الدوام بالأخلاق والميل نحو تمييز الإرهابيين، باعتبارهم يمثلون "الشر"، قد تم تدعيمها بعد أحداث 11 سبتمبر. هكذا، فإن الإرهاب كظاهرة اجتماعية هو محصلة عملية ديناميكية تاريخية. لا يجب إذن، إهمال المساهمة المعتبرة للدولة ذاتها، في خلق الشروط التي عن طريقها يمكن أن تحدث الأعمال الإرهابية التي يقترفها أعوان غير حكوميين" (Silke, 2004 : 58).

إن التعارض بين "محور الشر" و"محور الخير"، هو ثمرة بناء أيديولوجي. هذا التفصيل للعالم بين معسكرين اثنين، بين هويتين متعارضتين، يذكرنا بعنوان كتاب ثيولوجي بروتستانتي لصاحبه رينولد نيبوهر (Reinhold Niebuhr) ميز فيه هذا الأخير بين "أطفال النور وأطفال الظلمات"، كأحد مصادر الطهرية والوطنية الأمريكانية (McKenna, 2007 : 250-258). لقد تم إعداد خطاب جورج بوش الابن، انطلاقا من قراءة تعارض "هوية-ضد-هوية". وعليه، فقد سمحت أحداث 11 سبتمبر والتضامن الدولي الذي تجلى عقب هذه الأحداث، للولايات المتحدة بتجميع الدول التي تتقاسم الهوية الديمقراطية ذاتها، في مجتمع مصيري واحد. إن بناء خطاب حول "الحرب العادلة" يتكرس في الدفاع عن القيم، مثل: الديمقراطية، التنمية والتصنيع، يعني أساسات الحداثة والنظام العالمي التي تحرص على الهوية والدور التبشيري الموكل للولايات المتحدة[35]. وتحيل صورة الحداثة المسقطة من قبل القوة المهيمنة إلى تنظيم مثالي للمجتمع العالمي وتنزع نحو تحولها إلى قوة كاملة (إن لم نقل شاملة). وبهذه الكيفية، تجسد هجمات 11 سبتمبر، مجموع التهديدات التي تدركها الولايات المتحدة، بشأن استبعاد صورة الحداثة التي تسقطها وتدافع عنها.

هكذا، يميل بناء الحرب العادلة إلى تبرير ونقل عملها العسكري خارج حدودها، كمنظومة دولة سيّدة. وسمح ذلك ببناء تحالف قوى أخرى [لهذا التمثل نفسه للعالم] عبر عدو مشترك وتهديد جماعي. وقد اغتنمت الولايات المتحدة هذه الفرصة السانحة، من أجل فرض هوية مهيمنة في نظام عالمي، ببناء [في الوقت ذاته] تهديد للأمن

(35)- "إن القضية التي نخدمها هي قضية عادلة، لأنها قضية البشرية برمتها [...] إننا ندرك أن هدفنا صحيح وصادق" (خطاب عن وضعية الاتحاد، عام 2004). نلاحظ هنا مبحث "القضية العادلة" والذي يتم ذكره مرارا.

الدولي، وخلقت هوية جماعية (الاختلاف بين "هم" و"نحن" وتقاسم المصير المشترك). في نظر النخب الأمريكانية، فقد تجسد بناء العدو الإرهابي، باللجوء إلى مشروعية الدفاع وحرب تم تسويقها، باعتبارها حربا شاملة أو كلية تقودها أكبر الديمقراطيات العالمية، على رأس إجماع أمم تتقاسم هوية متشابهة[36].

تتعلق هذه الـ"حرب" بالدفاع عن: الثقافة، القيم، نموذج المجتمع الغربي ضد عدو خفي، غدّار يتحرك بالمباغتة ولا يتوانى عن تخطي كل القواعد الأخلاقية والقانونية-السياسية[37]. وتضاعف الخطاب حول الطابع اللاأخلاقي للإرهابيين بخطاب أخلاقي موازي، يؤكد على الأهداف الإنسانية من التدخلات الأمريكانية وبالأخص حول قابلية التطبيق العام للنموذج الديمقراطي. لكن، هذا الخطاب ليس وحسب أخلاقيا، بل هو ذرائعيا لأنه يضع ترقية الديمقراطية كوسيلة للولايات المتحدة لضمان أمنها. في

---

[36]- تحيل المرجعية إلى حرب شاملة نحو مختلف مسارح العمليات والجبهات التي يمكن فتحها. إن الحرب ضد الإرهاب تخص العالم بكامله، في المعنى الذي قرر فيه الأمريكانيون تتبع الإرهابيين الضالعين في أحداث 11 سبتمبر، في أي مكان يمكن أن يختبئوا فيه. يتعلق الأمر أيضا بحرب كلية، في المعنى الذي لا تعلن فيه نهايتها، إلاّ بعدما تتم إبادة كل الإرهابيين وحلفائهم الذين تسببوا في الأحداث بالكامل".

[37]- مثلما أشار إلى ذلك ديديه بيجو: "هذا الإطار المتعلق بالدفاع عن الهويات الديمقراطية، قد فرض نفسه كـ"نظام حقيقة"، يسمح بتعيين وبناء العدو، مثلما هو الميتا-سرد الذي يبني أنساق التعارض بين أولئك الذين يريدون إجابة أحادية المعنى وأولئك الذين يريدون شكلا من تعددية المعاني التي تستدعي حلفاء الولايات المتحدة أكثر، لكي تعطى لها وزنا أكبر في اتخاذ القرارات. لقد لعب هذا الإطار دورا كبيرا مباشرة، في استخدام مصطلحات الحرب على الإرهاب (وليس بعض التنظيمات السرية). وكان يرمي إلى تدعيم الاعتقاد، بأن الغرب والقيم الديمقراطية هي التي كانت محل رهان، بغية فبركة الوحدة في هذا المستوى، حتى وإن كانت بعض الحكومات الأوروبية مثل حكومة اليونان جد متحفظة، في دعمها للولايات المتحدة. كما كرّس هذا الإطار أيضا في العمق، فكرة ما قبل وما بعد 11 سبتمبر، المهمة كما أهمية القطبية الثنائية التي تبرر ضرورة تغيير البراديجم" (Bigo, 2001).

الواقع، إن الديمقراطيات لا تتقاتل أو تتحارب فيما بينها بشكل عام وتتمتع بسهولة أكبر في التعاون. ففي شهر ديسمبر من عام 2005، أكدت كندوليزا رايس أن التفوق الأخلاقي للديمقراطية ليس فكرة ثقافية، بل هو "حقيقة عامة"، حسب رأيها: "أن الطابع الأساسي للنظم هو [اليوم] أهم بكثير من توزيع ونشر القوة". ووفقا لوجهة النظر هذه [سبق وأن أشار إليها جورج بوش الابن]، فهي تدقق بأن تطور المؤسسات الديمقراطية في كافة بلدان العالم، لا يستهدف تحقيق غاية أخلاقية، بل أنها تسمح للولايات المتحدة بالرد بكيفية واقعية على التحديات التي تفرض عليها.

في هذا المعنى، يستخلص روبرت جيرفيز النتيجة التي تقـول بـأن عقيـدة بـوش، تتمثل في تحديد السياسة الخارجيـة الأمريكانيـة، وفقـا لأنمـاط الـنظم. إن منظـور عـالم مقسم إلى معسكرين اثنين، الخير والشر، يصبح أدق: إنـه يتعلـق بتعـارض بـين نمـوذج هـويتين، نظـم ديمقراطيـة، مسـتقرة ومسـالمة ونظـم لا ديمقراطيـة، ديكتاتوريـة، عنيفـة وعدوانية تنتج "سياسات رديئة". وعليـه، فـإن سياسـة الولايـات المتحـدة بوصـفها قـوة مهيمنة، تضطلع تماما بهوية دورها، تتمثل في قيادة هذه الـدول نحـو تغـيير نظمهـا[38]. ويعتقد ر. جيرفيز أن مذهبية بوش تمزج بـين مختلـف جوانـب النزعـة العالميـة للـرئيس الأسبق ويلسون ونظرية السـلام الـديمقراطي، مـع مفهـوم واقعـي للمنفعـة وضـرورة توظيـف القـوة (Jervis, 2005 : 80-85). إن هويـة الـدور الأمريكـاني، هويـة القـوة الهيمنية، قد احتلت مكانة هامة في اختيـار ردود ملائمـة لهجمـات 11 سـبتمبر، لأنهـا تتحكم مباشرة في إعادة تحديد مصالح الولايات المتحدة علـى السـاحة الدوليـة، بينمـا هويتهـا النمطيـة، نظـام حكمهـا بـالأخص، قـد شـجع علـى تضـامن الـديمقراطيات وتعاونها، في مواجهة العدو المحدد هو أيضا في عبارات هوياتية[39].

[38]- سواء بفضل نفوذهم (قوة التأثير) أو بالقوة، إذا لزم الأمر.

[39]- تتمثل المشكلة في أن هذا التقسيم للعالم في شكل هويات متمايزة، يحيل دون ريب إلى أطاريح "صدام الحضارات" عند صامويل هينتنعتون (Samuel Huntington) والتي أعيد إنتاجها داخل المجتمعات ذاتها، مع خطورة أن يتم وصم بعض المجموعات المحلية...

بيد أن اللجوء إلى هوية النمط، يبدو هنا وسيلة (التضامن الديمقراطي والديمقراطية كأفضل نظام) يستعان بها في خدمة غاية، تتمثل في مشرعة العمل الهيمني الأمريكاني، باسم مصالح مشتركة بين الديمقراطيات الغربية (وهو ما يشهد على انبعاث أو عودة الأحادية القطبية، عقب حملة أفغانستان). وأن التلاعب والاستغلال السياسي للديمقراطية والقيم التي ترافقها، ينزع عنها في الحقيقة الطابع الثابت كمرجع وتحولها إلى مفهوم مرن. في الأخير، فإن الجانب المحافظ الجديد في سياسة الأمن عند جورج بوش الابن، المعتمدة بُعيد أحداث 11 سبتمبر 2001، قد قلصت بشكل معتبر الخيارات الأخرى المتاحة للولايات المتحدة وكان من عواقبها أنها ضاعفت بشكل كبير من التهديدات[40]. أما وضعية الاتحاد الأوروبي فهي مختلفة، في معنى أن أوروبا لا تتمتع بمكانة هيمنة في النظام العالمي. إن التمثل الذي يحمله الأوروبيون عن أنفسهم، يختلف بشكل جوهري عن تمثل الأمريكان، لأنهم يبحثون عن هوية دور على الساحة العالمية، عبر تحديد سياسة خارجية وأمنية مشتركة. وكما يشير إلى ذلك، فريدريك شاريون: "في نهاية سنوات 1990، كان الأوروبيون يجتهدون في صقل ونحت صياغتهم الخاصة للسياسة الشرق-أوسطية، تختلف عن سياسة الولايات المتحدة، تعريفهم الخاص بالجريمة الدولية، أجندتهم السياسية الخاصة، مقاربتهم الخاصة لما تسميه الولايات المتحدة بالدول المارقة التي تفضل أوربا بشأنها إقامة "حوار نقدي" معها، بدلا من عزلها" (Charillon, 2001).

لقد أعادت أحداث 11 سبتمبر 2001 النظر فجأة، في هذه المكتسبات وتخلت عن العيوب المؤكدة (عداوات وتنافس بين القوى الأوروبية) تبرز فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية الأوربية المشتركة. وقد تحدث الأوروبيون عنها هكذا،

[40]- وفق جيريمي كلارك، تتمثل السمات الرئيسية للنزعة المحافظة الجديدة في: الميل إلى النظر إلى العالم على أساس نمط ثنائي (تعارض بين الخير والشر)؛ تسامح ضعيف مع الديبلوماسية، استعداد كامل لاستخدام القوة العسكرية، تفضيل العمل الأمريكاني الأحادي الجانب؛ استخفاف بالتنظيمات المتعددة الأطراف، التركيز على الشرق الأوسط (Clarke, 2009).

بأسلوب مشتت ومنحوا دعمهم المطلق واللامشروط (العسكري بالأخص) للولايات المتحدة. ولم تعد أية دولة أوربية النظر في الخطاب الأمريكاني المهيمن. إن صيغة وشعار "نحن كلنا أمريكيون"، تشهد على هذه الحالة في الحقيقة. لكن، رغم أنهم متضامنون و"أصدقاء" أو حلفاء الولايات المتحدة، لأنها ترقي وتدافع عن هوية نمط واحدة، فإن الشركاء الأوروبيين قد اغتنموا فرصة 11 سبتمبر، وعواقبها لكي يطوروا مشروع بناء اتحاد أوروبي وتأمين مصالحهم المشتركة. وبناء عليه، فإن عملية التأمين التي يطورها الاتحاد الأوروبي، تتميز ببعدين اثنين: إنها عملية خارجية في البداية، يعني أنها تتعلق بالتمثيل والهوية التي ينزع الاتحاد الأوروبي إلى اقتراحها تلقائيا. وتحيل هذه العملية إلى تطوير سياسة خارجية، تنقل صورة غير عدوانية عن أوروبا، تتناول وتعتمد وسائل أخرى، بدل اللجوء للقوة المسلحة (تعاون أمني وقانوني، تجميد أموال المنظمات الإرهابية، الخ.)، تقديم معاونة ودعم بالأخص للسكان المدنيين والتعاون، لأن أوروبا تفضل سبيل الحوار في حل الخلافات[41]. ويتم إثراء هوية الدور هذه [التي يدعو إليها الاتحاد الأوروبي]، بالخبرة العملية التي اكتسبها الأوروبيون عبر الزمن[42].

---

[41]- "تمت صياغة الأجوبة الأوروبية الأولى المتخيلة لمنطقة آسيا الوسطى، في عبارات تعاون واتفاقيات تعاون وتقوية المساعدة الموجودة سابقا (على سبيل المثال في باكستان). مع التأكيد على ضرورة ترقية دول "ليست عسكرية بالضرورة" (مثلما ذكر بذلك حديثا جدا، الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك) مع الإشارة مرارا إلى "تعقد" الرد، طابعه "الشامل"، فإن الاتحاد الأوروبي يجتهد من أجل تمرير الملف على أرضية تكون ملائمة له، بدلا من الميدان العسكري الذي ليس الاتحاد الأوروبي جاهزا له. يمكن القول بأنه منذ كوسوفو، لم تتمكن أوروبا من التجديد سوى قليلا: فهي تعتمد دائما على نقاط القوة نفسها التي تتمثل في قدرتها على تنظيم عدد كبير من الاجتماعات وقدرتها على تمويل برامج العمل.

[42]- كما يشير فريدريك شاريون إلى أربعة أبعاد في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، تستجيب للمعرفة العملية الأوروبية الخصوصية: إنها سياسة جوار خارجية، ديبلوماسية قطاعية، تحتل مكانة "ممول لا تضاهى (خاصة في البلقان والشرق الأوسط)، إنها سياسة

في المفهوم الأوروبي، تشكل الهوية التي تحيل إلى صورة إيجابية للديمقراطية، إنسانية أكثر، حريصة على صيانة السلم، العدالة، حقوق الإنسان، متعاونة واقتصادية، في النهاية إحدى أفضل الوسائل لتحديد والحد من تطور اللاأمن وأخطار التهديدات ضد المصالح الأوروبية. ويمثل طابعها الوقائي بالمناسبة ذاتها، بديلا حقيقيا عن الخيار العسكري. على المستوى الداخلي، تجلت العملية الأمنية بتطوير هوية جماعية أكثر صرامة، حول فكرة الديمقراطية وتقوية التعاون في الميدان القانوني (مذكرة توقيف أوروبية) وشرطية (تبادل معلومات) بين الدول الأعضاء لتحقيق الأمن للجميع. إن استراتيجيا الأمن الأوربي، قد وضعت مكافحة الإرهاب في مركز انشغالاتها، ما سرّع بشكل معتبر، من عملية إنشاء فضاء الحرية، الأمن والعدالة الذي دعت إليه معاهدة أمستردام. إن العامل المهم في اللاأمن الذي يتشكل من حرية تنقل الممتلكات والأشخاص داخل المجموعة الأوروبية، قد تحول إلى عامل باني للأمن الأوروبي. وتتمثل الأولوية عندئذ، في تأمين الرقابة على الحدود الخارجية للاتحاد، للحيلولة دون تمكين الإرهابيين من الولوج والتسلل عبر الأقاليم الأوروبية (مكافحة ضد الهجرة السرية وسياسة تقييدية حول حقوق اللجوء). مع ذلك، يبقى أن أوروبا تطمح إلى تأمين الحقوق الأساسية، ما يدفع إلى تقوية هويتها الجماعية الديمقراطية[43].

وتتمفصل الأدوات المعتمدة حول أربعة محاور، هي: الاعتراف المتبادل، تقارب وتقريب التشريعات، ترقية آليات التعاون القضائي وخلق وتطوير الروابط مع البلدان

خارجية استباقية، بدلا من كونها مـؤثرة بشكل متأخر، تعرف كيف تخلق أطر فعل وقائية أو بانية". ودون ريب، فإن التجربة التي تعني بأن البلدان الأوروبية تتوفر تاريخيا على الظاهرة الإرهابية، تعتبر مهمة جدا في اتجاه السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة.

[43]- قدم الاتحاد الأوروبي في قرار-إطار تم تبنيه عام 2002، حول مكافحة الإرهاب، تعريفا للجرائم الإرهابية، يصف فيه المخالفات المرتبطة بالأعمال الإرهابية، يفصل السلوكيات التي يمكنها أن تسهم في مثل هذه الأعمال، ينسق مستوى العقوبات بين الدول الأعضاء ويؤمن بوضوح، احترام الحقوق الأساسية.

(غير الأوروبية)، من أجل إنشاء فضاء الحرية، الأمن والعدالة الذي يتعلق بمجموع النشاطات العابرة للأمم وليس وحسب الإرهاب (تجارة الرقيق الدولية، الجريمة المالية، الجريمة الإلكترونية، الجريمة البيئية، التمييز العنصري وكراهية الأجانب (كما الإرهاب). لقد استغل الأوروبيون إذن، الحرب ضد الإرهاب المعتمدة على المستوى العالمي، عقب أحداث 11 سبتمبر، لكي يدعموا تعاونهم بشكل معتبر، حول فكرة "التضامن الديمقراطي"، ومن أجل تسريع عملية خلق فضاء الحرية، الأمن والعدالة الذي يشكل نقطة مهمة في البناء الأوروبي. وبعدم تركيزهم مباشرة على الإرهاب كتهديد رئيسي، بل بإدماجه في شبكة التهديدات الكبيرة ذات الطبيعة العالمية، فقد تمكنوا من تجنب اللعبة المنتظرة من قبل الإرهابيين وحافظوا على هامش معين من المناورة[44].

ولئن اغتنمت الولايات المتحدة فرصة 11 سبتمبر، من أجل إعادة تأكيد هويتها وهيمنتها على النظام العالمي، فإن الأوروبيين قد وجدوا الفرصة مواتية لبناء هويتهم الجماعية، انطلاقا من التهديد الإرهابي. إن التعقيد أو العقدة الأوروبية تحيل إلى العلاقات البينية بين المصالح المختلفة، الدولاتية وغير الدولاتية، في فضاء محدد عابر للأمم. تتوفر هذه المعاينة على متطلبات مباشرة، بصدد التصورات الأوروبية للتهديدات والردود التي ترافقها وتتميز عن الردود التي تخطط لها الإدارة الأمريكانية. بالفعل، فقد أعادت الولايات المتحدة الإرهاب وتهديداته للدول السيّدة مباشرة إلى

[44]- يفترض البعد التفاعلي الذي يحيل إليه الإرهاب، أن تكون الظواهر الاجتماعية أكثر أهمية من الظواهر المادية، من أجل التصدي لهذا الشكل من العنف السياسي. هكذا، فإن تجربة التصدي للإرهاب، لكن أيضا تجربة تعددية وجهات النظر، تقدم مزايا خصوصية هامة من أجل وضع استراتيجيات تصدي فعالة، أكثر بكثير من الطاقات المادية. لقد شجعت تجربة التنوع المكتسبة عن طريق اتفاقية شنغن (Schengen) على التعاون ووضع أجهزة أمنية على أساس الهوية الجماعية والمصالح المشتركة، ما يجعلها تتميز عن الفاعلين الدولاتيين الآخرين، مثل: الولايات المتحدة التي لا تتوفر على أية تجربة قومية أساسية في هذا الميدان.

سياق جديد، ما جعله بمثابة إحالة وإشارة إلى "الدول المموّلة" والراعية التي يمكنها أن تحتضن الجماعات الإرهابية[45]. إن إعادة السياق هذه، قد تحكمت في خيار الرد العسكري والحرب ضد الإرهاب" ووجدت نفسها من جديد، في الخيار الذي فرضته الولايات المتحدة على الأمم الأخرى، لكي تتموضع بوضوح حيال هذه الحرب.

يمتلك الأوروبيون بفضل تجاربهم المختلفة في ميدان الإرهاب، نظرة أحادية المعنى عن التهديد. لقد توجب عليهم الأمر بداية، أن يتشاوروا لكي يضعوا تجاربهم ويحددوا الإجابات الأكثر ملاءمة، من أجل التصدي للإرهاب. في الوقت ذاته، وبينما شيّدت الولايات المتحدة سياستها الخارجية على أساس السيادة على الإقليم[46]، فإن الأوروبيين بحكم اكتسابهم خبرة في التعاون العابر للأمم تتجاوز الحدود الدولاتية التقليدية، قد تبنوا استراتيجيات إجابة بديلة، شرطية وقانونية بالأخص[47]. هكذا تكون الولايات المتحدة قد نقلت صورة القوة العسكرية، بينما عكست أوروبا صورة القوة المدنية والمعيارية[48]. إن عسكرة الهويات وعودة حالة الحرب (الهوبزية)، استجابة للهجمات الإرهابية، قد كانت في الأخير مناسبة للولايات المتحدة لبناء عدو، على مقاسها وإعادة تأكيد مكانتها المهيمنة في النظام الدولي[49].

---

(45)- من هنا جاء "إعلان الحرب" ضد الإرهاب والتدخل العسكري، ذي الطابع التقليدي في أفغانستان والعراق.

(46)- الموروثة من التصور الويستفالي (westphalienne) الذي يفصل بوضوح بين الداخل والخارج، ما جعلها تتبنى استراتيجيات تقليدية.

(47)- يستجيب الطابع العابر للأوطان في البناء الأوروبي إلى عالمية الإرهاب. هذه التجربة مفيدة بالأخص، من أجل وضع استراتيجيات تحمي المواطنين الأوروبيين ضد هذا النوع من التهديد.

(48)- في الحقيقة، يعني في نظر الأوروبيين، فإن التركيز يبدو أكبر على المسائل المعيارية المترتبة عن التدابير المضادة للإرهاب والسياسات العالمية للأمن التي اعتمدت.

(49)- يقوم ديفيد كامبال بتحليل حرب الخليج، انطلاقا من سيرورة بناء هوياتي. ويعتقد أنه عقب نهاية الحرب الباردة، فقد عالجت عملية خطابية تتناول القادة الأمريكانيين لاستبدال الاتحاد

بيد أن هذه السياسة تتطلب دفع تكلفة. هذه الأخيرة، يمكن تقديرها بتضاعف حالة اللاأمن المترتبة عن تقوية ودعم إصرار الإرهابيين على التوصل إلى مآربهم ومضاعفة بؤر الاضطراب. فقد أصيب الأوروبيون مباشرة بتنامي اللاأمن، كردة فعل على دعمهم للولايات المتحدة وتطرف الأفراد، حيال ممارسات صيانة وحماية الأمن (أبو غريب، غوانتنامو). تجسدت حالة اللاأمن هذه، في هجمات وتفجيرات مدريد ولندن واضطرت الدول الأوروبية إلى تطوير حلول بديلة، لكي تتصدي للإرهاب[50]. وهناك ملاحظة تفرض نفسها: ردة الفعل التي اعتمدتها الولايات المتحدة، والتهديدات ضد النظم التي يعتقد بأنها تدعم القاعدة، قد أفرزت حالات: تشنج، إحباط وغضب عديدة، تبلوِر أحيانا مقاومات في مواجهة الأمم الغربية وهوياتها[51]. كما أن فكرة أن الولايات المتحدة التي يمكنها أن تقود حروبا وقائية في كل مكان [أين يبدو لها وجود تهديدات كبيرة على أمنها القومي]، كان من نتيجتها في الأخير، أن

السوفييتي بعدو جديد، بهدف تأكيد هويتهم كقوة مطلقة مكلفة بتأمين النظام العالمي والأمن الدولي (Campbell, 1992).

(50)- توجد علاقة تكوينية مشتركة بين الإرهاب والحرب ضد الإرهاب، لأن تحقيق الأمن والرد العسكري يتجه نحو إحداث وتصعيد العنف وتقوية مستوى الخطر. فقد بيّن التاريخ أن التدخلات العسكرية واستخدام العنف الفيزيقي، يبدوان غير ناجعين للتصدي للإرهاب (الشرق الأوسط، سيريلانكا، العراق، أفغانستان، الخ.). بل يبدو أن الحل الأكثر فعالية، يتمثل في "تهدئة القلوب والعقول".

(51)- "هكذا، فإن قرار غزو أفغانستان كرد ملائم على القاعدة، قد تمثل في إعطاء الأولوية للبنتاغون وصناعات الدفاع، متمثلة في بناء "أمن داخلي"، هو جواب تجنب المقاربة القانونية والحفاظ على الأمن الذي اعتمدته إسبانيا بعد 11 مارس 2004، وتم صلقه برؤية أحادية الجانب لعالم خاص، إن لم نقل خصوصي جدا. إن المشاعر الأولى للتضامن مع ضحايا 11 سبتمبر 2001، قد تركت المكان للاشتباه ومشاعر عميقة حول الكيفية التي تم بها تضخيم عمل إرهابي، في مرحلة أولى، أمام حالة طوارئ وطنية، وجراء ذلك الاستدلال من أجل إعادة بناء كامل لأجزاء كبيرة من العالم. وهكذا، على عكس القواعد والمبادئ السائدة في القانون الدولي.

تضاعف من حالة اللاأمن، ما يشجع بعض الدول على البحث عن تطوير قدراتها لضمان أمنها (إيران، كوريا الشمالية)[52].

لقد سمحت فكرة "الحرب ضد الإرهاب"، للعديد من البلدان [التي تستند إلى هذه المشكلة] بتبرير زيادات هامة أحيانا في النفقات العسكرية. أخيرا، كان من عواقب مكافحة الإرهاب أنها تقوي في عدد من البلدان، التدابير الأمنية وتقلص أحيانا من الحريات الفردية، تحت طائلة عدم التقيّد باحترام القانون. ودون ريب، يمكن للدراسات النقدية أن تسهم بتنوير مهم وملائم، لأنها تحرص وتصر على دائرة أو دوامة اللاأمن، المترتبة عن بناء ذاتي للتهديدات. يمكن أن تبدو الدولة في هذا المعنى، عونا مهما في إشكالية لا أمن الأفراد، لأنها قد تمثل مصدر تطور التهديدات المختلفة (دولاتية أم لا) وتزيد من تدابير حرمانهم من الحرية[53].

---

[52]– في هذا الإطار، ليس من المستحيل أن يبحث الإرهابيون عن اللجوء إلى أسلحة دمار شامل (نووية تحديدا) بغية تحقيق أهدافهم. وتكون الولايات المتحدة بهذا، قد بحثت عن استباق الخطر الأكبر الذي يمكن أن ينتج عن التقاء واجتماع بين تهديدات عديدة، مثل: الحركات الإرهابية العالمية، الدول المارقة، الدول الفاشلة أو المفلسة وأسلحة الدمار الشامل.

[53]– تتمثل المهمة الأولى الموكلة للمقاربات النقدية في مساءلة الاستخدام السياسي، الأكاديمي والثقافي لعبارة "إرهاب" التي تستحيل معرفتها الحيادية والموضوعية (Smith, 2004 : 499). إذ يتعلق الأمر هنا، بمساءلة بناء المعرفة حول الإرهاب: كيف ولمن يتم تطوير هذه المعرفة؟ لأية غايات؟ إن تحدي المقاربات النقدية حول الإرهاب، يميل إلى إلزام أصحاب القرار السياسيين والإرهابيين على إنجاز براديجمات وممارسات جديدة، بهدف تحويل بنيات السلطة. تمتلك المنظورات النقدية كغائية رئيسية، مكافحة جميع أشكال الإرهاب من طرف أعوان دولاتيين وغير دولاتيين، وتميل هكذا إلى تفضيل وتبني سياسات ناجعة لتحقيق هذه النتائج. ولبلوغ ذلك، يجب عليها أن تتجنب السبيل الإرهابي أو درب الدول، لكن يجب عليها أن تأخذ في الحسبان، مجمل الخطابات وتحاول ان تفكك بعدها الهيمني. يبدو أن الدراسات النقدية عن الإرهاب، بمقدورها أن تجيب عن حاجة حول هذه النقطة، لأنها على خلاف المقاربات التقليدية، فهي تسائل العلاقة بين الهرمية وأعمال القوى واللامساواة والظلم التي تحدثها.

6. المقاربات التركيبية والنقدية للإرهاب

أصبح علم وتخصص العلاقات الدولية جد ثريا، خلال مختلف النقاشات القطاعية. ويشكل حقل الأمن دون ريب، أحد النقشات الأكثر ثراء، طالما يطرح تعريف المفهوم نفسه، عددا من المشكلات. ولم يكن مبحث الأمن المتضمن في العلاقات الدولية غريبا عن النقاشات الأربعة الأساسية التي تخللت هذا التخصص. هكذا، فإن النقاش الثالث قد تميّز ببعد خصوصي مقارنة بالنقاشين السابقين[54]، لأنه يطرح أسس إعادة النظر المزدوجة [الأنطلوجية والإبستمولوجية]. في الحقيقة، يتناول هذا النقاش الثالث الأنطولوجيا المقبولة حتى الآن، من طرف التيارين من هذا التخصص (تيار الليبرالية وتيار الواقعية) الذي يعاد فيه النظر، من طرف المقاربات غير المتمركزة (الماركسية أو البنيوية والنظرية العابرة للقومية أو التعددية) التي تحرص على معالجة الموضوعات الجديدة للدراسة. إن ما ترتب عن إدخال هذه الموضوعات الجديدة، هو ما يجعل هذا التخصص ينقسم ويفرض إعادة التفكير، في إطاره المعرفي والإبستمولوجي[55].

---

(54)- النقاش الأول والثاني، تناولا على التوالي، موضوع الدراسة والمنهجية وقابل بين المثالية والواقعية وبين التقليدية والذرائعية.

(55)- وأمام خطر انقسام التخصص، فقد حدث خلال سنوات 1980، تقاطع والتقاء بين الليبرالية الجديدة والواقعية المحدثة. يفضل الواقعيون المحدثون، مقاربة بينية للعلاقات الدولاتية حيث تتحدد مصالح الدول في عبارات القوة والأمن. في نظر الليبراليين الجدد، فإن مصالح الدول تشكل هي أيضا العامل الحاسم لدراسة العلاقات الدولية، لكنها لا تتحدد في عبارات القوة لأن غايتها ليست بقاء الدولة، بل تحقيق سعادة الأفراد الذين يكونونها. وهذا ما جعل الليبراليين يقولون بأن الدول، يمكنها أن تتبنى سلوكيات تعاونية وتخلق مؤسسات، بهدف ضمان أمنها. أما في نظر الواقعيين، فإن الحالة الفوضوية، يعني حالة الصراع المستديم، للنظام العالمي، اللايقين والارتياب الذي تفرضه، تلزم الدول التي تواجه معضلات الأمن على تبني سياسة كل واحد لتفسه. وفقط، فإن توازن القوة يمكنه أن يحافظ على استقرار نسبي وسلام مؤقت. تشهد هذه الحوصلة "الجديدة" في الحقيقة على أن هاتين المقاربتين رغم تمايزهما، تتقاسمان الإبستمولوجيا الوضعانية نفسها

وقد ترتب على ذلك جدال إبستمولوجي، كان سببا في نشأة التعارض بين مقاربتين اثنتين، هما: المقاربة الوضعانية والمقاربة الوضعانية البعدية (أو الجديدة). وهكذا، برزت التركيبية كبديل عن المقاربتين السابقتين (المقاربة العقلانية والمقاربة التقليدية). وقد مهد هذا الأمر لنقاش رابع، يسجل في الاستمرارية المباشرة للنقاش الذي افتتح سابقا والذي عرف تعارضا بين أنصار المقاربة الوضعانية وأنصار المقاربة الوضعانية البعدية[56]. يتميز التيار الوضعي بالبحث عن تحقيق وحدة العلم، بفضل التمييز بين الحكم على الظواهر والقيم [الميل إلى اعتبار الظواهر محايدة، مقارنة بالنظرية] ووجود انتظامات اجتماعية (وفقا لما تتميز به علوم الطبيعة)، ما يسمح بتفسير العالم الاجتماعي استنادا إلى إبستمولوجيا إمبيريقية، موجهة نحو عملية التحقق من صدق النظريات (Smith, 1996 :15-18). بالمقابل، تعتقد غالبية الوضعانيين الجدد، بأن الواقع مبني اجتماعيا. ولا يمكن فهمه مباشرة، لكن فقط وفقط بواسطة تأويل حالات خاصة، وفقا للسياقات المكانية والتاريخية. وهم يتبنون بهذا المعنى موقفا انعكاسيا، يؤكد على مكانة وهوية الفاعل وبنائه للعالم الاجتماعي.

وفي هذا المعنى، فقد طور نيكولاص أونوف أول مرة في حقل العلاقات الدولية، منظورا تركيبيا (Onuf, 1989) يمكن نعته بفرضية أو بـ"مقاربة ذات بعد نظري" و"منهج" بحث و"أسلوبية" و"مشروع" أو كذلك بـ"مجموعة من المقاربات المترابطة الداخلية، بدلا من كونها مقاربة متجانسة تماما" (Rengger, 2000 : 80). باختصار، فإن تعريف

وتعترفان بالدولة، كفاعل عقلاني ومركزي في العلاقات الدولية. ويعتبر العقلانيون أن السياسة العالمية، يمكن أن تدرس موضوعيا ومن الجائز تفسير بعض الانتظامات التي ترتبط بسلوكيات الدول. ورغم هذه الحوصلة التي تعني محاولة "توحيدية"، فإن الوضعانيين كانوا في وضعية عجز عن التنبؤ بالتحولات التي وقعت، في نهاية سنوات 1980.

(56)- هذا التيار الذي يجمع المقاربات الغرامشية الجديدة، النظرية النقدية لمدرسة فرتكفورت، الأعمال البنائية البعدية والحداثية البعدية، النظريات النسائية، قد تطور بداية من سنوات 1970، ولأنه قد تكثف بشكل معتبر أثناء سنوات 1980-1990.

التركيبية هو أمر أبعد من أيكون مسألة ميسّرة، لأنها لا تشكل براديجما حقيقيا، لكنها تضم مجموعة من المواقف[57]. إذ ينشغل الباحثون التركيبيون بالفاعلين على الساحة الدولية، سواء تعلق الأمر بالدول أم لا، باعتبارهم كيانات اجتماعية. في تصورهم، فإن هؤلاء الفاعلين هم بناءات اجتماعية، يعني أنهم محصلة عمليات تاريخية معقدة من طبيعة مختلفة: سياسية، اجتماعية إن لم نقل أيديولوجية. يتكون هؤلاء الفاعلون بشكل تبادلي، بعضهم للبعض الآخر بفضل ممارساتهم، ما يخلق هكذا تفاهما اجتماعيا مشتركا. وجراء ذلك، فإن هويات ومصالح الفاعلين ليست عناصر جامدة واستاتيكية، بل أنها تتطور وفقا للمعايير التي يتقاسمونها وتلزمهم وتؤثر في سلوكياتهم. إن بنية النظام الدولي نفسها تعتبر متغيّرا، فهي تؤثر بالطبع في هويات ومصالح الفاعلين. لكن، باعتبارها بنية اجتماعية، فإنه يمكن تعديلها بواسطة سلوك الأعوان. إن العلاقات الدولية هي إذن، أكثر تأثرا وتبعية لمجموعة من المعتقدات، المعايير، المؤسسات والقيم المتقاسمة بكيفية ذاتية بين الفاعلين، بدلا من كونها علاقات قوة موضوعية ومادية تحديدا (Finnemore, 1996 : 2001).

على المستوى الانعكاسي، تسمح الفرضية النظرية المعروضة هكذا، بتناول نوع من الخراب والفوضى الذي تنتجه الدول، بواسطة علاقاتها وتمثلاتها عن الآخرين وعن بيئتها. وتستجيب هذه التمثلات (عن الدول) والفاعلون الآخرون لبنيات معرفية، تتحكم في خيار مصالحها الوطنية وسلوكياتها. مثلما يشير إلى ذلك ألكسندر فيندت: "تحيل الهويات إلى من هم الفاعلون [من؟ أو ماذا؟] وتشير إلى نماذج أو حالات اجتماعية، بينما ترمز المصالح إلى ما يرغب فيه الفاعلون وبذلك، فهي تعني

[57]- إن النزعة التركيبية "المطبقة على العلاقات الدولية" والتي تركز بكيفية عامة على ما يسميه جون سورل (John Searl) بـ"الظواهر الاجتماعية"، يعني الموضوعات من مثل: النقود، السيادة، الحقوق ليست لها حقيقة مادية، لكنها لا توجد سوى لأن مجموعة من الأشخاص يعتقدون بأنها موجودة ويتفاعلون جراء ذلك، هي إذن أقل ما تعتبر نظرية (في حد ذاتها) للعلاقات الدولية، لكنها "نظرية اجتماعية"، تنبني عليها نظريات السياسة الدولية (Battistella, 2003 : 270-271).

الدوافع التي تساعد على تفسير السلوك[58] وأما إلى المصالح، فهي تفترض الهويات، لأن الفاعل لا يمكنه أن يعلم ما يريده، قبل أن يعرف من يكون أو من هو. وبما أن الهويات هي بمثابة درجات متغيرة من المضامين الثقافية، فإن المصالح تكون كذلك هي أيضا. يمكن أن تختار الهويات على ضوء المصالح، مثلما أكد على ذلك بعض العقلانيين، لكن هذه المصالح تفترض هويات أكثر عمقا" (Wendt, 1999 : 231). وتفترض الهوية أن نأخذ في الحسبان، البعد الذاتي البيني الذي يسائل الفكرة التي تكونها الدول عن نفسها، كما الفكرة التي يكونها الآخرون عنها.

هكذا، تحيل هذه المقاربة إلى "البيئات الثقافية التي تؤثر ليس وحسب في الدوافع [في نشأة السلوكيات المختلفة للدول]، لكنها تصيب وتؤثر في الطابع الأساسي للدول، يعني ما نسميه بهويتها". يجد نجاح النزعة التركيبية[59] تفسيره أساسا، في أنها تخلق شروط فضاء جديد [عبر تقاطع مقاربات التيار، من أجل تفكير العلاقات الدولية ومعالجة وقائع جديدة في عبارة الأمن، مثل: الإرهاب العالمي]. لقد تأثرت دراسات الأمن بشكل مباشر، بالنقاشات الإبستمولوجية والأنطولوجية الأربعة التي تخللت نظرية العلاقات الدولية. إن المقاربات التقليدية للأمن التي تتضمن التمهيدات الواقعية

---

(58)- أقول "بواسطة"، لأن السلوك يرتبط أيضا بالمعتقدات حول كيفية تحقيق المصالح، في سياق معطى.

(59)- يمكن أن نميز هنا بين التركيبية المهيمنة والتركيبية النقدية. يمكن ان تعتبر التركيبية المهيمنة كنظرية حداثية، فهي تتبنى موقفا إبستمولوجيا وضعانيا وأنطولوجيا وضعية بَعدية. وبالمقابل، تكون التركيبية النقدية محدثة بَعدية. فهي تمتلك إبستمولوجيا وأنطولوجيا وضعية بَعدية. إن التركيبية المحدثة متفتحة على النقاش ويمكنها أن تكون مكملة للواقعية، بينما التركيبية النقدية هي أكثر مثالية (يعني طوباوية) وأكثر "انغلاقا"، لأنها تعارض بشكل راديكالي، كل مقاربة وضعانية. إننا نميز عن قصد، التعارض بين التركيبية المهيمنة والواقعية-العقلانية، لأن المقاربتين لا تتوفران على الغائيات نفسها (يتعلق الأمر بالنسبة للواقعية بوضع نظرية للنظام العالمي، بينما يدور الأمر بالنسبة للتركيبية بوضع منهجية دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية) ويمكنهما أن تتكاملان، بحيث تجيب إحداهما عن "كيف" والثانية عن "لماذا" (Krause, 2003 : 603).

والعقلانية، تعتقد بأن الأخطار الإرهابية تكون في جوهرها ذات طبيعة عسكرية. وهي تتعلق في هذا المعنى، بموضوع محدد جيّدا يتمثل في الدولة، كفاعل مركزي في العلاقات الدولية والمسؤول الوحيد عن صيانة سيادتها وسلامتها الترابية.

يركز هذا التصور أو المفهوم السياسي-العسكري عن الأمن، على الوسائل التي يتم توظيفها من قبل الدول من أجل تأمين والدفاع عن مصالحها الوطنية، وسط نظام فوضوي أو مضطرب. وهكذا، تعتبر القوة العسكرية هي العامل الحاسم الذي يسمح للدول بضمان أمنها وتأويج مصالحها. إن التهديد المادي، يمكن معالجته موضوعيا عبر تقييم القدرات والطاقات التي تتمتع بها الدول. هذه الأخيرة، بحكم عقلانيتها، تتابع سياسات براجماتية، تقيّم القدرات المادية لكل طرف، يعني توزيع القوة ونشرها في النظام، بهدف تلبية مصالحها الوطنية التي تتمثل أولاها والأساسية منها في بقائها وديمومتها. في الأخير، في نظر أصحاب المقاربات الواقعية-العقلانية، يعتبر التهديد أو حالة اللاأمن عاملا ثابتا ولا متغيرا، يحيل إلى الطبيعة النزاعية في الإنسان أو توزيع القوة في النظام العالمي. وقد تمت إعادة النظر في الدراسات التقليدية للأمن في نهاية الحرب الباردة، تحت تأثير النزعة التركيبية[60]. وجرى هذا التجديد، انطلاقا من توسعة مفهوم الأمن الذي كان حتى ذلك الوقت، مقتصرا على مسائل سياسية-عسكرية.

بالفعل، يعتقد المختصون أن مفهوم الأمن مقيّد، لأنه يغطي وقائع مختلفة، بعضها جديد وأن التعريف الأحادي المعنى لا يمكنه أن يغطيها. من الضروري إذن،

[60]- منذ سنوات 1980، صار المفهوم التقليدي للأمن منتقدا من قبل عدد من الأخصائيين، خاصة المنتسبين لمدرسة كوبنهاجن. وفي دفعة واحدة، يجب التدقيق بأن إعادة النظر هذه، تعكس بشكل عام مجموع المفاهيم الموظفة في العلاقات الدولية. وهي تسجل في إطار نهاية النقاش الثالث والتعارض القائم الذي تم التمهيد له بين الوضعانيين والوضعانيين الجدد (أو البَعديين) ما سمح ببروز نقاش رابع، ترتبت عنه النزعة التركيبية.

توسعته إلى مسائل، مثل: الاقتصاد، البيئة والمجتمع المهملة حتى الآن[61]. ويتمثل الهدف عند دعاة توسعة مفهوم الأمن في الحفاظ على وحدته، مع إدماج منظورات جديدة، مشتقة بالأخص من الوقائع التي برزت عقب نهاية الحرب الباردة. إن مفكري مدرسة كوبنهاجن الذين يستلهمون أفكاهرهم من الأعمال التركيبية، يسائلون الكيفية التي تصبح فيها المشكلة، رهان أمن بالنسبة للدولة. وتؤكد أفكارهم على حقيقة مفادها أن التهديدات لا يمكنها أن تكون محددة في شروط مادية وظواهر موضوعية ثابتة ولا متغيرة، مثلما يعتقد بذلك أنصار المقاربات التقليدية. ومن بين الأبعاد الأربعة للأمن التي يجب أن تستجيب لها الدول، فإن "الأمن المجتمعي" يحيل إلى العملية التي تسمح لجماعة بإدراك ووعي الخطر الذي يحدق بهويتها الجماعية. إن عملية "التأمين" التي تترتب عنها، تعود بذلك إلى خطابات تسجل في ديناميكية ذاتية بينية" (Buzan et al, 1997 : 26). وتتم المساهمة التركيبية هنا في مستويات عدة من جهة البعد الذاتي البيني، يعني الاعتقاد المتقاسم بين الفاعلين. ومن جهة أخرى، منطق الهويات التي تتكون بالتبادل عبر أعمال اللغة.

تسجل المقاربة النقدية للقضايا الأمنية حول الإرهاب، في الثغرة التي افتتحها أنصار ودعاة توسعة مفهوم الأمن[62]. بالفعل، انطلاقا من التفكير الذي تطور حول مفهوم "الأمن المجتمعي"، من قبل مدرسة كوبنهاجن، فقد أعيد النظر بشكل كامل في الطابع المركزي للدولة. وتميل المدرسة النقدية أو الانعكاسية للأمن، على شاكلة كين

---

[61]- يعد الأمن العسكري هو إذن، من بين أبعاد أخرى للأمن مع الأمن السياسي، يعني استقراره الداخلي، مشروعية ممارسة السلطة ومؤسساتها، الأمن الاقتصادي، يعني الحصول على مصادر وقدرة تسمح بالتوصل إلى تحقيق سعادة ورفاهية الأفراد، الأمن البيئي الذي يرتبط بالمحيط الحيوي المحلي والأمن المجتمعي الذي يحيل إلى قدرته على تأمين الاستمرارية الثقافية والهوياتية.

[62]- ومع ذلك يتم نقد بعض الكتاب، أمثال باري بوزان أو ألكسندر فيندت، على أنهم حافظوا على الطابع الثابت-المركزي (والعقلاني) الخاص بالمقاربات التقليدية. ويمثل باري بوزان "عنصر التواصل" (Battistella, 1999 : 450) بين المقاربات التقليدية والمقاربات النقدية للأمن.

بوث (Ken Booth, 2004) إلى تفضيل الفرد كفاعل رئيسي في الأمن، وترجع الدولة إلى المرتبة الثانية، لأنها تعتبر عون أمن من بين أعوان آخرين، على خلاف ما يقدمه مفهوم الثبات-المركزي الوضعاني واللاتاريخي الذي يحيل إلى نظرية حل المشكلات[63]. مثلما يشير إلى ذلك، روبرت كوكس، تتناول نظرية حل المشكلات "العالم مثلما تجده، بعلاقاته الاجتماعية وسلطته ومؤسساته التي تنظمه كإطار للعمل" وتحاول إذن، "أن تشغل تلك العلاقات والمؤسسات، دون مشكلات، بالاهتمام ببعض جذور الفوضى" (Cox, 1981 : 128-129). إن الموقف "النقدي" يعيد النظر في هذا مفهوم الثابت-المركزي من نظرية حل المشكلات، ويسائل مختلف التعريفات السائدة كما بنيات السلطة التقليدية. إنه ترفض المقاربات الوضعانية والعقلانية ويفضل عليهما التعريفات التأويلية والانعكاسية[64].

وتسائل المقاربات النقدية [على خطى الأعمال المنجزة حول طرائق تشيئة الرهانات الأمنية لجماعات الأفراد]، طرائق بناء التهديدات والأجوبة عليها. وهنا،

---

[63]- إذا علمنا بأن إنشاء حقل علمي خصوصي بالدراسات حول الإرهاب، شجع على تطور الفضاء المخصص للدراسات النقدية، فهذا لا يحول دون خطر تهميش فكري لهذه المقاربات. يعود الأمر إذن، إلى أصحاب هذه المقاربات، للإبقاء على تفتح المقاربات التقليدية للحيلولة، دون ظاهرة الإقصاء هذه. هذا هو إذن، أحد التحديات التي تفرض نفسها عقب هذا "المنعطف أو المنحى النقدي".

[64]- نشير إلى أن عبارة "نقدي" هي نفسها تشكل محل نقد. لا تمتلك النظريات النقدية ولا البنيويين الجدد (البَعديين) حتى تصورا عما تعنيه المقاربات النقدية. ولذلك، يوجد نقاش حول غائية هذه المقاربات: هل يجب أن تكون معيارية وتساعد على اتخاذ القرار (سياسات داخل) أو يجب أن تهتم بالمسائل المرتبطة بمعرفة السلطة، خاصة بتفكيك الخطابات المهيمنة. وجراء ذلك، هناك مفهومات مختلفة، بشأن ما يجب أن تكون عليه الدراسات النقدية للأمن. إما أنها ستضم مجموع المواقف التي لا تدخل في حقل المقاربات التقليدية، وإما أنها قد تكون نظرية نقدية لدراسات الأمن أكثر انسجاما ومعيارية، تحول دون التشتت وعدم الانسجام. لكن، هذه المسألة لم يتم حسمها حتى اليوم.

يشير المفهوم النقدي [على عكس اتجاه المقاربات التقليدية] إلى أن التهديدات تكون صدفية [تمتلك بعدا ماديا] من حيث الطبيعة وليست جامدة. وتتمتع بأبعاد عديدة في الوقت ذاته، سياسية، اجتماعية وتاريخية، تتطلب ضرورة إعادة وضعها في سياق جديد. هكذا، تطور المقاربات النقدية الفكرة التي وفقا لها أن الأمن يحيل إلى عملية ديناميكية، تستجيب لسياق معين. إن "عملية التأمين" تحرص بالطبع على الكيفية التي تسمح للممارسة الخطابية، بتشييد ورفع بعض المسائل المجتمعية إلى مرتبة رهانات أمن، لكنها لا تعالج موضوع الأمن الذي هو مرجع أعمال الخطاب. وفي النهاية، فإن المقاربات النقدية تعمل على "تفكيك" بنيات المعنى (الغالية عند التركيبيين)، لكي تتناول موضوع الأمن الذي تتضمنه. ويمكن التعبير عن ذلك بصيغة أخرى، تقول بأن المقاربات النقدية، تدرس الكيفية التي يبنى بها التهديد والمعنى الذي يعطيه له العون الاجتماعي.

أخيرا، يشير ألكسندر فيندت (Wendt, 1995) إلى أن "الفوضى هي ما تقوم به الدول"، ويؤكد كين بوث في السياق ذاته، على أن "الأمن هو ما يتم القيام به" (Booth, 1997). بالنسبة لأصحاب المقاربات النقدية، يمكن تحقيق الأمن، بإنجاز تحرير وترقية الأفراد التي تشكل تتويجا له. وهم يعتقدون هكذا، بأن الدولة هي إحدى العقبات الرئيسية في وجه هذا التحرر ومصدرا هاما للاأمن على الأفراد. إن التحرير هو أيضا وسيلة لتجاوز معضلة الأمن عند الواقعيين الجدد، حيث تبحث الدول عن أمنها بتضييق حرية الدول الأخرى، بتأويج قوتها أو بتقليص وتلجيم قوة العدو. في الحقيقة، تشكل هذه السياسات البراجماتية تقييدا أكيدا في مجال الحرية وتميل أكثر إلى تفضيل تنمية وتضخيم حالة اللاأمن، بدلا من تأمين السلم والاستقرار. في نظر الكتاب النقديين، فإن بروز مجتمع سياسي وأخلاقي عالمي، بمقدوره وحده أن يسمح بضمان الأمن، في معنى تحرير وعتق الأفراد. هذا المفهوم هو مفهوم مثالي بشكل مضاعف، في المعنى الذي يحيل فيه بوضوح إلى بعد "طوباوي"، كان موجودا في أصل ونشأة علم العلاقات الدولية، لكن أيضا في المعنى الذي تفيد فيه هذه المقاربة، بضرورة تجاوز المقاربات "الموضعاتية،" عن طريق إدماج دور البنيات الذاتية البينية، المعتقدات، الأفكار والثقافات في الحياة الدولية.

خلاصة

بناء على ما تقدم، فإن ما يبدو بوضوح من خلال دراسة الخطابات السياسية المتعاقبة، إثر هجمات 11 سبتمبر، هو تشديد للتهديد والخطر، بفضل التلاعب والاستغلال السياسي والبلاغي ذاته للهوية الديمقراطية، كنموذج من أجل التمييز بين "الأخيار" و"الأشرار"، "نحن" و"الآخرين". ومن أجل ضمان ديمومتها في التاريخ، تعمد النظم الديمقراطية بالضرورة إلى أن تكون في تناغم مع معاييرها الدستورية التي تضمن هويتها العميقة وتمنحها مشروعيتها، سواء في نظر المواطنين، كما على الساحة الدولية. ولا يبدو أن القطبية الأحادية الأمريكانية هي السبيل المفضل اليوم، من قبل الولايات المتحدة التي يبدو وأنها تتجه نحو التعاون، مدعمة من أوروبا من أجل محاربة الإرهاب الدولي بفعالية. وفي هذا الإطار، من المهم أن تدمج السياسات الأمنية التي تظهر من هذا التعاون، [كعنصر أساسي] مسألة احترام الحقوق والحريات الإنسانية التي تقع في لب الهوية الديمقراطية.

قائمة المراجع

1. Aron, R. (1967), « Qu’est-ce qu’une théorie des relations internationales ? », in Revue Française de Science Politique, 17 (5).
2. Battistella, D. (2003), Théories des relations internationales, Paris : Presses de Sciences Po.
3. *Battistella*, D. (1999), « L'intérêt national : une notion, trois discours », in .... International Relations, vol. 5, no 4.
4. Bigo, D. (2001), « La voie militaire de la "guerre au terrorisme" et ses enjeux », in Cultures & Conflits, 44.
5. Bigo, D. (1991), « L'Europe et les problèmes de terrorisme à l'horizon 1992 », Paris : Manuscript.
6. Bonelli, L. (2005), « Un ennemi anonyme et sans visage. Renseignement, exception et suspicion après le 11 septembre 2001 », in Cultures & Conflits n° 58.
7. Booth, K. (ed.) (2004), Critical Security Studies and World Politics, Boulder : Lynne Rienner.
8. Booth, K. (1997), “ Security and Self: Reflections of a fallen Realist ”, in Krause K., Williams M.C. (dir.), Critical Security Studies : Concepts and Cases, Minneapolis : University of Minnesota Press.
9. Braud, P. (2004), Violences politiques, Paris : Seuil.
10. Brustlein, C. (2008), La surprise stratégique. De la notion aux implications, Paris : IFRI.
11. Buzan, B. (1997), “ International Society and International Security ”, in Fawn R, Larkins J., International Society After the Cold War. Anarchy and Order Reconsidered, Londres : Macmillan.
12. Campbell, D. (1992), Writing Security : United States Foreign Policy and the Politics of Identity, Mineapolis : university of Minnesota Press.
13. Changeux, J-P. (1984), L'homme neuronal, Paris : Fayard et Hachette/Pluriel.
14. Charillon, F. (2001), « La politique étrangère de l'Union Européenne a l'épreuve des normes américaines », in Cultures & Conflits, n°44.
15. Clarke, J. (2009), “ The end of the neo-cons? ”, BBC, 13 Janvier.

16. Cox, R. (1981), “ Social Forces, States and World Orders : Beyond International Relations Theory “, in Millennium, 10 (1).
17. Cox, R. (1981), “ Social Forces, State and the World Order : Beyond International Theory ”, in Milennium, 10 (2).
18. Crenshaw, M. (1987), “ Theories of Terrorism : Instrumental and Organizational Approaches ”, in The Journal of Strategic Studies, 10 (4).
19. Crettiez, X.et Sommier, I. (2002), « Les attentats du 11 septembre. Continuité et rupture des logiques du terrorisme », in Annuaire Français des Relations Internationales.
20. Cumin, D. (2004), « Tentative de définition du terrorisme a partir du jus in bello », in Revue de Science Criminelle et de Droit Pénal Comparé, n° 1.
21. Der Derian, J., Shapiro, M. (dir) (1989), International/Intertextual Relations : Postmodern Readings of World Politics, Lexington : Lexington Books.
22. Finnemore, M. (1996), National Interests in International Society, Ithaca : Cornell University Press.
23. Foucault, M. (1975), Surveiller et punir : naissance de la prison, Paris : Gallimard.
24. *Girard*, R. (1972), La violence et le sacré, Paris : Éditions Bernard Grasset.
25. Gurowitz, A. (1999), Mobilizing International Norms: Domestic Actors, Immigrants, and the State (Germany, Japan, Canada, Malaysia), New York, Ithaca : Cornell University.
26. Heymann, P. B. (2003), Terrorism, Freedom and Security. Winning without War, The M.I.T : Press, Cambridge.
27. Jackson, R. (2005), Writting the War On Terrorisme : Language, Politics and Counter-terrorism, Manchester and New york : Manchester University Press.
28. Jackson, R., Gunning, J. et Breen-Smyth, M. (2007), “ European Political Science ”, in volume 6, n° 3.
29. Jervis, R. (2005), American Foreign Policy in a New Era, London : Routledge.

30. Krause, K. (2003), « Approches critiques et constructiviste des études de sécurité », in Annuaire Français des Relations Internationales, vol. 4.

31. Laqueur, W. (1977), Terrorism, London : Weidenfeld & Nicolson.
32. Lemkin, R. (1934), Les actes constituant un danger général (interétatique) considérés comme délits de droit des gens, Paris : A. Pedone.
33. Manin, B. (2008), “ The emergency paradigm and the new terrorism : what if the end of terrorism was not in sight? ”, in Baume S., Fontana B. (sous la dir. de), Les usages de la séparation des pouvoirs, Paris : Michel Houdiard.
34. Marx, G.T. (1987), « La société a sécurité maximale », in Déviance et société, 12 (2).
35. Mc Kenna, G. (2007), The Puritan Origins of the American Patriotism, New Haven & London : Yale University Press.
36. Onuf, N. G. (1989), World of Our Making : Rulesand Rule in Social Theory Of International relations Theory, Columbia : University of South Carolina Press.
37. Peillon, V. (2004), *Les Milliards noirs du blanchiment,* Paris : Hachette Littérature.
38. Posner, R. (2006), Not a Suicide Pact. The Constitution in a Time of National Emergency, Oxford : University Press.
39. Rapin, A-J. (2008), « L’objet evanescent d’une theorie improbable : le terrorisme et les sciences sociales », in Les Cahiers du RMES, vol. V, n°1.
40. Rapoport, D. (2006), “ The four waves of modern terrorism ”, in Rapoport D. (ed.), Terrorism. Critical Concepts in Political Science, 4 volumes, New-York : Routledge, vol. IV, The Fourth or Religious Wave.
41. Rengger, N.J. (2000), International Relations, Political Theory and the Problem of Order Beyond International Relations Theory? Londres et New York : Routledge.
42. Schmid, A. (2004), “ Frameworks for Conceptualising Terrorism ”, in Terrorism and Political Violence, 16 (2).

43. Schmid, A. P. and Jongman, A. J. (1988), Political Terrorism a new guide to actors, authors, concepts, data bases, theories, and literature, Amsterdam : Transaction Books.
44. Silke, A. (2004), " The Devil You Know: Continuing Problems with Research on Terrorism ", in Silke (ed.), Research on Terrorism : Trends, Achievements and Failures, London : Frank Cass.
45. Smith, S. (2004), " Singing Our World into Existence : International Relations Theory and September 11 ", in International Studies Quarterly, vol.48.
46. Smith, S., Booth, K. & Zalewski, M. (dir.) (1996), International Theory : Positivism and Beyond, Cambridge : Cambridge University Press.
47. Snyder, J. (2004), " One World, Rival Theories ", in Foreign Policy, 145, novembre-decembre.
48. Sprinzak, E. (1991), " The process of Delegitimation : Towards a Linkage Theory of Political Terrorism ", in Terrorism and Political Violence, no 1.
49. Tilly, C. (2004), " Terror, Terrorism, Terrorists ", in Sociological Theory, mars, 22 (1).
50. Wendt, A. (1995), " Anarchy Is What States Make Of It : The Social Construction of Power Politics " (1992), in Der Derian J. (ed.), International Theory. Critical Investigations, London : MacMillan.
51. Wendt, A. (1999), Social Theory of International Politics, Cambridge : Cambridge University Press.
52. Zimmermann, E. (1989), " Political Unrest in Western Europe : Trends and Prospects ", in West european Politics, vol. 12, no 3, July.

مفاهيم الرعب والإرهاب

لا تُستثنى عبارة "إرهاب" من الخلافات والمهاترات الألسنية والمفهومية، في حقول العلوم الاجتماعية المتشعبة. في الواقع يمكن القول، بأن تحقيق إجماع بصدد عبارة "إرهاب" ليس غاية في حد ذاتها، ربما باستثناء الحال عند علماء اللسانيات، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، من الضروري أن نميّز بين مختلف ظروف العنف وأنماط الصراع، مهما تكن كيفية تسميتها، إذا حرصنا على ترقية فهمنا لمنابع الظاهرة والعوامل التي تؤثر فيها وتعلم كيفية مواجهتها. إن المهم إذن، هو التمكن من صياغة تعريف حتى ولو لم يحقق الإجماع، فهو يطبع ما يشكل خصوصية الإرهاب ويسمح بالتمييز بينه وأنواع العنف الأخرى. وفي هذا المقصد، فإن دراسة الخلافات تبدو مفيدة. فهي تقدم لنا تدقيقات منيرة حول الرهانات النظرية والتطبيقية، كما لجماعات الفاعلين الضالعين فيها (مجتمعات، جماعات راديكالية، تنظيمات حكومية، نواب، باحثون) والتصورات التي يكونونها عن الظاهرة. وعبر هذه الفهوم المتعارضة عن الظاهرة نفسها، يمكننا فهم الإشكالية التي تطبع عملية الإدراك الواضَح لمفهوم الإرهاب والعمل الإرهابي اللذين يعودان إلى المناظرات الأيديولوجية، أكثر منها إلى الصعوبات العملية.

1. من عبارة إرهاب إلى العمل الإرهابي

تعتقد ميشال لونوبل-بينسون أن المجتمع الذي تنشأ فيه الكلمات يعطيها دلالتها. ومع مرور الوقت، يمكن لهذه الدلالة أن تتسع أو تتقلص. ويستدعي فهم معنى العبارات في الغالب، معرفة التاريخ" (Lenoble-Pinson, 2000 : 19-25). وجراء ذلك، فإن دراسة العمل الإرهابي، يجب أن تستبق بالضرورة بمقاربة سيمنطيقية، تعالج فيها العبارة وتدرس اشتقاقها اللغوي. وبحكم أن الإرهاب قد تمظهر في أشكال عديدة، فهو ما يجعل التفكير العقدي الأولي حول "العمل الإرهابي" كما التفكير الراهن، مسألة حرجة جدا.

1.1. لمحة تاريخية حول عبارة "إرهاب"

استخدم العنف والعدوان على الدوام كمرادفين للظاهرة الإرهابية، رغم أن هاتين العبارتين كانتا موجودتين من قبل، خاصة من أجل الإشارة إلى الأفعال العدوانية التي تطبع التقليدي الروماني، أعمال الحشاشين أو مجموعات أخرى. ولئن استخدمت عبارتا "إرهاب" و"إرهابي" نوعا ما، لكي تشيرا إلى مثل تلك الأعمال، فإنهما تعودان في نشأتهما الأصلية بالمقابل إلى الثورة الفرنسية. ورغم أن "الإرهاب" قد اكتسب صيغة اشتقاقية أخرى في الأزمنة الراهنة، فهو يظل بصمتها الأكثر جلاء.

في المقام الأول، ما معنى "الرعب"؟ ما الذي يميّزه عن الخوف، الفزع والقلق الشديدين؟ في نظر الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا: "على فرض أن حادثة 11 سبتمبر 2001 لم تكن ضخمة، إلاّ بقدر ما خلفته الصدمة في العقول واللاوعي، ولا تعود إلى ما حدث بل إلى التهديد غير المتوقع، بشأن مستقبل أخطر من الحرب الباردة. فهل يدور الحديث عن رعب، خوف، فزع أم قلق؟" (Derrida, 2004). وفي نظر الكاتب ذاته: "فيما يختلف "الرعب" المنظم، المتسبب والموظف عن هذا الخوف الذي يعتقد تقليد نظري كامل [منذ طوماس هوبز إلى كارل شميدت وحتى والتير بنيامين (Thomas Hobbes, Carl Schmitt et Walter Benjamin)] بأنه ضروري، من أجل تطبيق القانون، ممارسة السلطة السيّدة ووجود دولة القانون ذاتها؟ في كتاب الليفياثان (*Léviathan*) لا يتحدث هوبز وحسب عن الخوف، بل عن "الرعب" أيضا. ويقول بنيامين أن: على الدولة أن تتجه نحو الاستحواذ [عن طريق التهديد، بالطبع] واحتكار العنف". بطبيعة الحال، فإن كل تجربة للرعب، حتى وإن كانت ذات خصوصية وأصل مختلف، ليست بالضرورة بفعل الإرهاب. لكن، اشتقاق عبارة "إرهاب" يحيل لا محالة إلى حقل سيمنطيقي لكلمة رعب[1]. ومن الزاوية التاريخية، يكون الرعب هو الذي قاد إلى الإرهاب في مختلف تمظهراته.

---

[1]- وبشكل أدق، فهو يشتق من رعب الثورة (الفرنسية) الذي مورس باسم الدولة والذي يفترض بالتحديد، الاحتكار الشرعي للعنف.

وإذا بدأنا بالتعريف اللغوي لكلمة "إرهاب" في اللغة العربية، سنلاحظ أن المعاجم القديمة تذكر كلمتي "إرهاب" و"إرهابي". ويرجع ذلك إلى أنهما كلمتان حديثتا الاستعمال ولم تكونا معروفتين، في الأزمنة القديمة. وقد وردت بدلا عنهما كلمة "رهبة" في القرآن الكريم في معاني عديدة، منها الخشية والتقوى وأحيانا في معاني أخرى، منها: "الرعب" والخوف (رشوان، 1998 : 37). وكلمة الإرهاب حديثة في اللغة العربية وأساسها الفعل "أرْهَب"؛ يعني أخاف. وكلمة "إرهاب" هي مصدر الفعل "أرهب"، وأرهبَ في معنى خوّف، أي أطال كمّه. ويقال **لأن ترهب خيرُ من أن ترحم**. وقد أطلق مجمع اللغة العربية في معجمه الوسيط، هذا الوصف على الإرهابيين. وهو وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب، من أجل تحقيق أهدافهم السياسية (حلمي، 1988 : 41). ويشير البعض إلى أن الرهبة في اللغة العربية، عادة ما تستخدم للتعبير عن الخوف المشوب بالاحترام وتختلف عن الإرهاب الذي يعني الخوف والفزع الناتج عن تهديد قوة مالية أو طبيعية. ومن هنا، فإن ترجمة كلمة (terrorisme) الشائعة في اللغة العربية هي إرهاب. وهي ترجمة غير صحيحة لغويا، لأن الخوف من القتل أو الجرح أو الخطف أو تدمير المباني والمنشآت والممتلكات، يتمثل في الأفعال التي ترتكبها الجماعات الإرهابية والتي لا تقترن بالاحترام، بل بالرعب وليس بالرهبة. ولهذا السبب، فإن الترجمة الصحيحة لهذه الكلمة هي "إرعاب" وليست "إرهابا".

ومع ذلك، فمن المتعارف عليه الآن، هو أن تطلق على هذه الأعمال كلمة "إرهاب". وقد أقر المجمع اللغوي توظيف هذه العبارة، في هذا المعنى. ولا شك أن التعريفات اللغوية العربية والفرنسية والإنجليزية، قد ربطت بين الإرهاب والعنف لأغراض سياسية. وتكون هذه النظرة غير القانونية لكلمة إرهاب، في مراحل استخدامه الدولي أو عند غير المتخصصين، في هذا المجال. بينما تشتق كلمة "رعب" في اللغة الفرنسية من الكلمة اللاتينية («*Terror*») التي تعني: الخوف، الرعب والموضوع الذي يوحي بالرعب. ومعنى "الرعب" يغطي في الحقيقة الشخص، الإحساس الذي

يبديه والسبب الذي يولّده. ونقطة البداية من تاريخ "الرعب" حسب سيلفي فرمولن هي: "ظهور المفهوم العقابي للجحيم الذي يحرم الإنسان من أمان الفردوس. هذا المفهوم الذي تطور خلال القرون الأولى من العصر المسيحي، يعكس إنكار الوجود (الكائن) لأنه يلزم كل واحد على تجسيد الشّر كحقيقة جوهرية في الإنسان" (Vermeulen, 2002 : 1-3). وفي رأي الكاتبة نفسها، فإن الرعب يسيء "للخلاص الذي يأتي به المسيح للإنسانية المذنبة. إذ تكشف الفدية في الحقيقة، عن وجود عملية تحرير للوعي المتأصل في الطبيعة البشرية. ومع الجحيم، يكون الإنسان قد حَكم عليه بتخليص نفسه ونجاته. إن الرعب الذي تولده هذه الشروط (الجحيم/الخلاص) ينزل بالبشر، مشاعر خوف مرعبة"[2]. ومن أصله الديني المبني على المقاربة العلائقية بين الإنسان-الإله، فقد أخذ هذا المفهوم بعدا اجتماعيا آخر، هذه المرة في مقاربة الإنسان/السلطة، مع احتفاظه بسياق الخوف الشديد.

وفي الأصل، في عام 1355 أين ظهرت في الرّيف العبارة الفرنسية "رعب" (Guillaume, 1989 : 296) لأول مرة، تحت ريشة الراهب بيرسوير (*Bersuire*) المستوحاة من اللاتينية الكلاسيكية (*Terror*)، في معناها الأصلي الذي يعني "هلعا". ولهذه العبارة مرادف في كافة اللغات الهندو-أوروبية، يشير مبدئيا إلى الخوف أو القلق الأقصى الذي يتناسب مع تهديد مدرك، غير مألوف ولا متوقع بشكل كبير[3]. يوجد

[2]- تتبنى النصوص الدينية، مثل السفر القديم والقرآن أيضا، مفهوم الجحيم/الخلاص. تدعو هذه النصوص المؤمنين إلى الانخراط والتجنيد نتيجة الخوف من الإله. ويذهب بعضها أبعد من ذلك إلى حد التوعد بالرعب "معكم، سأقوم بما يلي: سأرسل عليكم الرعب، الوهن والحمى التي تشوي العيون وتعذب النفس" (Lévitique, 26,16). وأخذت مثل هذه الوعود أشكالا دقيقة، ذات قسوة لا يمكن تخيلها، تسلط على المذنبين، الزنادقة الكفرة وتتجسد عبر محاكم التفتيش وسيوف المقاتلين (المسلمين).

[3]- حسب ر. باهريل (Baehrel, 1951)، يعتبر الطاعون الأسود (1347-1352) عملية جسدنة جماعية لهذا الرعب العام في المسيحية، بشكل عام.

إذن، "رعب، فزع" منذ عام 1625[4]. والموضوع الذي يوحي بهذا الرعب منذ 1687 يعرف حسب الإطناب التالي: "رعب المذنبين"[5]، "رعب الأعداء". وسيعطيه مونتيسكيو عام 1748 معنى سياسيا أكبر، لأن الرعب صار يمثل أحد مبادئ الحكم في النظام الاستبدادي. وأصبحت عبارة "رعب" مفهوما عندما تثير أسباب "الرعب" مثل هذه الصدمة، بحيث تم إخفاؤها (الأسباب) بواسطة الكبت". ويتم تداول هذه الكلمة مع ربطها بالبعد الإنساني للحياة والموت الفيزيقي والروحي الذي يستقطبه مرض الطاعون عند الأفراد"[6]. عندما نكون مرعوبين، لا يمكننا ان نتمتع بوعينا، وهو ما يؤكده ت. اليجاندرو بقوله: "عند الضحايا، يمكن أن تولد مشاعر الخوف، الفزع أو الرعب، ردود أفعال غريزية للدفاع الذاتي، القضاء على إرادتهم وحتى حرمانهم من ملكة التمييز والعقل النقدي" (Alejandro, 2002). ويشل الرعب حساسيتنا وتقبلنا، في عملية كبت وعماء تتمثل نتيجتها في الشلل الجزئي للوعي. ويكشف تاريخ هذا المفهوم أن أسبابه الدفينة، يتم حجبها تدريجيا بأشكال مدمرة ومتجددة"[7]. وتتطلب هذه الأشكال الأخيرة، جماعات اجتماعية أكثر فأكثر اتساعا، حتى تمس كلية المجتمع العالمي، مثلما تعكس ذلك أحداث 11 سبتمبر 2001.

هذه العبارة بوصفها ظاهرة فردية، ليست لها علاقة تفضيلية بالواقع المجتمعي الذي يشترط [لهذا السبب] دراسة سيكولوجية بالأساس وليست قانونية. وتتمتع هذه

---

(4)_ في سنة 1625، ظهر الجمع بين عبارتي الرعب والفزع.

(5)- اشتق الجمع بين الرعب ومفهوم الذنب، مباشرة من محاكم التفتيش الكاثوليكية. ويشير المجتمع الإنساني إلى الجماعات المذنبة التي تتحمل هكذا أصل الرعب. في هذه اللحظة، صارت الدعامة إنسانية واستخدمت عام 1718، مجموعة من الإيعازات والتوريات، مثل: رعب المذنبين.

(6)- يعتبر الطاعون الأسود (1347-1352) جسدنة جماعية لهذه الصدمة، كرعب للمسيحية جمعاء.

(7)- تعتقد س. فورمولن أن عبارة "هزة" تعني: العملية التي تتمثل في خلق وضعيات [في الحاضر]، يمكنها أن تسمح لنا بالإحساس بالآلام القديمة، المكبوتة في لاوعينا، لكنها (تظل تشتغل على الدوام)...

العلاقة بطابع الضرورة، عندما تتناول التجمعات الإنسانية الكبرى وتخلق ما نسميه بـ"الخوف الجماعي". وجراء ذلك، في نظر رادو كليت : "يمكن أن يعتبر الرعب ظاهرة سيكو-اجتماعية، تتمثل خصوصيتها في التواجد أمام خطر محدق وداهم كبير، يهدد الفرد أو المجموعة الإنسانية" (Clit, 2002 : 137-150). ومهما يكن الأمر، فإن "الرعب"، سواء كان خوفا فرديا أو جماعيا، يظل مشبعا بشحنات وجدانية، نفسية إن لم نقل ذاتية.

2.1. من الرعب إلى الإرهاب: تحليل سمنطيقي وسياسي

في منطقة الشرق الأوسط وثّق التاريخ أحد أقدم تجليات الإرهاب الذي انتظم في فلسطين. في القرن الأول من عصرنا، شكلت طائفة الزيلوت المتعصبين[8] والتي يطلق عليها أيضا السيكاري؛ يعني القتلة المأجورين[9]، إحدى الجماعات الأولى التي مارست تقنية الرعب بكيفية ممنهجة والتي نتوفر عنها اليوم على أثر مكتوب[10]. وقد شكل السبب المباشر لتمرد هؤلاء المتطرفين اليهود[11]، ضد روما [وضد النبلاء الذين قبلوا الهيمنة الرومانية ونمط حياتها] شكلا من الجرد الذي شرعت فيه السلطات الرمانية عبر الإمبراطورية، أثناء الأعوام الأولى من عصرنا. وحسب جرار شاليالند وآرنو بلين: "فقد تم الإحساس بهذا من قبل اليهود، كإذلال قدري كشفت فيه الإمبراطورية الرومانية... عن خضوع اليهود لسلطة أجنبية" (Chaliand et Blin,

---

[8]- يستخدم ج. فلافيوس (J. Flavuis) عبارة السيكاري، لكي يشير إلى طائفة الزيلوت. وهي عبارة عامة، وظفها الرومان والتي تأتي من كلمة (*Sicarius*)، الشخص الذي يقتل بواسطة خنجر.

[9]- السيكاري جماعة من المتطرفين اليهود في القرن الأول والذين رفضوا الهيمنة الرومانية.

[10]- الصراع الذي تبناه الزيلوت، معروف من خلال العلاقة التي وضعها ج. فلافيوس (المؤرخ اليهودي) باللغة اليونانية والذي ولد عام 37 وتوفي حوالي عام 100 من الحقبة العامة) في مؤلفه (*Antiquité juives*) الذي نشر بين 93-94، وفي علاقة بحرب اليهود، وهو مؤلف مقتضب نشر بين سنوات 75-79.

[11]- يعود هذا التمرد في الأصل إلى حركة المكابيين التي رفضت سنة 175 قبل المسيح، العالم الإغريقي، لفائدة التقليد اليهودي.

65 : 2006). وأعلن الانتحار النهائي لهؤلاء القتلة المأجورين في منطقة متسادا أو مسعدة[12]، نهاية هذه الحركة.

وفي نهاية القرن 13م، أخذت عبارة "رعب" معناها السياسي مع الثورة الفرنسية، حيث تأسس نظام الرعب الذي وضعه الزعيم روبسبيار (Robespierre) الذي كتب: "أن مصير الحكومة الشعبية في الثورة هو في الوقت ذاته، فضيلة ورعب: الفضيلة التي يكون الرعب من دونها كارثة؛ والرعب الذي تكون الفضيلة من دونه عاجزة. إن الرعب ليس شيئا آخر سوى العدالة الحازمة والمتشددة التي لا تلين، إنها إذن بمثابة انبثاق للفضيلة"[13]. وأمام الغزو الأجنبي والتهديدات الخارجية، طالب الميثاق الوطني يوم 30 أوت 1793 بـتطبيق "الرعب" وتبنى مجموعة تدابير استثنائية. في اليوم ذاته، برّرت جريدة "كورييه دو ليغاليتيه" (« *courrier de l'égalité* ») هذه الإجراءات، بالإشارة إلى أن "الرعب الذي تسببه المقصلة" كان ضروريا، من أجل "دعم الثورة". تأتي هذه العبارة، لكي تجسّد حسب سيلفي فرمولن: "مجيء بعد سياسي في عبارة "رعب"، يمارس باسم الثورة من قبل لجنة الخلاص العمومي، تحت سلطة روبيسبيير" (Vermeulen, 2002 : 1-3). هكذا، صارت الديكتاتورية السياسية، تمارس من طرف الشعب: إذ كلفت لجان الثورة المنصّبة في كل بلدية، بتقديم شهادات حسن السيرة ووضع قائمة بالمشبوهين وتنفيذ عمليات التوقيف[14]. وعقب هذه الفترة التاريخية

---

[12]- مصدة ("حصن") هي موقع يتكون من عديد القصور وتحصينات قديمة على قاعدة صخرية جرانيتية، تقع في فلسطين، على قمة جبل معزول على منحدر صحراء يهودا.

[13]- وبعد قرن ونصف، دافع ليون تروتسكي بالأسلوب ذاته عن "إرهاب" السوفييت، غداة ثورة أكتوبر 1917، بتركيزه على فكرة أن البروليتاريا الروسية كانت مكرهة "زمن الأخطار المحدقة بها على اللجوء إلى تبني تدابير وحشية من الرعب الحكومي" (Trotsky, 1935 : 25 et 75). وفي الحقبة نفسها كان أ. هتلر، يتبجح بأنه سيقضي على كل معارضة بنشر الرعب. وأنشأ في هذا العنى، المحتشدات الأولى باسم الأيديولوجيا النازية.

[14]- في نهاية القرن 19م، اكتسبت عبارة "رعب" معنى جديدا. الهجمات المرتكبة في روسيا في سنوات 1880، من قبل العدميين، ثم في سنوات 1890 في مجمل أوروبا من قبل الفوضويين،

والسياسية، استخدم فرانسوا نويل بابوف (Babeuf, 1969) أيضا عام 1794، عبارة "إرهابي"، لكي يصف بها أنصار وأعوان نظام الرعب.

هكذا، سبقت عبارة "إرهابي" كلمة "الإرهاب". ولا تشهد القواميس والمعاجم على وجود "الإرهابي"، سوى بداية من عام 1847. وإذا أثبت المعجمان (Littré ou Bescherelle) هذه العبارة في سنوات 1860، فهما يعرّفان الفرد الذي يطبع هكذا، بفعل اقترابه التاريخي من نظام الرعب. كما أن مشتقات الفعل "أرعب" لن ترى النور حتى عام 1796، في معناها السياسي الذي يفيد "ضَرَب وهَيمنَ بوسائل الرعب"، إذن ككشاف " عن تبني تدابير استثنائية" (Larousse, 1989). وإذا رجعنا إلى القرن 11م، حيث أظهرت طائفة الحشاشين[15] التي انتشرت من إيران إلى سوريا، إرهابا إسلامويا أوّل، يمثل أسامة بن لادن أحد تجلياته الحديثة (Sorel, 2002 : 10-25). وسيتم تعليم التاريخ فيما بعد، بأشكال من الإرهاب ذي الدلالة الدينية القوية حتى القرن 19م، كمثال بسيط، مثل الرابطة الكاثوليكية المتطرفة التي زرعت الرعب في باريس بين سنوات 1585-1594. وفي نهاية القرن 19م، حيث استخلص المعنى الحديث للإرهاب، أين انفصل عن المرحلة الثورية، مع أصحاب المذهب العدمي في روسيا[16].

سيتم وصفها بالإرهابية. في هذا المعنى، سيدل الإرهاب ليس وحسب على الرعب الذي تعتمده الدولة، لكن أيضا على الرعب المقترف ضد الدولة.

[15]- يمثل الحشاشون، معارضة إيرانية من حركة الاسماعيليين. وهم أول طائفة استخدمت منذ القرن 10-13 م، استراتيجيا ممنهجة من الاغتيالات والرعب، على نطاق واسع. وقد استولى زعيمها حسن الصبّاح عام 1090، على حصن الموت "وكر العقاب" الذي يفع في جبال الشمال الإيرانية وأسس جماعة من القتلة المتعصبين: الفدائيون "أولئك الذين يضحون بأنفسهم. من أجل إسقاط الحكام السنّيين المغتصبين. ورغم الحماية التي تمتع بها، فقد كوّن حسان صبّاح، مقاتلين مستعدين للتضحية بأنفسهم من أجل القتل.

[16]- استخدم الرعب الأبيض أو الرعب الملكي، لكي يشير إلى الثورة الروسية المضادة، بين أعوام 1917-1919، في حين يشير الرعب الأحمر إلى حقب مختلفة من الرعب، الممارس من قبل الأحزاب الشيوعية وأهمها حقبة 1918-1920 في روسيا، والذي مارسته الشرطة السياسية

ومن الرعب كأداة سياسية داخلية وخارجية، جد متأصلة في القرن العشرين[17]، فإن عبارة "إرهاب" فيما يخصها قد صقلت عقب ذلك. ويبدو أنها تمثل مصطلحا ثوريا جديدا عرف المصير ذاته كما سابقه، يعني مصطلح "إرهابي" في تاريخية جذوره وآثاره في المعاجم، سواء من وجهة نظر استعمال العبارة، كما في تواتر توظيفها. وهو يتناسب في البداية مع نظام الرعب، يعني الفترة التي تبدأ من شهر مايو 1793 حتى جويليت 1794، وإسقاط روبيسبيير من قبل النواب المعارضين[18].

إذا كانت العبارة من الناحية الاشتقاقية، قد ظهرت في القواميس بعد الثورة الفرنسية، في نظر العديد من الملاحظين، فإن استخدام الرعب لغايات سياسية، قد وجد قبل ذلك. عندئذ، هناك أربع موجات مختلفة من الإرهاب، تكون قد تعاقبت حسب ديفيد رابوبورت (Rapoport, 2005)[19]. في عام 1798، ظهرت لأول مرة

(Tchéka) تحديدا. جرت حملات "الرعب الأبيض" الأولى، في جنوب-شرق فرنسا في هضبة الرون. وهو اسم أعطي للحقبتين من الرعب الذي طبقه الملكيون في فرنسا [الأولى عام 1795 والثانية عام 1815] حيث قامت المجموعات الملكية، باغتيالات ومجازر ضد مناضلين، شخصيات ثورية، اتباع بونابارت والأحرار، بتواطؤ مع السلطات التي كانت تقوم بالقمع الشرعي.

(17)- مثل الولايات المتحدة، أثناء دعمها للقوات المناهضة للرئيس الشيلي ألياندي، القوات المعارضة للرئيس الكوبي كاسترو أو كذلك ضد جماعات "كونتراس" في نيكاراغوا.

(18)- الثرميدوريين (Thermidoriens) نسبة إلى ثيرميدور وهو الشهر 11 من التقويم الجمهوري للثورة الفرنسية (من 19 أو 20 جويلية إلى 17 أو 18 أوت) هم نواب معتدلون من المعاهدة والذين تصدوا للزعيم روبيسبيير يومي 26-27 جويلية 1794، أثناء الثورة الفرنسية وتمكنوا من توقيفه والحكم عليه بالإعدام.

(19)- حسب ديفيد رابوبورت، تتمثل الموجات الأربع في: "الموجة الفوضوية التي تعتبر التجربة الأولى الشاملة والدولية للإرهاب في الحقيقية. وتبعتها ثلاث موجات متتالية، متشابهة ومتداخلة جزئيا. انطلقت الموجة المناهضة للاستعمار، منذ 1920 ودامت زهاء 40 سنة. وتبعتها موجة اليسار الجديد التي تراجعت بشكل معتبر في نهاية القرن العشرين، تاركة خلفها بعض الجماعات النشطة نسبيا اليوم، في كل من: نيبال، إسبانيا، المملكة المتحدة، البيرو وكولومبيا. وشهد العالم سنة 1979

عبارة "رعب" مع الملحق (*isme*)، حيث وظّف الفيلسوف الألماني إيمانويل كنط[20] عبارة "إرهاب" [وهو أمر غريب]، لكي يصف بها تصورا متشائما عن مصير وقدر الإنسانية. واستخدم فعليا عبارة "إرهاب"، في مؤلف موسوم "مشروع سلم أبدي" (Kant, 1795)، وهي محاولة فلسفية. وفي السنة نفسها، نعثر على العبارة في ملحق القاموس الكبير للأكاديمية الفرنسية، حيث كان يشير وقتها إلى الإفراط في "الرعب الثوري"، ولم يكن له عندئذ، المعنى الذي نعطيه له حاليا. وفي نظر لودجي بونانات: "تحيل (العبارة) في الحقيقة وفي غالب الأحيان إلى عمل الحركات اللاشرعية التي تستهدف حكومة بلد، بهدف قلب النظام السياسي والاجتماعي راديكاليا. فليست الدولة وحسب هي المستهدفة، بل مجموع النظام الاجتماعي" (Bonanate, 1994 : 80).

ومن الناحية التاريخية والاشتقاقية، فإن مصطلح "إرهاب" الذي يرمز إلى "القوانين الاستثنائية التي تعتمد، أثناء الحقبة الثورية [منذ سقوط الجيرونديين (جوان 1793) وصولا إلى سقوط روبيسبيير (27 جويليت 1794)] سيعرف بداية من القرن 19م، نوعا من الانتشار والتمدد. وفي هذه اللحظة تحديدا، ستظهر تعريفات عديدة ستساهم بدورها في التباس المفهوم ورفض تقبل طابعه السياسي. يجد هذا البعث الجديد والمحتوم، أصوله في العديد من العوامل التي تطبعها تحولات سياسية عنيفة، مترتبة عن حركات احتجاجية في أوروبا بالأساس، مع المجموعات الشيوعية، النقابية والفوضوية خصيصا[21]. وتوجت خطابات هذه الجماعات الممجِّدة للقتل والعنف بتشبع

بروز الموجة الدينية التي يمكنها أن تزول حوالي سنة 2025، تاركة المكان أمام موجة جديدة. إن فرادة واستمرارية هذه الموجات، تؤكد على أن الرعب، يكون قد ترسخ في الثقافة المعاصرة".

(20)- يعتبر إمانويل كنط (1724-1804) أحد أكبر الفلاسفة الألمان، مؤسس الفلسفة النقدية. وقد بلغ صدى الفلسفة الكنطية درجة، حيث يظل موجها إلزاميا لكل تقييم حيال مكانة ومصير الحداثة.

(21)- استخدمت هذه الجماعات ترسانة خصوصية من وسائل وأدوات العمل العنيف المتقطع، الانقلاب، اغتيال رجالات السياسة أو المعارضين.

الإرهاب بصورها. وأصبح لمفهوم "إرهاب" معنيان اثنان، بداية من هذه اللحظة. يوجد من جهة المعنى التقليدي، يعني ذلك الذي يرتبط بالجذور التاريخية لهذه الكلمة. ومن جهة أخرى، معناه السياسي. ومن توحيد هذين المعنيين، ستنشأ تعددية من التعريفات إن لم نقل تضاربها. وجراء ذلك، فإن التناول الحذر لمفهوم "الإرهاب" يطرح مشكلة. في نظر كريستيان مولون: "هذا المفهوم جد مشبع بالقيم السلبية إلى درجة أن توظيفه، يدخل في صدام مع الدعايات السياسية". وبشكل عام، تريد "الدولة وصف الإرهابيين والأعمال العنيفة التي يقترفونها وتحقق الاستهجان العمومي.

ويتم تجنب الكلمة، عندما يدور الحديث عن أعمال تقترفها جماعة، تبدي الدولة حيالها تعاطفا وتسامحا. وهناك مثال كلاسيكي عادة ما يذكر، هو مثال الاحتلال الفرنسي الذي يشكل فيه المقاومون الجزائريون إرهابيين. وعليه، فإن المصطلح يتغيّر مع تحول المصالح السياسية: المقاتلون الشيشان الذي يقدمون منذ مدة طويلة، على أنهم إرهابيون من قبل حكومة موسكو، كانوا يعتبرون مقاومين في نظر الرأي العام الإسلامي والأوربي[22]. ورغم ذلك، فليس لأن توظيف العبارة ينحرف نحو غايات سياسية واستراتيجية، أن يصرف المجتمع الدولي النظر عن البحث على تعريف قانوني إجرائي، يمكنه أن يحقق إجماعا كليا. ولهذا السبب، وأمام فعل العنف، نصادف الإشكالية عينها: "هناك أشكال من العنف [باستثناء دوافع أولئك الذين يلجأون إليه- يجب أن يوصفوا بالإرهابيين- وأخرى] تكون أحيانا عنيفة، إن لم نقل أكثر، لا تليق بها العبارة" (Mellon, 1995 : 25). إن المسألة التي تطرح إذن، هي معرفة كيف يجب وصف فعل عنيف بالإرهابي. نستعيد هنا، مع تعديل طفيف، ذلك التمييز الذي قدمه مولون: من أجل وصف فعل العنف بالإرهابي، ليس من العدل (أو من الضروري)

---

[22]- منذ 11 سبتمبر 2001، توصلت السلطات الروسية إلى تبني [بشكل مريح] لغتها ومفرداتها الخاصة.

معرفة ما يستهدفه الفاعلون، لكن كيف يشتغلون من أجل بلوغ أهدافهم"[23]. ويكون السؤال الذي يطرح نفسه إذن، هو: من بين كل الأشكال ذات الأهداف السياسية والأيديولوجية، ما الذي يطبع مفهوم الإرهاب والعمل الإرهابي، وفق العقيدة القانونية؟...

2. توظيف مفهوم الإرهاب

عندما كتب هاردمان (Hardman, 1935) مقالة خصصها للإرهاب في موسوعة العلوم الاجتماعية التي نشرت عام 1935[24]، فقد اختار تقليص مدى المفهوم في بعده الفوضوي والتخريبي. في هذا المنظور، يعتبر الإرهاب هو المنهج الذي توظفه جماعة المعارضة، لكي تربك السلطة الحاكمة، بتلغيم سلطتها والتمهيد لعملية ثورية أو ثورية مضادة، بينما يعتبر الرعب أداة قسرية يوظفها النظام في وجه المعارضة. بوصفه منهجا، يتميز الإرهاب عن الأشكال الأخرى من العنف السياسي عن الشغب، بطابعه المخطط والأدواتي وعن تمرد وانتفاضة الجماهير، بطابعه الطائفي المحدود (Laqueur & Alexander, 1987 : 225).

استباقا حول بعض النقاط، عبر المقاربات المعاصرة للإرهاب وبالأخص التحليلات المرتبطة بالبعد "الإشهاري"، كان هاردمان يستهدف تناول ظواهر قريبة من تلك التي يحيل إليها المفهوم. وتتمثل العملية الاصطلاحية في اختزال معنى العبارة في إرهاب الضعفاء (العوام) أو المعارضين، مقارنة بإرهاب الأقوياء أو السلطة (الخاصة)، لن تكون دون أن تطرح بعض الإشكاليات. في البداية، يظل الإرهاب في معناه الأول، سياسة الرعب الحكومية الممارسة في فرنسا، خلال سنوات 1793-1794. وبالنظر إلى هذا الواقع، يبدو من الصعب استبعاد هذه الخاصية السيمنطيقية من هذا المفهوم.

---

(23)- حسب شولون أن "المسألة، من أجل وصم عنف بـ"الإرهابي"، ليست معرفة ما يستهدفه الفاعلون، لكن كيف يعملون من أجل بلوغ غاياتهم" (المرجع السابق).

(24)- The Encyclopedia of the Social Sciences

في الوقت الذي كتب فيه هاردمان ملاحظته، فإن تعددية معنى العبارة كانت مرسخة في المعجمية السياسية، مثلما تشهد على ذلك الطبعة الثانية من كتاب "دفاعا عن الإرهاب". وهو المؤلف الذي يبرر من خلاله المنظر الروسي ليون تروتسكي العنف الممارس من قبل النظام البلشفي، في السنوات التي أعقبت ثورة أكتوبر 1917 وليس الإرهاب الفوضوي (Trotsky, 1935).

بعد ذلك، فإن هذه الثنائية لم تعد تعكس تركيبية وتعقيد الظواهر التي تشملها الفكرة، فيما بين الحربين العالميتين. لم يطّالع هاردمان على ما يبدو كتاب ألبيرت لوندرز الذي يعرف المنظمة الثورية الداخلية المقدونية[25]، كممثل لأقوى التنظيمات الإرهابية في تلك الحقبة، باعتبارها "أقوى من الدولة التي تستند إليها؛ لها قوانينها، جرائدها، شرطتها، عدالتها، تقتطع الضرائب، تتلقى الأموال من الخارج، تقتل باسم نظام عالمي قائم، لها سيادة مطلقة على قسم من المملكة [بلغاريا]، لا تسمح للحكومة بتنفيذ سياستها الداخلية ولا سياستها الخارجية" (Londres, 2002 : 27).

ويعود التعارض القائم بين رعب السلطة وإرهاب المعارضة إلى اللغط والتشويش الذي شاب حالة منظمة أوستاشا (Oustacha) الكرواتية المسؤولة [من بين العديد من الجرائم] عن اغتيال الملك إسكندر بوغوسلافيا ووزير الخارجية الفرنسي لويس بارثو (Louis Barthou) في مدينة مرسيليا سنة 1934. تعتبر أوستاشا بالطبع منظمة سرية تمارس العنف التخريبي، لكن علاقاتها مع الدول التي توظفها تمنع اختزالها في هذا البعد وحده. يعتقد شارل ريبر أن إرهاب أوستاشيا ليس عدا أداة سياسة خارجية بين أيدي دول المجر، إيطاليا وألمانيا، ما يسمح لهذا الأخير بتأكيد أن "الفاشية نظام سياسة داخلية، والرجعية والهدف من السياسة الخارجية والإرهاب أداة ووسيلة فعل، ترتبط كلها بشكل وثيق فيما بينها". ودافعا استدلاله إلى أوجه يعتقد الكاتب (Reber, 1936 : 272)، أن كل واحد من هذه النظم المعنية، قد وظف

---

[25]- منظمة ثورية داخلية مقدونية.

الإرهاب في مرحلة أولى، كسلاح سياسة داخلية ضد معارضيه، لكي يتحول في مرحلة ثانية إلى سلاح سياسة خارجية. ونجد هنا تجميعا بين معنيين من المفهوم وشكلين اثنين من العنف، حاول هاردمان من جانبه أن يميز بينهما.

لقد سرّعت حادثة مرسيليا، من عملية التفكير القانوني حول تعريف الإرهاب التي انطلقت في بداية سنوات 1930، في إطار مؤتمرات توحيد القانون الجنائي[26]. وأعدّت اللجنة التي أنشئت سنة 1934 للقمع الدولي للإرهاب من عصبة الأمم، خلال ثلاث سنوات، اتفاقية لحماية وقمع الإرهاب تحدد في النص الأول منها، مجموعة الأفعال والأعمال المعنية باعتبارها "أعمالا إجرامية موجهة ضد دولة، يكون هدفها أو طبيعتها خلق الرعب في شخصيات محددة، جماعات من الأفراد أو الجمهور" (Sottile, 1938 : 95). بعدما انتقد هذا التعريف منذ ولادته، بسبب طابعه الغائي وعموميته الكبيرة، لكنه يمثل أهمية أقل من النقاشات المطولة التي كانت تتويجا له.

دون الدخول في تفاصيلها، يليق بنا الاحتفاظ بعنصرين اثنين منها: أولا، جاءت فكرة الإرهاب، لكي تلتصق وتلتحم [أثناء مؤتمرات توحيد القانون الجنائي في بروكسل (1930)] بجريمة تم تحديدها ثلاث سنوات من قبل، أثناء مؤتمرات توحيد القانون الجنائي بالعاصمة وارسو، في العبارات التالية: الاستخدام العمدي لكافة الوسائل القادرة على أن تشكل تهديدا مشتركا". بيد أن إنشاء جريمة جديدة للإرهاب، أبعد من أن يحقق الإجماع. ويعتقد ليمكين [وهو الذي صقل هو نفسه عام 1944، مفهوم التطهير العرقي] أن: "الإرهاب لا ينطبق على شكل حوصلة تشريعية ولا يشكل "الإرهاب" مفهوما قانونيا. ذلك أن عبارات "إرهاب"، "إرهابيون"، و"أعمال إرهابية"، ليست سوى ألفاظا مستخدمة في اللغة المألوفة والصحافة من أجل تعريف حالة ذهنية خاصة لدى المنحرفين الذين يقترفون [زيادة على ذلك، بفعل أعمالهم] جرائم خاصة. إذن، يكون الأستاذ روكو (Rocco) على صواب عندما أثار خلال النقاش، في ندوة

(26)- CUDP

توحيد القانون الجنائي في باريس سنة 1931، فكرة أن الإرهاب لا يمثل تصورا موحدا، لكنه يغطي جملة من الأفعال الإجرامية المختلفة" (Lemkin, 1934 : 3-4). ومهما لم يحظ الاعتراض بالقبول، فهو يشير إلى مشكلة لم تثر انتباه هاردمان، على ما يبدو: نقل لفظة من لغة عامة مشبعة بمعاني وذات مرجعيات غير واضحة أو دقيقة إلى الميدان الاصطلاحي.

ثانيا، سمحت المناظرات بين رجال القانون، في فترة ما بين الحربين العالميتين، بتدقيق عدد معين من خصائص الموضوع الذي تتناوله، حتى وإن لم تتمكن من أن تنتهي سوى بتعريف واسع، غير مقنع عن الإرهاب. وبمزج المحصلات الرئيسية لتلك النقاشات، فإن رجل قانون بولوني آخر، قد اقترح اعتبار الإرهاب كمنهج للعمل، لا يمكن أن ينبني تحديده الصارم بشكل حصري، على الوسائل المادية المستخدمة ولا على "حالة الشخص المرعوب" وحسب. بيد أن هناك ثلاثة معايير تم الاحتفاظ بها: نية الفاعل، الغاية المستهدفة والرعب كوسيلة. على هذا الأساس، يحدد جيرزي فاسيورسكي الإرهاب السياسي بوصفه: "منهج عمل إجرامي، يميل العون بواسطته إلى فرض (بفضل الرعب)، هيمنته على المجتمع أو على الدولة، من أجل حماية، تغيير أو تحطيم الروابط الاجتماعية للنظام العام" (Waciorski, 1939 : 113).

لا يتجنب مثل هذا التعريف بالطبع العقبة الغائية، لكنه يمثل أهمية مزدوجة. من جهة، ترسيخ الظاهرة المعنية في إطار استراتيجيا قصدية، بتوفير موقع أول للتحليل. ومن جهة ثانية، وضع تمييز بين غاية العنف (الهيمنة) وتحيينها بمنهج فعل (الرعب الذي يظل غير محدد). في عبارات أخرى، فإن دلالة "الإرهاب" لا يمكنها أن تبرز سوى عبر تحليل العلاقة الجدلية بين الإرادة السياسية وتحيينها، في سجل من الأعمال. وبشكل غالب، فقد سمح التفكير القانوني المهمل من قبل الكتاب المعاصرين في سنوات 1930، وميّز المشكلات الخاصة، بتعريف الإرهاب مقارنة بالمشكلات التي عاودت الظهور في النصف الثاني من القرن العشرين، عندما تعددت محاولات الإلمام بهذا الموضوع، الآيل إلى الزوال.

3. عناصر وتصوير مفهوم الإرهاب

نعلم أن عبارة إرهاب قد تم صقلها خلال الثورة الفرنسية، لكي تشير وتصف طرائق الحكم التي تطبع حقبة الترهيب والرعب. لكن وبالمقابل، فإن التطور السيمنطيقي الذي أدى إلى تشكيل المصطلح الجديد، نادرا ما يذكر. اشتقت العبارة من الاستخدام الإيجابي لمفهوم الرهبة والرعب من قبل اليعقوبيين. وبعد سقوط روبسبيير، فإن الوحدتين الجديدتين في المصطلحات السياسية اللتين تمثلهما عبارتي "إرهابيون" و"إرهاب"، قد برزتا معا في شهر سبتمبر عام 1794[27]. ويعود توظيفهما في الصحافة إلى المنقلبين على هذا الأخير، من مجال الجدال [إن لم نقل الإهانة والشتم السياسي]، لأن الهدف كان هو وصم القائمين بالرعب، مع الحفاظ على مشروعية الاتفاقية. وجراء ذلك، نلاحظ أن العبارة تمتلك مدلولا مجازيا، يسجل في استراتيجيات خطابية المؤتمر الوطني للغريم السياسي (Geffroy, 1979 : 131).

وحتى للعشريات الأخيرة من القرن العشرين، فإن استخدام المفهوم لا يستفيض سوى هامشيا عن الإطار المرجعي للثورة، وينمحي المفهوم أمام مفهومي الرعب والإرهاب، مثلما يشهد على ذلك مدخلان اثنان في القاموس السياسي الذي نشر عام 1860 (Dictionnaire politique, 1860 : 910-913). وتظهر العبارة بالمقابل في معاجم اللغة، دوما في معناها التاريخي. بصريح العبارة، لم تسجل هذه المعاجم حتى الآن، زحزحة (أو انزلاقا) سيمنطيقية أولية تعمم معنى المفهوم، نحو استعمالات تاريخية أخرى للرعب كمنظومة للحكم (Blanc, 1843 : 346)[28].

---

[27]- على عكس ما يؤكده بروس هوفمان، فإن عبارة إرهاب لم تستفد مطلقا من معنى إيجابي، أثناء الثورة الفرنسية. ويقوم الكاتب، على ما يبدو، بخلط هذا المفهوم بلفظة رعب.

[28]- يشير لويس بلان (Louis Blanc) في مؤلفه عن الثورة الفرنسية (Révolution française: histoire de dix ans, 1830-1840) في الفصل المخصص للإرهاب الملكي، جول ميشليه (Jules Michelet)، يذكر الإرهاب أثناء حرب اللورين من تاريخ فرنسا في القرن 17م، أو كذلك إرهاب روسيا، عند معالجة الممارسات القمعية في إمبراطورية القياصرة، في الجزء الأول من القرن 19م.

وهناك زحزحة سيمنطيقية أخرى، حاسمة في مستقبل النقاش حول الإرهاب، حدثت في السياق الروسي مع نهاية سنوات 1870، كامتداد مباشر لانقسام التنظيم الثوري الشعبوي، تحت اسم "الأرض والحرية". ويحدد الجناح الغالب [الذي تجمع في تنظيم "إرادة الشعب"] بوضوح، الإرهاب كطريقة ومنهج للنضال ضد النظام الأتوقراطي. في برنامجها لعام 1879، فقد حددت اللجنة التنفيذية للمنظمة، أهداف "النشاط الإرهابي" كما يلي: القضاء على الوجوه (الشخصيات) الرئيسية للسلطة، من أجل محاربة الحكومة، ترقية الروح الثورية للشعب وحماية الحزب ضد الجواسيس (Walther, 1997 : 389).

وحسب تعبير كرافسنسكي ستبنياك ، فإن التوجه الجديد للحركة الثورية الروسية، توج بسرعة بتنصيب الإرهاب كمنظومة" (Stepniak, 1885 : 59)، لكن في شكل منظومة نضال ضد السلطة وليس أبدا في شكل منظومة حكم. في روح وعقل معظم الرواد المبادرين، يعتبر هذا الإرهاب الثوري الجديد منهجا للكفاح الروسي يقابل البنيات السياسية الإمبراطورية التقليدية. أحد المنظرين الرئيسيين للعمل الثوري، يعمم استخدامه، بعدما غادر جماعة "إرادة الشعب". ومن منفاه في سويسرا، يصقل نيكولاي موروزوف ما وصفه فرانكو فنتوري بـ"الإرهاب الخالص" (Venturi, 1972 : 1071). ودون الخوض في تفاصيل أطروحات موروزوف، يليق بناء الإشارة إلى بعدها الكلي، لأن مبدأ العمل الإرهابي يقبل التطبيق، ضد كل شكل من أشكال القمع والاستبدادية، لكنه شكل أيضا القوة الوحشية للنظام الدستوري" (Laqueur et Alexander, 1987 : 72). في السياق الروسي، تفتقد العبارة مؤقتا، من معناها المجازي التحقيري. ويعيد الفشل السياسي لحملات الاغتيالات والانتقادات الصادرة عن القطب الماركسي للحركة الثورية الروحية، مع ذلك وبسرعة، إدخال هذا المعنى. ونادرون هم أولئك الفاعلون الذين سيحددون لاحقا ممارستهم للعنف، بتبني هذه العبارة المهينة.

وفي منعطف القرنين 19-20م، تعمم وانتشر توظيف العبارة تدريجيا، لكي يشير إلى أشكال العنف الفوضوية والتخريبية، الموجهة ضد رموز السلطة أو المجتمع البرجوازي، سواء في أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية أو مستعمرات العالم الثالث. ويغلب هذا المعنى الثاني [الذي يحيل إلى العنف التخريبي] منذ الآن على المعنى الأول، لكن دون أن يمحوه. ويمكن القول بأنه يعيد إحياءه بانتظام، بالقدر الذي يؤثر فيه وصم الإرهاب الموجه ضد السلطة، يذكر بأن الإرهاب هو أيضا أداة للسلطة. وتخضع تعددية معاني المفهوم بشكل أفضل، لألعاب اللغة والخطاب البلاغية، ما دام أن استخدامه يدخل ضمن استراتيجيات خطابية، تستهدف نزع المشروعية عن الخصم الذي يلجأ إلى عنف، يعتبر لا مبررا سياسيا.

وعندئذ، عندما تتكفل العلوم الاجتماعية بالمفهوم، فهي تصطدم بهذه العقبة السيمنطيقية المزدوجة: من جهة، الإرهاب يشير في الحين ذاته إلى منظومة من الحكم ووسيلة للكفاح ضد السلطة؛ ومن جهة ثانية، تمتلك العبارة معنى مجازيا احتقاريا، يتطلب تكفيرا مبطنا للفاعل الذي يلجأ إليه. قبل تفحص المسألة بكيفية معمقة أكثر، ننطلق من تعريف توضيحي للمفاهيم التي سنجدها تواليا، في هذا المبحث. بطبيعة الحال، فإن التعريفات الموالية تتضمن خيارات. ويمكن أن تحمل هذه المفاهيم في سياقات أخرى، معاني مخالفة. لكن، نعتقد بأنه من الضروري أن نحدد بوضوح المفاهيم الموظفة، في سياق هذا الفصل الحالي. في عبارة أخرى، يتعلق الأمر بتعريف عمل لفائدة هذا البحث وليس بالضرورة عرض تعريفات مقبولة، بشكل عام.

1.3 التشدد والاستقطاب

يعتبر التشدد عملية معقدة، وهو يعني كل شيء، سوى الحالة الاستاتيكية؛ يعني تلك العملية التي تكون متأثرة بكافة أنواع العوامل والتأثيرات. بالتوافق مع طبيعة المؤلف، يمكن تقرير أن نتبنى تعريف جيلن. هذا الأخير، يعرّف التشدد، كالتالي: "يتناسب ويتطابق التشدد مع فعل تعصب متنامي عند شخص أو مجموعة أفراد، تتزايد

خلالها إرادة النضال الشخصي [مع توظيف العنف ضد التغيرات الكبيرة والعميقة التي تتخلل المجتمع ونظام القانون الديمقراطي] و/أو دعمهم، أو تحفيز أشخاص آخرين على القيام بذلك. لا يتعلق الأمر بتاتا بعملية يتبناها أشخاص فجأة، لكن بعملية طويلة الأمد، هرمية ومتعددة الأشكال. وتكون عملية التشدد على المدى الطويل، لأن قطع روابط الانتماء إلى المجتمع يتطلب الوقت والطاقة. وهو عملية هرمية وتراتبية، يعني أنه قد يمس جماعات، أجيالا، مجموعات طائفية أو أفرادا. وهو أيضا متعدد الأشكال، بسبب الأبعاد المتباينة التي يشملها: سياسية، دينية أو اجتماعية-ثقافية، في الوقت ذاته" (Gielen, 2008). في عبارة أخرى، يتركب التشدّد من تطور أفكار وأنشطة، تميل إلى إحداث تغيرات قصوى، إن لم نقل حتى قلب النظام الاجتماعي أو السياسي الذي قد تتنامى خلاله، إرادة ونية اللجوء إلى أعمال العنف. تتضافر هذه العملية مع تقبل متزايد للتأثيرات الشخصية القصوى التي تولدها تلك الأفكار والأنشطة، لكي تتوج في المحصلة بسلوك عام [غياب الوفاق والميول] بهدف مواجهة أولئك الذين يتصدّون أو يقفون حجر عثرة في الطريق.

يرتبط التشدد في الغالب بالاستقطاب. والعلاقة بين التشدد والاستقطاب، لا تكون غالبا في اتجاه واحد. يفترض أن يتموقع الاستقطاب والتشدد في مكان تدعيم تبادلي، أحدهما مقارنة بالآخر. يمكن أن يعمل الاستقطاب بشكل ثنائي مع التشدد، وبدوره يمكن أن يؤدي التشدد إلى تقوية الاستقطاب. وعلى غرار ما سبق، يمكن تعريف الاستقطاب، كالتالي: " يتمثل الاستقطاب في تقوية تعارض الجماعات (الأفراد) مع المجتمع والذي يترتب أو قد يكون مترتبا (في تزايد) عن توترات بين هذه الجماعات (الأفراد) ويولد أخطارا تهدد الأمن الاجتماعي". وبينما يحيل مفهوم التشدد إلى عملية تتخلل فردا أو جماعة، فإن مفهوم الاستقطاب يتناول العلاقة بين الجماعات المتمايزة أو الأفراد، فيما يبنهم. ويعتبر تبادل المعلومات من أهم أسباب الاستقطاب الجماعي ومفتاح التطرف، في جميع أشكاله. ذلك أن الاستقطاب غالبا ما يحدث، عندما يقول الأفراد لبعضهم البعض ما يعرفونه مسبقا وأن ما يعرفونه يتم تحريفه، في

اتجاه يمكن التنبؤ به. وهكذا، عندما يستمعون لبعضهم البعض، ينطلقون في العمل. وعندما تتحرك تلك الجماعات، فهي تعمل في جزء كبير منها تحت تأثير المعلومات المتداولة بينها. وعندما تتحرك الجماعات في اتجاه خطير، نحو القتل والتدمير، فقد يعود هذا إلى تداول وتدفق المعلومات التي تدعم الأعمال العنيفة (سينشتاين، 2014 :41-43).

كما يمكن الإشارة إلى نوعين اثنين من الاستقطاب: الاستقطاب المخطط والاستقطاب التلقائي. يتمثل النوع الأول، في أن بعض الناس قد يعملون بمثابة مهندسين ومنظمين لعملية الاستقطاب: يحاولون على الدوام، خلق شروط تكوين جماعات من الأفراد المتماثلين أو المتوافقين في ذهنياتهم. وهم يدركون جيّدا بأن تلك الجماعات لا يسعها أن تتشدد في مواقفها وحسب، بل يتم دفعها إلى أقصى نقطة من التطرّف. اما النوع الثاني، وهو الاستقطاب التلقائي فيكون عبر اختيارات طوعية، دون تخطيط مسبق... في عبارات أخرى، يتعلق الأمر بالمركز الذي يفتقر إلى أتباع، لفائدة أطراف عملية ديمومة (المرجع السابق نفسه، ص 56-57). يمكن النظر إلى الاستقطاب إذن، باعتباره آلية يجب أخذها بمعنى أوسع من التشدد. بالفعل، يتعلق الأمر هنا بالعلاقة بين مختلف الفاعلين [على مستوى المجتمع]، بينما ينحصر التشدد في الأشخاص أو الجماعة، دون أن يتجلى ذلك في عملية استقطاب (وإذن، أن يتم تورط أشخاص أو جماعات أخرى). ويمكن تقديم معنى التشدد، كالتالي: يمكن أن يؤدي التشدّد إلى استقطاب، لكنه لن يكون بالضرورة كذلك. ومن الجائز أن يسهم الاستقطاب (امتصاص مراكز متصلبة، متعارضة) في تشدد الأشخاص أو الجماعة.

2.3. الراديكالية والتطرف

إن الراديكالية هي عبارة إشكالية لعدة أسباب. بداية، هذه العبارة إشكالية، لأنها لا تتميز عن عملية التطرف، سوى من حيث المستوى التحليلي. وتجعلنا الراديكالية نتكهن بحالة ثابتة. مع ذلك، ننطلق من مبدأ يفيد بأن الراديكالية هي عملية

تطور ديناميكي يتراوح التشدد داخلها، دون توقف. بعد ذلك، فإن عبارة الراديكالية إشكالية، لأن الأمر يتعلق غالبا بعبارة مستخدمة كتعبير عن فكرة سياسية مشروعة. وباعتبارها أيديولوجيا، فإن الراديكالي يتحدى المعايير السائدة والسياسة المعتمدة، لكنه لا يؤدي بالضرورة إلى العنف. يمكن أن نجد الكثير من الأمثلة في التاريخ السياسي الأوروبي عن جماعات تمتلك فيما بينها، هذا الشكل من التشدد. في عبارات أخرى، قد يتعلق الأمر بتشدد، دون أن يؤدي ذلك إلى اللجوء إلى العنف (في جهود تحقيق تغيير سياسي أو اجتماعي). إنها "المرحلة الأولى في العملية الراديكالية، المسبقة لكل أشكال التشدد القصوى في العملية، يعني على التوالي: التطرّف والإرهاب".

ومثلما توحي بذلك العبارة، يتموقع التطرف في الجانب الأقصى من عملية الراديكالية، يعني هناك حيث إرادة اللجوء إلى العنف تعكس دخولها. ويمكن أن نعرف التطرّف، كما يلي: "التطرّف هو إرادة تقبل اللجوء إلى العنف، دون التحوّل نحو ممارسة العنف". في عبارة أخرى، يتمثل التطرف في استعداد ذهني، يريد صاحبه أن يجد فيه عذرا أو يبرر اللجوء إلى العنف ضد الآخرين، ويتطلب استعدادا وتهيئا شخصيا للعنف في المستقبل. ولا يوجد أي إجماع يتعلق بتعريف الإرهاب، حيث يتعايش تنوع كبير من التعريفات إلى الإرهاب في المؤلفات التي تم تفحصها. في هذا المؤلف، نميل إلى تعريف الإرهاب، كما يلي: إنه عبارة عن "سلوكيات عنيفة تترتب عن إيديولوجيا تكون متقاسمة على الأقل، من طرف أفراد جماعة محدودة". بهذه الكيفية، يتميز الإرهاب عن التطرّف، بالتوظيف الفعلي للعنف.

4. مفاهيم الإرهاب: مشكلة تعريف مؤرقة

في استهلال عدد مبحثي حديث للنظرية السوسيولوجية، لاحظت الكاتبة سنشال دو لاروش أن أحداث 11 سبتمبر 2001، قد خلقت عند الباحثين عناية جديدة بموضوع لم يحظ بتنظير واسع في العشريات الفارطة: الإرهاب. ويبدو تفاؤلها جليا، عندما اعتقدت بأن تطور الدراسات المخصصة للظاهرة، يسمح بالقيام [على

المدى القصير] بصياغة نظرية عامة، تستجيب لمعايير حقيقية من العلمية (Roche (de la), 2004 : 1-3). لكن، المساهمات المجمعة في إصدار هذه المجلة لا تدعم مطلقا، مثل هذا الطموح. في أولى هذه المساهمات، يحذر شارل تللي من تشيئة الإرهاب بالخطاب السياسي. ويدعو الباحثين إلى الريبة في وجود فئة خصوصية ومترابطة من الفاعلين (الإرهابيين) المتخصصين في شكل محدد من الفعل السياسي (الترهيب) (Tilly, 2004 : 5). بينما يؤكد أوبرشال من جانبه (Oberschall, 2004 : 26) على أنه لم يعد هناك جدوى من معالجة نظرية مميزة وخاصة بالإرهاب، بقدر ما يمكن لنظرية الفعل الاجتماعي، من أن تنطبق على الظاهرة. وفيما يخص المساهمات الثلاث الأخرى، فهي تظهر ثقة كبيرة في المنظور الذي صاغته دو لاروش، دون أن يتوصل نموذجهما النظري إلى حشد الدعم والانخراط فيه.

ولم يطور كل من تللي ولا أوبرشال في الحقيقة، حجة بوسعها أن تخلخل الانتظارات التاريخية لأستاذة جامعة واشنطن[29]. تتناول هذه الحجة، الاستدلال المزيّف الذي يتمثل في التسليم بأن قصور تحليل ظاهرة الإرهاب، يعود إلى اهتمام غير مكتمل للباحثين، دون توقع أن الإشكالات النظرية يمكنها أن تعود إلى مقاومة، ما تم تناوله كموضوع للتحليل. في عبارات أخرى، يبدو أن دو لاروش تجهل بشكل كبير، مركبات حقل الدراسات الذي تبنين منذ مدة طويلة، لكنها لم تتمكن أبدا من أن تبرز منه نظرية، يمكنها أن تتخطى عقبة البراهين المتناقضة. وأبعد من استغراقها في نقاش متجدد حول تعريف مفهوم الإرهاب، فإن التناقضات التي اصطدم بها البحث، تشع على مجموع المقاربة التحليلية. وتتجلى بشكل خصوصي، في التوتر المستديم بين فهم المعطيات التي تبرر اللجوء إلى مفهوم الإرهاب وإمكانية تجميعها في نماذج، يفترض أن تعكس فئة خصوصية من العنف السياسي.

[29]- Washington and Lee University

وأحيانا، يتم انتقاء هذه المعطيات بعناية كبيرة، بغية مشرعة استخدام نموذج مخصص مبدئيا، من أجل تحليل ظواهر مختلفة. وأحيانا أخرى، يتم توسعة هذه المعطيات، بهدف تمكين النموذج من حياة وجوده الخاص، بمعزل عن العناصر الواقعية التي ترتكز عليها في الأصل، ضرورة إعداده. في جميع الأحوال، فإن الموضوع يتلاشى (للمفارقة)، في ضوء النظرية. في هذا الشأن، ليس من المستحيل أن نصوغ الفرضية التي وفقا لها أن تضارب الموضوع يكمن مبدئيا في أصل مشكلات مقاربته النظرية، وليس في تأخر النظرية التي تفسر صعوبة الإلمام بهذا الموضوع. وبتشخيص عملية تطور حقل دراسات المعني، نستهدف هنا التعرّف على المفارقة التي تخصه ونتوج باستنتاج يقول: إذا كانت العلوم الاجتماعية قادرة على إنتاج معارف حول الظواهر التي تحيل إليها فكرة الإرهاب، فإنه لا يسعها أن تصوغ نظرية عامة عن الإرهاب، خارج نطاق الفلسفة السياسية.

وأبعد من أن تجد مسألة تعريف الإرهاب حلا لها في الجزء الثاني من القرن العشرين، لكنها تغذي المناظرات المتجددة. إذ تتأرجح مواقف الكتّاب بين قطبين اثنين: عدم استثمار المفهوم واستبسال من أجل تعريفه. وقد تبنى والتر لاكور بشكل صريح الموقف الأول من هذين الموقفين، في دراسته الكلاسيكية عام 1977، بقوله: "[أن التعريف الشامل عن الإرهاب غير ممكن [...] ولا يمكن توقعه في المستقبل. وزعم بأن فكرة أن الإرهاب لا يمكن دراسته من دون هذا العريف، هي فكرة سخيفة بشكل واضح]" (Laqueur, 1977: 5). وقد تم نقد هذه الحجة بشدّة، من قبل الكثيرين. ومن المؤكد، أن العمل التعريفي لا يمكن اعتباره ولادة فكرية. في الحقيقة، لا ينسحب لاكور مطلقا من الرهان المفهومي، بل يدع ببساطة في ميدان المبطن، تعريفا لموضوعه، يتطابق نسبيا مع تعريف هاردمان. هذه المقاربة المتنازع حولها من وجهة النظر الميثودولوجية، تستبعد النقاش المفهومي، لكي ترسخ الملاءمة الظاهرية لفكرة لا ترتكز -في آخر تحليل- سوى على مادوية الأعمال المتنوعة التي تقترن وتنتسب إليها.

على خلاف لاكور، فقد بحث أليكس ب. شميد (Alex P., Schmid) بعناد وإصرار كبيرين، عن صقل تعريف إجرائي للإرهاب. على أساس مدونة تتكون من 109 تعريفات وتحديد، على 22 عنصرا تعريفيا، حاول الكاتب في دراسة سنة 1984، أن ينجز صياغة شخصية، أخضعها لقرابة خمسين خبيرا في الموضوع. وفقا لانتقاداتهم، فقد اقترح شميد في الطبعة الثانية من مؤلفه، صياغة جديدة معدّلة جزئيا"، تقول التالي: "بأن الإرهاب هو منهج قلق يوحي بالعمل العنيف المتكرر، يستخدم من طرف جماعة –شبه سرية- فرديا، جماعة، أو دولة لأسباب خاصة، إجرامية أو سياسية، بحيث تكون الأهداف المباشرة للعنف، على خلاف الاغتيال، هي الأهداف الرئيسية. وأن الضحايا من البشر المباشرين للعنف يكونون في الغالب، بالصدفة (أهداف ظرفية) أو بطرقة منتقاة (أهداف ممثلة أو رمزية) من السكان المستهدفين، يعملون كمولدات للرسالة. تستخدم تهديدات وعمليات الاتصال التي تقوم على العنف بين الإرهابيين (منظمة)، والضحايا والأهداف الرئيسية (المهددة)، من أجل توظيف الهدف الرئيسي (الجمهور أو الجماهير) الذي تحوله إلى هدف للرعب، هدف للمطالبات أو هدف جلب الانتباه، اعتمادا على التهديد، الإكراه أو على الدعاية التي تمثل الهدف الرئيسي. أربع سنوات من بعد، تخلى شميد عن صياغة ملتوية لمفهوم الإرهاب واستبدله بمبدأ تعريف مصقول للعمل الإرهابي: "الذي يعادل زمن السلم جريمة الحرب" (Schmid & Jongman, 1988 : 28).

ومهما بدا هذا التعريف مفارقا، فقد جلب انخراط كتّاب مختلفين، على غرار مدير مكتب المؤسسة الأمريكية راند كوربوريشن في واشنطن[30] وأستاذ قانون في جامعة فرنسية. وفي نظر ب. هوفمان، فإن الاختلاف "النوعي" الأساسي بين أعمال الإرهاب وأعمال الحرب، يكمن في وجود معايير سلوكيات –مقبولة عبر العالم إن لم

[30]- مؤسسة أنشئت عام 1945، ذات أهداف غير ربحية تستهدف ترقية سياسة وعمليات اتخاذ القرار، بواسطة البحث والتحليل. ويوجد مكتب هذه المؤسسة في كاليفورنيا؛ تعتبر مخبرا أمريكيا للأفكار.

تكن مقبولة مباشرة- تنظم وتضبط هذه الأخيرة" (Hoffman, 1999 : 43). بينما يعتقد ديفيد كومين من جانبه، أن قانون الحرب، يمكنه أن يقدم عناصر تعريف "موضوعي" للإرهاب. ويقترح الكاتب صياغته في العبارات التالية: "أعمال مبعثرة أو فوضوية من العنف المسلح، تقترف (زمن السلم) من أجل تحقيق هدف سياسي، بالتعدي على المحظورات التي تمنع مهاجمة أهداف غير قتالية أو سلمية" (Cumin, 2004 : 29). يجد هذا الاهتمام الذي أفرزته مقاربة شميد، تفسيره في البعد المعياري. وعلى خلاف محاولاته الفارطة، فإن تعريفه سنة 1992، يتناول حصريا الجانب العدواني الثنائي للإرهاب والذي يحاين العنف المسلح، خارج نطاق حالة الحرب ويرمي إلى تحقيق أهداف غير عسكرية (مدنية) أو سلمية. بيد أن هذا البعد العدواني، هو العنصر الوحيد الذي يميز الظواهر المعنية. تستدعي هذه الحجة استدلالا سريعا، يقوم على أساس نقد المكونات التعريفية الرئيسية للإرهاب، مثلما تبدو عند الكتّاب، بعيدا عن التباينات التي تفصل بينهم.

إذا كان من المفيد أن نعود إلى غائية تعريف الإرهاب باللجوء إلى الرعب، فإن هذا الأمر يتطلب تفحص الصياغات التي حاولت الالتفاف على المشكلة، مع احتفاظها بالفكرة. في نظر فريدريك هاكر، يعتبر الإرهاب شكلا من العدوان الذي يرتب "حالة ذهنية يطبعها خوف لا محدد ويائس" والذي يستهدف "ترويع أولئك الذين يتواجدون في السلطة" (Hacker, 1976 : 23-24). وحسب بول ويلكينسون، "فإن الإرهابيين: يحاولون غرس أقصى درجات الخوف والشك بين أفراد الجماعة أو المجتمع الذي يبحثون عن إرهابه" (Wilkinson, 1973 : 291). بينما يعتبر جرانت واردلاو أن العمل الإرهابي، يرمي إلى خلق أقصى درجة من القلق و/أو التأثيرات التي تفرز الخوف في المجموعة المستهدفة" (Wardlaw, 1982 : 16). وحديثا جدا، فقد أكد روبرت جودين وأنتوني بورك من جانبهما على الأطروحة نفسها؛ الأول يؤكد على أن هدف الإرهاب ليس أبدا القتل والتخريب، بل إنتاج الخوف لأغراض اجتماعية وسياسية"

(Goodin, 2006 : 37). أما الثاني، فهو يستعيد ويستدخل فكرة الرعب [الذي يتضافر مع فكرة الخوف]، لكي يصف الوسيلة الموظفة من أجل بلوغ غاية سياسية.

ومثلما تمت الإشارة إلى ذلك، فإن عبارات الرعب، الخوف أو القلق تمتلك دلالة دقيقة في الاصطلاحية أو المعجمية الطبية، وإذا كان توظيفها في اللغة المألوفة [يعكس الآثار السيكولوجية للعنف السياسي] يجد تبريره، فإن الأمر يختلف من وجهة النظر العلمية. وأن حالة اختطاف الرهائن، توضحها بشكل جلي. وبوصفهم ضحايا مباشرين، فإن الرهائن يطوّرون بكل يقين صدمة وجدانية، مترتبة عن العنف الذي يشكلون موضعا له. لا يمكننا أن نعمم ردة فعل الرعب هذه، على مجموع السكان الذين يتابعون ويعايشون الأحداث، بواسطة وسائل الإعلام المتقابلة، حتى وإن جرت عملية التّعرف على الضحايا. إن غاية مختطفي الرهائن، ليست من أجل ترهيب ضحاياهم ولا تهديد السكان؛ بل يتعلق الأمر بخلق علاقة قوة، بهدف التفاوض ومساومة السلطات التي ليست "مرعوبة" ولا مذعورة من الوضعية، لكنها تكون تحت ضغط وإكراهات خيارات متعاقبة وعقلانية، من أجل التملص منها. بينما لا الضحية النشطة (السلطة التي تخضع للمساومة)، ولا الضحية اللامباشرة (الرأي العام) تخضعان بشكل صريح للخوف، فقد تتجاوز الضحية السلبية (الرهينة) ردة فعلها المبدئية وتنخرط في عملية تعرف على مختطفيها وفي قضيتهم[31].

باختصار، تحدث أعمال العنف الموسومة بالـ"إرهابية" بالطبع، ردود أفعال عاطفية، دون أن يكون من المعقول تعميمها على حالات متجانسة، من الخوف الشديد عند الأشخاص المعنيين، بشكل مباشر أو لا مباشر، ودون أن يكون ممكنا افتراض أن يولد تنوع الأعمال ردود أفعال مماثلة. وهناك عنصر مركب ثاني من تعريفات

---

[31]- نذكر هنا بمثالين داليين اثنين عن تطور أزمة ستوكهولم: مشاركة باتريسيا هيرست (Patricia Hearst) في هجوم على بنك، من قبل جيش التحرير المسمى (Symbionèse)؛ تلك المنظمة اليسارية الأمريكية في سنوات 1970، بعد اختطافها. وانخراط السفير البريطاني في أورغواي، في مطالب المنظمة اليسارية المعروفة باسم توباماروس (Tupamaros) التي احتجزته لعدة أشهر.

الإرهاب، يقحم عاملا تمت الإشارة إليه، في النقطة السالفة: التمييز بين الضحية المباشرة والهدف الحقيقي. وحسب هيس، فإن العنف الإرهابي يرمي إلى إنتاج تأثيرات سيكولوجية في أشخاص آخرين، زيادة على الأشخاص المتأثرين به فيزيقيا" (Hess, 1983 : 92). ويعرف كريلينيستن "علاقة ثلاثية" بين الإرهابيين ونموذجين اثنين من الأهداف" (Crelinsten, in Wilkinson, 1987 : 6-7). بينما يشير هوفمان من جانبه إلى أن: "الإرهاب موجه خصيصا نحو إنتاج تأثيرات سيكولوجية، تمس حلقة أوسع من الضحايا المباشرين والموضوع المباشر للاغتيال" (Hoffman, op. cit., 54). أما ماسكاليونايتي، فهو يؤكد بأن البعد الأقل اعتراضا عليه من تعريفات الإرهاب، يكمن في أن ما يحدث للضحية ليس هو المهم، لكن كيف أن ما تتعرض له الضحية، يؤثر في الجمهور العام وسلطات الدولة" (Maskaliunaité, 2002 : 46). باعتبارها كذلك، وفي هذا المستوى من التعميم، فإن هذه العلاقة الثلاثية، ليست لها أية خصوصية بالظواهر المعنية بالأمر. في إطار النزاع المسلح، فإن تخريب هدف عسكري أو مدني ليس سوى غاية مباشرة، بهدف التأثير في القدرة والإرادة القتالية للعدو. واقتباسا من ماسكاليونايتي، يمكننا أن نقول بأن ما يحدث لهذا الهدف أو الأهداف الموالية، ليس مهما في حد ذاته، بل أن ما هو مهم يتمثل في الآثار السيكولوجية المترتبة عن هذا التخريب أو التدمير على قيادة العدو، وأبعد من ذلك، على السلطة السياسية....

على غرار هاردمان، يدمج كثير من المؤلفين المعاصرين عنصرا تعريفيا مركبا ثالثا، يختزل الإرهاب في عنف فوضوي وتخريبي. بيد أن مثل هذا التقييد، يطرح نموذجين اثنين من المشاكل. أولهما، مثلما كان الأمر زمن هاردمان، فإن التمييز بين العنف الفوضوي وعنف الدولة، يميل في بعض الحالات إلى الالتباس والتشويش. في النموذجية التي اقترحها هيرمان وبيجو، فإن مفهوم "إرهاب منظمة واجهة"، يعكس هذه الأدواتية والاستغلال للعنف المعارض، من قبل الدول التي تتبنى وترعى الاغتيالات المقترفة على الساحة الدولية" (Hermant & Bigo, 1986 : 30). ثانيهما، أن أنصار الحد أو التقييد التعريفي للإرهاب في نطاق العنف الفوضوي وحده، لم يتوصلوا أبدا

إلى المعنى المهين للمفهوم والتخلص من الرهانات السياسية التي تتطلبها عملية التصنيف. وتترتب على ذلك، جدالات متكررة ومملة حول الطابع أحادي الجانب من تعاريف الإرهاب –"إرهاب البعض، يتمثل في محاربة حرية الآخرين"– وعودة متكررة إلى المعنى الاشتقاقي للعبارة، موجهة للتذكير بأن الممارسات الإرهابية للدول، تكون قاتلة بشكل أكبر من ممارسات الجماعات الإرهابية.

وفي تحليل أخير، فإن التجاوز الثنائي الذي عرّفه شميد سنة 1992، يمثل لب المشكلة التي يبحث الكتّاب الذين انكبوا على تعريف الإرهاب في تخصيصه: ملابسات العمل (زمن السلم) وخصائص الهدف السلمي (غير العدائي) تتمثل مبدئيا، في الاستنكار الأخلاقي الذي يبرر استخدام عبارة تعود للتكفير والاستهجان السياسي. في هذا الشأن، فإن إدراج البعد القيمي والمعياري يكون ضروريا لكي يعكس، ليس بالأخص الظواهر المعنية، بل إعادة بنائها الاجتماعي في إطار عملية تصنيف العنف السياسي. هكذا، يفرض "المخطط الأخلاقي" نفسه، عندما يتعلق الأمر بإجراء تمييز بين "أنماط العنف السياسي الإرهابية نوعا ما" (Crettiez, 1999 : 206). ونقصد من وراء ذلك، التمييز بين الجماعات التي تمارس أشكال العنف القاتلة عن تلك التي تحدد هجماتها في أهداف مادية.

وبعد عشريات عديدة من التفكير في تعريف الإرهاب، اتفق الكتّاب على الأقل على نقطة: المحصلة غير المرضية من هذا المشروع. المحاولات التعريفية التي تهمل البعد القيمي للمفهوم، تغذي الوهم الوضعاني وتشكل هكذا محل نقد. بينما تمثل المحاولات التي تدرج هذا البعد، اهتماما من وجهة نظر قانونية أو فلسفة سياسية، دون أن توفر مع ذلك، قاعدة صلبة للتحليل السوسيولوجي. ولم تتوصل لا هذه المحاولات التعريفية ولا تلك إلى أن تحدد بدقة، فئة الظواهر التي تحيل إليها. إذا كان بالإمكان حجب هذا الإشكال جزئيا، في إطار النقاش النظري، لكنه يبرز بالمقابل بكيفية مؤكدة، عندما توظف تلك التعريفات من أجل وضع معطيات إمبيريقية. إن الفروقات الإحصائية القاعدية الهامة في المعطيات التي تخصص بالتحديد من أجل تعداد الأعمال الإرهابية،

تكشف عن غياب الصرامة الميثودولوجية التي تهيمن في هذا الميدان" (Fowler, 1981 : 6).

وللمفارقة، فإن بناء موضوع التحليل، يستقل عن الأفكار التعريفية. ومن وجهة النظر هذه، تجب ملاحظة أن "مطاطية" وهلامية المفهوم ليست هي التي تطرح مشكلة ولا مرونة الموضوع. مثلما لاحظ ذلك هوايتاكر بشكل ملائم، فإن تفيئة الجماعات الإرهابية من قبل الدول الغربية، ترتكز على معايير سياسية وأسس مفهومية (Whitaker, 2001). في سجل مختلف، تصوّر غالبية الباحثين موضوعها، وفقا لنموذجها وشروط استدلالها، مستبعدة بذلك [من تحليلها] المعطيات التي تستجيب لتعريف الإرهاب. باختصار، لا يسعنا اعتبار ملاءمة تعريف للإرهاب، بمعزل عن القضايا النظرية التي قد تدقق معالم وملامح تحليل الظاهرة المعنية. وبالمقابل، فإن بعد نظرية الإرهاب، يتحدد بقدرة مؤلفها على البرهنة على مدى تناسبها مع الموضوع الذي يفترض أن تنتسب أو تحيل إليه.

5. متغيرات قانونية في تكوين الإرهاب

رغم غياب إجماع دولي حول تعريف كلي وعام عن الإرهاب وأبعد من قضايا المنهج التعريفي، يمكننا الوقوف عند عدد معين من العناصر التكوينية الأساسية للإرهاب والتي تفيدنا في فهمه، بشكل أفضل. هكذا فقد عرّف شميد ويونجمان ظاهرة الإرهاب على أساس مقاربة إحصائية، تتضمن 22 عنصرا تعريفيا أساسيا (Schmid and Jongman, 1988 : 28). وبتتبع مقاربة مفهومية أوسع، اقترح فليتشر عزل ثماني ميزات أولية من تعريف الإرهاب (Fletcher, 2006 : 894-912). من بين هذه الأخيرة، هناك خمس مفيدة في التحليل القانوني للفكرة، بالقدر الذي تسمح فيه بتناول الإرهاب الدولي، وفق نظرة تطورية وبإعطاء مرونة معينة للمفهوم، بالإحالة إلى طبيعة: العمل، النية، الضحايا، المقترفين للجريمة وعدالة القضية.

في المقام الأول، أن العمل الإرهابي هو عمل عنيف يؤثر في حياة الأفراد، سلامتهم الفيزيقية وأمنهم. هكذا، فإن الاتفاقية ضد تمويل الإرهاب تحتفظ [من أجل تعريف المفهوم] بالعواقب القاتلة أو التأثير الخطير في السلامة الجسدية للضحايا(32). وتركز التشريعات المحلية أو الوطنية أيضا، على عنف العمل الإرهابي(33). هذا العنف هو عنف العمل الإرهابي، بوصفه كذلك (عنصر مادي)، قصد الفاعل (عنصر أخلاقي) والعواقب الممكنة أو المقصودة من العمل. وفي بعض الحالات، فإن عنف العمل، مثل استخدام أسلحة الدمار الشامل، يسمح بمفرده بتوصيف العمل الإرهابي، بغض النظر عن مسألة الغرض الخاص وقصد الفاعل. إن عنف العمل الإرهابي،

---

(32)- وهي تتضمن مع ذلك، مرجعية للاتفاقيات الأخرى لمكافحة الإرهاب والتي تصف بالإرهابية، أعمالا غير عنيفة. جاء في الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (1999) المادة 1: "حسب هذه الاتفاقية يرتكب مخالفة [في معنى الاتفاقية التالية] كل شخص مهما تكن الوسائل، بصفة مباشرة أو لامباشرة، غير مشروعة أو عمدا، يقدم أو يجمع أموالا، بنية أن تقدم لاستخدامها أو هو يعلم بأنها ستستخدم، جزئيا أو كليا، بهدف اقتراف: أ)- عمل يعتبر بمثابة مخالفة، في نظر ومعنى تعريف إحدى المعاهدات المدرجة في أحد الملاحق، ب)- كل عمل آخر، موجه إلى قتل مدني أو إصابته إصابة خطيرة، أو أي شخص آخر لا يشارك مباشرة في الاقتتال الدار في حالة النزاع المسلح، عندما يستهدف هذا العمل [بفعل طبيعته أو سياقه] تهديد السكان أو إكراه حكومة أو منظمة دولية، على القيام أو الامتناع عن القيام بأي عمل مهما كانت طبيعته.

(33)- وفي غالب الأحيان، يتمظهر هذا العنف عبر ظروف وعبارات الحال، مثل: "إصابة خطيرة" أو أخطار على الصحة"، "خسائر جوهرية في الملكية"، "أو تخريب ممتد". وهناك مرجعيات عادية، تتمثل بالأساس في استخدام أسلحة القتل، مواد متفجرة، قابلة للاشتعال، مسممة أو كيمياوية"، أو بشكل عام، كل ما يمكنه أن يجرح أو يقتل شخصا فيزيقيا أو يخرب ملكية بكثافة واسعة. على أساس دراسة شميد ويونجمان (Schmid, Jongman, 1988 : 5-6)، فإن نسبة 83،5 % من مجموع 109 تعريفات (والتي تم تحليلها) تشير إلى العنف و/ أو إلى استخدام القوة. وبالمقابل، فإن الاتفاقية العربية لقمع الإرهاب (1998)، اتفاقية المؤتمر الإسلامي حول مكافحة الإرهاب (1999)، والتشريع الهندي، بفعل صمتها الظرفي في هذا الميدان، لا تتطلب هذا المستوى من الخطورة والعنف في العمل الإرهاب.

يحدد بقصد الفعل ونتائجه. وحدد المشرع الجزائري في المرسوم التشريعي رقم (92/ 03) مفهوم الجريمة الإرهابية في المادة الأولى، بما يلي: "يعتبر عملا تخريبيا أو إرهابيا... كل مخالفة تستهدف امن الدولة والسلامة الترابية، واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي: 1) بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو انعدام الأمن من خلال الاعتداء على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر؛ أو المس بممتلكاتهم. 2) عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق والساحات العمومية. 3) عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتها أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات...مثلما يجرم القانون الجنائي الفرنسي، على سبيل المثال، عمليات الابتزاز، تبييض رؤوس الأموال وجريمة التداول من الداخل باعتبارها أعمالا إرهابية، رغم أن الأمر يتعلق بأعمال غير عنيفة بوصفها كذلك، عندما تقترف "عن قصد في علاقة مع مشروع فردي أو جماعي، يستهدف زعزعة خطيرة للنظام العام بالتهديد أو بالترهيب". كما تعتبر تشريعات دول الكومنويلث الأعمال غير العنيفة، مخلفات إرهابية، مثل تلك التي تؤثر في تفاعل أنظمة المعلومات، المالية، النقل، الخدمة العمومية والاتصالات، وحتى العواقب العنيفة أو المرتكبة بهدف ونية الترهيب.

العنصر الثاني، الذي ركز عليه فليتشر هو النية المشروطة. إن الضعف الرئيسي في هذا المتغيّر، هو أنه يعرّف وفقا لتقييم ذاتي، في الأساس. وحسب فليتشر، لا يجب أن يحتل هذا العنصر المكانة الغالبة التي تخصه بها التعريفات العديدة –مثلما رأينا ذلك، أعلاه- التي تشترط نية التهديد أو النية القسرية، حيال السكان أو قصد التأثير في سياسة حكومة بالتهديد أو بالإكراه، بهدف إجبارها على القيام بعمل أو الإحجام عنه. وينتقد فيلتشر في الحقيقة، الصعوبات التي تواجه تحديد هذا العنصر الذاتي، في الجوهر. وفي نظره، فإن الهجوم يحدد في حد ذاته الهدف [يرتكز على عناصر ذاتية خالصة، أكثر تكيّفا مع القانون الجنائي وإدانة عمل الإرهاب]، باستثناء إشارة مضادة للغايات الشخصية أو الربحية الخالصة التي تستبعد توصيف المخالفة، في صورة عمل

إرهابي. لكن، العنصر القصدي للتهديد أو الإكراه، يظل شبه ثابت في مختلف التعريفات.

الميزة الأولية الثالثة التي عرفها فليتشر، ترتكز على صورة الضحايا. تستهدف الأعمال الإرهابية بشكل خصوصي، الأفراد المدنيين أو "الأبرياء". مع ذلك، فإن تحليلا دقيقا للقانون الوضعي، يكشف لنا أن فكرة الضحايا هي مفهوم أوسع. أولا، فهي قد تتضمن أفراد القوات المسلحة، مثلما يبين ذلك القانون الأمريكاني (Fletcher, op. cit., 5). ومن جهة أخرى، فإن التشريعات الوطنية تحتفظ بعبارة "أشخاص" في تعريفاتها، فهي لا تستثني لا القوات المسلحة، ولا ممثلي الدولة من حقل تطبيقها[34]. ثانيا، لقد تمكنت الدولة عبر التاريخ، من أن تُعتبرَ ضحيةً مباشرةً للأعمال الإرهابية. كما تكون من بين الضحايا في التمهيدات التعريفية الدولية بين سنوات 1935، وصولا إلى عام 1990. على سبيل الإشارة، فإن مشروع قانون الجرائم ضد السلم وأمن الإنسانية للجنة القانون الدولي عام 1954، ينظر إلى الدولة باعتبارها الضحية الوحيدة المحتملة من الأعمال الإرهابية. وعقب ذلك، فإن المقترحات التعريفية، تجتهد في التمييز بين الضحايا المباشرين وأهداف الأعمال الإرهابية. هذا التمييز بين ضحايا وأهداف الأعمال الإرهابية (Atherton, 2004 : 169)، يسمح لنا بإبراز اختلافات وفروق مفيدة، عندما تستهدف الأعمال الإرهابية حصريا، الاعتداء على المصالح والملكية الفردية أو العمومية أو البيئة.

الميزة الأولية الرابعة التي تعرّف عليها فليتشر، تتعلق بقضية القائم بالأعمال الإرهابية. وهي تولّد مسألتين خصوصيتين. من جهة، قد يكون الإرهابي فردا أو جماعة. وبسبب الميزات الخصوصية بتنظيم الحركات الإرهابية، فإن إمكانية توجيه الاتهام للجماعة [ككيان جماعي] تتجاوز الفاعل الفردي للمخالفة، يمكن أن تمثل

[34]– هكذا، فإن التشريع الباكستاني يحكم على الأعمال التي تحول دون اشتغال وأداء الموظفين وظائفهم، بأنها جناية إرهابية.

رهانا حاسما في فعالية المعركة. وتحيل غالبية النصوص الدولية والوطنية، إما إلى الفرد، إما إلى الجماعة وإما إلى القائم بالمخالفة [قد يعني ضمنيا، الفرد كما الجماعة]. وتحيل بعض التشريعات بصراحة إلى الأشخاص المعنويين، ناهيك عن الأشخاص الفيزيقيين، باعتبارهم مرتكبين لمخالفات إرهابية. ونتيجة لأن تشريعات أخرى مضادة للإرهاب، لا تشير إلى الشخص المعنوي كمقترف للمخالفة لا يتطلب مع ذلك، استثناءه من حقل التطبيق. في الحقيقة، فإن عددا كبيرا من النصوص لا تشير أبدا إلى القائم بالعمل الإرهابي وتكتفي بتعريف العمل، بمعزل عن مقترفيه، بينما تفضل نصوص أخرى أن تظل عامة، بتوظيف عبارات لا شخصية أو مجردة.

مع ذلك، فإن إدخال وتضمين الكيانات الشرعية أو الأشخاص المعنويين [من بين المقترفين المحتملين لأعمال الإرهاب، يبدو أمرا ضروريا]، عندما يتعلق الأمر بتوجيه تهمة تبييض الأموال الإرهابية أو بشكل عام، تمويل الإرهاب. فيما تبقى، بقدر ما تفترض الأعمال الإرهابية في معظمها، وجود مجموعة تؤمّن على الأقل، الجوانب اللوجيستية والتحضير للقيام بالأعمال، فإن مسألة اتهام الجماعة الإرهابية هي مسألة رئيسية، في مكافحة الجريمة على المستوى الدولي. ومن جهة أخرى، فإن مسألة المقترف (للمخالفة) تفرز القضية المثيرة للجدل وهي إرهاب الدولة. ففي عام 1954، كان مشروع قانون الجرائم ضد السلم والأمن للجنة القانون الدولي بشكل حصري، يشير إلى إرهاب الدولة ضد الدول. وتحيل صيغة مشروع القانون سنة 1990 إلى الفاعل (الجاني) باعتباره عونا للدولة، مفردة إذن إلى القائم بالعمل الإرهابي. واليوم، فإن النقاش يتبع سيره داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، في إطار النقاشات حول الاتفاقية العامة لمكافحة الإرهاب. ويدعو الاتجاه العام إلى استبعاد الدولة، باعتبارها مقترفا لمخالفات إرهابية (CFNPS, 2006).

مع ذلك، يظل إرهاب الدولة جد متنازع بشأنه، مثلما تبينه من جهة أخرى العقبات القضائية التي واجهت تسوية قضية تخريب سفينة (ريمبو واريور) التي تمتلكها المنظمة الأيكلوجية السلام الأخضر (جرين بيس) سنة 1985، من قبل المخابرات

الفرنسية في نيوزيلندا (Charpentier, 1986 : 873-885) كما قضية لوكيربي التي كانت فيها دولة ليبيا محل تهمة. بيد أن استبعاد أو استثناء الدولة كفاعل في العمل الإرهابي، لا يستبعد في شيء مسؤوليتها عن تدعيم العمل الإرهابي. مثلما يشير إلى ذلك شاليان، فإن هذا الدعم: "يمكن أن يتم في صور مختلفة، يعني في شكل دعم أيديولوجي، دعم مالي، دعم عسكري، دعم عملياتي، مبادرة بهجمات إرهابية وأخيرا ضلوع مباشر في هجمات إرهابية" (Chaliand, 1999 : 9-10). رغم الجدل المرتبط بمفهوم إرهاب الدولة ذاته، نشير إلى أن المحكمة الفدرالية الأمريكية لحقوق الإنسان، لم تتردد حديثا في استخدامه، بشكل صريح. في الحقيقة، في مرسوم 22 سبتمبر 2006 [كانت قاعدته عملية الكوندور التي قامت بها مجموعة من الدول الأمريكية اللاتينية، في سنوات 1970] فقد استخلصت المحكمة أنه باستخدام سلطة الدولة (بكيفية ملتوية) وبتنظيم عمليات الإخفاء القسري والتعذيب (على مستوى الدول)، فإن دولة البراغواي أصبحت محل اتهام (مدانة) بـ"إرهاب الدولة" والتي يجب عليها أن تتحمل مسؤوليتها الدولية المضاعفة.

أخيرا، فإن الميزة الأولية الأخيرة التي تم التعرف عليها في تحليل فليتشر، هي ميزة "عدالة القضية" (Fletcher, op. cit., 8). يتعلق الأمر بمسألة محل نزاع شديد، داخل المجتمع الدولي. بالفعل، هذا النقاش يمس بعدم وصم -وليس بالضرورة رفع التجريم- بعض الأعمال الإرهابية المقترفة من قبل جماعات تتابع قضية عادلة، مثل حركات التحرير الوطنية أو الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي. هذه هنا هي الصيغة "الإرهابية بالنسبة لأحدهم [المجاهد، من أجل الحرية بالنسبة للآخر]" هي التي يعاد التذكير بها بشكل ممنهج، للإشارة إلى صعوبات تحديد ما هو عادل وما هو ليس كذلك. وبسبب هذه المعضلة، فإن بعض الدول قد قرّرت استبعاد هذا المعيار مماثلة بالاستدلال الذي يريد ألا تشكل أية قضية عادلة، سبب عذر أو مبررا لاستخدام التعذيب. بيد أن استبعاد المجاهدين أو مقاتلي الحرية، يشكل موضوع نقاشات حامية الوطيس في المفاوضات حول الاتفاقية العامة ضد الإرهاب، في الجمعية العامة للأمم

المتحدة. إذ يتمثل الموقف الذي تتبناه وتدافع عنه منظمة المؤتمر الإسلامي في إطار هذه النقاشات، في استبعاد حركات تقرير المصير من تنفيذ قواعد القانون الجنائي الدولي المتعلق بالإرهاب وإخضاعها لتدابير القانون الدولي الإنساني. وعندما أشار أنطونيو كاسيز إلى أن القانون الدولي الإنساني لا يحمي المتواطئين والإرهابيين، أكثر مما يقوم به القانون الجنائي الدولي الذي يطبق أثناء السلم (Cassese, 2006 : 933)[35]، فهو يرى في هذا النقاش معركة أيديولوجية وسيكولوجية، أكثر منها مناظرة قانونية. لقد كانت منظمة المؤتمر الإسلامية تبحث بدلا من ذلك، عن نزع المشروعية عن توظيف علامة "إرهاب"، لكي تصف على سبيل المثال، الهجمات التي تقوم بها الفصائل الفلسطينية ضد الجنود الإسرائيليين.

إن وجهة النظر ذاتها للاستبعاد من الحق في السلم، في حالة المجاهدين من أجل الحرية، يبدو أن عمر موسى الكاتب العام السابق لمنظمة الجامعة العربية، قد دافع عنها بصفة مبطنة[36]. هذه الفكرة هي فكرة متطابقة من جهة أخرى، مع المعاهدة العربية (1998) ومنظمة المؤتمر الإسلامي (1999) اللتان تستعيدان كلاهما، في عبارات جد متقاربة، مفهوما واسعا يخص أعمالا تتم من أجل متابعة قضية عادلة. هذا الموقف من الاستبعاد لفائدة قانون الصراعات المسلحة، يعكس موقف القرار- الإطار الذي تبناه الاتحاد الأوروبي في سنة 2002، كما هو حال مجموعة ويسترن التي تشكلت من أجل التفاوض حول الاتفاقية العامة[37]. مع ذلك، تجب الإشارة إلى

---

[35]- يتمثل الاختلافان الرئيسيان [في الجوهر]، في سلطات التحري (الأوسع، عندما تعالج الجريمة الإرهابية، من قبل القانون الجنائي المتعلق بالإرهاب) وفي توجيه التهمة وتجريم الأعمال التحضيرية للهجمات الإرهابية (التي لا تجرم في القانون الإنساني الدولي، تحت فئة جرائم حرب، لكنها تجرم في القانون الجنائي للإرهاب) مثل تجميع الأموال والتبرعات.

[36]- هذا الافتراض الذي وضعه كاسيز والذي يذكر بتأكيدات عمرو موسى الذي يشير فيها إلى مشروعية الكفاح الفلسطيني، من أجل الحق في تقرير المصير.

[37]- Western Group

وجود اختلاف كبير مع اتفاقيتي منظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية: إذا توقعت هاتان المنظمتان (الإسلامية والعربية) استثناء، لفائدة حركات التحرير الوطنية، فإن القرار-الإطار للاتحاد الأوروبي والموقف الذي تدافع عنه ويسترن جروب يحل المشكلة من أساسها، بتوقع (بالفعل) عدم قابلية القانون الدولي المتعلق بالإرهاب للتطبيق، في الحالات التي يطبق فيها قانون الصراعات المسلحة وتنحرف بذلك، عن مشكلة تقييم عدالة القضية.

تجب الإشارة إلى أن استبعاد المجاهدين من القانون الدولي للإرهاب، لفائدة القانون الدولي الإنساني، ليس هو الموقف الوحيد الذي يجد من يدافع عنه، داخل المجتمع الدولي. هناك موقف استبعاد آخر يوجد، لكنه جد ملتبس، لا يقترح فرعا قانونيا بديلا، من أجل معالجة إشكالية الأعمال الإرهابية التي يقترفها مجاهدو الحرية. على سبيل المثال، فقد أبدت دولة باكستان، عقب انضمامها للاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل (1997) عام 2002، تحفظا يستبعد اللجوء إلى تطبيق الاتفاقية، وبشكل عام تطبيق القانون الجنائي الدولي على مجاهدي الحرية، دون تحديد ما هو النظام القانوني الذي يجب تطبيقه عليهم. لكن، مع الإشارة إلى طبيعة القواعد الفقهية، بشأن الحق في تقرير المصير. إذا تم النظر إلى هذا التحفظ، من قبل كثير من الدول على أنه لا يتلاءم مع موضوع وهدف المعاهدة، فهو لم يكن مهمّا بما يكفي، لكي يمنع المعاهدة من دخولها حيز التنفيذ بين باكستان وتلك الدول. وقد تمت الإشارة إلى التحفظ ذاته، من قبل دولة مصر، سوريا والأردن، أثناء انضمامها للاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (1999)، خلال سنة 2003 وسنة 2005. ويضع كاسيز إلى جانب هاذين الموقفين، موقفا ثالثا يطالب بالتوليف بين القانون الدولي الإنساني [في الحالة التي تقترف فيها الأعمال التي توصف بأنها إرهابية، ضد المقاتلين أثناء النزاع المسلح] عندما تصيب تلك الأعمال المدنيين، خلال نزاع مسلح (Cassese, op. Cit., 955). هذا الموقف هو الذي تبنته الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، التشريع الكندي، بعض المحاكم الإيطالية والوزيرة الإسرائيلية للشؤون الخارجية تزيبي ليفني.

وإذا بدا أن هذا الموقف يحظى بالأغلبية، بصدد التحفظات القليلة التي جاءت ضد الأحكام الملائمة ذات الصلة بالاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، يشير كاسيز إلى أن موقف الاستبعاد هذا، لفائدة قانون النزاعات المسلحة، يكتسح تدريجيا ويجد مزيدا من الأتباع، داخل المفاوضات حول المعاهدة العامة (Sassoli, 2006 : 29-48).

تسمح لنا هذه الخصائص الخمس الأولية، من تعريف الإرهاب [تصنيف فليتشر] بفهم وإلقاء نظرة عامة، على النقاشات التي تدور حول تعريف الإرهاب. وتضاف إلى تلك الميزات التعريفية الخمس، مميزات إضافية تتعلق بطبيعة تنظيم الجماعات الإرهابية، الطابع المسرحي لعملياتها الإرهابية وخصوصية أعوانها الذين يفترض أنهم لا يشعرون بأي ذنب ولا يبدون أي أسف" (Fletcher, op. cit., p. 5-10)[38]. وإذا بدت هذه العوامل مهمة على المستوى السياسي والسوسيولوجي، بيد أنها تبدو ضحلة من حيث الأهمية على مستوى التحليل القانوني. ويخلق التعريف القانوني للإرهاب إشكالية على المستوى الدولي، بحيت يتخذ بداية وقبل كل شيء، شكل غياب إجماع حول التعريف الكلي (العام) الشرعي. على المستوى الوطني، تختلف الوضعية بالقدر الذي تضع فيه المنظومات القانونية كلها، بصورة أو بأخرى، تعريفا شرعيا للإرهاب. في هذا المستوى، فإن تعريف الإرهاب يخلق إشكالية، لكنها إشكالية في عبارات ملاءمة وتوافق بين التعاريف المعتمدة واحترام مبادئ دولة القانون. وأبعد من البحث عن إنهاء وحل هذه المشكلات باقتراح حل معين، فقد حاولنا في هذه المساهمة أن نبرز المناهج التعريفية التي توضع في خدمة المشرّع، بهدف الفصل بينها مع أخطار وحدود كل خيار في الميدان. كما عملنا على تقديم للقارئ،

[38]- بسبب إرادتهم في بث الرعب في نفوس السكان المدنيين، فإن القائمين بالأعمال الإرهابية لا يبدون أي أسف، حيال ضحاياهم. تستجيب هذه العقلية للآلية نفسها، من أجل زعزعة الاستقرار السيكولوجي في الأهداف المعينة، ما يؤدي بالإرهابيين إلى تفضيل الأعمال ذات الطابع المسرحي.

بعض مفاتيح قراءة محتملة لتوجيهه، في تناوله للإدوات والتشريعات التي تعتمد من أجل محارب الإرهاب.

لكن، لم يكن في نيتنا، أن نقوم بمسح شامل للمسألة. إذ أن المتخصص والممارس سيجدان هنا العناصر الرئيسية التي تسمح لهما بالإلمام بإشكالية تعريف الإرهاب، في عالم حيث تقبع هذه الظاهرة في قلب الأجندة القانونية الدولية. إن كل حقبة من تاريخ القانون [والقانون الدولي تحديدا] يجب أن تجابه وتتصدى لهؤلاء المجرمين الذين يتحدّون المنطق الذي يشتغل في النظام العام. منذ زمن طويل، فقد بحث القانون عن العثور على وسيلة التصدي للقراصنة الذين كانوا يستفيدون من المجال غير المحدد لأعالي البحار، لكي يقوموا بتنفيذ مشروعاتهم الإجرامية. واليوم، وأمام تهديد جديد من النمط ذاته، فهم يغتنمون ويستغلون بقعا عمياء في المنظومة القانونية الدولية والعولمة، ما يفرض على القانون مرة أخرى، أن يعثر على الأدوات المطابقة، لكي يتصدى للعدو الجديد للإنسانية. ويبدأ هذا بالضرورة، بالاتفاق حول الكلمات والأشياء، يعني بواسطة تعريف للإرهاب يكون في الآن ذاته دقيقا بما يكفي، لكي لا يعيد النظر في حقوق وحريات الجماعات والأفراد ويكون واسعا بما يكفي، لكي يغطي الظاهرة في كليتها.

6- الرهانات السياسية والرمزية

إذا اعتبرت تعددية الظواهر عقبة كأداء، في وجه كل محاولة لتعريف الإرهاب، فإن الصعوبة الكبيرة تكمن في الثقل السياسي والرمزي لمثل هذا التعريف. بالفعل، في الوقت الذي يستهدف فيه المفهوم من حيث المبدأ، تفريغ النزاعات حول المبادئ من أجل تسهيل التفاهم المتبادل، يبدو أن تحديد المفهوم في الحالة الراهنة، يشكل في حد ذاته تحدّيا محوريا. إن الجدل الدائر حول تعريف المفهوم والجدل نفسه لا يمثلان إذن، في الحقيقة، سوى الشيء الوحيد نفسه. تترتب هذه الوضعية المركبة، عن الطابع المبني

اجتماعيا لكل تعريف عن الإرهاب، كما نتيجة لاشتراطات هذا التعريف، في عبارة مشرعة – أو لا مشرعة- العمل السياسي[39].

1.6. الإرهاب بناء اجتماعي

مثلما رأينا ذلك، فإن كل محاولة لتعريف الإرهاب، استنادا إلى مجموعة من المعايير الموضوعية، سيحكم عليها بالفشل. خاصة، وأن مثل هذه المقاربة تميل إلى حجب حقيقة مفادها أن معنى هذه العبارة، هو قبل كل شيء منتوج بناء اجتماعي. وبالفعل، يترتب توظيف عبارة "إرهابي" بدرجة أقل، عن تحليل حيادي وعقلاني لوضعية تاريخية خصوصية، بدلا من كونه تأويلا مطبوعا أيديولوجيا، بشأن ظواهر محددة تسجل في سياق سياسي وتاريخي معين. ويتأتى توظيف هذه العبارة من معركة رمزية، يتواجه فيها الفاعلون المتواجدون [يعني السلطة السياسية القائمة والجماعة الاجتماعية الموصوفة بالإرهابية وبقدر معين، العلميون والخبراء الآخرون] حول الكلمات، بغية جعل تأويلهم للواقع هو الذي يفوز. يحاول كل واحد منهم في هذه المعركة، إنتاج وفرض تمثله عن العالم الاجتماعي، يكون قادرا على التأثير في العالم ويؤثر في التمثلات التي يشكلها الأعوان" (Bourdieu, 1982 : 149-150). ويستهدف الصراع الاصطلاحي، تفكيك أو تشكيل الجماعات –الإرهابية بالمناسبة- بإنتاج أو تخريب التمثلات التي تجعل هذه الجماعات، تحظى بشهرة لنفسها وعند الآخرين. من زاوية النظر هذه، لا يمكن أن يوجد هناك إذن، تعريف وحيد للإرهاب يحظى بالإجماع. إن مدلول هذه العبارة، يتنوع دوما، حسب المكان، الحقبة لكن أيضا وبخاصة وفقا للعلاقات، وتحديدا علاقات القوة التي توجد بين مختلف الأطراف الفاعلة.

باعتباره بناء اجتماعيا، يحيل مفهوم الإرهاب إذن، بدرجة أقل إلى مشكلة تعريف شكلي، أكثر من ضرورة دراسة عملية الوصم التي تتوصل عبرها جماعة إلى

---

[39]- لقد أبرز شميد ويونجمان، بالفعل أن لا طابع أو خاصية العنف ولا ميزة العمل السياسي، يوجد في كلية التعريفات (Schmid, Jongman, op. cit., pp. 76-77).

فرض رمز "إرهابي"، على جماعة اجتماعية أخرى[40]. في هذا المنظور، يتطلب الأمر إذن، الانكباب على المواجهة التي تفرض عدة تعريفات، يطالب كل واحد منها بقيمة إشكالية وقضية مشروعة. في هذا الاتجاه، فإن المكانات الاجتماعية التي تحظى بها مختلف الوكالات التي تملي إراداتها، يجب أن يتم تحليلها مبدئيا، لأن الأمر يتعلق بقدرة الجماعة التي قد يفوز تمثلها عن العالم، وإذن وجراء ذلك، تعريفها لما هو إرهابي وما هو ليس كذلك. بعد ذلك، يجب تناول المواقف القانونية في ميدان الإرهاب، ليس من الزاوية المألوفة للطرائق الفعلية الضبط الاجتماعي، بل كطرائق رمزية للعمل السياسي، تحمل تمثلا معينا عن المجتمع وتراتبياته (Commaille, Dumoulin et Robert, 2000 : 222). إذ تساهم القواعد القانونية، بوصفها أدوات سلطة سياسية قائمة، مباشرة وبالفعل، في المعركة الرمزية حول تعريف العمل الإرهابي والإرهاب.

أخيرا، تتطلب مقاربة الإرهاب من زاوية عملية الوصم، تحليلا معمقا يتناول المكانة التي يحتلها النظام الإعلامي، في إشكالية الإرهاب[41]. تشكل وسائل الإعلام في الحقيقة مجموعة فاعلين أساسيين، بقدر ما تساهم فيه بتشهير وإعلام الجمهور بالخطابات والأعمال الحكومية، كما أنشطة الجماعات الإرهابية. فهي تشارك إذن، هي الأخرى نسبيا ومباشرة في المعركة، من أجل تعريف الإرهاب. إن إبراز أهمية التمثلات الاجتماعية في مسألة تعريف الإرهاب، يسمح لنا بفهم وإدراك الطابع المتحرك والمتقلب للترميز الإرهابي. بالفعل، بما أن معارضة هذا الترميز تتولد جراء

---

[40]- نظرية الوصم، تشتق من تيار سوسيولوجي تفاعلي رمزي. وهي تشكل ردا على النظريات التي طورها التيار الوضعاني والتي وفقا لها أن ظواهر الانحراف الاجتماعي، يمكن تفسيرها على أساس وجود ظروف موضوعية وخصوصية الملامح (سيكولوجية، مكتسب وراثي، الخ.). إن عملية الوصم هي عملية تصنيف، يشار بواسطتها إلى الجماعة الاجتماعية أو السلوك، كسلوك يعتدي على معايير الجماعة. أنظر في هذا الشأن (Marshall, 1994 : 273-275)

[41]- أنظر حول هذه النقطة، فكرة جيل كيبال (Gilles Kepel) بشأن استخدام الشريعة الإسلامية في مشرعة الأعمال الإرهابية والتي تم تقديمها بمناسبة ملتقى يوم 14 جانفي 2001.

سياق جغرافي، تاريخي وسياسي خصوصي، يبدو أن تطورات هذا السياق، يمكنها أن تتطلب تغيّرا في الترميز.

ويخبرنا التاريخ في الحقيقة، عن العديد من تقلبات الوضعيات من هذا النمط. من بين الأمثلة المتداولة، يمكننا ذكر حالة ياسر عرفات [بوصفه مؤسسا لحركة فتح، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية] قد انتقل على التوالي، من موقع الإرهاب الدولي إلى مكانة حائز على جائزة نوبل للسلام، عام 1994، قبل أن يستعيد [في نظر إسرائيل وقسم من الرأي العام الدولي، الغربي] صورة الإرهابي، بعد تجدد الانتفاضة الفلسطينية في سبتمبر سنة 2000. وفي الشأن ذاته، يمكننا الإشارة إلى حالة نيلسون منديلا أو بعض الجماعات الأفغانية المسلحة التي انتقلت، حسب السنوات وتحول السياق العالمي، من مكانة "مجاهدي الحرية" إلى مكانة "الإرهابيين المتعصبين". ليست هذه بطبيعة الحال، سوى بعض الأمثلة من بين العديد من الأمثلة الأخرى الفاضحة، لكنها تعكس، الارتباطات الوثيقة التي بين مسألة الإرهاب من جهة ومسألة مشروعية العمل السياسي، من جهة أخرى.

2.6. وصمة الإرهاب معركة من أجل الشرعية...

إن لفظ "إرهاب" هو علامة أو ماركة، لكن أكثر من ذلك، فهو علامة إضافية مشبعة على المستويين الأخلاقي والسياسي. إن المعنى العام يجعل من الإرهاب شكلا من العنف المتطرف، يقحم ضحايا أبرياء ويعكس إرادة مقصودة، من أجل خلق مناخ من القلق بين السكان. وهو يحيل إلى صورة المتعصب، البربري، اللاإنساني إن لم نقل المريض عقليا (Whitaker, 2001 : 21-25). إن الجماعات والأفراد الموصومين بـ"الإرهابيين" لا يخطئون في ذلك، من جهة. وجميعهم، باستثناء البعض النادرين تقريبا، يرفضون هذه الصفة ويفضلون أن ينسبوا إلى "حركة مقاومة" [معركة من أجل التحرير الوطني، حرب عصابة] ضد "القمع". وكلهم يحاولون تبرير أعمالهم، بالتذكير بالعنف الأول –العنف الباني- الذي مورس ضدهم من قبل العدو. عندئذ، فإن فرض تسمية

"إرهابي" [على الرأي العام] على عدو، يعني تعريف إطار الصراع في معنى غير ملائم للطرف المعارض. وهذا يعني، التسليم جدلا باللامشروعية الأساسية لمعركة الآخر.

على العموم، تجد هذه اللامشروعية تبريرها في اللجوء إلى شكل لامشروع من العنف الفيزيقي. وعقب "عملية الحضارة" والتمدن التي أبرزها نوربيرت إلياس، فإن الميكانزمات السيكولوجية والاجتماعية للإكراه الذاتي، تكون بالفعل قد نبذت واستبعدت تدريجيا [في المجتمعات الحديثة] توظيف القوة في العلاقات الاجتماعية. إن السلوكيات العنيفة قد وصمت منهجيا ورفعت عنها المشروعية مباشرة، عندما لا تكون من فعل سلطة مؤهلة خصوصيا، من أجل استخدام القوة. هكذا تم استبعاد العنف، حسب تعبير نوربيرت إلياس إلى "عمق الثكنات" (Elias, 1990 : 193)، لكي لا يخرج منها سوى في بعض اللحظات الاستثنائية أو الطارئة. في الحالة السوية، يظل استخدام القوة إذن، من احتكار بعض الأجهزة الحكومية المتخصصة والمشيّدة كمؤسسات حقيقية، من أجل ضبط السلوكيات الاجتماعية" (Weber, 1971 : 97)[42]. وتبدو هذه اللامشروعية الأساسية للعنف اللاحكومي، زيادة على ذلك، مدعمة بشكل معتبر عندما تسجل الأعمال العنيفة في إطار مجتمعات ديمقراطية، تسمح مبدئيا، بالتعبير عن الاحتجاج بسبل أخرى عدا سبيل العنف.

في هذا السياق [استبعاد كل عنف اجتماعي أو سياسي]، أصبح استخدام عبارة إرهابي سلاحا في معركة تواجه بين عدوّين اثنين، حول مسألة مشروعية عملهما السياسي. هذا السلاح، أبعد من أن يكون ثانويا، يبدو بالعكس مهما كما هو الصراع العسكري نفسه. إن وصم العدو عبر مفهوم اتهامي، يسمح بالفعل بالتأثير بشكل محسوس في علاقة القوة. في الحقيقة، إذا توصل أحد الطرفين إلى إقناع الرأي العام، بأن

[42]- يتقاطع هذا التحليل في نقاط عديدة، مع تحليل ماكس فيبر الذي يرى أن الإكراه الفيزيقي المشروع، هو من أهم السمات الرئيسية للدولة الحديثة. في نظر ماكس فيبر، تعرف الدولة في الحقيقة، بأنها "مشروع سياسي ذا طابع مؤسساتي، عندما وطالما أن إدارته الإدارية تطالب بنجاح، عبر تطبيقها للتنظيمات، باحتكارها للإكراه الفيزيقي المشروع".

الطرف الآخر هو طرف الإرهابيين، يصبح من القوة بمكان المراهنة على أن هذا الرأي سيجند في مصلحة الطرف الأول. ويقلب بذلك أو يعمق، من عدم التناسق الموجود مسبقا في علاقة القوة. إن إلصاق ترميز الإرهابي على جماعة، يؤدي إذن إلى تطور الإدراك أو الصورة الاجتماعية لهذه الجماعة التي تفتقد لكل مشروعية، سيؤدي بها الأمر إلى الانخراط دوما أكثر قدما في درب الخفاء والسرية والعنف. إن استخدام عبارة الإرهاب، يستجيب إذن وفي الغالب إلى عدم أهلية منطقية، يتم على إثرها متابعة هدف عزل وإضعاف العدو. يسمح هذا المنطق من أجل نزع الأهلية واللامشروعية، بتبرير اللجوء وتوظيف وسائل استثنائية في إطار الصراع ضد الإرهاب.

في الواقع، بما أن الإرهابي يشبّه بالبربري، والوحش دون روح أو أخلاق، وبما أنه لا يدع أية فرصة للضحايا الذين يضربهم بتعسف، وبما أنه استثنى نفسه وأقصاها من الجنس الإنساني، فمن المشروع والعدل معاملته على خلاف كل مجرم آخر. وهكذا، يتم تبرير التدابير الاستثنائية التي يتم تبنيها وتطبيقها، سواء من أجل "متابعة" ومطاردة الإرهابيين، كما من أجل القمع الجنائي لأعمالهم. وعليه، فإن علامة إرهابي ترفع بهذه الصيغة غطاء كل شرعية عن سلوكيات العدو، كما تبرر الطرق المفرطة التي تستخدم في المعركة ضد هؤلاء[43]. إن أعمال جماعات التحرير المسلحة التي تبنتها السلطات السياسية الإسبانية، شروط الاحتجاز القاسية التي تفرضها السلطات الألمانية على أعضاء منظمة الجيش الأحمر أو كذلك، المعاملات التي تطبقها الولايات المتحدة على الإرهابيين من شبكة القاعدة، هي أمثلة واضحة عن هذه الانتهاكات للقانون والتي تمشرعها عملية التصدي للإرهاب. إن المعركة السياسية حول مفهوم الإرهاب، كما الاستغلال المتواتر لهذه الفكرة، يجعل في النهاية من الوهم، كل محاولة لتعريف

[43]- أنظر في هذا الصدد، التقرير السنوي غير الحكومي للمنظمة العالمية (Human Right Watch) في سنة 2002، كما تقرير تلك المنظمة نفسها (Human Right Watch, “ La champagne contre la terreur masque des atteintes aux droits de l’homme ”, communiqué de presse, Washington DC., 16 Janvier 2002).

الإرهاب. لا يمكن لأي تعريف كلي أو عام، أن يخرج عن هذه المناظرات، طالما بدت هذه الأخيرة مشبعة بالأحكام القيمية وبالاعتبارات الأيديولوجية. لا يمكن عندئذ، لأي تعريف أن يفرض نفسه على أمل تحقيق نوع من المشروعية، سوى في سياق محدد جيّدا في الزمان وفي المكان. وعلى أي حال، فإن هذا التعريف سيعكس دوما وجهة نظر الفاعل الذي عرف كيف يجند بفعالية أكبر الموارد المتاحة له، في إطار اللعبة السياسية.

في هذا السياق، مثلما لاحظت ذلك بصدق إيزابيل صومييه، فإن الـ"قانون" العام والوحيد للإرهاب، قد يكون هو التالي: الجماعة الإرهابية هي جماعة تعتبر، في نهاية عملها كإرهابية" (Sommier, 2000 : 92). بالنظر إلى الصعوبات التي نواجهها بشأن كل تعريف للإرهاب، سواء بسبب لا تجانس الظاهرة، كما بسبب شحنتها الانفعالية، السياسية والرمزية، يجب علينا أن نتساءل على مدى ملاءمة مثل هذا التعريف، من زاوية نظر العلوم السياسية. يبدو أن هذه الملاءمة، يجب أن يعاد النظر فيها لأسباب عديدة. بداية، على المستوى التطبيقي، أن تحقيق إجماع صلب حول التعريف الواحد نفسه هو في الوقت الراهن أمر مستبعد، إن لم نقل مستحيلا، طالما بدت الحقائق مشتتة ووجهات النظر غير قابلة للتوافق. وجراء ذلك، فإن وضع مثل هذا التعريف، لن يكون من دون خطورة. في الحقيقة، لقد رأينا أن تعريف الإرهاب، مهما كان، قد يشكل خطر اشتمال واحتواء مجموعة ظواهر العنف السياسي وجراء ذلك، حرمانه من كل مشروعية بإضافة مضمون معين، لا يؤهل ضمنيا هذا الأخير، المرتبط بهذا المفهوم.

أخيرا، من وجهة نظر المتابعات القضائية والقمع الجنائي للأعمال الإرهابية، لا يبدو من الأكيد وبالضرورة، إنتاج تعريف للإرهاب. إن غالبية المخالفات المحتملة في هذا السياق، نجدها في الحقيقة مشمولة مسبقا بتدابير القانون العام، الخاصة بمختلف التشريعات الوطنية. في الحقيقة، أن مسألة تعريف الإرهاب تشكل أقل من رهان للعلوم السياسية التي يمكنها أن تتخلى عن مثل هذا التعريف، بل هو رهان سياسي.

إن الإحالة إلى الإرهاب يعبر قبل كل شيء، عن إرادة سياسية لتعيين خصوصية الظاهرة، مقارنة بأشكال أخرى لاشرعية من العنف. وأن وصم البعد السياسي وبشكل أخص البعد الاحتجاجي من هذا العنف هو المستهدف. وأبعد من أن تكون تعريفا ملائما في إطار تحليل علمي، فإن عبارة الإرهابي هي إذن وقبل كل شيء، رمز وعلامة نلصقها (وبواسطته نخلع كل شرعية) بالعدو. إن فكرة الإرهاب هي أداة معركة سياسية؛ إنها تنتقده ولكنها ليست قادرة بأي حال على تفسيره.

3.6. تحوّل الظاهرة نحو الإرهاب الديني

إن جرد مجموعة كاملة من التعريفات المذهبية، يجد تبريره في أهمية وضرورة بيان أن مفهوم العمل الإرهابي، رغم وجوده في سياق ثقافي وتاريخي محدد ومتقلب [وتحالفه مع الأيديولوجيات المهيمنة في حقبة معينة] يتبنى على الدوام الأهداف نفسها، في تحليل ودلالة المفهوم ومن جهة أخرى، أنماطه مقارنة بالسياق السياسي الذي يبرز فيه ويتطور. على سبيل المثال، في نهاية 1960، وخلال سنوات 1970، استخدم مفهوم الإرهاب لغاية سياسية خالصة. وقد وظف غالب الوقت في إطار ثوري وماركسي، لكنه طبق على الحركات الانفصالية والعرقية أو الإثنية. وبداية من سنوات 1980، فقد اتخذ اتجاها أيديولوجيا، بهدف الإشارة إلى نمط من الصراع، يستهدف زعزعة الغرب. كما ألحق، بعد ذلك، بنمط من الكفاح الذي تعتمده الحركات المعارضة أو من قبل الدول، في مواجهة دول أخرى أقوى منها عسكريا.

مثلما حددنا ذلك من قبل، هناك عبارات أخرى جديدة، ظهرت بفضل التقدم في فهم ومفهمة الجريمة الإرهابية (Kegley, 2003 : 151-159). في الواقع، بواسطة تنقيب بسيط بواسطة محركات بحث الإنترنيت الأكثر شيوعا، تحيل عبارة "إرهاب" في نهاية عام 2002 إلى ما يناهز 317 000 وثيقة، بينما بلغ عدد تواتر عبارة "إرهابي"، قرابة 159.000 مرة. يؤكد هذا الرقم القياسي مرة أخرى هذه المعاينة: منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، في نيويورك وواشنطن، تحتل هذه الظاهرة مكانة مركزية في الحياة

الدولية. والعمليات التي تنسب إلى أسامة بن لادن وجماعته -القاعدة- تطبع نشأة "إرهاب-متطرف" عابر للدول، وهي مرحلة جديدة نوعيا، بشأن تزايد وقوة أشكال العمل المنتشرة منذ مدة طويلة، لكنها عرفت تضاعفا فرجويا منذ نهاية الهيمنة القطبية الثنائية في العلاقات الدولية من قبل واشنطن وموسكو؛ اللتان حاولتا جاهدتين الحفاظ على استتباب الأمن كل في "معسكرها".

منذ ما يزيد عن عشر سنوات تقريبا، برز نوع جديد من الإرهاب ذي الدافع الديني، أشار إليه العديد من الكتّاب. إن الرعب المقدس، الرعب المنتشر باسم الإله ليس في الحقيقة، ظاهرة لا مسبوقة تاريخيا، مثلما أشار إلى ذلك ديفيد رابوبورت: "لقد حفّز الدّين خلال القسم الأكبر من القرون الماضية، الأعمال الإرهابية قبل أن يفقد من تأثيره، انطلاقا من القرن 19م" (Rapoport, 1984). بعض المؤلفين أمثال بيير كونيزا (Conesa, 2005 : 21) يعتقد مع ذلك بأن: "بعض السمات المميزة للأنواع الأخرى من الإرهاب، خاصة في الرمزية التي تطبع أكثر ألأهداف وعدد الضحايا المهم تعكس ميكانزمات المشروعية، المفاهيم الأخلاقية والرؤية العالمية للإرهاب الديني". وجراء ذلك، فإن عبارة "إرهاب" تحمل العديد من المعاني ويمكنها أن تنطبق على جماعات متنوعة (مجموعات محدودة) سياسية، طوائف دينية، حركات انفصالية) كما على أيديولوجيات (ماركسية، فوضوية، فاشية، دينية، وطنية) أو على دول. وبالمقابل، فإن التكيّف السريع للظاهرة الإرهابية مع تطور التكنولوجيات (تطور وسائل الإعلام، الإنترنيت) والتحولات السياسية والاقتصادية (ولادة الدولة الحديثة، ظاهرة العولمة) قد غيرت وسائل نشاطها وتواصلها، دون أن تغيّر بالضرورة من دوافعها وغاياتها.

خلاصة

ومن الملاحظ بكل تأكيد أن التعريفات، المذاهب والتصنيفات التي ترتبط بالإرهاب هي عديدة، تخدم في الأساس عملية وضع معايير إجرائية، ترتبط مباشرة بالإرهاب وتسمح بمفهمته كـ"مخالفة". ومع ذلك، وبسبب التعقيد المتزايد للظاهرة، لم تتمكن أية دراسة من التحديد المستفيض لها. وحسب دراسة تانجي ستروف دو سويلاند: "يظهر من تشابك التعريفات العقدية، خلاصة تعني أن المخالفة الإرهابية تتميز بعمل سياسي عنيف، موجه عن قصد ضد طرف (غير مقاتل) مع إرادة التأثير في اتجاهات وسلوكيات السلطات وكلها تتغذى بنية "الإرعاب". يمكن توظيف العمل الإرهابي كوسيلة تأثير، سواء من قبل الفاعلين (الدول) كما غير الحكوميين. وعليه، فإن الإرهابيين يتميزون بالإرادة المتعمدة، برفض التمييز المكره الذي يسود بين المتنازعين والمحايدين، المقاتلين وغير المقاتلين، الوسائل المشروعة واللامشروعة" (Swielande (de), 2004 : 1-7). ورغم صعوبة وضع نموذجية للعنف السياسي، فإننا نعتقد بأن صعوبة دراسة موضوع الإرهاب تعكس في المستوى نفسه، مسألة العنف السياسي الذي يغلب في ترسيخ المصالح الخاصة أو رؤية العالم، في توصيفات أو تحليلات تزعم أنها تحليلات محايدة.

قائمة المراجع

1. حلمي، نبيل أحمد (1988)، الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، القاهرة : دار النهضة العربية.

2. رشوان، عبد الحميد (1998)، الإرهاب والتطرف من منظور علم الاجتماع، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية.

3. سنشتاين، كاس. ر (2014)، الطريق إلى التطرف. اتحاد العقول وانقسامها، ترجمة دويدار س. نصر، القاهرة : المركز القومي للترجمة.

4. Alejandro, T. (2002), « A propos du terrorisme », in Colloque international organisé par ATTAC France « Le 11 septembre, un an après ».
5. Alexander, Y. (2002), Combating Terrorism : Strategies of Ten Countries, Michigan : University of Michigan Press.
6. Atherton, K. A. (2004), « Compensating Victims under the 'Terrorism exception of the Foreign Sovereign Immunities Act : a State sponsored Victim's Compensation Fund », in Willamette Journal of International Law and Dispute Resolution, vol. 12.
7. Babeuf, F. N. (1969), « Le tribun du peuple » (1794-1796), Paris : Union générale d'édition.
8. Baehrel, R. (1951), « Histoire des sentiments : la Terreur » in de Lucien Febvre, Annales. Économies, Sociétés, Civilisations, Volume 6, Numéro 4.
9. Blanc, L. (1843), Histoire de dix ans, Paris : Pagnerre.
10. Bonanate, L. (1994), « Le terrorisme international », in coll. XXe siècle Casterman, Giunti.
11. Bourdieu, P. (1982), Ce que parler veut dire. L'économie des échanges linguistiques, Paris : Payot.
12. Cassese, A. T. (2006), « The Multifaced Criminal Notion of Terrorism in International Law », in Journal of International Criminal Justice, vol. 4.
13. Center for non Proliferation Studies (CFNPS) (2006), « Draft Comprehensive Convention on International Terrorisme ", in

Inventory of International Nonproliferation Organizations and Regimes.

14. Chaliand, G. et Blin, A. (2006), « Histoire du terrorisme l'Antiquité à Al-Qaïda », Paris : Bayard.
15. Chaliand, G. (dir.) (1999), Les stratégies du terrorisme, Bruxelles : Editions Desclée de Brouwer.
16. Charpentier, l. (1986), « L'affaire du Rainbow Warrior : règlement interétatique », in AFDI.
17. Clit, R. (2002), « La terreur comme passivation », in Topique, n.81.
18. Commaille, J, Dumoulin, L. et Robert, C. (2000), La juridicisation du politique, leçons scientifiques, Paris : LGDJ.
19. Conesa, P. (2005), « La violence au nom de Dieu », in La Revue Internationale et Stratégique, n° 57.
20. Crelinsten, R. D. (1987), « Terrorism as Political Communication : The Relationship between the Controller and the Controlled », in : P. Wilkinson (ed.), Contemporary Research on Terrorism, Aberdeen : AUP.
21. Crettiez, X. (1999), « Les modèles conceptuels d'appréhension du terrorisme », in Cahiers de la Sécurité Intérieure, n° 38.
22. Cumin, D. (2004), « Tentative de définition du terrorisme à partir du jus in bello », in Revue de Science Criminelle et de Droit Pénal Comparé, n° 1.
23. Derrida, J. (2004), « Qu'est ce que le terrorisme », in le de Monde diplomatique, fevrier.
24. Dictionnaire politique : encyclopédie du langage et de la science politiques (1860), Paris : Pagnerre.
25. Elias, N. (1990), La dynamique de l'occident, Paris : Calmann-Levy.
26. Fletcher, G. (2006), « The Indefinahle Concept of Terrorism », in Journal of International Criminal Justice, vol. 4, No. 5.
27. Fowler, W. F. (1981), Terrorism Data Bases : A Comparison of Missions, Methods, and Systems, Santa Monica : Rand Cop.
28. Geffroy, A. (1979), « Terreur et sa famille morphologique », in Néologie et lexicologie, Paris : Larousse.

29. Gielen, A.-J. (2008), Radicalisation en identiteit : Radicale rechtse en moslimjongeren vergeleken.
a. Amsterdam : Aksant.
30. Goodin, R. (2006), What's Wrong with Terrorism, Cambridge : Polity.
31. Guillaume, G. (1989), « Terrorisme et droit international », in R.C.A.D.I.
32. Hacker, F. (1976), Terreur et terrorisme, Paris : Flammarion.
33. Hardman, J.B.S. (1935), « Terrorism », in The Encyclopedia of the Social Sciences, New York : Macmillan, vol. 14., in W. Laqueur & Y. Alexander (eds), The Terrorism Reader, New York : Penguin.
34. Hermant, D. & Bigo, D. (1986), « Un terrorisme ou des terrorismes », in revue Esprit, n° 94-95.
35. Hess, H. (1983), « Terrorismus und Terrorismus-Diskurs », in Kriminologisches Journal, vol 15.
36. Hoffman, B. (1999), La mécanique terroriste, Paris : Calmann-Lévy.
37. Human Right Watch, (2002), " La champagne contre la terreur masque des atteintes aux droits de l'homme ", in communiqué de presse, Washington DC., 16 Janvier..
38. Kant, E. (1948 (1795), Projet de paix perpétuelle. Esquisse philosophique, Trad. J. Gibelin, Paris : Ed. J. Vrin.
39. Kegley, Jr, Charles, W. (2003), The New Global Terrorism. Characteristics ...in Kegley, Jr (dir.), New Jersey : Practice Hall, Pearson Education.
40. Larousse (1989), Dictionnaire de la langue française, Paris.
41. Laqueur, W. (1977), Terrorism, London : Weidenfeld & Nicolson.
42. Laqueur, W., & Alexander, Y. (1987), The Terrorism reader : A historical anthology, New York : New American Library.
43. Lemkin, R. (1934), Les actes constituant un danger général (interétatique) considérés comme délits de droit des gens, Paris : A. Pedone.
44. Lenoble-Pinson, M. (2000), « Liberticide : néologisme révolutionnaire », in H. Dumont, H. et al., « Pas de liberté pour les ennemis de la liberté ?», Bruxelles : Bruylant.

45. Londres, A. (2002), Les Comitadjis, Paris : Le Serpent à Plumes.
46. Marshall, G. (Ed) (1994), The Concise Oxford Dictionary of Sociology, Oxford : Oxford University Press.
47. Maskaliunaité, A. (2002), « Defining Terrorism in the Political and Academic Discourse », in Baltic Defence Review, vol. 2.
48. Mellon, Ch. (1995), Éthique et violence des armes, Paris : Assas Éditions.
49. Michelet, J. (1858), Richelieu et la Fronde, Paris : Chamerot.
50. Morozov, N. (1880), Terroristicheskaya Borba, Genève, cité par Laqueur, W. & Alexander Y. (1987) (eds.), The Terrorism Reader, New York : New American Library.
51. Oberschall, A. (2004) « Explaining Terrorism : The Contribution of Collective Action Theory », in Sociological Theory, vol. 22.
52. Rapoport, D. (2005), « Terreur moderne : les quatre vagues », www.terrorisme.net/pdf/2005-Rapoport.pdf.
53. Rapoport, D. (1984), " Fear and trembling: Terrorism in Three Religious Traditions ", in American Political Science Review, vol. 78, n°3, September.
54. Reber, Ch. (1936), Terrorisme et diplomatie, Paris : La Technique du Livre.
55. Reinares, F. (2008). Radicalisation processes leading to acts of terrorism. A concise report by the

i. European Commission's expert group on violent radicalization : European Commission.

56. Robert (Le) (1992), Dictionnaire historique de la langue française, Paris.
57. Roche (de la), R. S. (2004), « Toward a Scientific Theory of Terrorism », in Sociological. Theory, vol. 22, No. 1, March.
58. Sassoli, M. (2006), « La définition du terrorisme et le droit international humanitaire », in Revue Québécoise de Droit International, hors-série.
59. Schmid, Alex P., & Jongman, Albert J. (1988), Political Terrorism, Amsterdam : North-Holland Publishing Company.
60. Sommier, I. (2000), Le Terrorisme, Paris : Flammarion.

61. Sottile, A. (1938), « Le terrorisme international », in Recueil des Cours de l'Académie de Droit International de La Haye, vol. 85.
62. Sorel, J. M. (2002), « Existe-t-il une définition universelle du terrorisme », in colloque sur « Droit international face au terrorisme », Paris : Pedone.
63. Stepniak, D. (1885), La Russie souterraine, Paris : J. Lévy.
64. Swielande (de), T. S. (2004), « Le terrorisme dans le spectre de la violence politique », in Les Cahiers du RMES, n° 1 Juillet.
65. Tilly, Ch. (2004), « Terror, Terrorism, Terrorists », in Sociological Theory, vol. 22.
66. Trotsky, L. (1935), Défense du terrorisme, Paris : Éditions de la Nouvelle Revue Critique.
67. Venturi, F. (1972), Les intellectuels, le peuple et la révolution, Paris : Gallimard.
68. Vermeulen, S. (2002), « Brève histoire de la terreur », in revue Regard conscient, Septembre, No 5.
69. Waciorski, J. (1939), Le terrorisme politique, Paris : A. Pedone.
70. Walther, R. (1997), « Terror, Terrorismus », in R. Koselleck & O. Brunner (dir.), Geschischtliche Grundbegriffe, Stuttgart : Klett-Cotta.
71. Wardlaw, G. (1982), Political terrorism, Cambridge : CUP.
72. Weber, M. (1971), Economie et société, Paris : Plon.
73. Whitaker, B. (2001), « The Definition of Terrorism », in The Guardian, 07.05.01.
74. Whitaker, D.J. (ed.) (2001), The Terrorism reader, London : Routledge.
75. Wilkinson, P. (1987), « Three Questions on Terrorism », in Government and opposition, Aberdeen : AUP.

عمليات ومراحل التحول من التطرف إلى الإرهاب

يشخص هذا المبحث كيف يمكن مقاربة ظاهرة التطرف (الذي قد يؤدي إلى الإرهاب) من زاوية نظر وقائية. وجراء ذلك، يجب التركيز على التطرف الذي تلهم به الروابط، التطرف الذي توحي به الحقوق، التطرف الذي يؤدي إليه الدّين وفي الأخير، على التطرف الذي يلتصق بالنشاط السياسي. ونحاول هنا بالتحديد، أن نتعرف ونكشف عن إشارات التطرف وتطوير أداة تسمح لنا بمراقبة تلك الإشارات.

1. مدخل

ننطلق في هذا البحث من مبدأ يقول بأن التطرف (الذي قد يؤدي إلى الإرهاب) يعرف تطورا يتبع عملية أو سيرورة تصاعدية. يتعلق الأمر بديمومة وتسلسل تمثل ضمنه الراديكالية، التطرف والإرهاب مختلف مراحل ودرجات تلك السيرورة المتنامية. وتسمح لنا استعارة "جبل الجليد" برؤية عينية لكيفية سريان هذه الديمومة الصادمة. يمكن أن يعتبر الإرهاب قمة جبل جليدي، تكون في علاقة مباشرة مع العمليات الكامنة، التحتية والمبطنة التي تتمثل في الراديكالية والتطرف، متخذة أشكالا مرئية أقل في المجتمع، أثناء تطورها. ويقارن أستاذ علم النفس الاجتماعي مقدّم (Moghaddam, 2005) العملية الراديكالية بصعود الدرج. بينما يصف ماك كولي وموسكالينكو (Mc Cauley et Moskalenko, 2008) عملية الراديكالية بكيفية هرمية، حيث تحتل قاعدة الهرم من قبل الأنصار وقمة الهرم، من قبل الراديكاليين العنيفين. ومن جانبه، يرى مليس (Mellis, 2007) أن العملية الراديكالية تتمثل بدلا من ذلك، في تفاعل بين ظاهرة العرض والطلب، حيث تبرز فتحة معرفية بسبب التفاعل مع بيئة الثقافة. في عبارة أخرى، أن عملية التطرف هي عملية تمارس فيها مختلف المياكانزمات الكامنة تأثيرا بليغا.

وتلامس الراديكالية حدود دولة القانون الديمقراطي. يكون اللاتسامح المتنامي الذي يرافق عملية راديكالية حيال آراء أخرى، بالفعل في حالة تناقض صارخ مع أساسات الدولة الديمقراطية، مثلما هي حرية التعبير واحترام القرارات المتخذة

ديمقراطيا. لكن، لا يجب الإفراط في هذا التأكيد بكيفية حتمية أكثر، لأن الراديكالية ليست في الحقيقة وبالضرورة مناقضة للقانون ولا تنتهي دوما بسلوك عنيف. بالعكس، في عديد من الحالات، فهي لا تذهب أبعد من ذلك (De Graaff, de Poot & Kleemans, 2009). وتتمثل المشكلة مع ذلك [في بعض الحالات الاستثنائية] في أن اقتراف الأعمال العنيفة، قد تترتب عنه أضرار جسيمة على المجتمع. ويكون من مسؤولية والتزام الديمقراطية، أن تحتمي ضد هذه التطرفات. تتمثل غائية هذا البحث إذن، في تفحص كيف يمكننا تجنب أن تتحول هذه الراديكالية إلى توظيف للعنف، بالكشف مبكرا والتعرف على العناصر التي تمثل قاعدة مثل هذه الراديكالية. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري أن نحلل في هذا المبحث، كيف تسري عملية أو سيرورة الراديكالية؟ وما هي العوامل التي تسهم فيها؟ وفي الجزء الأول منه، سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية. بداية، نريد أن نكوّن فكرة واضحة عن العملية الراديكالية، كيف تجري وما هي العوامل التي تؤثر في هذه السيرورة؟ ونستهل تحليل هذه العملية الراديكالية، بالإجابة على التساؤل التالي: ما هي المراحل التي يمكننا أن نميّزها أثناء عملية راديكالية؟

وبعدما يتم التعرف على تلك المراحل، يمكننا أن نبحث وفق أي نظام، يتبع بعضها البعض. يتعلق الأمر بالتساؤل الثاني: ما هو تسلسل تلك المراحل في العملية الراديكالية؟ بالإجابة على هذا السؤال، سيتم تطوير وصياغة نموذج راديكالية، يتركب من عدة مراحل. ونقوم بعدها، بتحليل مناهج وطرائق الوقاية التي تبدو محددة للتأثير في مختلف تلك المراحل. ومن المؤكد، أنه كلما تقدمت العملية الراديكالية، كلما صارت طرائق الوقاية الحيوية ضرورية أكثر. وفي مرحلة ثالثة، سنقوم بتشخيص وفحص العوامل التي تمارس تأثيرا في مختلف مراحل العملية الراديكالية. يقودنا هذا المنظور إلى السؤال الثالث: ما هي العوامل التي ستمارس تأثيرا في مختلف مراحل العملية الراديكالية؟ وستؤخذ بعين الاعتبار هنا، العوامل البنيوية الماكروية (العامة) على غرار النظام الاجتماعي، العوامل البنيوية المتوسطة، حيث سنمنح عناية خاصة

بالبيئة الاجتماعية المباشرة للأفراد الذين يتشددون وأخيرا، العوامل الجزئية (الميكراوية)، الخصائص الفردية للشخص الذي يتبنى درب التطرف.

2. إشكاليات ومناهج البحث حول الإرهاب

إن زعم بأن الإرهاب هو موضوع دراسة شعبي، منذ الأحداث الإرهابية يوم 11 سبتمبر 2001، هو تقريبا أمر مؤكد. ويقاس هذا الأمر، بعدد المنشورات التي خصصت للموضوع والتي طرحت في الأسواق. فقد قام يوناه ألكسندر (Alexander, 2002) المتخصص في المسألة الإرهابية، بجرد عدد الكتب والمؤلفات التي عالجت مبحث الإرهاب خلال السنة، عقب الأحداث الإرهابية التي وقعت في نيويورك وواشنطن: وكشفت نتائج دراسته، أنه قد تم نشر ليس أقل من كتابين اثنين أسبوعيا. وبطبيعة الحال، فإن مثل هذه الإنتاجية التراثية ليست متساوية، من حيث النوعية والجودة. فالعديد من هذه الدراسات تظل واقعية، تتناول المسألة سطحيا ولا تمس الظاهرة بكيفية "علمية". وحتى الدراسات التي تزعم بأنها "علمية"، فهي تعاني [هي الأخرى] من نقائص عديدة. إذ تعكس هذه العيوب مشكلات أساسية من حيث تقنيات البحث حول الإرهاب، إما نقصا منهجيا فادحا وإما صعوبة في التوصل إلى الأطر النظرية الملائمة، من أجل تحليل وتفسير الظاهرة. ورغم ذلك، لا يشكل ضعف الاهتمام بالموضوع مقارنة بالمسألة الإرهابية، محل إعادة نظر. توجد مجلتان علميتان خصصتا للموضوع[1] - دون نسيان تعداد المقالات العلمية التي نشرت في المجلات التي تتناول قضايا الأمن – على سبيل المثال [أو كذلك، المجلات التي تختص بالسياسات الخارجية] التي من بينها الشؤون الخارجية كنموذج أولي، وليس لأن دراسة الإرهاب تتخندق في رؤية أحادية المعنى: إذ يعالج الموضوع من قبل المتخصصين في مختلف العلوم، مثل: العلم السياسي، العلاقات الدولية، علم الإجرام، السيكولوجيا، التاريخ، الثيولوجيا، الطب العقلي، الخ. (Dorvil, 2007 : 359).

-[1]Studies in Terrorism and Political Violence, Studies in Conflict and Terrorism, International Security

وفي الحقيقة، فإن الأمر يتعلق بغياب اتساق في البحث. إذ يرتكز القليل من البحوث على أدوات نظرية، لكي تغطي مجموعة من المعارف حول الإرهاب. في السياق ذاته، فقد تم بناء القليل من الدراسات، بهدف إبراز مجموعة من المصادرات النظرية. في هذا الإطار، نقترح بالتحديد تناول إشكالية الإرهاب، من زاوية نظر نظرية. في هذا الشأن، فإننا ننكب على حقلين اثنين من الدراسات اللذين يعتبران ملائمين في نظرنا، من أجل فهم ظاهرة الإرهاب، سواء تعلق الأمر بعلم الإجرام أو بالعلاقات الدولية. يتمثل هدفنا فيما يلي: تقديم النظريات الملائمة أكثر من غيرها لتحديد الإشكالية الإرهابية. بالطبع، لن يسعنا لا الوقت ولا المكان للقيام بتحليل هذه النظريات، في العمق. بل يتعلق الأمر وحسب باستعراض سريع، مع أخذ في الحسبان تفسير مدى ملاءمتها لدراسة الإرهاب. ولا نكتفي وحسب بترتيب هرمي للنظريات، وفقا لفائدتها. يتعلق الأمر بكل بساطة، بعرض سبل البحث عن قدرة هذه النظريات، على الإلمام بالظاهرة الإرهابية. في هذا المعنى، فإن هذه الدراسة ستكون دراسة استكشافية...

إن التوصل إلى المعطيات الخام أو كذلك المناظرات المفهومية، قد تكون محصلته مجموعة كاملة من الباحثين الذين يعلمون خلال عدة سنوات حول مبحث معين، دون أن ينتج في الحقيقة، عناصر تساعد على فهم الأفضل للظاهرة محل البحث. وهذا ما نلاحظه تحديدا مع مبحث الإرهاب. إن عددا معتبرا من البحوث حول الإرهاب التي يتم القيام بها، تظل في غالب الأحيان بحوثا وصفية، جزئية ولا تتمكن من بلوغ مستويات تفسيرية مهمة. ويعود ذلك إلى أسباب عديدة، تمثل أساس هذه المشكلة. وتتمثل الإشكالية الرئيسية في مشكلة التعريف. ومثلما يشير إلى ذلك برايان م. جنكينز (Brian M. Jenkins) في كتاب كيجلي إلى أن مصطلح الإرهاب، ليس له تعريف دقيق أو يحقق الأجماع" (Kegley, 2003 : 16). وأن النظرة السريعة إلى التراث الذي يعالج الإرهاب، تكشف لنا أن هناك تقريبا عددا من التعريفات، بعدد الكتّاب الذين يعالجون الموضوع. في الحقيقة، عندما نتناول الموضوع يكون من المنصف أن نتحدث

عن أنواع الإرهاب، وليس عن الإرهاب (بالمفرد). في هذا الشأن، فإن كتاب فرانسوا ليجاري "الإرهاب: الخوف والواقع" (Légaré, 2002) يقدم نموذجية عن أنواع الإرهاب، تكشف جيّدا مدى تشابك العملية التعريفية.

وانطلاقا من جرد التعاريف الأكثر تداولا من أجل وصف الإرهاب، يكشف الكاتب أن الظاهرة تطبعها سلسلة من العبارات، المفاهيم والتعبيرات المتعارضة. هكذا، يعرّف الإرهاب أحيانا مقارنة بالطابع العنيف لأعماله، وحينا آخر بطابعه الفرجوي. وتبدو العبارة إذن، كمفهوم جامع يستخدم في وصف حقائق عديدة، متباينة، مثل: الإجرام، الحرب الخفية أو كذلك الحرب السيكولوجية. لكن، من الواضح أن البحوث التي تجرى حول الإرهاب سيتحتم عليها الأمر [إن عاجلا أم آجلا] أن تتفق على تعريف توافقي، عن موضوع الدراسة. لا يتعلق الأمر وحسب بتعريف من أجل التعريف؛ بل هناك سبب علمي وجيه، يقف وراء هذه التمرين. وهذا ما أشار إليه الأستاذ آدم روبرتس (Roberts, 2002) من جهة أخرى، بقوله: لا يجدر بنا أن نشترك في تبعية أكاديمية للتعريف. وهذا في جزء منه، لأن هناك الكثير من الكلمات التي نعرفها ونستخدمها، دون أن ترتكز على تعريف. إن عبارتي "يمين" و"يسار" هما مثالان جيّدان، على الأقل في معناهما الفيزيقي. إننا نميل إلى مؤلف القاموس الذي يعرف "اليسار" كمضاد "لليمين" وعندها فهو يكون مجبرا على تعريف "اليمين"، بوصفه "مقابلا لليسار". هناك سبب جوهري آخر، يجعلنا ننفر من هذه التعريفات ويتمثل في أن الموضوع الذي ندرسه [العلاقات الدولية، مثلا]، يدفعنا إلى القبول بتعددية لا نهائية من المعاني، ترتبط بالعبارة نفسها في مختلف البلدان، الثقافات والأزمنة. وبداية، لا يجب في التعريفات [لأي شيء] أن نتوقف عندها. هكذا، فإن تعريف ماهية الإرهاب، يذهب أبعد من مجرد التحديد البسيط للمفهوم. بل هو يتموضع في أساس سلسلة كاملة من المناهج، المقاربات والنظريات من أجل تحليل الظاهرة (Dorvil, 2007 : 361).

إن استخدام العبارة يستدعي حكما أخلاقيا، ولئن أمكن لأحد الطرفين أن يلحق الإرهابي بالإشارة إلى عدوه، فهو يكون قد أقنع الآخرين [بشكل لا مباشر] بتبني وجهة نظره الأخلاقية. ومن هنا، يفرض قرار استبعاد شخص أو وصم منظمة "إرهابية" [تقريبا ذاتيا وأمرا محتوما] يرتبط في جزء كبير منه بعلاقة حميمية أو بمعارضة الشخص/ الجماعة/ القضية المعنية (Hoffman, 1998 : 31). ومع هذه الرؤية للأشياء، فإننا نغرق في وضعية حيث يعتبر إرهابيو البعض هم "جنود تحرير" عند الآخرين. إن توجيه التهمة إلى فرد، جماعة من الأفراد أو حتى دولة بالإرهاب يتطلب إذن، تأويلا لأعمال العنف المطروحة. وفي عبارات أخرى، يجب أن نظل على دراية، بأن إعداد وصياغة تعريف للإرهاب هو ممارسة أو تمرين سياسي في حد ذاته، يسحب الموضوعية عن العمل التعريفي. إن الطابع السياسي جوهريا للإرهاب، يعمل على أننا نحاول تحديد [دون وضع منذ الوهلة الأولى] خط معياري فاصل. عندما يحين وقت تحليل هذه الظاهرة في منظور البحث، يكون من الخطورة بمكان إذن، أن نتخذ موقفا محتوما، حتى ولو لم يكن مرغوبا فيه. في الحقيقة، يمكننا أن نؤكد دون أن نخطئ كثيرا، بأن العبارة يتم تعريفها من قبل الحكومات، وسائل الإعلام والجمهور، بدلا من الباحثين الجامعيين (Silke, 2004 : 4). وفي الغالب، نشير إلى أن هناك التباسا في الدور الذي يضطلع به الباحث، عندما تحين لحظة تناول الإرهاب. فالعديد من الباحثين ينظرون إلى أنفسهم كما لو كانوا رجال إطفاء، يجب عليهم أن يعثروا على المناهج الناجعة من أجل مقاومة النيران. لكن، لكي نظل في الحقل المعجمي للنار، يجب على الباحث، أن يكون هو الذي يدرس عملية الاشتعال.

وبعد ذلك، نشير إلى أن الإرهاب هو مضوع في حد ذاته، عصي على التناول. فمن الصعب الحصول على الفاعلين الضالعين [من قريب أو بعيد] في الأنشطة الإرهابية، خاصة إذا أردنا القيام بذلك، بأسلوب علمي ممنهج. إن الطبيعة الخفية للأنشطة الإرهابية تجعل المهمة جد صعبة، من أجل التقاط وتجميع المعطيات. وتتم تغذية مشكلة التوصل إلى مصادر المعلومات، من قبل الحكومات التي تقطع سبل

الحصول على البيانات السرية، لأسباب ودواعي تتعلق بالأمن القومي. وقد ترتب عن صعوبة التوصل إلى البيانات، أنها تولد عادات سيئة لدى الباحثين المهتمين بالإرهاب: تكون غالبية البحوث مبنية على أساس مصادر ثانوية وتستبعد المصادر الأولية. في الحقيقة، فإن الدراسة التي أجراها شميد ويونجمان (Schmid et Jongman, 2005 : 138-179) تكشف لنا بأن نسبة 80 % من البحوث حول الإرهاب، قد تمت على أساس مصادر مأخوذة من الكتب، وسائل الإعلام أو المقالات العلمية التي سبق وأن نشرت. يجب إذن أن نتوصل إلى معاينة قاسية، تتمثل في أن الغالبية العظمى من البحوث حول الإرهاب، تشكل هجينا من المعطيات المعالجة مسبقا؛ وإذن، فإن التجديد أو الإبداع العلمي يكون شبه مستبعد.

وتضاف إلى ذلك، حقيقة تتمثل في أن غالبية الباحثين في الإرهاب، يعملون في شروط من العزلة. فقد أشار آندرو سيلك (Silke, op. cit., 68) من جهة أخرى إلى أن نسبة 90 % من الأعمال المنجزة حول الإرهاب، هي من عمل باحثين ينشطون بكيفية انفرادية. ومن الواضح، أن هذا الأمر يسيء للأعمال الصارمة من تحليل المصادر الأولية التي تتطلب جهدا أكبر والتي غالبا ما تقوم بها مجموعات من الباحثين. عندما يكون الباحث قادرا على إنتاج عدد مقبول من النتائج العلمية، مع بقائه معزولا، فإن التعامل مع المعطيات الأولية يمكنه أن يتأثر ويعاني، جراء ذلك. وفي الأخير، يجب أن نشير إلى أنه لا توجد مناهج ولا نظريات خاصة بدراسة الإرهاب. إذ تستند معظم البحوث على سلسلة من المناهج والنظريات المشتقة من مختلف حقول البحث (سوسيولوجيا، علم سياسي، علم إجرام، سيكولوجيا، ثيولوجيا، الخ.).

3. مراحل العملية وعوامل التشدد

يستخلص من التعريفات التي سبقت أن التطرف أو الراديكالية، التطرف والإرهاب تتموضع جميعها على امتداد أو ديمومة واحدة. بينما تمثل الراديكالية تهديدا، من حيث التطرف وبخاصة أن الخطر الأكبر يكمن في الإرهاب، لأنهما يضمنان

زعزعة نشطة للقيم الديمقراطية والتنشئة بواسطة العنف. وهناك عدد من المراحل التي يتحول من خلالها الفرد أو الجماعة، من مرحلة التشدد إلى الراديكالية ومن ثم الإرهاب، يمكن أن نستعرضها كما يلي:

3. 1. المرحلة الأولى : قاعدة عملية الراديكالية

خلال المرحلة الأولى من عملية التشدد، يضطلع السياق الاجتماعي قبل كل شيء، بلعب دور حاسم فيها. والعوامل التي تعتبر عوامل ملائمة في هذه المرحلة الأولى هي أسباب تبرير تدني مستوى العناية والتمييز، لكن أيضا العوامل الفردية، مثل التهديدات المتخيّلة التي يشعر بها حيال الهوية الاجتماعية. وتلعب التأثيرات المؤدلِجة التي تترتب عن الظروف السياقية، هي أيضا دورا هاما في هذا المستوى. وإبان المرحلة الثانية من العملية الراديكالية، سينتقل التركيز نحو عمليات الجماعة، الوسط الاجتماعي وعملية التبرير الأكثر طموحا. وأخيرا، يحدث الانتقال من الراديكالية إلى الإرهاب (Koomen et Van der Pligt, 2009). وغالبا ما تتم الإشارة إلى سبب التبرير ("نقص أو غياب العناية")، باعتباره أحد العوامل المحفزة والمؤدية إلى الراديكالية. وهذا، بكل تأكيد عندما يؤثر هذا النقص في الاهتمام أو الرعاية بشكل كبير، في الفرد أو الجماعة التي ينتمي إليها. في الغالب، تتم ترجمة هذا النقص في الاهتمام، باعتباره أثرا للانتماء إلى أقلية لا تمتلك سوى تمثيلا سياسيا متواضعا، إن لم نقل أنها لا تمتلكه.

ونلاحظ في جميع الكتب التي تعالج هذا الموضوع بالأخص، أن الفكرة التي نتلقاها أو نكوّنها، يعني العناية الأقل مقارنة بجماعات أخرى مماثلة، تمارس تأثيرا قويا في عملية التشدد. في عبارة أخرى، يعتبر الحرمان النسبي في غالب الوقت، أحد الأسباب الأولية في عملية التشدد. وتتضافر هذه اللامبالاة الاجتماعية-الاقتصادية في كثير من الأحيان مع سبب تبرير "التمييز" الذي يؤدي إلى أن تتموضع بعض المجموعات من السكان، في مركز أو مكانة اجتماعية هامشية ومعزولة. قبل كل شيء، فإن تأويل وترجمة ذلك مقارنة بالمكانة الاجتماعية للجماعة، بدلا من مكانة الفرد، هو الذي يجب

أن يسهم في عملية الراديكالية. وهناك القليل من العوامل الشخصية، العقلية والنفسية التي ترتبط مباشرة بعملية الراديكالية. مثلما تمت الإشارة إلى ذلك في المقدمة، فإننا لا نتكلم سوى قليلا إن لم نقل أبدا، عن الاضطرابات النفسية عند الأشخاص الذين يتشددون. إن متغيرات: العمر، الجنس والتكوين يمكنها في هذا المعنى أن ترتبط بعملية التشدد، بالنظر إلى أن الشباب هم الذين يتشددون بالتحديد. وأن العملية الراديكالية المستلهمة من اليسار، تسير بالتوازي مع مستوى تكوين عالي، أكثر من الأشخاص الذين يتشددون في المنظور اليميني (Victoroff, 2005). رغم أن هناك إشارة [في المؤلفات التي تعالج موضوع الراديكالية التي تترتب عن ضحية وإيذاء شخصية أو عن سبب تبرير "الإحباط السياسي"] إلى أن الأمر يتعلق بظاهرة نادرة الحدوث.

وخلال المرحلة الأولى من العملية الراديكالية، فإن التهديد يعتبر عاملا محفزا. وأن التهديد المتأتي من التمييز المعايش من قبل الفرد أو الجماعة، كما من تصور كيف تظهر الجماعة المهيمنة في المجتمع وتستعرض موقفا سلبيا، حيال جماعة الأقلية التي ينتمي لها الفرد، تعتبر عوامل ملائمة. زيادة على ذلك، يتم النظر إلى القيم والمعايير التي تطبق داخل المجتمع كتهديد على قيم ومعايير جماعة الأقلية. وفي الأخير، تعلب الهوية الاجتماعية والأيديولوجيا دورا من مستوى أول، في المرحلة الأولى من عملية الراديكالية. يستخلص ويستوحي الأفراد هويتهم أو وعيهم للذات من الجماعة (الجماعات) الاجتماعية التي ينتمون إليها ويتماهون معها (Tajfel et Turner, 1986). في الغالب، كل واحد يتقاسم أيديولوجيا معينة، داخل هذه الجماعات. وقد كشفت كثير من البحوث أن الهوية الاجتماعية للأشخاص تكون مهمة أكثر، بقدر ما تكون الجماعة مهدّدة. وقد يذهب هذا التهديد في الاتجاه نفسه مع لايقين وارتياب يتعلق بهويتهم الخاصة، ما يجعل الهوية الاجتماعية والانتماء للجماعة مهما أكثر. زيادة على ذلك، فقد يؤدي هذا التهديد إلى تزايد، مضاعفة واستقواء الخصائص الإيجابية للجماعة نفسها، كما تأكيد وإثبات الخصائص السلبية للجماعة الأخرى. في هذا المنظور، تجد الجماعة نفسها غالبا، في وضعية عزلة اجتماعية وتنقطع سبل اتصالها بأولئك الذين يشكلون جزءا من الجماعات الخارجية. إن نقص العناية (الحيف)

المدرك، تمييز وتهديد الأقلية التي تمتزج بعمليات هوية وتماهي اجتماعية، تعطي مشروعية كبيرة للجماعات، يدعمها في ذلك نموذج الفكر (نحن/هم) المانوي الذي تصبح بواسطته الجماعة نفسها، مثالية ومؤمثلة وتحتقر الجماعة الأخرى. يمكن أن تؤدي هذه العمليات بقدر كبير إلى التشدد والراديكالية.

2.3. المرحلة الثانية: زحزحة الآراء الراديكالية نحو التطرف

خلال المرحلة الثانية من العملية الراديكالية، تكون عمليات الجماعة مهمة جدا. هناك عمليات مختلفة تقوم بها الجماعة، تجعل الآراء داخل الجماعة أكثر تطرفا. ويفسّر كل من ماك كولي وموسكلينكو (Mc Cauley et Moskalenko, 2008) هذه الظاهرة، بأن الآراء تصبح أكثر تطرفا، داخل الجماعات باستقطاب الجماعة. يحدث استقطاب الجماعة في الجماعات التي يتم فيها التطرق إلى المباحث الأيديولوجية المشحونة بالأخلاق. ويدفع ضغط الجماعة بالأشخاص إلى الانصياع للآراء المتقاسمة، من قبل غالبية أعضاء الجماعة. وحقيقة أن الأقلية تخضع للأغلبية، يولد زحزحة وانزلاقا للآراء المعتدلة نحو الآراء الأكثر تطرفا. ويفسر ماك كولي وموسكليكنو ذلك، يعني الآراء تصبح أكثر تطرفا بـ"نظرية المبررات الملائمة" تحديدا. وحسب هذه النظرية، يوجد سجل وقاعدة من الحجج التي تجعل اختيار وجهة نظر تتعلق بمبحث محدد، بدلا من وجهة نظر أخرى. كل فرد يغترف حججا من هذا الأساس نفسه، لكي يكوّن رأيه الخاص ويستمع خلال النقاشات إلى حجج أفراد آخرين، استخلصت من مجموعة الحجج نفسها. بهذه الكيفية، تعاد صياغة معظم الحجج وحتى اجترارها. وتتمثل المحصلة، في أن الأفراد يقتنعون بكيفية عقلانية، بطبيعة التفاوت بين عدد الحجج التي تدعم الغالبية، مقارنة بعدد حجج الأقلية. ويؤدي تكرار الرأي الأكثر تطرفا (التلقين (غسيل المخ) بالتدريج إلى أننا سنقتنع بهذا الرأي المتطرف.

من جهة أخرى، يشرح ماك كولي وموسكلينكو حقيقة، أن الآراء تصبح أكثر تطرفا، على أساس "نظرية المقارنة الاجتماعية". وفقا لهذه النظرية، فإن القيمة الاجتماعية، ترتبط ضمنيا بالآراء. كل فرد يشعر بأنه مكره على الانصياع إلى رأي الآخرين، لكن هذا الإكراه لا يتوزع بشكل متماثل. فالأفراد الذين يبدون رأيا أكثر

تطرفا ويذهب في اتجاه الرأي الذي تتبناه الأغلبية، يجلبون الإعجاب بهم (المغالون). وهم يعتبرون من أكبر المخلصين والموالين للجماعة، كأشخاص ذوي قيمة أرفع شأنا وحتى أشخاصا مفضلين. وتنعكس هذه المكانة الإضافية عبر تأثيرهم الكبير في نقاشات الجماعة، بينما يمارس الأشخاص الذي لديهم رأي معتدل تأثيرا أقل. هكذا، يصبح الرأي الساري داخل الجماعة أكثر تطرفا، فلا يسع أي شخص داخل الجماعة أن يكون أقل اعتدالا من المتوسط، ما يجعل الآراء المشتركة داخل الجماعة أكثر تطرفا. هاتان النظريتان المعروضتان، تؤولان إلى تحقيق تجانس أكبر وتطرف مضاعف، داخل جماعة الأشخاص الذين يتقاسمون الآراء عينها. وبفعل الشعور بالخطر أو التهديد، لا يمكن لهذه العملية سوى أن تستقوى، لأن التماسك الاجتماعي داخل الجماعة، يتزايد عقب الإحساس بتهديد العدو المشترك. هناك عامل آخر مهم، يتعلق بحقيقة أن الجماعات تصبح أكثر تطرفا، وهو يتمثل في العزلة الاجتماعية للجماعة. كلما كانت الجماعة معزولة عن العالم الخارجي، كلما قضى أعضاء الجماعة وقتا أطول مع بعضهم، كلما كانت الجماعة متماسكة وكلما كانت القيم، المعايير والآراء المتقاسمة متجانسة.

إن الجماعات المعزولة، لا تتزعزع أو لا تتأثر بالعقاب الاجتماعي، بحكم أنها تمتلك آراء مختلفة. وهناك ظاهرة أخرى ملاحظة وملموسة في هذا النمط من الجماعات المعزولة والمتلاحمة نسبيا، يتمثل في إبداء شعور بالتفوّق والنخبوية. كل واحد منهم متيقّن جيّدا من أن الجماعة تحوز وتمتلك الحقيقة وحدها، القيم والمعايير الصحيحة وحدها، كما تتضافر فيها الأيديولوجيا، بحيث تميل الجماعة إلى اعتبار الجماعة نفسها جماعة سامية (أخيار) وتبدأ في النظر إلى الجماعات الأخرى من فوق (استعلاء). بحيث يعتقد البعض أنفسهم، بأنهم يمثلون الـ"طليعة". إن سيرورات التبريرات المتقدمة، تعتبر في مستوى الانتقال نحو أشكال تطرف وراديكالية أقصى. لكي تتمكن من جلب ودفع الأفراد نحو اقتراف أفعال عنيفة، هناك عمليات متنوعة تبريرية لهذا العنف، تصبح ضرورية. وتتضمن عمليات التبرير هذه خاصة (في

الجوهر)، بحيث ستشير إلى الضحايا كمتواطئين، إذ لا يبدو أنهم يعتبرون نشطاء للدفاع عن الأيديولوجيا. من جهة أخرى، تعتبر اللاعدالة (الظلم) التي تصيب الجماعة نفسها، كما لو أنها مسؤولية الطرف الآخر أو الجماعة الخارجية، ما يبرر اللجوء إلى العنف. ناهيك عن أن الأمر قد يتعلق أيضا بجعل العدو لا إنسانيا، ما يخلع عنه [بصريح العبارة] كافة الخصائص الإنسانية، وينظر إليه إذن، ككافر وزنديق، عدو أو وحش، ويرفع في الآن ذاته، كل تشبع وكبت للسقوط في توظيف العنف.

3.3. المرحلة الثالثة: من التطرف إلى الإرهاب

خلال المرحلة الثالثة من عملية التطرف، نلاحظ كيفية الانتقال من التطرف إلى الإرهاب. لا تقوم الجماعات التي تتطرف وتصبح راديكالية، بالخطوة الأخيرة نحو العنف بالضرورة. توجد أساليب عديدة غير عنيفة، من أجل بلوغ الهدف المنشود. يظهر العنف مع ذلك، فجأة عندما لا ترى أية إمكانية لبلوغ الهدف المحدد. كلما كانت الآراء في الجماعات أكثر تطرفا، كلما صار من المحتمل أن تقرر هذه الجماعات اللجوء إلى العنف. ومن الملاحظ أنه يمكننا أن نميّز بين عدة مراحل في عملية التطرف. وأن العديد من العوامل التي تسهم في التطرف، تدفع بالعلماء إلى استخلاص عدة نتائج: أولها، فهم يلاحظون أن عملية التطرف هي عملية معقدة ولا تعرف تطورا خطيا وموحدا. كما توجد سبل مختلفة، تؤدي إلى التطرف والتي يمكن خلالها أن يتضاعف التطرف، كما قد يتراجع أو ربما يزول. وتتأثر هذه العملية بتفاعلات بين مختلف العوامل الفردية، الاجتماعية والمجتمعية. وحتى إلى اليوم، فإن العلم لا يمكنه أن يقدم أي تفسير نهائي، بشأن حقيقة أن شخصا يتطرف بينما شخص آخر لا يقوم بذلك.

وأن الاستلزام المهم من هذه المعاينة، من أجل المبادرات الوقائية [يتمثل في المعارف العلمية الراهنة، مراقبة الأشخاص على أساس علامات واضحة من التطرف،] هو عمل يصعب إنجازه. زيادة على ذلك، نلاحظ بالنظر إلى تعددية العمليات التي قد تؤدي إلى العنف الراديكالي، فمن غير المجدي تطوير استراتيجيات

وقاية مقارنة بهذه العمليات، لأنه لا يمكن لأية استراتيجيا أن تقدم إجابة على كل واحدة من هذه العمليات. وفي الوقت الراهن، فإن المؤلفات العلمية تصف بعض العوامل التي قد تسهم في عملية التطرف، عندما تبرز في ظروف جيّدة وبحسب توليفة جيّدة. في عبارة أخرى، يجب أن تجتمع كافة العوامل بمعدلات مقبولة، لكي يتم التوصل إلى مزيج من العنف "الراديكالي". وهناك محصلة ثانية، تقول بأننا لا نزال بحاجة أكثر للدعم الإمبيريقي، من أجل الدراسة الحالية التي تتميز بتأويل شديد. لا يوجد حتى الساعة أي اتفاق إجماعي، بشأن مستوى تجميع وإعداد نظريات ترتبط بالتطرف. في عبارات أخرى، هل تسري عملية التطرف بشكل أساسي وفق سيرورة فردية، أم أن العملية تجري في سياق الجماعة التي يوجد بها الفرد؟ تفسّر معظم المؤلفات [حول المسألة]، ظاهرة التطرف في الأساس، انطلاقا من عمليات سيكولوجيا الجماعة (Levine 1999). بينما يطرح النقاش الأساسي الذي يدور حول دور الفرد أو الجماعة حيال التطرف، مسألة معرفة إن كانت العوامل الفردية البسيطة أو عوامل الجماعة تكفي لوحدها، لكي تحول شخصا متوسطا إلى إرهابي، أم يجب أن نأخذ في الحسبان تجربة الحياة الفردية وشخصية الإرهابي المحتمل.

وباعتباره أحد أكبر المدافعين عن مقاربة الجماعة، يؤكد ساجمان (Sageman, 2004) أن الأمر يتعلق تماما بظاهرة جماعية. بينما يقدم فرييدلاند (Friedland, 1992) من جهته، فكرة مفادها أن التطرف ليس ظاهرة جماعية بسيطة، بل هو محصلة تفاعل بين العمليات الاجتماعية والاستعدادات الفردية. في عبارة أو صيغة أخرى، يمكن تبرير حقيقة "أن جماعة معينة لن تتطرف أبدا، دون أن يتطرف الأفراد داخل تلك الجماعة". هناك عامل، عادة ما يقدم على أنه يمثل محفزا في عملية التطرف ويركز على تفاعلات الجماعة، وهو عملية الاستقطاب أو التجنيد التي تشتق من نظرية التعلم الاجتماعي. يتم وصف التجنيد كعملية استدراج متدرجة، حيث يتم الانخراط في جماعة راديكالية. وهو يفترض في الوقت ذاته، عوامل دافعة أو محفزة وعوامل ساحبة. وتتمثل العوامل الدافعة التي تقود الفرد إلى التطرف في أسباب التبرير التي وصفناها

أعلاه (اختيار عقلاني مدرك، إحباط-عدوان، حرمان نسبي وقمع) والتي تنحدر في الأساس من ملاحظة وشعور بالمعاملة الظالمة. تتمثل العوامل الدافعة إذن، في الجماعات التي تؤثر في هؤلاء الأفراد وتحاول تجنيدهم وتقودهم إلى المشاركة في نشاط جماعي.

في الملاحظة السابقة [بشأن المؤلفات العلمية]، فقد تم تكرار عدة مرات، أنه لا يسعنا البرهنة على أي سبب أساسي وفريد يؤدي إلى التطرف ولا وصف عملية وحيدة الاتجاه، قد تستخدم من أجل التنبؤ بمن سيتطرف ومن لن يقوم على الإقدام على ذلك. لكن تم وحسب، استعراض العوامل التي يمكنها [في ظل شروط معينة وتفاعلات محددة]، أن تسهم في التطرف. يتعلق الأمر بإشكالية صعبة، سواء للعلميين كما للسياسيين وأصحاب القرار. إن العنف الذي يترتب عن التطرف، يخلف آثارا كبيرة إلى درجة أن التحري عن الأسباب الرئيسية التي تسمى أيضا جذور التطرف، يصبح بمثابة ضرورة. وفي هذا المقام، يقول باكر (Bakker, 2004 : 543) ما يلي: "...إن اقتراح ما سبق [القضاء على الأسباب الأساسية للإرهاب] أمر مستحيل، وربما هي مسألة مقبولة جيّدا من قبل الجمهور. لكن، تصور عدم وجود أي سبب أساسي ظاهر وجراء ذلك، لا يوجد ما يمكن القضاء عليه، ليس فكرة يبدو أنها ستحقق فهما كبيرا. ومن الضروري إذن، وجود أسباب عميقة وأن البحث عنها يكون جراء ذلك ضرورة...".

4. عملية التجنيد وأطرها المختلفة

بعدما تمت معالجة عملية التطرف للسبب ذاته، يجب لكي تكتمل الصورة أن تتم معالجة ميكانزم "التجنيد" أيضا. سوف لن نركز على التجنيد بوصفه كذلك، لكن كيف تتم معايشة التجنيد باعتباره عنصرا مهما في عملية التطرف. إذ تصف اللجنة الأوروبية عملية التجنيد، كالتالي: "عملية انخراط في جماعة تتبنى آراء، وجهات نظر وأفكارا يمكنها أن تؤدي إلى اقتراف أعمال إرهاب" (CEU, 2005). يمكن أن

نستخلص من هذا التعرف عددا من القضايا. يتطلب التجنيد ويستدعي عملية تدريجية وهو يشكل عنصرا أساسيا في التطرف، سواء فيما يخص التطرف غير العنيف، كما التطرف العنيف. وتتموضع الرابطة الجوهرية بين التطرف والتجنيد في لحظة الانخراط في جماعة. لا يجب أن تكون الجماعة في حد ذاتها كيانا مجسدا، فقد يتعلق الأمر بجماعة افتراضية، تتقاسم أيديولوجيات مشتركة أو عامة. سواء عند الأشخاص الذين يقومون بالتجنيد بشكل حثيث (سيتم تسميهم بالمجنِّدين)، كما عند المرشحين المحتملين، يستعدي الأمر التزاما نشطا، لكي تنطلق عملية التجنيد انطلاقة جيّدة. هذا الأمر يستدعي دورا نشطا، سواء من قبل الجماعة التي تجنِّد كما من قبل العضو المحتمل للانضمام إلى الجماعة.

في الكتب التي تعالج هذا الموضوع، تدور المسألة حول ميكانزمين اثنين للتجنيد. من جهة، التجنيد من قبل أشخاص آخرين، وهي عملية خارجية تسمى أحيانا بالتجنيد النشط. ومن جهة أخرى، التجنيد انطلاقا من الفرد، ويسمى أحيانا بالتجنيد الذاتي. يتطلب التجنيد الذاتي، أن يتجه الأعضاء المحتملون للانضمام إلى الجماعة هم أنفسهم، نحو البحث عن جماعة يحتمل أن ينظر إليها كجماعة ملائمة في أعينهم والتي تستجيب انتظاراتهم مقارنة بهذه الجماعة. ويمثل التجنيد محفزا يتمظهر في مستوى خارجي، اجتماعي وفردي. لكن، متى يدور الحديث عن التجنيد في عملية التطرف؟ يشير فيلدويس وباكر (Veldhuis et Bakker, 2007) إلى أن التجنيد لا يمكنه أن يحفز عملية التطرف بوصفها كذلك، لكن يمكنه أن يسرّع منها. يجب علينا بالفعل، أن نكون واعين بحقيقة أن المجند المحتمل لديه دور يضطلع به في عملية التجنيد. في عبارة أخرى، بعض الأفكار التي تدور بخلدنا يمكنها أن تستظهر وتتدعم، إن صادفت والتقت بأشخاص يتقاسمون الآراء نفسها. ومثلما هو شأن التطرف، فإن التجنيد يعرف تطورا ممنهجا. يتعلق الأمر بعملية يتم فيها تكوين الأفراد، يحضرون ويهيأون للاضطلاع بجزء من المهمات المتطرفة. يمكن أن تتخذ هذه المشاركة أشكالا متنوعة، تذهب من المساهمة السلبية إلى المشاركة النشطة، مرورا بمساهمة شبه سلبية. ونقصد بالمساهمة

النشطة؛ تلك التي تخص الفرد الذي يقترف بالفعل عمل العنف شبه السلبي، الناشط الأيديولوجي والسلبي والشخص الذي يدعم العملية.

تبدأ عملية التجنيد من وجهة نظر التجنيد النشط، على العموم بالتعرف على المرشحين المحتملين للتطرف ويدعمها التمذهب أو غسيل المخ، الاستقبال في الشبكة (أصدقاء جدد) وتدريب وتعلم الكفاءات العملية والمعارف النظرية. وخلال عملية التجنيد، تمثل الوجوه والشخصيات الكارزمية وضغط النظراء أوراقا رابحة مهمة، يمكنها أن تؤدي إلى إنجاح أو إفشال العملية. تجري عملية التجنيد في أمكنة متنوعة: المساجد، المقاهي أو السجون التي تمثل أهم مراكز التجنيد، كما تضاف إليها النوادي الرياضية، ساحات المدرسة، باختصار كل أنواع الأمكنة التي يجتمع فيها الأشخاص. وتشكل التظاهرات والتجمعات الأخرى هي بدورها، لحظات حاسمة حيث يلتقي فيها الأشخاص الذين يشتركون في الآراء نفسها. إذا كانت عملية التجنيد تقوم على التجنيد الذاتي، فإن "الاحتراق العفوي"، يعتبر عاملا مهما في العملية. يحدث "الاحتراق العفوي" عندما يكون المرشحون، دون اتصال مع الأشخاص الذين يقومون بعملية التجنيد، ويقومون بأعمال راديكالية (Van Leeuwen, 2005). يتعلق الأمر عموما، بأشخاص يستلهمون ويتأثرون عبر الإنترنت أو وسائل إعلام أخرى، للقيام بأعمال متطرفة وجراء ذلك، اللجوء إلى التجنيد الذاتي. وهم يبحثون في واقع الأمر عن الجماعة نفسها ويتخذون بأنفسهم، قرار اختيار الجماعة التي سينخرطون فيها. إن العوامل التي تلعب دورا في هذه الحالة، يمكنها أن تكون بالأخص قوة الشعارات، الأحداث الإعلامية أو حضور وجوه كارزمية. فلماذا يبحث بعض الأفراد حثيثا عن جماعات أشخاص، يعبرون نسبيا عن رسائل فوضوية أو تحريضية وفوضوية؟

في غالب الأوقات، يتعلق الأمر بأفراد يحملون في أنفسهم أو يعانون من بعض الإحباطات، ويريدون عندئذ، أن يتحرّروا من هذه الإحباطات، من الأحسن بكيفية مجهولة. عندما يقابلون أو يلتقون بجماعات تنقل الإحباطات نفسها، فهم يمثلون نقطة اشتغال مشتركة ويمكنهم أن ينتموا إلى تلك الجماعات. يبدي الفرد شعورا بالأمان،

الحماية والحميمية التي كان يفتقدها منذ زمن قريب. يؤكد ساجمان أن التجنيد في المستوى الفردي مهم جدا ولا يجب التقليل من أهميته، ويصفه بواسطة عبارة "التجنيد الذاتي" (Sageman, 2004). بعض مواقع ووسائل الإعلام، مثلما الإنترنت تحديدا، تكون مفضلة ومرغوبة من قبل الأشخاص الذين يجندون أنفسهم بأنفسهم، عبر مختلف أنواع المنتديات؛ حيث يتقاسمون وجهات نظر راديكالية مع آخرين. وجراء ذلك، فهم يكونون على يقين من مواقفهم المتطرفة. تستخدم الإنترنت أكثر فأكثر، من أجل نشر الأفكار الراديكالية. إن مدى هذه الوسيلة الإعلامية، لا يجب الاستهانة به. فهي تسهم خاصة في التجنيد الذاتي. في الأساس، يختلف التجنيد الذاتي عن التجنيد في السجون، المساجد والأمكنة الأخرى، لأن الأفراد يتواصلون عبر حلقات ولا يدخلون إذن في اتصال فيزيقي مباشر، بعضهم بالبعض. في عبارة أخرى، تكون العتبة أدنى، وربما تزول في بعض الأحيان والحالات. إن الاتصال الافتراضي يؤمن السرية، ما يقلص من حالة الهشاشة. قد يتعلق الأمر بمرحلة أولى مهمة في عملية التجنيد، حيث يكتسب المزيد من الثقة، ما يشكل في مراحل لاحقة، عندما يتم الاتصال وجها لوجه عتبة متجاوزة.

تعرف عملية التجنيد كما عملية التطرف أو الراديكالية، مراحل عديدة. تتمثل المرحلة الأولى في "التعرّف" والتماهي، بينما تتمثل المرحلة الثانية في "العزلة وغسيل الدماغ" والتلقين. وأخيرا، تحل المرحلة الثالثة التي تتمثل في "الإنجاز". ومن المهم، أن نشير إلى أنه في كل مرحلة، تكون هناك عدة استراتيجيات خروج وانسحاب ممكنة. يمكننا إذن، في كل مرحلة مغادرة العملية أو التخلي عنها، ما يوفر إمكانات وفرص الوقاية. وفق هذه الصيغة، تصف عملية التجنيد، مختلف المراحل من جهاز التجنيد. سيتم تفحص هذه المراحل على أساس مواقع فعلية، نعثر عليها في المؤلفات التي تتناول الموضوع، باعتبارها بيئات ثقافية مهمة، من أجل التجنيد. لا يتعلق الأمر بأي حال من الأحوال بقائمة شاملة. وأن الأطر التي يتم تفحصها ليست بالطبع أطرا مستفيضة، من حيث الطبيعة. لقد اخترنا تحليل خمسة إطارات، يعني الشبكات (القنوات) المحلية،

السجون، الإنترنت والإذاعات ومخيمات التدريب، لأن هذه الأطر يمكن القول بأنها ملائمة، في سياق دول ومجتمعات عديدة وبالنظر إلى أنها أطر يتم فيها تفعيل وتنشيط عمليات التجنيد والراديكالية. كما توجد في الحقيقة أطر أخرى، أين تجري هذه العمليات، لكن بحكم أن الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة ليس هو التجنيد، بل التطرف وبشكل أدق العلامات والإشارات التي تحدث خلال هذه العملية، فإن تلك الأطر الأخرى، لا تشكل بالنسبة لنا أولوية. وبحكم أننا متفقون على أن التجنيد يمثل عنصرا رئيسيا في التطرف، نعتقد بأنه من المناسب تفسيره ولو بشكل مقتضب.

1.4 . شبكات وخلايا التجنيد المحلية

إن الراديكالية الأهلوية أو التي تسمى بـ"القومية" هي ظاهرة تتجلى في عدة بلدان، منذ زمن بعيد. فقد سبق وأن أشار بويجس وآخرون إلى ذلك، في منشور المحاربين المحليين" (Buijs et al, 2006). يتعلق الأمر بتجمعات تتمظهر بكيفية مستقلة في الكيانات المحلية وتتكون في جزء كبير منها، من أشخاص يكونون قد شبّوا في بلدانهم. وهم يحاولون إنجاز أهداف بواسطة هياكل محلية، ترتبط بشكل وثيق بالجهاد العنيف. إن الشبكات أو القنوات المحلية، كما الشبكات المستقلة أو تلك التي تكون ذات طابع عالمي، تحاول كلها إنجاز أهدافها، يعني أن تكون منخرطة بكيفية نشطة في الجهاد العنيف، فيما يتعلق بالراديكالية ذات المنحى الإسلامي، كما في تطوير سياسة تجنيد نشطة. فقد كان الاتجاه الظاهر في هولندا مثلا، أن التجنيد الذي كان يحفز في القديم من فوق، يتأتى اليوم خاصة من المجتمع ذاته، ما نسميه بالخطر الداخلي. وتبدو الشبكات بوضوح من الأسفل نحو الأعلى. وفي بلجيكا، فإن عدد الدراسات التي تتناول ظاهرة التجنيد المحلية هو أقل، وهي ظاهرة يمكنها أن تلعب دورا مهما في عملية التطرف وبشكل خصوصي في التجنيد. في المؤلفات التي تعالج الموضوع، يتعلق الأمر بشبكات محلية، ذات توجه عالمي. والاختلاف مع الشبكات المحلية هو اختلاف دقيق جدا وتصعب ملاحظته في الميدان. إن القنوات المحلية والعالمية، تتأسس من قبل حلقة

من المجنِّدين، انطلاقا من شبكات عالمية عابرة. إن العلاقة العالمية هي الحلقة الأهم، في هذه الشبكات التي ترتبط بشكل لا ينفصل عن الجماعات العالمية.

وحسب تحليل مصلحة المخابرات والأمن العام الهولندية، تكون الشبكات المحلية في بعض دول أوروبا، قد فقدت كثيرا من سلطتها. يمكن إرجاع هذه الانحسار إلى سياسة الوقاية النشطة التي تعتمدها السلطات الأوروبية التي تركز على المقاربة المحلية. نشير هنا إلى أن هذا الأمر لا يستدعي بأي حال ما نطلق عليه بـ"الشبكات النائمة"، من أجل تحضير هجمة في تفاصيلها الدقيقة. إن إضعاف الشبكات لا يتطلب أن يتم التراجع عن راديكالية أعضائها فجأة. إنهم يشعرون دوما بالالتزام الأخلاقي بالمشاركة في الجهاد، لكنهم لا يشرعون في أي عمل فعلي، في هذا الاتجاه. ومع ذلك، فإن الأمر يدور حول فسخ الالتزام". وهي عبارة تصفها كنهاية للأنشطة المتطرفة، دون تغيير أو إنكار الأفكار المتضمنة. فما هي الآن، التفسيرات المحتملة لضعف الشبكات المحلية؟ نعثر ربما على تفسير أول، في التدابير السياسية التي تتبناها السلطات الحكومية والتي لا يظهر تأثيرها في الميدان، سوى بقدر معين. ويمكننا أن نتساءل: هل يمكن أن ينسب هذا الأثر في الحقيقة إلى تعددية المبادرات السياسية؟ نذكر أيضا، من بين التفسيرات المقدمة في المؤلفات التي تتناول الموضوع: غياب الزعامة، بنية الشبكة المفككة والتوترات الضمنية التي ترتبط بديناميكيات الجماعة.

2.4. الإنترنيت وعمليات التجنيد

لم تخف أهمية الثورة التكنولوجية هي أيضا على الجماعات المتطرفة. وأحد الجوانب المهمة في هذه التنظيمات، هو أنها تقوم بالدعاية عبرها. ويستخدم العنف كوسيلة اتصال من قبل هذه التجمعات، لكي تنشر قناعاتها/ رسائلها. وبفضل هذه الرسائل الدعائية، فهي تحاول تجنيد أفراد جدد. إن وسيلة الإعلام القوى التي تمثلها الإنترنيت، يمكنها بفضل التجنيد، أن تستخدم بطريقتين أو بكيفيتين اثنتين. تستخدم الإنترنيت من أجل التجنيد النشط، كما من أجل التجنيد الذاتي، بهدف استيعاب

أعضاء جدد. وهكذا، تشكل الإنترنيت وبشكل خاص مواقع الإنترنيت والمنتديات الحوارية بيئة ثقافة مواتية تماما، من أجل العثور على أنصار. يتعلق الأمر بندوات الإنترنيت وصناديق الدردشة التي قد تشكل وسيلة إقناع وتأثير في الشباب، بصفة مباشرة أو لا مباشرة. ونشير من جهة أخرى إلى أن الإنترنيت، يمكنها أن تشكل أيضا، وسيلة فعالة من أجل الشباب المتطرف مسبقا، بدفعهم أبعد فأبعد في آرائهم الراديكالية. وفي هذا المعنى، تلعب الإنترنيت دورا مركزيا في عملية الرادكالية. يتعلق الأمر، بموقع التقاء بين الأشخاص الذين يتقاسمون الآراء نفسها، لكن أيضا بالأرشيفات التي لا تنضب من كافة أنواع الوثائق التي يمكن أن تستغل، بشكل سيء (Mandaville,1999).

وتؤثر الإنترنيت كمصدر إلهام أيديولوجي ومحفز في تشكيل خلية أو شبكة، كما تعتبر مصدر معارف (Corens, 2008). إن تكوين الشبكات لا ينحصر فقط في العالم الافتراضي. وفي غالب الوقت، يمثل العالم الافتراضي آلية حماية، من أجل أن يصبح الشخص أقل هشاشة (حماية)، بعدما يتم تبادل الاتصالات، يمكن أن يتم اللقاء الفيزيقي. قد يتعلق الأمر عندئذ، بدعوات إلى تظاهرات، لقاءات من أجل اجتماعات وعطل وإقامة في مخيمات تدريب. ويكون المضمون أو المحتوى جد متنوعا. وقد كتب بوفنكيرك (Bovenkerk, 2010) في هذا المقام، أن الظاهرة الأكبر والمقلقة أكثر هي أن وظيفة مخيّمات التدريب، يتم استعادتها من قبل مخيمات التدريب الافتراضية على الإنترنيت. ويبدو أن الخلايا الإرهابية، تفوق العد والإحصاء. ويمكن القول بأن: "الجماعات الإرهابية التي تعلن عن نفسها في الحاضر، باعتبارها تشكل جزءا من القاعدة هي جماعة "مستقلة نسبيا وأنشئت-ذاتيا، متطرفة-ذاتيا، راديكالية-ذاتيا، ومشكلة-ذاتيا"، باستخدام الانترنيت كمخيم تدريب افتراضي. وقد أكدت نسخة حديثة من التنسيقية الوطنية لمكافحة الإرهاب على تلك المصلحة المكلفة في هولندا بتنسيق مكافحة الإرهاب التي تتعلق بالجهاديين والإنترنيت، على أن الإنترنيت تمثل شكلا من المكتبة التي تعج بعتاد تكوين ومحل تدريس افتراضي للجهاديين المبتدئين.

لكن، حسب هذه الوثيقة، فإن فرضية وتوقعات أن تستعيد الإنترنيت دور مخيمات التدريب الفيزيقية، تفندها الممارسة. إذ يوجد عدد كبير من مخيمات تدريب الجهاديين الفيزيقية، حيث ينتقل إليها الأشخاص (أو يحاولون الذهاب إليها).

3.4. عملية التجنيد عبر الإذاعات

يمكن أن تنتشر عملية التجنيد عبر مختلف الدعامات والوسائط: الإنترنيت، التلفزيون والصحف كما الإذاعات. وتشكل الإذاعات حلقة هامة في البحث عن الهوية والمعارف، كما هو حال وسائل الإعلام، بشكل عام. لقد تم إدخال مقترح إلى غرفة النواب يوم 11 جيوليت 2008، من قبل السيد بيرت شوفز (Bert Schoofs). وحمل ذلك المقترح عنوان "مشروع قرار حول مكافحة القنوات الفضائية الإسلامية والإذاعات ومواقع الإنترنيت التي تنشر دعاية الكراهية على الأراضي البلجيكية والأوروبية"[2]... يتعلق الأمر تحديدا، بمواقع البث الإذاعي ومواقع الإنترنيت التي تستخدم لغة محرضة (خطابات كراهية)، يمكنها أن تدفع ببعض الناس إلى أعمال عدائية محتملة. وتمحور هذا المقترح حول السكان المسلمين، في مملكة بلجيكا. يتعلق الأمر أيضا، بمواقع إذاعية محلية رسمية (ولا رسمية) كما بمواقع البث الفضائية الدولية. ويمثل حاجز اللغة في الغالب، معضلة من أجل التعرف على هذه المحطات الإذاعية الراديكالية التي تستخدم رسائل خفية، بحيث تقلص من مرئيتها بشكل حاد.

وترمي هذه الرسائل المخفية إلى تحقيق عدة أهداف: تحسيس الناس بحقيقة وصدق الأفكار الراديكالية، تشجيعهم على الانخراط النشط وخاصة تحفيز الناس على القيام بأعمال إرهابية. يمكن لعملية التجنيد هنا، أن تتجلى بصورة قوية. قد يوظف هذا الشكل من التجنيد خصيصا في مستوى التجمعات الراديكالية المسلمة وأقل من

---

[2]- تم اقتراح حل، يتعلق بمحاربة مواقع البث الفضائية الإسلامية، مواقع الإذاعات ومواقع الإنترنيت التي تنشر، انطلاقا من الإقليم البلجيكي والأوروبي، دعايات محرضة على الكراهية (ومناهضة الغرب).

ذلك، في مستوى التجمعات الراديكالية التي تنتمي إلى اليمين، اليسار وحقوق الحيوان. يمكن تفسير هذا الميل نحو التطرف بعاملين اثنين: من جهة، في الأساس تمت ملاحظة هذه اللغة الفوضوية بشكل أساسي في محطات البث العربية، بحيث توجد حالات معروفة من محطات الإذاعة، في منطقة بروكسل التي نشرت فتاوى عبر قنواتها. من جهة أخرى، يمكننا أن نتساءل عن معرفة إذا لم نركز أكثر من اللزوم [في إطار التصدي للراديكالية، التطرف والإرهاب] على هذه الشريحة وحدها، يعني التجمعات الراديكالية ذات الاتجاه الإسلامي.

4.4. السجن بيئة ثقافية مواتية للتجنيد

قي الحقيقة، أن تشكل السجون بيئة ثقافية مهمة للتجنيد والتكوين، ليس بالمعطى الجديد. هناك ما يزيد عن ثلاثين سنة، أين جابهت فيها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا هذه الأزمة. وقد تعلق الأمر وقتها بتجمعات مستوحاة من اليسار، اليمين والأيديولوجيا الإسلامية وبدرجة أقل، التجمعات المستوحاة من حقوق الإنسان التي حاولت بناء شبكتها عبر المحبوسين والمعتقلين في منظومة مغلقة، يعني السجن. ويصف باريت (Barret, 2003) السجون باعتبارها، مراكز تجنيد وتدريب حقيقية على الأفكار الراديكالية. ويمكن أن يجد هذا تفسيره في المشاعر/الإحباطات التي يمكن أن تؤدي إليها السجون، رغبة الانتماء إلى جماعة ستكون مدعمة، بطبيعة الحال في سياق السجن. إن الانتماء إلى جماعة يمنح للفرد الشعور بالأمن والحماية. إذا تفحصنا جيّدا خبايا التاريخ، فسنعثر على تجمعات مشابهة؛ بالأخص تلك التي وظفت السجون بحنكة ودهاء، من أجل صقل وإثراء ملف أعضائها، يعني منظمتي الإيتا والإيرا. إذ تتميز هذه التنظيمات الإرهابية الشبه عسكرية الكلاسيكية بتماسك قوي، داخل الجماعة وبنية صلبة في القيادة الهرمية. هذان العنصران المكونان مهمان جدا، من أجل التجنيد داخل الجماعة وبناء تجهيزات تدريب (Cuthbertson, 2004). إن عملية التجنيد، على مستوى المنظمة الإرهابية الباسكية (إيتا)، تكون دائما عملية بطيئة

ومتدرجة. وأن اللحظة التي يصبح فيها الشخص عضوا فعليا في الإيتا، ليست أمرا متيسر التحديد.

وداخل السجون قد يوجد مساجين، يتمتعون بمستوى معين من الضلوع في اغتيالات وهجمات ذات اتجاه راديكالي، اقترفت أو تمت الإطاحة بها. يكون المجندون المحتملون هم أنفسهم في الغالب جماعة من المعزولين، بحكم أنهم ارتكبوا جنحا صغرى ويشعرون بأنهم متميزون أكثر. ويتضافر الشعور بمثل هذه الإحباطات مع إحساس أو حساسية مضاعفة بالأفكار الراديكالية. إن مشاعر القلق، التمييز، العزلة، التهميش واللامبلاة، تمثل هدفا للقائمين بالتجنيد. ويؤكد فان لووين (Van Leeuwen, 2005) على أن الأمر يتعلق خاصة بأئمة السجون الذين يتصلون، كما لو كانوا مجنِّدين في السجن [سجناء يلعبون دور المجندين] لكن أيضا بمجندين خارجيين. ويلاحظ والر (Waller, 2003) من جانبه، أن عددا كبيرا من الشباب الذين يمرون من خلال السجن، لم تكن لهم في الماضي أية علاقة بالإسلام. ليس سوى أثناء تواجدهم في السجن، أين تواصلوا لأول مرة بهذه الأفكار. وللحيلولة دون ذلك، فقد حاولت السلطات المنتمية للدول الأنجلوسكسونية، أن تتبنى تدابير للتصدي للتجنيد. وتمثلت هذه الإجراءات بالأخص، في منع تبادل الرسائل أو المراسلات، بهدف تقليص الاتصالات مع العالم الخارجي وتجنب الشعارات والكلمات الدعائية. وهناك إجراء آخر، تمثل في عزل الإرهابيين المحكوم عليهم، بحيث يحرمون من أي اتصال مباشر مع مساجين آخرين للحد من تأثيرهم.

وقد حاولت بريطانيا من جانبها، أن تتجنب هذا الإجراء، بعزل الإرهابيين المحكوم عليهم أو المدانين، في مجموعات حجر في السجن. هكذا، لا يمكن لهؤلاء الأشخاص أن يتصلوا أو يتواصلوا مع مساجين آخرين، تمت إدانتهم بسبب مخالفات وجنح أخرى. والنتيجة المأمولة لم يتم بلوغها، لكنها خلقت بدلا من ذلك، مناطق "محرمة" على الحراس، حيث تعلق الأمر بـ"إرهابيين" تم عزلهم فيها. وبعزل هذه الجماعة، تكون السلطات بذلك قد خلقت مشكلة أخرى. لقد تحولت هذه "الجيوب" في حقيقة

الأمر إلى مخيمات تدريب. يتمثل الاتجاه في أوروبا [في ميدان سياسة السجون] على ما يبدو، في تجميع المساجين الذين يتمتعون بسوابق دينية وثقافية نفسها، ما أدى إلى خلق مجموعات خلايا ثقافية حقيقية. ويشير كوثبيرتسون (Cuthbertson, 2004) إلى هذا الخطر الكبير الذي يمثله المحبوسون المدانون بسرقات، تجارة مخدرات وجنايات أخرى، قد يكونون هدفا للقائمين بعمليات التجنيد. وكمثال على ذلك، فإن خوزيه إيميليو سواريز تراشوراز (وضع متفجرات في حذائه) تم تجنيده، أثناء فترة سجنه[3]. كما يمكن الإشارة إلى أن هناك ميلا إلى إلصاق التجنيد بسجناء فرادى. وغالبا، ما يكون هذا الميل كبيرا، بحيث أن الذين يقومون بالتجنيد سيتقربون من المؤهلين فرديا، بدلا من التوجه نحو الجماعات.

5.4. مخيمات تدريب وتفريخ الإرهاب

مثلما أشرنا إليه سابقا، يمكن أن تشكل السجون بيئة ثقافية مواتية لتجنيد نشط وترتبط هكذا أو تتواصل، مع ظهور مخيمات التكوين. هناك إطار آخر في عملية التجنيد، يتمثل في مخيمات تدريب الراديكاليين أنفسهم. يتعلق الأمر بمخيمات ليست نادرة الظهور في بلدان، مثل: اليمن، أفغانستان، باكستان والعراق، لكن أيضا في أماكن أخرى من العالم.. ويتمثل هدفها الأساسي في تكوين مجنّدين، لكي يتحولوا إلى إرهابيين... ليست هذه الظاهرة في الحقيقة، اتجاها جديدا داخل الإرهاب. هناك أمثلة الإيرا (إيرلندا)، الإيتا (إسبانيا) والجيش الأحمر (ألمانيا)، كما منظمات أخرى شبه عسكرية، استخدمت من قبل هذه الإطارات. في عبارة أخرى، ليس صحيحا أن مراكز التدريب، تنسب فقط للراديكالية ذات الاتجاه الإسلامي، بل أنها تشتمل أيضا على اتجاهات أخرى. وتحتل مخيمات التدريب داخل عملية التطرف والراديكالية، مكانة كبيرة لا تفتقر إلى الأهمية. يتعلق الأمر بجانب من عملية التجنيد التي تنطلق بعد مرحلة تجييش المجندين.

–[3] José Emilio Suarez Trashorras, 'shoe bomber'

وتقترب ثقافة مخيمات التدريب من ثقافة "العصابات" و"الطوائف"، حيث يكون التماسك الاجتماعي الداخلي جد قويا، غسل الدماغ منجزا. لقد اقترح تراتشر منذ 1963، الفكرة التي تقول بأن ظاهرة العصابات، يمكنها أن تتميز بعلاقات الوجه للوجه (الحميمية)، ببنيتها التنظيمية القوية، بتضامنها وبتفوقها الروحي والمعنوي وأهدافها المشتركة (Thrasher, 1963). تكون هذه الخصائص والسمات في الغالب، حاضرة في الجماعات الراديكالية. ويظهر من خلال هذه المؤلفات حول الموضوع، أن التجنيد هو عملية يمكنها أن تتمظهر في لحظات مختلفة وفي أطر متباينة. كما توجد على ما يبدو، مناهج وطرائق وأطر أخرى للتجنيد. من المهم أن نشير إلى أن هذا العمل لا يتمحور وحسب، حول عملية التجنيد بوصفها كذلك، لكن بالطبع حول التجنيد، باعتباره عنصرا أساسيا في عملية التطرف. وهذا يعني أنه يجب علينا أن نعتبر التجنيد عاملا من العوامل الأولى الممكنة. إن كانت هناك أسس أخرى للتجنيد أم لا، فهي لا تشكل موضوع هذه الإشكالية، لكن الأمر يتعلق بسبيل بحث مهم، لم يتم تفحصه سوى قليلا ويوفر آفاقا واعدة في المستقبل.

لقد كشفت دراسة علمية بأن تركيز العالم السياسي والأكاديمي، يتصل خصيصا بالراديكالية المستوحاة من الإسلام. ونتوفر على كمية معلومات مهمة نسبيا، تتعلق بهذا الاتجاه. والهجمات التي تقترف والتي تمت الإطاحة بها، انطلاقا واستنادا إلى هذا الشكل من الراديكالية في العالم بأسره، وتأثيرها في كل مكان عبر العالم تعتبر في الحقيقة، هي المسؤولة عنها. إن الهجمات بالقنابل في العاصمة لندن، 11 سبتمبر 2001، العاصمة الإسبانية مدريد، قد أدت إلى تفشيها، سواء على مستوى العناية المخصصة لها في البحوث، كما في السياسات المضادة لها. هكذا، يتم في هذا العمل، تحليل الكيفية التي تجري فيها عملية الراديكالية، ما هي محفزاتها ومتغيرات اندلاع العوامل المفجرة الاساسية (مثلما هو التجنيد). وما هي العلامات التي يمكن استخلاصها من هذه العملية. من أجل دراسة هذه المحفزات والإشارات والعلامات، هناك مجموعة من النماذج التي تم تطويرها ونحاول عرضها هنا، على التوالي.

5. مسارات الراديكالية ونماذجها

مسار الراديكالية هو العملية أو السيرورة التي تسمح بفهم كيفية تحول الفرد أو الجماعة "عبر الزمن نحو معتقدات راديكالية، في بيئة اجتماعية مائعة تكون في تغيّر مستمر" (Costanza, 2012 : 26). يعتقد هورجن، أنه عندما تقارن بنقاط ضعف دراسات الملمح، يمكن أن تساعدنا دراسات المسارات على فهم أفضل لعملية انخراط الأفراد تدريجيا في الراديكالية والإرهاب. في هذه الحالة، تسمح المسارات بفهم لماذا ينخرط فرد وينسحب أو يتحرر آخر، وما هي العوامل التي تفسر تقدم هذا التطور (Horgan, 2008). ورغم هذه التوصيات، فإن كافة النماذج المدرجة قد تمركزت حول عمليات الانخراط وأهملت بُعد الانفصال. إن عمليات أو مسارات الراديكالية هي عديدة. رغم أنه لا توجد نماذج (غير خطية تماما)، مثل نموذج ماك كولي وموسكالينكو، فإن غالبية تلك النماذج تتميز بناقل أحادي الاتجاه وتقترح مراحل أو فترات راديكالية، ترتبط بنظام سببي. رغم ذلك، يشير معظم الباحثين إلى حقيقة أنه لا يوجد مسار وحيد، يفسر عملية الراديكالية، إن لم تصفه مسارات كثيرة حسب ميكانزمات متنوعة ومقارنة. يفسر كل من سيلبير وبات (Silber et Bhatt, 2007) على سبيل المثال، أنه حتى وإن كانت غالبية الأفراد لا يعبرون بالضرورة عبر كل تلك المراحل، فإن أولئك الذين مروا بها بالكامل، لديهم احتمال كبير بأن يتطرفوا.

ويبدو أن فردانية (شخصية) تلك المسارات، تمثل خاصية أخرى مهمة. في الحقيقة، رغم أن بعض الكتّاب يدمج عنصر تكوين الجماعة فيها، يحاول معظمهم تفسير عملية الراديكالية بداية كتطور ممركز حول الفرد، ثم بعد ذلك (في مرحلة ثانية أو ثالثة من هذا المسار) يدمجون بعدا جماعيا آخر. وحسب كريستمان (Christmann, 2012)، تتفق هذه النماذج لكي تقول بأن عملية الراديكالية تتطلب تغيّرا فرديا ومحددا، بفعل تلك العوامل الخارجية. لقد تم توجيه عدة انتقادات لهذا النمط من المراحل. فقد انتقد فيلدويس وستون في الحقيقة، أن الباحثين الذين يقترحون هذه النماذج، ينتقون حالات خاصة من دراسة الراديكالية المنجزة، من أجل البحث عن

تفسير ظاهرة راديكالية الأفراد، بكيفية انعكاسية (Veldhuis et Staun, 2009). بيد أن الترابطات المنجزة في تلك النماذج، يصعب إثباتها والتحقق منها إمبيريقيا. بالفعل، رغم أن أفرادا معينين قد مروا بالمراحل نفسها، فهم لا يتطرفون دوما، فلا يمكننا إذن تأكيد علاقة سبب إلى نتيجة. زيادة على ذلك، تفتقر عدة نماذج إلى معطيات إمبيريقية، تبرهن على مصداقيتها في الواقع. فالكثير منها يرتكز على مصادر ثانوية من أجل صياغة استنتاجاتها، ما يحبسها هكذا في النظرية. وفيما يخص شميد (Schmid, 2013)، فهو يصر على أن إحدى المشكلات التي تثيرها هذه النماذج هي أنها مبنية، بارتكازها على حالات خاصة من الأفراد (مسلمين) الذين تطرفوا، رغم أن نقطة انطلاقها كانت تقريبا متشابهة، تهمل مسارات الراديكالية، يعني مشكلة "التمييز الإحصائي".

من أجل رسم خريطة عن مختلف مراحل عملية التشدد والراديكالية وتفحص العوامل التي تؤثر في مختلف هذه المراحل، سنقوم بتحليل نماذج تخطيطية عديدة في عملية التطرف. لقد حاول مختلف العلميين أن ينمذجوا عملية التطرف. إن تشخيص هذه النماذج أدناه، ليس عملية مستفيضة. في الجزء الذي سيأتي، سندرس على التوالي النموذج التدرجي الذي عرضه مقدّم (Moghaddam, 2005)، النموذج الهرمي لماك كولي وموسكالينكو (Mc Cauley et Moskalenko, 2008) ونموذج ملليس (Mellis, 2007)، وغيرها من النماذج الأخرى. لقد قمنا بانتقاء هذه النماذج بسبب براجماتي، بحيث أن هذه النماذج –من وجهة نظر تطور نموذج التطرف الخاص والديناميكي- يجب أن تسمح لنا بتصنيف المعلومات بشكل ممنهج. إن نماذج المراحل، توظف بعض الخصائص الرئيسية العامة: الخصائص التي تشير إلى القدرة المخفية التي تتمتع بها الراديكالية.

هكذا، واستناد إلى هذا النوع من النموذج، يمكن أن ينتسب بعض الأشخاص إلى الخصائص العامة، دون أن يكونوا منخرطين في عملية الراديكالية. "هذه "الحالات الموجبة والمزيفة"، يمكنها أن تفرز معالجة تمييزية وقمعية، على أساس انتمائها الديني،

العرقي أو بعض سلوكياتها. وعليه، يمكن تحويل الأفراد إلى مشبوهين بالراديكالية، دون أساس. زيادة على ذلك، تستبعد هذه النماذج من التطور الفردي، كل مرجعية للمتغيرات الماكروية (العامة) المجتمعية، خاصة ما تعلق منها بدور الحكومات الغربية في الخارج وأعمالها التي تدور في هذا المنظور من "الحرب ضد الرعب" (Kundnani, 2015 : 5). في سياق هذه العلاقة، فإننا نقلص في تقديم ستة مسارات للراديكالية والتي قدمت مساهمة في فهمها. بداية، قمنا بانتقاء هذه المسارات في علاقتها مع النزعة الراديكالية المحلية في الغرب. في هذه الحالة، فإننا لم نعتمد على نموذج حول مسارات المهاجمين-الانتحاريين في الشرق الأوسط. بعد ذلك، فقد استثنينا المسارات التي لم يتم شرحها كفاية، مثل: نموذج "استراتيجيا الإرهاب المضاد" (Contest)[4] أو الذي كانت مساهمته غير شافية، مقارنة بمضامين نماذج أخرى[5]. وجراء ذلك، سنستعرض مختلف هذه المسارات المقترحة. وهذه النماذج هي:

1.5. مقاربة الدّرج

يصف فتح-علي م. مُقدّم (Fathali M. Moghaddam) عملية التطرف كعملية على شكل درج (أو سلّم) تتعاقب خلالها خمس مراحل. ينطلق مقدّم من العلميات السيكولوجية والاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب أعمال إرهابية. وفي قاعدة نموذجه، توجد القضية التي مفادها أن تفسيرات الإرهاب التي تحاول أن تختزل أسباب الإرهاب

---

(4)- هو اسم الاستراتيجيا المضادة للإرهاب في المملكة المتحدة [United Kingdom's *counter-terrorism strategy (CONTEST)*].

(5)- وهي نماذج تقدم ستة تجليات فعلية للراديكالية. لكن، ومع ذلك، فقد قررنا عدم إدراج هذا النموذج، لأن الأمر يتعلق بوصف العوامل المحددة عقب دراسة ميدانية. وينطبق هذا أيضا على نموذج تارمبي (Taarnby, 2005) الذي تأثر بقوة بنموذج سيجمان. ويمدد تامبي العوامل الأربعة الأخرى عند سيجمان بقسمتها إلى ثمانية. في الأخير، فإننا لم نحتفظ بنموذج بوروم (Borum, 2011) الذي يبيّن كيفية الانتقال من الشعور بالظلم والغبن، وصولا إلى الفكر الثنائي القطبية (نحن ضد الكل) الذي يعود إلى أن هذه الفكرة، قد تم تطويرها عديد المرات، في النماذج الأخرى.

في عوامل شخصية داخلية وميول، هي جد تبسيطية. ورغم الجهود المضنية التي بذلت من أجل رسم ملامح الإرهابيين، على أساس عوامل ديموجرافية واجتماعية-اقتصادية توضع في علاقة بالإرهاب، لم يتم بعد التوصل حتى اليوم إلى تطوير ملمح أحادي المعنى. يجب النظر إلى نموذج الدرج، كدرج يتقلص ويؤدي إلى عمل إرهابي فوق البناية. يؤدي الدرج أيضا إلى دور أو طابق أعلى. وحقيقة، أن يبقى الشخص أم لا في دور معين، يرتبط بالاختيارات التي يدركها للتمكن من التصدي للمظالم المعايشة التي يشعر بها والقدر الذي يتم فيه الشعور بالسلم مع هذه الخيارات، من أجل بلوغ الهدف المحدد. وكلّما صعدنا في الدرج، تتضاءل الاختيارات الممكنة، كلما أصبحنا متيقنين من أن اللجوء إلى أعمال العنف، يبقى هو الخيار الأوحد لبلوغ الهدف.

1.1.5. الطابق الأرضي: التأويل السيكولوجي للظروف المادية

في قاعدة نموذج التفسير عند مقدّم، توجد فرضية تقول بأن أعمال العنف الراديكالية، يمكن أن تجد تفسيراتها بشكل أفضل، انطلاقا من التأويل السيكولوجي للظروف المادية والخيارات المتاحة، من أجل تجنب حالات الظلم المدركة. تشكل هذه العوامل البيئة الثقافية الدافعة إلى العمل الجماعي. ورغم أن عددا كبيرا من الأشخاص في المجتمع يشعرون أحيانا، بأنهم مظلومون ويعاملون بكيفية غير عادلة [من أجل البدء، في صعود الدرج نحو الراديكالية] فمن المهم أن نحدد نسبة هذه المظالم. ويكون ذلك بالخصوص، عندما نلاحظ أن الجماعة التي ننتمي إليها تتم معاملتها بكيفية غير عادلة، بحيث يعتبر خطر التطرف أكبر مما يكون عليه الحال، عندما يحدث الشعور بالظلم في المكانة الخاصة التي يحتلها الفرد، داخل الجماعة نفسها.

2.1.5. الطابق الأول: الإمكانات المتاحة ومقاومة المعاملة اللامنصفة

عدد معين من الأفراد الذين يشعرون بأنهم يعاملون معاملة غير عادلة، يصعدون إلى الطابق الأول ويبحثون عن حلول للظلم وعدم الإنصاف الذي يشعرون به. ويوضح مقدّم أن هناك عاملين اثنين يحددان السلوك، في هذا المستوى الأول.

بداية، هناك فرص مدركة من أجل الحراك الشخصي، تهدف إلى ترقية الوضعية الشخصية. إذا كان هؤلاء الأشخاص في هذه المستوى يتوفرون على إمكانية التسلق، بكيفية شرعية في الهرمية الاجتماعية، فإن الميل نحو الشروع في الأعمال اللامعيارية، يكون أدنى مما يكون عليه الحال عندما لا يتوقعون هذه الإمكانية. ويتأتى هذا على الأرجح من القناعة، بأن العالم عادل وأن الجهود الشخصية بكيفية صادقة، ستتم مكافأتها. عندما يكون لدينا انطباع بأن الجماعة هي نفسها تعامل بكيفية أمينة، فمن الجائز أن يتم دعم السلطات.

وأن الوعي بأن صوت الجماعة مسموع أثناء عملية اتخاذ القرار من قبل السلطات، قد يمثل عاملا جد مهما في مستوى تصور العدالة. وقد كشفت دراسة تيلر وهيو (Tyler et Huo, 2002) أن العامل الأهم في المشروعية المدركة وإرادة احترام التنظيم الذي تضعه السلطات، يتمثل في الطابع العادل في عملية اتخاذ القرار. عندما يتكون لدينا انطباع بأنه لا يمكننا أن نشارك في عملية اتخاذ القرار ونشعر بأننا مقصيون ومستبعدون، فإن النظريات السيكولوجية تقترح وجود فرص أقوى، لأن ينقلب الإحباط والعدوان نحو تعيين كبش الفداء، بسبب هذه المشكلات التي يتم الشعور بها، حيث يستمر هؤلاء الناس في صعود الدرج ويصلون إلى الطابق الثاني.

3.1.5. الطابق الثاني: زحزحة العدوان

يتضمن الإرهاب مجموعة من المعاملات العنيفة الموجهة صوب المواطنين، السلطات وغيرها. ويشتمل احتواء الهجمات ضد المواطنين غالبا، عدوانا في غير محله. عادة ما يكون هذا العدوان لفظيا وغير مباشر. ومعظم الناس الذين يصعدون إلى الدور الثاني في نموذج الدرج، لا يقترفون عدوانا فيزيقيا، بل يكتفون بدلا من ذلك، بالعنف اللفظي. ومع ذلك، يذهب بعضهم إلى أبعد من مجرد العدوان اللفظي، غالبا تحت تأثير القادة. تحت تأثير قادتهم المؤثرين والنافذين، يتم تحويل مكبوتاتهم إلى عدوان. ويلعب القادة الأقوياء دورا مهما، في استقطاب الشبكات وتوجيه الانفعالات

السلبية داخل الجماعة، باتجاه الآخرين خارج الجماعة. هكذا، يتم خلق عدوّ مشترك. من جهة أخرى، تخصص عناية كبيرة من قبل هؤلاء القادة، بهدف تجسيد هذا العدوان ويتم التشديد على خطر الهامشيين. مثلما قمنا سابقا بوصفه، فإن هذا التناول يدعم التماسك داخل الجماعة ويصبح تضامن الجماعة أكثر قوة. في هذا السياق، تتكون إرادة اللجوء إلى العنف الفيزيقي والبحث بشكل حثيث عن فرص، من أجل ممارسة هذا العنف. وأن أولئك الذين يأملون في توظيف هذا العنف الفيزيقي، يستمرون في الصعود نحو الطابق الثالث، باحثين عن كيفية الشروع في العمل العنيف و/أو الإرهابي.

4.1.5. الطابق الثالث: الانخراط الأخلاقي والمعنوي

تتطور المنظمات الإرهابية على شاكلة عالم موازي أو في الظل، مع أخلاق ومعنوية موازية، تبرر "المعركة" من أجل بلوغ "المثل" العليا، بأية طريقة كانت. من زاوية نظر الغالبية، فإن الإرهابيين يكونون "منفصلين معنويا" عن القيم والمعايير الديمقراطية المعهودة، خاصة بسبب موقفهم من اللجوء إلى العنف ضد المواطنين. مع ذلك، في منظور التنظيمات الإرهابية، فإن هؤلاء الأفراد أنفسهم ينخرطون أخلاقيا بالتحديد، لأنهم يثورون لفائدة "مثال"، وعندها سيتم اتهام السلطات بالفجور واللاأخلاقية. وتسمح المنظمة الإرهابية فعليا، بتجنيد الناس وإقناع المجندين بالانفصال عن "القيم الأخلاقية" التي تؤسسها "سلطة لا أخلاقية" والانخراط معنويا، بكيفية، تفيد بأن الأخلاق قد اعتمدت من قبل المنظمة الإرهابية[6].

يتم بلوغ هذه الأخلاق والتضحية وتفاني المجندين نحو المنظمة الإرهابية، على أساس مختلف التكتيكات. تتمثل التكتيكات الأهم في: العزلة، الانخراط في الجماعة، السرية والكتمان والقلق. يتم تدريب المجندين (في سرّية) من أجل تسيير حياتهم الموازية، حتى بالنسبة لأزواجهم، أوليائهم، أفضل أصدقائهم والأشخاص الآخرين

[6]- على العموم، القيم الأخلاقية هي قيم مشتركة بين غالبية المواطنين.

من محيطهم المباشر. وتسهم الطبيعة الخفية للمنظمة، التدابير التي تفرضها السلطات عليهم وغياب الصراحة (المراوغة) الذي يشعر به في المجتمع، كلها في عزلهم عن المجتمع من جهة، والانخراط والتواطؤ مع أعضاء الجماعة، من جهة أخرى. وجوهريا، تكون المنظمة الإرهابية فعالة، عندما تتموضع في مستويين اثنين: في المستوى الكلي أو العام، تعرض المنظمة نفسها بحيث تلوح في الأفق وكأنها الخيار الوحيد للتوصل إلى تغيير اجتماعي، بينما تتراءى المنظمة في المستوى الجزئي، وكأنها "بيت" أو ملجأ لأفراد غير مفهومين ومضطهدين.

5.1.5. الطابق الرابع: الفكر الإقصائي ومشروعية التنظيم الإرهابي

حينما يصعد الأشخاص إلى الطابق الرابع ويدخلون العالم السري للمنظمة الإرهابية، تظل غالبية هؤلاء المجندين في معظم الحالات، أعضاء في المنظمة لمدة طويلة نسبيا، بحيث يشكلون جزءا من خلايا صغيرة، تتشكل في الأساس من مجموعات صغيرة بين أربعة إلى خمسة أفراد. من جهة أخرى، يتم تجنيد أفراد مشاة من أجل اقتراف أعمال عنف ويتحولون عند الضرورة إلى إرهابيين انتحاريين. توجد في الغالب، شبكات لا رسمية وميل إلى الانتماء إلى شيء ما، يربط هؤلاء الأشخاص بخلايا.

ويحدث الوصول إلى هذه الأنشطة السرية في مجموعات محدودة، تغيرات في مدركات ووجهات نظر هؤلاء المجندين: إذ تحدث مشروعية أكبر للمنظمة الإرهابية وأهدافها والاقتناع بأن الغاية تبرر الوسيلة. وتتأكد الوسائل التي تتضافر مع تدعيم رؤية عالم "نحن ضد هم". إن أزيد من قرن من الزمن من البحث حول التأثير الاجتماعي، قد علّمنا بأن التطابق والولاء حاضران في الخلايا التي يمارس فيها القادة سلطة قوية وحيث أن عدم الامتثال، العصيان وعدم الولاء، يتم عقابه بقسوة. يخضع المجندون في هذه الخلايا إلى ضغط من الداخل، لكي يمتثلوا وينصاعوا بكيفية، تؤدي بهم إلى اقتراف أعمال عنف ضد مواطنين (وغالبا أيضا، ضد أنفسهم).

6.1.5. الطابق الخامس: العمل الإرهابي وتجنب ميكانيزمات التثبيط

يتضمن الإرهاب أعمال عنف ضد المواطنين، يمكنها أن تفرز عددا ضخما من الوفيات. وتكشف تجارب وحدات عسكرية احترافية، أن برامج التجريب المكثفة تكون ضرورية لتحضير وإعداد عساكر على قتال الوحدات المعادية. ومن هنا يطرح السؤال حول معرفة، كيف تدرب المنظمات الإرهابية أفرادها على اقتراف أعمال، ستصيب المواطنين الأبرياء. والجواب الذي قدم في عمليتين سيكولوجيتين، تعلبان دورا مركزيا في ديناميكيات الجماعية البينية (Brown et Gaertner, 2001). تتضمن العملية الأولى، تفيئة اجتماعية (يعتبر المواطنون جماعة خارجية)، والعملية الثانية تتعلق بخلق مسافة سيكولوجية، تشديد الاختلافات بين الجماعة الداخلية والجماعة الخارجية. إن تصنيف وتفيئة المواطنين كأعضاء جماعة خارجية، يتطابق ويتناسب مع الحفاظ على سرية المنظمة الإرهابية. يتعلم المجندون في المنظمات الإرهابية، كيف يعتبرون كل من يوجد خارج نطاق جماعتهم الصلبة، أعداء وحتى المواطنين. وكل من لا يثور بشدة ضد السلطات الظالمة والقمعية يعتبر عدوا.

من وجهة نظر الإرهابيين، فإن أعمال العنف تجد تبريرها في حقيقة أن هؤلاء المواطنين، يشكلون جزءا من الأعداء. إن النظرة إلى المواطنين على أنهم أعداء يساعد على تفسير: لماذا لا يتأثر الإرهابيون بما يصفه لورينز (Lorenz, 1966) بـ"الآليات المشبعة". يؤكد لورينز أن بعض الميكانزمات تفرض كابحا على الرجال، كما على الحيوانات بحيث يعمل على ألاّ يتخذ هؤلاء قراراتهم، دون التفكير في قتل أقرانهم. يمكن أن تتمثل عوامل الكبح هذه بالأخص، في: اتصال بصري، حقيقة اقتناع الجناة، عملية ذرف الدموع، الخ. ويقدم لورينز حجة مفادها أن الأسلحة الحديثة مثل البنادق تخلق مسافة بين الجاني والضحية، بحيث تجعل الأول أقل إحساسا وتأثرا بالميكانزمات الكابحة. فيما يتعلق بمرتكبي الأعمال الإرهابية، يفترض أن اعتبار المواطن عدوّا وتشديد الاختلافات بين الجماعة الداخلية والجماعة الخارجية، يخلق المسافة المطلوبة، من أجل اتخاذ القرار باقتراف أعمال العنف.

2.5. النموذج الهرمي

يصف كل من ماك كولي وموسكالينكو (Mc Cauley et Moskalenko, 2008) التطرف، باعتباره تغيّرا أو تحوّلا في القناعات الدينية، مشاعر وسلوكيات الأشخاص الذين نجد عندهم بقدر متزايد، ميلا إلى اقتراف أعمال عنف والقبول بتضحيات للدفاع عن الجماعة الداخلية، في إطار النزاعات الجماعية البينية. وهما يريدان أن يصوغا جوابا عن سؤال معرفة: ما هي العملية التي تدفع بالأفراد، الجماعات والجماهير إلى حالات نزاع وعنف؟

وفي اعتقاد ماك كولي وموسكالينكو توجد معاني متباينة من التطرف والراديكالية. وتعود الاختلافات الرئيسية في تعددية أشكال التطرف إلى القناعات، الانفعالات والسلوكيات الإنسانية الفردية والجماعية. وبطبيعة الحال، يمثل سلوك القلق العامل الرئيسي فيها. كما في كل الأيديولوجيات، فإن هذا الأخير يعني التطرف الذي يستقوى بجماعة معينة من الأشخاص الذين يكونون حريصين بقدر كبير، على هذه الأيديولوجيا. ويؤكدان بأن السلوك الراديكالي يسير جنبا إلى جنب مع استثمار متزايد في الوقت، استثمار اقتصادي، سلوك ذي خطر مضاعف وعنف من أجل دعم جماعة سياسية. هنا يجب وضع تمييز بالقدر الذي نشعر فيه بأننا منخرطون فيها بفضل هذه الأيديولوجيا السياسية. ويكون النشطاء داخل حركة اجتماعية، مضطرين أكثر من غيرهم إلى تقاسم القناعات أو "الأطر" التي تتحدد الحركة داخلها. هكذا، فإن النشطاء الذين يثورون ضد الفقر سيقدمون على سبيل المثال، أسبابا أخرى للفقر مقارنة بغير النشطاء. في هذا المنظور، تتضافر الراديكالية مع أعراض وقناعات تتعلق بالوضعية الحالية والتاريخية التي أدت إلى حالة الفقر الراهنة. في هذا المستوى، يركز الخطاب المعتمد والمطبق في الغالب، على جزء من جماعة اجتماعية خصوصية أو قدرية [تمت معاملتها بكيفية جائرة وغادرة] لم يعد يعتني بها أي شخص وحيث تكون وضعيتها سوداوية إلى درجة تصبح معها مصالح الجماعة، تسير نحو خطر الموت.

يتمتع الأشخاص الذين ينخرطون أكثر في الثورة بسبب هذه المشكلة، بقناعات ومشاعر أقوى من الأشخاص الذين يشعرون بأنهم معنيون، أقل بهذا الشأن. ويميل النشطاء إلى الإحساس أكثر من غيرهم بخيبة الأمل والإهانة، أثناء سقوط الجماعة. ولكنهم سيحسّون بمشاعر الفخر والفرحة بدرجة أقوى، عندما تنتصر جماعتهم. زيادة على ذلك، فهم يشعرون بغضب جارف وقلق ضد أعداء مصلحة جماعتهم. تعتبر هذه الانفعالات بمثابة استظهار لتماهي وهوية هذه الجماعة وتنعكس في العناية التي تمنح للجماعة، مقارنة بالجماعات الأخرى. إن القدرة الإنسانية على الشعور الذي يتعلق بالجماعات الأكبر واللاشخصية [تعتبر تمددا للعائلة الخاصة] تشكل القاعدة السياسية للجماهير والشرط الأول، في خلق نزاعات الجماعات الوطنية، الإثنينة والدينية (Mc Cauley, 2006). وإذا قرر الأفراد أن يرتكبوا أعمالا إرهابية، فسيشكلون جماعة محدودة من بين جماعات أخرى، تتقاسم القناعات والعواطف نفسها وتعتبر قمة الهرم. وتتشكل قاعدة هذا الهرم، من كافة أولئك الذين يتعاطفون مع الأهداف التي يصارع من أجلها الإرهابيون. ومن القاعدة حتى القمة، فإن أعداد أعضاء الجماعات تصبح أصغر، لكن قياس الراديكالية في قناعاتهم، عواطفهم وسلوكياتهم يتضاعف. ووفقا لهذا النمط من المقاربة الراديكالية، يوجد تباين تدريجي يميّز الإرهابيين عن المتعاطفين معهم. والسؤال الذي يبرز هنا هو: كيف يمكن تقييم الأفراد، من قاعدة إلى قمة العنف الإرهابي؟

1) في نموذج ماك كولي وموسكالينكو، تتكون القاعدة من قبل المناصرين والمتعاطفين، يتعلق الأمر بالعدد الأكبر من المنخرطين. إنهم الأشخاص الذين يدعمون الأيديولوجيا العنيفة، لكنهم غير متفقين على أن يكون العمل العنفي هو أفضل منهج، لكي يجعلوا أيديولوجيتهم مقبولة داخل البنية الاجتماعية.

2) في مستوى أعلى، يتموضع أصحاب هذا النموذج المنتسبين والأتباع أو المناصرين [يعني الأشخاص الذي يجدون من المبرر اللجوء إلى العنف] لكنهم لا يرغبون في

اللجوء شخصيا إلى توظيف القوة. إن الاختلاف مع المناصرين يتموقع في الرأي الذي يبرّر توظيف العنف.

3) في المستوى التالي نجد النشطاء. يتعلق الأمر بأشخاص ينخرطون بقوة ويثورون من أجل تحقيق أهدافهم ويعتقدون بأن العنف مبرر، رغم أنهم لا يقررون اللجوء إليه. ويكمن الاختلاف مقارنة بالمستوى الأدنى، في الانخراط الذي يبديه النشطاء ودعم الأيديولوجيا، إضافة إلى أن العنف يكون مبررا. يموضع ماك كولي وموسكالينكو في هذا المستوى، المجندين المحتملين في التنظيم الإرهابي.

4) يصف ماك كولي وموسكالينكو الفاعلين الذين يلجأون إلى العنف اللامشروع بالراديكاليين[7]. وهم يوجدون في قمة الهرم، يعني أن الأمر يتعلق بمجموعة ضيقة أو محدودة العدد من الأشخاص الذين ينخرطون بقوة في الأعمال (الإرهابية) العنيفة.

إن العمليات التي تدفع بالأشخاص إلى الارتقاء في سلالم الهرم، يمكن مقارنتها بقوة، بالعلميات التي يصفها مقدّم في نموذجه وهي ليست مكررّة لهذا السبب.

3.5. نموذج كولين مليس

يختلف النموذج أدناه عن النماذج الأخرى، خاصة لأنه يقوم، على وجهة نظر سياسية. فقد طور كولين مليس (Mellis, 2007) هذا المخطط (الرسم التخطيطي)، لكي يقدم مساعدة من أجل إلمام أفضل بعملية الراديكالية وتقديم تفسير مقنع عن التفاعل بين مختلف العوامل الملائمة، في هذا المستوى[8]. وينظر إلى بيئة الثقافة، جانب

---

[7]- يختلف تعريف الراديكالية الذي وظفه كل من ماك كولي وموسكالينسكو بشدة عن تعريف العمل الإرهابي الذي يتم توظيفه في إطار هذا المبحث.

[8]- تم تجميع هذه المعلومات بعد إجراء مقابلة مع كولين مليس في ملتقى تم تنظيمه، يوم 28 أكتوبر 2009 (Collin Mellis à la *Cities conference 2009 on polarisation and radicalisation* à Amsterdam, le 28 octobre 2009).

الطلب، حائط المقاومة الأخلاقية وجانب العرض، باعتبار أنها تمثل مختلف الأوجه التي يمكن العمل عليها، من زاوية نظر وقائية.

في البداية، يواجه الناس داخل المجتمع، بالمعنى الواسع للعبارة، أحيانا مشاعر الحرمان، التمييز، الاستلاب، الإهانة والظلم. يمكن لهذه العوامل مجتمعة أن تشجع على الأجوبة، عن مشاعر الحرمان والإذلال هذه. غالبا، ما يتم البحث عن هذه الأجوبة في نطاق نقاش عام. مع ذلك، عندما لن يعود في وسع الناس أبدا أن يتماهوا في هذا النقاش العام ويتهربون من الحوار، هنا تنطلق عملية الانعزال الاجتماعي، توجيه واستقطاب المكبوتات في النقاش العام. وعندها يقوم الناس بالبحث عن إجابات عن تلك المكبوتات، في أمكنة وبوسائل وأدوات أخرى. هذا ما نقصده بعبارة "الطلب". وفي الوقت ذاته، يوجد عرض نشط من الأفكار الراديكالية. يبحث هذا العرض حثيثا عن الأشخاص الذين يوجدون في جانب الطلب (يعني عملية التجنيد). ويحاول مجال العرض، إقناعهم بضرورة ومنطقية بعض الأيديولوجيات (في الغالب، تكون راديكالية). من جهة أخرى، لا يكون جانب العرض معزولا عن بيئة الثقافة، لكنه يستغل ويتلاعب بهذه الأخيرة، بتضخيم "مشكلات" المجتمع وبتفضيل الاستقطاب عبر مختلف أنواع القنوات. ومن مصلحة الجماعات الراديكالية بالفعل، أن ترى قيام وبناء نموذج من التفكير المتصلب أبيض-أسود، جماعة داخلية-جماعة خارجية، حيث يتلاشى كل تباين طفيف.

إن التقاطع بين الطلب والعرض لا يحدث أتوماتيكيا. لا يتقبل الأفراد من تلقاء أنفسهم وببساطة، الأيديولوجيا والأفكار المتطرفة. ويبرز الطلب عندها، لأن الاستدلال المتطرف يكون جاذبا ومغريا، في نظر أولئك الذين يوجدون في جانب الطلب. وترفض الغالبية منهم (بالإجماع)، أن تشترك في هذه الحركات بسبب طابعها الراديكالي العنيف وتطرفها. بيد أن الناس يتوفرون على طاقة معينة، تشكل دمغة محور بين البحث عن هوية والانخراط في أيديولوجيات راديكالية. لكي يتم التفتح في الحقيقة على مثل هذه الأفكار الراديكالية، يجب إحداث فتحة أو انفتاح معرفي أثناء

ذلك، من أجل تحمل عبء رؤية كانت تعتبر من قبل، رؤية متطرفة. هذا الانفتاح المعرفي الأساسي، تولده تجربة نوع من الأزمة –إن لم نقل بيئة ثقافية- التي تزعزع الأفكار (المعهودة والتقليدية) التي كانت متقبلة سابقا وتجعل ألأفراد يتقبلون منظورات أخرى بديلة. في عبارة أخرى، أن الأزمة تخترق وتثقب جدار الأساس وتترك خلفها فتحة معرفية، تسمح للفكر الراديكالي بالتسلل إليها. يمكن أن تتخذ هذه الأزمة صورا عديدة، فقد يتعلق الأمر بأزمة شخصية، مثل وفاة صديق قريب أو عضو من الأسرة، حادث فعلي حيث يتم خلاله إبداء شعور قوي جدا بالتمييز، الإهانة والغبن. كما قد يتعلق الأمر بأحداث تتعلق بالمجتمع برمته، إلغاء الانتخابات البرلمانية يوم 26 دسمبر 1991 في الجزائر، أو عقب هجمات 11 سبتمبر 2001، قرارات سياسية تصدم بقوة قناعات شخصية. في عبارات أخرى، يتعلق الأمر بالقطرة التي تفيض الكأس.

4.5. نموذج فيكتوروفيتش

طور كونتان فيكتوروفيتش (Wiktorowicz, 2006) نموذجه، عقب بحثه حول جماعة "المهاجرين" في بريطانيا، باستناده على نظرية الحركات الاجتماعية. ويركز نموذجه على أهمية الجماعات في عمليات الراديكالية والتعبئة. ويؤكد ذلك، بأنه لا يمكن لأية نظرية أن تفسر بمفردها عملية التجنيد. ومن الضروري هنا، التركيز على الميكانزمات الخصوصية لسلسلة من عناصر ومركبات التجنيد. باختصار، كل نظرية من نظريات الحركات الاجتماعية تفسر وحسب، جزءا من عملية الراديكالية وليس مجموع الميكانزمات الراديكالية. يشير هذا النموذج إلى الدور الذي تلعبه التأثيرات الاجتماعية في مسيرة الشخص نحو جماعة راديكالية. يقترح فيكتوروفيتش ثلاث عمليات رئيسية، تضاعف من احتمالية أن ينجذب الشخص نحو هذه الجماعات. وتتمثل هذه العمليات، في ما يلي:

1.4.5. الانفتاح المعرفي

الانفتاح المعرفي هو العملية التي عن طريقها يصبح الشخص أكثر قابلية للأفكار الجديدة ورؤى العالم. يمكن أن يندلع هذا الانفتاح نتيجة أزمة شخصية؛ حيث يمكن أن

يرتبط بتجارب تنشئة اجتماعية سابقة. يمكن أن تكون هذه الأزمات ذات طبيعة اقتصادية (على سبيل المثال، فقدان منصب عمل)، اجتماعية-ثقافية (كمثال على ذلك، احتقار، عنصرية، الخ...)، سياسية (عل غرار التعذيب، تمييز سياسي، قمع) أو شخصية (على سبيل المثال، وفاة أحد أفراد الأسرة). ستقوم هذه العوامل بخلخلة التصورات السابقة وتفتح الأبواب، أمام منظورات مختلفة جديدة. وسيقوم بعض أعضاء الجماعة بالتأثير والتلاعب بروابطهم الاجتماعية الموجودة مسبقا، مع أعضاء محتملين بتضخيم أزماتهم الشخصية، لكي ينضم هؤلاء الأخيرين إلى قضيتهم.

2.4.5. التجربة الدينية وانحياز الإطارات

يمكن أن يشكل الدّين أحد المكونات الهامة من هوية الشخص. إن الانفتاح المعرفي يمكن أن يشكل فرصة للشخص، لكي يتحول نحو الدّين ويعثر على المعنى الذي افتقده. يمكن أن تتم هذه التجربة الدينية وتتابع من قبل الشخص نفسه. فهو يقوم بتقييم "سوق" الدّين ويختار الذي يتناسب مع حاجاته ورؤاه. كما يمكن أن تنطلق أيضا من قبل حركة. في بعض الحالات، يمكن لعضو في حركة أن يساعد أو يوجه شخصا آخر للبحث عن الالتحاق بجماعة أو حركة، وإقناعه بأن أيديولوجيا الجماعة، تمثل الخيار الأفضل. تكون هذه العملية عملية حوارية وليست قسرية.

في هذا المعنى، فإن الشخص الذي يبحث، يعتبر مناصرا نشطا ولا يؤدي به تعرضه لأيديولوجيا بالضرورة إلى الالتحاق بالجماعة، رغم أن ذلك يضاعف من فرص حدوثه. ترتبط هذه الجدلية بقدرات الحركة على أن توفر للشخص إطار تأويل يتناسب مع ما يبحث عنه[9]. هكذا، تجري عملية تأطير، حيث تتلامس أطر التأويل

---

[9]- يستلهم فيكتوروفيتش هنا من نظرية تأويل الأطر عند سنو وبينفورد (Snow et Benford, 1986). وحسب كونتامين، يفترض هذا "الانحياز لأطر التأويل [...] عملية تأطير من قبل القائمين بالتجنيد. يجب على هؤلاء الأخيرين أن يؤثروا في تمثلات مختلف جمهورهم عن الواقع. ولتحقيق هذا الهدف، فإنهم يقومون ببناء "أطر عمل جماعي"، مجموع المعتقدات والتمثلات الموجهة نحو العمل

عند الفرد وتلك التي تكون عند الجماعة، تتقارب وتتقاسم. ويكون ذلك، في حالة نادرة تتمثل في كيفية إقناع الشخص على الانضمام إلى سلوكيات خطيرة. يصبح الأمر ممكنا في العملية الموالية، يعني عملية التنشئة الاجتماعية.

3.4.5. التنشئة والانخراط

إذا اقتنع الشخص بإطار تأويل الجماعة، ينجر عن ذلك عملية تنشئة اجتماعية. في هذه الحالة، يكتشف الشخص ويعمق أيديولوجيا الجماعة، بواسطة تفاعلات متنوعة: أحداث من قبيل الاحتجاج، حلقات نقاش، مختلف الأحداث الاجتماعية، مطالعة وأنشطة أخرى تقوم بها الجماعة. وهنا، يتم صقل التماسك الهوياتي للجماعة وينشأ تضامن اجتماعي بين الأعضاء. ويتبنى الشخص أيديولوجيا الجماعة وينخرط بشكل حيوي فيها. بعض الأشخاص يمكنهم مغادرة الجماعة، بينما يستجيب آخرون ويتقبلون استراتيجيات ورؤى الجماعة. وتعتبر العمليتان الأولى والثانية، شرطا لحدوث العملية الثالثة التي تتعلق بالتنشئة الاجتماعية والتي يمكن للشخص أن يتبنى خلالها سلوكيات عنيفة، تطالب وتدعو إليها الجماعة أو الحركة.

5.5. نموذج ستاهيلسكي

يعرض ستاهيلكسي (Stahelski, 2005) من جانبه، مخططا من الترويض والتنشئة السيكو-اجتماعية، من أجل فهم تكوين الجماعات العنيفة. إن تنشئة الجماعات الإرهابية تشبه تكوين الطوائف والمجموعات الكهنوتية. تستطيع التنشئة المستخدمة من قبل هذه المجموعات، أن تحول الشخص العادي إلى قاتل، دون شفقة ولا رحمة. ويصف ستاهيلكسي خمس مراحل من الترويض السيكو-اجتماعي التي يمكنها أن تنير وتفسر عملية الانتقال إلى العمل العنيف (الإرهاب).

التي تلهم وتمشرع أعمال وحملات مشروعات التجنيد، بتأكيدهم على طابع الظلم الذي يميّز وضعية معينة" (Contamin, 2010 : 58).

1. اللا تعددية: ستقوم الجماعة بتهيئة الشخص الذي يرغب في الالتحاق بها، بالتخلي عن انتماءاته التعددية ويتفرغ وحسب لصالح وخدمة هوية الجماعة. سيتمثل الأمر في العادة، في حالة فرد يغادر الثقافة المهيمنة من أجل ثقافة فرعية وهامشية.

2. لا شخصنة الذات: تجريد الفرد من هويته. في هذه المرحلة يكف الفرد عن التماهي بوصفه كذلك. وسيتم تخريب وهدم هويته الفردية تدريجيا، لكي تحل مكانها هوية الجماعة. يتعلق الأمر بالتخلي عن الاستقلالية الشخصية والتكيّف مع الفكر والهوية الجماعية.

3. لا شخصنة الآخر: تجريد العدو من هويته. تبدأ الجماعة بالتعرف على الآخرين -أولئك الخارجيين عن الجماعة الخاصة- كمجموعة متوحدة. بناء وتكتل الآخرين، ثم توصيفهم بكونهم "تجسيدا للشر"، نكران فردية الآخرين وتجريدهم من شخصيتهم وهويتهم.

4. لا أنسانية: التعريف بالأعداء باعتبارهم أدنى من البشر. يتم هذا، باستخدام خطابي ومقارنة العدو بمن هم أدنى من البشر، على سبيل المثال: الحشرات، الكلاب، الطفيليات، الخنازير، الخ.

5. شيطنة: تعريف الآخرين بوصفهم مصدرا للشر. هنا أيضا، يعتبر العدو تجسيدا للشر ويقارن بالشياطين، قوى الشر، الخ... وحسب ستاهيلكسي، فإن المرحلتين الأخيرتين هما المرحلتان اللتان تتجسدان، عندما تدور الجماعات أكثر فأكثر في فلك العنف والعمل الإرهابي.

6.5. نموذج سيجمان

يبدو واضحا أن الدراسة الأكثر تداولا، من أجل تقديم الخصوصيات العامة عن الأعوان في نطاق الجهاد، هي تلك التي رسم فيها مارك سيجمان بورتريهات 172 راديكاليا إسلامويا، استنادا إلى مصادر من درجة ثانية. زيادة على غياب جماعة ضابطة

[أفراد يتوفرون على خصوصيات مشابهة ولا يقدمون على الانتقال إلى الفعل]، فإن التقسيمات التي يجريها الكاتب، تظل مفاجئة وغريبة. في نظره، فإن "الإرهابيين" [...] الإسلامويين الذين ينخرطون في حركات التمرد والعصابات الحضرية ضد حكوماتهم، كما أولئك الذين يحاربون من أجل تحرير الكشمير أو الشيشان، وأولئك الذين ينشطون في آسيا الوسطى، يُستبعدون من العينة. لكن، وبالمقابل، فإن الجزائريين متضمنون، لأن الهجمات التي اقترفت على التراب الفرنسي عام 1995، كشفت بأنهم كانوا يريدون إصابة "العدو البعيد". وقد كان مارك سيجمان (Sageman, 2008) من أوائل الذين اقترحوا نموذجا من أجل فهم وتفسير العملية الراديكالية. وهناك أربع عمليات تفسر أو تساعد على فهم هذه العملية:

1.6.5. الشعور بالظلم الأخلاقي

تصلح الوضعية والنزاعات في المناطق الإسلامية، مثل: إيران، فلسطين، البوسنة، الكشمير، الخ، كما السياقات المحلية الأحرى في الغرب، كمصدر للازدراء الأخلاقي في نظر البعض. الوعي والشعور بالإذلال المحلي ينصهر في إدراك الاحتقار الشامل، من أجل بناء تأويل شخصي عن وضعية المسلمين في

بلداهم وفي العالم برمته.

2.6.5. تأويل خاص للواقع والحرب ضد الإسلام

هذا التأويل للواقع المحلي أو العام، يعتبر في نظر البعض حربا ضد الإسلام والمسلمين. في هذه الحالة، لا يتعلق الأمر بتأويل ثقافي، إن لم نقل وجدانيا يشتمل على تعددية من المشكلات: النزاعات في الشرق الأوسط، تجارب التمييز العنصري، ميل مختلف وسائل الإعلام إلى التركيز على الخطابات الإسلاموية الهامشية التي تدعو إلى العنف والتغاضي عن الموقف المسالم الذي يعكس موقف غالبية المسلمين، الخ.

3.6.5. انعكاس التجارب الشخصية

يجد مثل هذا التأويل للحرب ضد الإسلام صدى أكبر في أوروبا، بالنظر إلى التجربة اليومية الصعبة التي يعايشها عدد من المسلمين الأوروبيين. وأن كل القضايا

والخطابات المناهضة للإسلام، ونظرة المجموعة الإسلامية إلى نفسها كضحية ظلم اجتماعي-اقتصادي وسياسي وتمييز، تمثل صورا من هذه التجربة.

4.6.5. تعبئة من خلال الشبكات

تؤثر مجموع تلك العوامل والوضعيات، في تبني رؤية العالم من قبل بعض المسلمين الشباب الذين يراكمون خيبات الأمل والإحباطات هذه. وجراء ذلك، قد تتطرف فئة متواضعة من بين هؤلاء. يمكن أن تبدأ هذه الراديكالية في التضخم عبر الإنترنيت، خاصة في حضن الشبكات الاجتماعية. وتوفر مختلف الشبكات مساحة من النقاش، حيث يتواصل عبرها العديد من الأشخاص ويتقاسمون وجهات النظر نفسها ويتضامنون. يجب علينا ملاحظة أن هذه النماذج الخمسة التي قمنا بتحليلها، تقدم منظورا أساسيا مختلفا. في نموذج مقدّم، ينظر إلى الراديكالية كمعطى إجرائي، عملية زحزحة نوعا ما، بينما تعتبر الراديكالية، في نموذج ماك كولي وموسكالينكو نموذج تنظيم يتواجد فيه مختلف الأعضاء، في مستويات تنظيم وراديكالية مختلفة. أما مليس، فيما يخصه، فهو يأخذ في الحسبان في نموذجيته العامل الزمني، اللحظة التي يتقاطع فيها العرض والطلب. في الوقت الذي يستأنس فيه نموذج فيكتوروفيتش بنظرية الحركات الاجتماعية ودور الجماعة في عمليات التعبئة والتجنيد. بينما يركز نموذج ستاهيلكسي على عمليات ترويض سيكو-اجتماعية في تكوين الجماعات العنيفة. وأخيرا، فقد حاول سيجمان وضع نموذج يشير فيه إلى حالات الظلم والمعاناة التي يعيشها المسلمون عبر العالم، كمحفز على قيامهم بأعمال عنيفة.

6. اقتراح نموذج دينامي للراديكالية

على أساس المعلومات التي جمعناها من المؤلفات العلمية حول موضوع ونماذج الراديكالية التي تم تحليلها أعلاه، يمكننا اقتراح نموذج خاص، في إطار هذا المؤلف. وقبل أن نشرع في دراسة هذا النموذج، يجب علينا أن نقدم بعض الملاحظات. نشير بداية إلى أن مشروع النموذج، يتطلب تبسيطا للواقع. هناك العديد من السبل التي

يمكنها أن تقود الفرد أو الجماعة إلى العنف ذي الاتجاه الراديكالي. لا يتم سلك هذه الدرب، إلا إذا تقاطعت فيه عوامل خصوصية من حيث التحفيز. وبكل تأكيد ليست العملية خطية الاتجاه، ونقصد من وراء ذلك، أن الشخص الذي يوجد في مرحلة مبدئية من عملية الراديكالية، لا يحكم عليه بأن يتحول إلى متطرف وينتهي به الأمر إلى اعتماد العنف الأقصى. تكون كل مرحلة في عملية الراديكالية، عملية ديناميكية ويطبعها تذبذب في المستوى؛ أين يتم التشدد والراديكالية. ويترتب عن ذلك، في أية لحظة أن ينسحب الأفراد عفويا من عملية التشدد. لقد تم تطوير هذا النموذج بفضل نموذج هرمي، يحاول إدماج من جهة، عناصر نماذج كل من ماك كولي وموسكالينكو، مليس ومقدّم وغيرهم، ومن جهة أخرى عملية التجنيد. نعتقد بان عملية الراديكالية كعملية، يمكننا أن نميز من خلالها بين ثلاث مراحل كبيرة: "الراديكالية"، "التطرف" وفي حالات استثنائية أو نادرة "الإرهاب" الذي ينتقل حسب ديمومة.

المرحلة الأولى، توصف قاعدة الهرم فيها بالراديكالية. يطبع هذه المرحلة وجود متعاطفين ومناصرين. يشكل هؤلاء جماعة أكبر في عملية الراديكالية من هذا النوع. وخلال هذه المرحلة، تبرز الأفكار الراديكالية عقب حدوث مكبوتات، تترتب عن معاملة تعتبر غير منصفة بشكل ممنهج، من قبل الجماعة نفسها. ونصل عندها إلى وضعية حيث يتم فيها البحث عن تنفيس هذه المكبوتات. يقتصر دور عدد كبير من الأشخاص على القيام بمحاولات مشروعة، من أجل إيجاد حل ويستبعدون ويرفضون كل شكل من أشكال العنف، لكي يتوصلوا إلى حل. يتعلق الأمر حسب ماك كولي وموسكالينكو بأشخاص يسمّون بالمتعاطفين. من حيث الطبيعة، يفترض أن يتنازل الناس ويعزفون عن الحلول العنيفة. في عبارة أخرى، يصطدم الرأي الذي يقول بأن استخدام العنف يجد ما يبرره، بجدار مقاومة أخلاقية شخصية.

من جهة أخرى، يمكن أن تؤدي المكبوتات المتزايدة وتتضافر مع حدث عميق [يسمى أيضا "مشعلا" أو "مفجرا"] إلى أن يتفتت جدار المقاومة الأخلاقية هذا وتحدث زحزحة في الآراء التي تجد مبررا لها في اللجوء إلى العنف. ويشير ماك كولي

وموسكالينكو إلى هذه المرحلة في نموذجهما بعبارة "مناصرين". لا يجب أن تعني هذه المرحلة أن ينتقل الشخص بالفعل إلى استخدام العنف. إن الفجوة أو الثغرة التي تخلق في جدار المقاومة الأخلاقية، تعتبر في هذا النموذج عملية مضاعفة وتدريجية في مقياس الراديكالية. تسير هذه المرحلة من عملية الراديكالية بالموازاة مع المرحلة الأولى، من عملية التجنيد. ويمكن وصفها بالتماهي الذي يرتبط ضمنيا، بعملية التجنيد النشط. يشرع المجنِّدون بشكل حثيث في البحث عن مرشحين محتملين، يمكنهم التنقل في أطر متنوعة. وبعدما يتم تبرير العنف، فإن التفاعلات داخل الجماعات يمكنها أن تقود عند مختلف الأفراد إلى حدوث زحزحة، بقدر ما يكونون مقتنعين بأن الأيديولوجيا التي ينخرطون فيها هي وحدها العادلة. وأن اللجوء إلى العنف يشكل أفضل طريقة، من أجل خلق مجتمع يقوم على هذه الأيديولوجيا. في نموذج المدرج، يصف مقدّم هذه المرحلة باعتبارها انتقالا إلى العدوان والانخراط الأخلاقي فيه. وما يطبع هنا، أننا نلاحظ أنه كلما صعدنا نحو وجهات نظر متطرفة كلما ابتعدنا عن الاعتدال، كلما تقلص حجم جماعة المناصرين والمتعاطفين.

وعندما يتم بلوغ هذه المرحلة، يعني مرحلة التطرف، ستصبح المجموعات أصغر حجما أو عددا، بحيث تتخذ الآراء فيها، بفعل ضغط الجماعة، دلالة متطرفة. وبشكل عام، يتم قبول الفكرة التي تقول بأن العنف يمثل الإمكانية الوحيدة لبلوغ الهدف المحدد مسبقا. ينشأ داخل هذه الجماعات تجانس كبير، في مستوى القناعات والكيفية التي يجب أن تتجسد بها هذه الأخيرة. في هذا المستوى، يتم التعرف على الأفراد ويبلغون المرحلة الثانية من التجنيد، يعني التلقين وغسل الدماغ. وبالنظر إلى أن الجماعات أصبحت أقل فأقل عددا. وبقدر ما يتم التقدم في عملية الراديكالية، تصبح الجماعات أقل مرئية داخل المجتمع أو قد يجد المتطرفون أنفسهم مخفيين، بالكامل في ظل السرية. المرحلة الحالية التي يتم فيها التحضير لاقتراف أعمال عنيفة (بالفعل)، توصف بالمرحلة القصوى. وتكون الجماعات النشطة خلال هذه المرحلة، محدودة نسبيا وتنشط في الخفاء والسرية. وتكون متميزة بتماسك شديد وثقة متبادلة كبيرة بين أعضاء الجماعة.

في هذه المرحلة، نريد أن نلفت العناية إلى الحدود الضيقة بين الوقاية والقمع، في مقاربة هذه الظاهرة. في قاعدة الهرم، يمكن الشروع في عمليات وقائية، بينما الأمر ليس واضحا في المستوى الذي يليها، حيث توجد منطقة رمادية. إن تحقيق نوع من التوازن بين الوقاية والقمع، يصبح أمرا أساسيا.

وفي المرحلة الأخيرة يعني في قمة الهرم، يمكن الانطلاق من مبدأ أن الإرهاب لا يمكن استظهاره، سوى في حالات نادرة. وسيشعر عدد محدود من الأشخاص المنتمين للجماعات المتطرفة بالحاجة إلى اللجوء بالفعل إلى عمل العنف، وسينطلقون وسيشرعون في عمليات التحضير لها. تكون المجموعة التي تتموقع في قمة الهرم جد محدودة، ولن تعود مرئية داخل المجتمع. وترتبط المرحلة الأخيرة من العملية الراديكالية بالمرحلة الأخيرة من عملية التجنيد، يعني الإنجاز والتتويج. يتم انتقاء أهداف وتفحص دفاتر وكتب من أجل تصنيع قنابل، مخيمات ومواقع تدريب تليها، الخ. نلاحظ أن عملية الراديكالية تبدأ انطلاقا من أفراد، يشعرون بمكبوتات ويعتبرون أنفسهم أعضاء في جماعة أقلية مظلومة بشكل ممنهج، مقارنة بجماعات أخرى في المجتمع. بكيفية أو بأخرى، سيتمكن أعضاء هذه الجماعات التي تتقاسم المكبوتات نفسها، من التواصل والالتقاء. هكذا، تتشكل جماعات صغيرة صلبة، يمكن أن تتضاعف فيها الراديكالية بقدر كبير.

خلاصة

باختصار، نلاحظ أن عملية الراديكالية تبدأ مع النزعة الراديكالية ويمكنها أن تتوج بخلق إرهابي. هناك ظاهرة مميزة، تتمثل في أنه كلما صعدنا في الهرم، كلما صارت المجموعات أصغر ومحدودة. وستتجه الجماعات دون هوادة إلى الانغلاق والابتعاد أكثر عن الأخرى، في الحالة الراهنة عن المجتمع. وستتجه في الأساس نحو تشكيل درع حول الجماعة يكون أكثر فأكثر سماكة، بقدر ما تتقدم عملية الراديكالية. نلاحظ هنا أيضا، أنه بقدر ما تصبح الجماعات أقل نفرا، كلما صار الدرع أسمك حول الجماعات، أقل فأقل مرئية أو ظهورا في المجتمع إلى درجة أنها ستختفي تماما في السرية. وانطلاقا من اللحظة التي يغرق فيها الأفراد والجماعات في السرية، يكون الوقت في غالب الأحوال قد تأخر، للعمل بكيفية وقائية ضد هؤلاء الأفراد والجماعات وتتخذ ضدها تدابير قمعية. يعود الأمر إذن إلى مصالح المخابرات والشرطة والاستعلامات التي تعمل على هذا النوع من التجمعات التي يمكن أن نسميها بالمتطرفة، تفكيكها وتوقيف أعضائها. وضرورة تجنب ألا تجد الجماعات أو الأفراد أنفسهم في حالة السرية والتدخل في الوقت المناسب، هذا هو جوهر هذا العمل. ولكي نتوصل إلى ذلك، يمكننا أن نرسم خريطة العملية الراديكالية. وإبان هذه العملية، نلاحظ بالفعل على الدوام، عددا من اللحظات التي تكون جلية بالنسبة للعالم والمحيط الخارجي. في كل لحظة من هذه اللحظات، يمكن الوقوف عند بعض الإشارات أو يمكن التعرف على العوامل المفجرة التي تمارس تأثيرا في هذه العملية. من أجل رسم نسخة أو الكشف عن هذه الإشارات/ المفجرة، يجب على الباحث أن يتابع عمله في مرحلة لاحقة، يتناول خلالها المراحل التالية في شكل مناهج بحث موازية.

قائمة المراجع

1. Alexander, Y. (2002), " September 11 : US Reactions and Responses ". Paper Presented at the ESRC Conference of St Andrews/Southampton Research Project on the Domestic Management of Terrorist Attacks, Southampton, United Kingdom.
2. Bakker, E. (2004), « Zin en onzin van de zoektocht naar oorzaken van terrorisme ", in Internationale Spectator, 11. Bijeenkomsten van extremistische groeperingen (2010). Openbare Orde, 1-12.
3. Barrett, P. (2003,), " How a Muslim Chaplain Spread Extremism to an Inmate Flock ", in Wall Street Journal, Februari 5.
4. Borum, R. (2011b), " Radicalization into violent extremism II : a review of conceptual models and empirical research ", in Journal of Strategic Security, 4 (4).
5. Bovenkerk, F., Roex, I. (2010), " Trainingskampen voor terroristen ", in F. Bovenkerk, M. Easton, L. G. Moor, & P. Ponsaers (Eds.), Cahiers Politiestudies : Vol.2, Policing Multiple Communities, Anvers/Apeldoorn : Maklu.
6. Brown, R., & Gaertner, S. L. (2001), Blackwell Handbook of social psychology : intergroup processes, Oxford : Blackwell.
7. Buijs, F. J., Demant, F., & Hamdy, A. (2006), Strijders van eigen bodem. Radicale en democratische moslims in Nederland. Amsterdam : University Press.
8. Christmann, K. (2012), Preventing Religious Radicalisation and Violent Extremism, London.
9. Contamin, J.-G. (2010), « Cadrages et luttes de sens », in O. Fillieule, E. Agrikoliansky, & I. Sommier (Eds.), Penser les mouvements sociaux Conflits sociaux et contestations dans les sociétés contemporaines, Paris : La Découverte.
10. Corens, S. (2008), Op zoek naar een betere wereld: Islamitisch gefundeerde radicalisation binnen een Europese Context, Een psychosociale analyse, MENARG Working Paper.
11. Costanza, W. (2012), An interdisciplinary framework to assess the radicalization of youth towards violent extremism across cultures, Georgetown University.

12. Council of the European Union (2005), " The European Union Strategy for Combating Radicalisation and Recruitment to Terrorism ", in Brussel, 24 November.
13. Cuthbertson, I. (2004), " Prisons and the education of terrorists ", in World Policy Journal, 21(3).
14. De Graaff, B., de Poot, C., & Kleemans, E. (2009), " Radicalisation en radicale groepen in vogelvlucht ", in Tijdschrift voor Criminologie, 51(4).
15. Dorvil, H. (2007), Problèmes sociaux : Théories et méthodologies de la recherche. Tome III, Québec : PUG.
16. Friedland, N. (1992), Becoming a terrorist : social and individual antecedents, New York : Praeger.
17. Hoffman, B. (1998), Inside Terrorism, New York : Columbian University Press.
18. Horgan, J. (2008), " From Profiles to Pathways and Roots to Routes : Perspectives from Psychology on Radicalization into Terrorism ", in Annals of the American Academy of Political and Social Science, 618.
19. *Kegley*, W. (*2003), The New Global Terrorism* : *Characteristics*, *Causes*, *Controls*, New York : Prentice Hall.
20. Koomen, W., & Van der Pligt, J. (2009), « Achtergronden en determinanten van radicalisation en
21. terrorisme : Een overzicht ", in Tijdschrift voor Criminologie, 51(4).
22. Kundnani, A. (2015), A Decade Lost: Rethinking Radicalisation and Extremism, London.
23. Lorenz, K. (1966), On aggression, New York : Harcourt, Brace, World.
24. Mc Cauley, C., & Moskalenko, S. (2008), " Mechanisms of political radicalization : Pathways to terrorism ", in Terrorism and Political Violence, 20(3).
25. Légaré, F. (2002), Terrorisme : peurs et réalités, Outrement : Athena.

26. Levine, S. (1999), “ Youths in terroristic groups, gangs and cults : The allure, the animus and the alientation ”, in Psychiatric Annals, 29.
27. Mandaville, P. (1999), “ Territory and Translocality : Discrepant Idioms of Political Identity ”, in Millennium: Journal of International Studies, 28(3), 653-673.
28. Mellis, C. (2007), “ Amsterdam and radicalization : the municipal approach ”, In Ministerie van Binnenlandse Zaken en Koninkrijkrelaties en Ministerie van Justitie (Ed.), Radicalization in broader perspective, La Haye : The national coördinator for counterterrorism.
29. Moghaddam, F. M. (2005), “ The staircase to terrorism : a psychological exploration ”, in American Psychologist, 60(2).
30. Sageman, M. (2004), Understanding terror networks. Philadelphia : University of Pennsylvania Press.
31. Sageman, M. (2008), “ The Next Generation of Terror ”, in Foreign Policy, (165), 36–42.
32. Schmid, A. P. (2013), « Radicalisation, de-radicalisation, counter-radicalisation : A conceptual
33. discussion and literature review ”, in ICCT Research Paper, 97.
34. Schmid, A. P. et Jongman, A. L. (2005), Political Terrorism : A New Guide to Actors, Authors, Concepts, Data Bases, Theories and Literature, New Brunswick : Transaction Books.
35. Silber, M., & Bhatt, A. (2007), Radicalization in the west : The homegrown threat, New York : Police Department New York.
36. Silke, A. [Dir.] (2004), Research on Terrorism : Trends, Achievements and Failures, London : Frank Cass.
37. Snow, D. A., Rochford, E. B., Worden, S. K., & Benford, R. D. (1986), “ Frame Alignment Processes, Micromobilization, and Movement Participation ”, in American Sociological Review, 51(4).
38. Stahelski, A. (2005), “ Terrorists are made not born : Creating terrorists using social psychological conditioning ”, in Cultic Studies Review, 4(1).
39. Taarnby, M. (2005), Recruitment of Islamist terrorists in Europe. Trends and perspectives. Aarhus.

40. Tajfel, H., & Turner, J.C. (1986), “ The social identity theory of intergroup behavior ”, in S. Worchel, & W.G. Austin, (Ed.), Psychology of intergroup relations, Chicago : Nelson.

41. Thrasher, F. (1963), The gang: A study of 1,316 gangs in Chicago, Chicago : University of Chicago Press.
42. Tyler, T. R., & Huo,Y.J. (2002), Trust in the law, New York : Russel sage foundation.
43. Van Leeuwen, M. (2005), “ Ronselen in Europa voor de Heilige Oorlog ”, in Justitiële Verkenningen, 31 (2).
44. Veldhuis, T., & Bakker, E. (2007), “ Causale factoren van radicalisation en hun onderlinge samenhangn ”, in Vrede en Veiligheid, 36(4).
45. Veldhuis, T., & Staun, J. (2009), Islamist radicalisation : a root cause model, The Hague: Netherlands Institute of International Relations Clingendael.
46. Victoroff, J. (2005), “ The mind of the terrorist : a review and critique of psychological approaches ”, in Journal of Conflict Resolution, 49(3), 3.
47. Waller, M. (2003), Terrorist recruitment and infiltration in the United States : prisons and Military as an Operational Base. Geraadpleegd op.
48. Wiktorowicz, Q. (2006), “ Anatomy of the Salafi movement ”, in Studies in Conflict and Terrorism, 29(3).

مقاربات التطرف والإرهاب

لا يتمثل موضوع هذا الفصل في تحليل علمي للإرهاب؛ إذ أن المعاينة شبه التوافقية حول زخم تعريفات الظاهرة لا تطرح نفسها بكيفية حاسمة، في هذه المقاربة. بل يتناول موضوعنا مختلف المقاربات والنماذج التي تعالج هذه الظاهرة في العلوم الاجتماعية. ليس في نيتنا إذن، أن نقدم تعريفا إضافيا عن الإرهاب، فهذا العمل يتطلب تمرّسا كبيرا. وقد يؤدي بنا مثل هذا المشروع إلى انحرافات المعبود الأبدي، يعني الاعتياد على الضياع في الدراسات التي تبحث عن الأصل. بل يتعلق الأمر بالإحاطة بمختلف المقاربات التي تحاول تفسير ظاهرة الإرهاب، بهدف التمكن منها وتوظيفها في المحصلة دون التباسات. بكيفية أخرى، يكمن محتوى هذا العمل في جدلية استمرارية وانقطاع، تطبع العلاقة بين الإرهاب وأشكال أخرى من العلاقات الاجتماعية، خاصة الانخراط العنيف في الفعل الجماعي. إما أن يعتبر الإرهاب قطيعة أو اختلالا، مقارنة بالاحتجاجات الاجتماعية التقليدية [ويشكل بذلك شذوذا]، وإما أن ينظر إليه كاستراتيجيا سياسية خصوصية، لكنها متاحة للأشخاص المحتجين. في هذا المعنى الثاني، فهو يشكل جزءا من سجل العمل والنشاط الجمعوي. في الأساس، تصبح شبكة القراءة الثنائية هذه، بمثابة قراءة تبسيطة ولا تستنفذ الواقع الاجتماعي، لكنها تتمتع في نظرنا بفضيلة تصنيفية. يشير توظيف عبارة العنف الإرهابي إلى رغبتنا في إعادة تسجيل "الإرهاب" في الموروث السوسيولوجي للعنف السياسي. ويبدو لنا بالفعل، أن الانوار الإعلامية أو الأكاديمية التي توجه صوب الإرهاب، قد تحجب المصادر الكشفية المتاحة في حقل العنف السياسي. وبوصف عناصر استمرارية وخصوصيات الموضوع الإرهابي حيال العنف، نأمل في تناول الإرهاب كعنف سياسي خصوصي.

1. مكانة الظاهرة الإرهابية في العلم السياسي

إن المشكلات الميثودولوجية التي ترتبط ببناء موضوع الإرهاب، ليست خاصة بهذا الموضوع. إنها تعود إلى الثنائيات الأصلية في العلوم الاجتماعية، حيال العنف بشكل عام والعنف السياسي بشكل خاص. توجد في الحقيقة تعددية من التعريفات

الأكاديمية التي تعاني في سبيل الإلمام بتعقيد الظاهرة التي تتشبع بمخلفات وآثار مادية وسيكولوجية وآلاما فيزيقية وأخلاقية. وأن "تعددية معاني العنف واستحالة تعريفه والتي يرجع إلى الجنس المشترك والاختلاف الخصوصي، تؤكد عبثية الإمساك بجوهر ظاهرة ولا بتحديد مفهوم يرتبط معناه بسياق ثقافي، أنثروبولوجي وفلسفي، يمكن أن تقدم بشأنه معايير تعريفات" (Donegani et Sadoun, 2003 : 3). لقد سبقت الإشارة إلى أهمية السياق في فهم العنف السياسي، من قبل تيد هوندريتش في سنوات 1970. لقد كان هذا الأخير، يطمح إلى فصل تعريف العنف عن التنوعية التاريخية والسياسية (Honderich, 1976 : 98). وتعود الصعوبة الثانية، في التناول العلمي للعنف إلى النقص في مركزية هذه الموضوع، في مختلف النظريات باقتراح "تعريف واضح وليس معيقا للعنف، لا يسمح بالانتصارات الزائفة لليسار أو اليمين". على سبيل المثال، فإن كاتبا من طينة نوربيت إلياس (Norbert Élias) الذي جعل من اختزال العنف الفيزيقي، عنصرا مركزيا في سوسيولوجيا التغيّر الاجتماعي، لم يكن متحمسا لكي يدرس ظاهرة العنف في حد ذاتها.

ويدور الحديث أيضا عن "العنف السياسي" في المعنى الذي حدده هوندريتش، عندما يرى فيه "توظيفا مفرطا وتخريبيا للقوة ضد أشخاص أو أشياء، استخداما يحرمه القانون، يستهدف تحقيق تغيير في السياسة، النظام، نطاق إقليم الاختصاص أو الموظفين الحكوميين او الحكومة. ويوجه جراء ذلك، نحو تغيير حياة الأفراد في هذا المجتمع". وإذا تم تحليل العنف، فإنه سيكون كاشفا عن تطور الممارسات الاجتماعية: "يلعب العنف [على الأقل مفهومه] دورا إجرائيا يشير إلى الانتقال بين حالتين اثنتين: من جهة، الحالة التي يكون فيها العنف متفشيا والحالة الثانية، حيث يكون العنف مرسوما ومحتكرا. إن العنف الممتد نحو النظام الاجتماعي والمتفشي أو المحتكر، لا يطرح سوى كوظيفة تبريرية لمعنى الحضارة" (Gautier, 2002 : 515)[1]. وبغية تجنب تنوع

---

[1]- تم تجديد هذه المقاربة من قبل إيف ميشو. وإذا انشغل بعض الكتاب (فريديرك نيتشه، سيجموند فرويد أو نوربيرت إلياس) بالعنف، فقد كان ذلك في إطار منظور وظيفي: تتمثل وظيفة العنف في

هذه العبارة، فإننا سنتبع عملية في عدة مراحل. وتمثل دراسة المقاربات والنماذج التفسيرية، سبيلا محتملا لتجاوز الجمود المترتب عن تعددية التعريفات الأكاديمية للإرهاب: "قد يكون من الملائم أن نقوم بجرد كيفيات تفكير مشكلة العنف، وصف الوسائل البلاغية والنظرية، باختصار النماذج التأويلية التي بفضلها توصف أشكال العنف السياسي و/ أو ليس تبريرها" (Gautier, op.cit., 518)[2].

إن الأعمال العلمية التي تتناول ظاهرة الإرهاب، عديدة في العلم السياسي. ويكشف الجرد التراثي الذي أنجزه آندرو سيلك (Silke, 2004 : 193-194) أن علماء السياسة، قد ألفوا ما يناهز 48،6 % من المقالات التي عالجت موضوع الإرهاب. وتعود أهمية دراسة الإرهاب في العلم السياسي [تحديدا وفي المقام الأول] إلى حقيقة أن الإرهاب هو التعبير عن عنف مبطن ذي أهداف سياسية. وبما أن السياسي يحتل مركز العمل الإرهابي، فمن المنطقي أن يقرر هذا الحقل الاهتمام به. وفي المقام الثاني، ينظر إلى الإرهاب في الغالب، كمنهج كفاح قريب من حرب العصابات؛ حيث تعتمد طرائق الحرب اللانظامية. وأن غياب فهم نظري ومفهومي عن الظاهرة، يدفع بأصحاب القرار إلى اتخاذ قرارات في العتمة: لا يمكن لهؤلاء الأخيرين أن يستندوا إلى إطار تحليلي، دقيق ومجرب. وبينما يميل حقل علم الإجرام إلى التوسّع – لم يعد علم الإجرام يكتفي وحسب بدراسة أسباب الجريمة-، يكون في العادة من المسموح به،

قياس مدى تقدم البشرية: "لا يتعلق الأمر بالعنف، بل بفكرة الطبيعة الإنسانية التي يمكنها أن تنير السياسة والمجتمع والتي يحملها الفلاسفة في أدمغتهم" (Michaud, 2002 : 29).

[2]– لقد تم توجيه عدة انتقادات نحو مفهوم "الغنف الرمزي"، مثلما طرحه بيير بورديو. إذ يرفض فيليب برو هذا التعريف للعنف الرمزي الذي يشبه العنف بالضبط الاجتماعي. إذ يؤدي إدراج التمثلات الذاتية للفاعلين إلى " هلامية تمنع عملية التحليل" (Braud, 1993 : 16). وفي مساهمة حديثة للمؤتمر التاسع للجمعية الفرنسية للعلم السياسي (Association Française de Science Politique (5-7 septembre 2007)، فهو يندد بالمنصب المتعالي للعالم الذي "يعرف" بأن هناك عنفا ويتناسى وجهة نظر الضحية. ومع ذلك، يتقبل برود تسمية "العنف الرمزي"، في معنى معاناة تصيب الهوية وليس الجانب الفيزيقي للضحية وحسب.

الاعتقاد بأن الإرهاب –وتمديدا لذلك، الجرائم السياسية الأخرى- سيحتل مكانة أكبر في طيف البحث. بيد أن الدراسات الحديثة التي تتناول الموضوع، بالأخص تلك التي أجراها سيلك، تميل إلى البرهنة على أن علم الإجرام، لا يهتم سوى بشكل جانبي من الإرهاب.

وعقب إجراء مسح للتراث المخصص للموضوع، يكشف سيلك إذن، بأن نسبة 02،9 % من البحوث التي تتناول الإرهاب، يجريها علماء الإجرام. بكيفية جد مدهشة، يمكننا حتى أن نكتشف اتجاها نحو التراجع، في هذا النمط من البحوث. وقد حققت المقالات التي كتبت عن الإرهاب من قبل علماء الإجرام، في الفترة الممتدة بين سنوات 1990–1994 نسبة وصلت 03،8 %. مع ذلك، تتراجع هذه النتيجة إلى 02،1 % في الفترة الممتدة بين 1995–1999. على أدنى تقدير، يتعلق الأمر بانخفاض بنسبة 45 %، من إنتاج العلم الإجرامي. ومن المؤكد أن نعترف اليوم، بأن البحوث العلم–إجرامية حول الإرهاب، لا تحظى بشعبية وتظل تمثل أقلية، إن لم نقل أنها بحوث استثنائية. ومن الغريب أن نرى هذه الوضعية تستديم في حقل علم الجريمة، خاصة منذ سنوات حيث يصنف عدد من الكتاب الإرهاب كشكل من الجريمة. هذا هو الحال، مع مانويل لوبيز–راي (Lopez-Rey, 1974) الذي يشير إلى الاختلاف بين الجرائم التقليدية [جرائم يقترفها "رجل الشارع"] التي يتم قمعها من قبل القوى الأمنية والمنظومة العقابية والتي تشبه الجرائم غير التقليدية [مخالفات ضد القانون الدولي، انتهاكات ضد القانون الوطني، لأسباب قومية، أيديولوجية، ثورية وأخرى مماثلة لها] والجرائم المقترفة تحت غطاء مواقف حكومية رسمية أو شبه رسمية ومخالفات مماثلة لها (Martin et Romano, 1992 : 17). مع ذلك، يؤكد لوبيز–راي، على أن الفاصل بين الجرائم التقليدية والجرائم اللاتقليدية، جد غامض ومسامي: إذ يمكن تصنيف بعض الجرائم في الوقت ذاته، كجرائم تقليدية ولا تقليدية. ورغم ذلك، يبدو من الواضح أنه يمكننا بسهولة أن ندرج الإرهاب في خانة الجرائم اللاتقليدية، خاصة إذا اعتبرنا أن

الأعمال الإرهابية تكون في غالب الأحيان، محصلة شكل من الوصاية والرعاية التي تبسطها الدول.

2. الصياغات النظرية الأولى

بداية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، جرت صياغة نظريات أولى خصوصية تتعلق بالإرهاب. وبسبب دينها وارتهانها الشديد بسياق القضية، فهي تحيل إلى تصورات وفهوم بعيدة نسبيا عن الظاهرة، مثلما سيتم تناولها في العشريات الثلاث الأخيرة، من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين. ففي عام 1950، نشر روبرت باين كتابه "صفر: تاريخ الإرهاب"[3]. وقد عالج تحليله المستفيض والمتجذر في ميدان الفلسفة السياسية، الشبكة والمصفوفة الفكرية لأشكال الهيمنة السياسية الأكثر قمعية في القرن العشرين. هكذا، تم تصوير وتصميم النازية والشيوعية، باعتبارهما تجليات شديدة من نزعة عدمية، تعود صياغتها الراديكالية إلى سيرج نيتشاييف (Serge Netchaïev). ومثلما يتصورها روبيرت باين، فإن النزعة العدمية، تنتسب وتقترب من عملية لا إنسانية ووحشية مطلقة للعمل السياسي الذي يتحرر من كل عقبة أخلاقية، في رغبتها تحقيق الهيمنة. إن رعب الطبقة الحاكمة (الخاصة) يختلف عن رعب الطبقة السفلى (العامة) بفعل طاقة التخريب التي تعتمدها؛ لكن كل منهما يترتبان ويعودان إلى الطلاق نفسه، القائم بين الإرادة السياسية والنزعة الإنسانوية: "يعيدان إلى الصفر قيم الوجود التي تقف حجر عثرة، أمام تحقيق مشروعهما الخيالي" (Payne, 1950). ورغم التباساته وأثقاله التبريرية، فقد وضع روبرت باين الظاهرة التي تسمح بالجمع بين هذين الشكلين من الرعب، في فئة واحدة من الفلسفة السياسية: الإرهاب هو "مرض الإرادة السياسية" والذي يقاس بمعيار الديمقراطية" (Besnier, 1984 : 157-160).

–[3] Payne, R. (1950), Zero : The Story of Terrorism.

ومع تطور حروب التحرير الوطنية، يكون رعب الطبقة السفلى (العوام)، قد فرض نفسه كموضوع لنظرية، تجب صياغتها في سياق التحليل الاستراتيجي للنزاعات المسلحة، من أجل الاستقلال والقضاء على الاستعمار. في نظر برايان كروزيه (Crozier,1959 : 250-252) يعتبر الإرهاب "سلاح الضعفاء"، يعني مصدرا يتم توظيفه في المرحلة الأولى من العصيان والثورة التي ستتطور، في حالة نجاحها، على التوالي وتتحول إلى شكل حرب عصابات وحرب تقليدية...وفي نقده لتقسيم هذا النموذج، يحرص ثورنتون (Thornton, 1964 : 71-99) من جانبه، على حقيقة مفادها أن ممارسة الرعب لا تنتهي مع الانتقال إلى مرحلة حرب العصابات. ويبقى الرعب محافظا على وجوده، في صيغة نموذجين اثنين: صورة رعب فوضوي وتخريبي، في المناطق التي لا تزال تحت رقابة السلطة أو النظام. وصورة الرعب القمعي، في المناطق التي صارت تحت سيطرة أو بين أيدي المتمردين. وفي عبارات أخرى، فإن تنامي قوة المتمردين سيسمح لهم باللعب على سجل ممتد وعريض من الأعمال العنيفة، بنقل مركز وثقل الصراع إلى الميدان العسكري. وباعتباره أداة ارتكاز إضافية، يضطلع الإرهاب بأربع وظائف في المناطق المتنازع حولها (دعاية، إبادة المنافسين، زعزعة استقرار السكان وتدابير قمعية)، بينما يشكل أداة رئيسية للقضاء على كل معارضة للسلطة المتشكلة حديثا في المناطق المكتسبة عسكريا.

وفقط، هذا الشكل ألأخير من الرعب يلفت عناية أوجين والتر في صياغتها لما تعتبره ["أول جهد ممنهج من أجل تطوير نظرية عامة عن الإرهاب" (Walter, 1969 : VII). إن الإرهاب باعتباره طريقة تستهدف مراقبة جماعة اجتماعية، بكسر إرادة المقاومة لديها، ينتشر ويتفشى في صيغة "نظام رعب"، حسبما كان يستهدف مجموع السكان أو يسود في "منطقة رعب"، عندما يتم توجيهه صوب أحد مكوناته. ويعكس مثال العبودية باختصار، ثاني هذه الممارسات، بينما تطور والتر مطولا حالة الرعب أو الترويع، الممارس في ممالك زولو (zoulous) في القرن 19م. إن الاستقبال الذي حظيت به مقاربة الإرهاب في عبارات الأنثروبولوجيا السياسية، كان مفارقا ومتضاربا.

فقد رحب فريق من النقاد بصرامة المقاربة النظرية التي صممت نموذجية ملائمة لأشكال العنف الممارسة، من قبل الحكومات الطاغية وتعريف أهمية التنظيم الاجتماعي، في فهم واستيعاب اشتغال الحكم والنظام الإرهابي (Mazrui, 1974 : 271-272). وبالمقابل، هاجمت انتقادات أخرى ملاءمة النظرية التي تنبني على دراسة حالات غابت عنها المعطيات الموثوقة، بشكل كبير. إذ لم يكن بوسع والتر التي بقيت رهينة مصادر أحادية الجانب [من وجهة نظر أوروبية] أن تتوصل إلى الإحاطة بخصائص مجتمع الزولو وأن تحليلها، قام عن قصد بعزل التنظيم السياسي لهذا المجتمع، عن سياقه الاجتماعي-الاقتصادي.

إن المناظرات التي أفرزها مؤلف والتر، كان بوسعها أن توجه النقاش الأكاديمي بشكل مستديم نحو تحليل أشكال السلطة الطاغية، إن لم تنطبع سنوات 1970، بأحداث ولّدت مجددا الاهتمام بتحليل أشكال العنف المسلح، المصوب ضد الدولة. إن تأثير العمليات الفلسطينية التي استهدفت أهدافا غربية أو تجري على إقليم البلدان الأوروبية، متضافرة مع بروز منظمات يسارية متطرفة [تتبنى استراتيجيا ثورية ذات نمط عسكري] أحدثت كلها تحولا أو انقلابا جديدا في النقاش، نحو القطب الفوضوي والتخريبي من الرعب السياسي. زيادة على تفشي المنشورات التي خصصت للإرهاب الطائفي، فقد تميزت سنوات 1970 أيضا، بهيكلة حقل علمي حقيقي: إطلاق مجلات تتمحور خصيصا حول تحليل الإرهاب، تعدد الندوات المتخصصة في الظاهرة، تزايد التمويلات العمومية وإنشاء معاهد متخصصة[4]. وجراء ذلك، لم يعد من الممكن اعتبار تطورات البحث، وفقا للدراسات الخصوصية ونموذجية المقاربات الرئيسية

[4]- لقد نشرت مجلة (Terrorism : an International Journal) عددها الأول عام 1977، ثم تبعتها مجلة (Terrorism Violence & Insurgency Journal et The International Terrorism Newsletter)، دون الإشارة إلى نشريات متسلسلة حديثة). كما تم إنشاء معهد دراسات الإرهاب الدولي، في جامعة نيويورك سنة 1977 أيضا. بينما أعطت معاهد أخرى، مكانة هامة أكثر فأكثر لتحليل الظاهرة، وهذا هو شأن مركز جورجتاون للدراسات الاستراتيجية والدولية وراند كوربوريشن، في الولايات المتحدة ومعهد دراسة الصراع في بريطانيا.

للإرهاب وحدها، تسمح بترجمة تداخل وانتشار التفكير وتيهانه أيضا. إن نظرة مختصرة إلى التراث المتخصص، يشهد على حيوية التفكير النظري، لكنه يتوج بملاحظة مدى فشل وعجز العلوم الاجتماعية، عن تناول الظواهر التي تصنف بكيفية متجانسة تحت لفظ الإرهاب.

1.2. المقاربات السيكولوجية

وفي السياق الذي لا يخص فيه العنف المسلح الثوري محيط النظام الدولي وحسب، بل يتطور في قلب الديمقراطيات الليبرالية، يكون النزوع قويا للتعرف على ظاهرة الانحراف الاجتماعي التي تعود إلى الشخصية المرضية للقائمين بها. يعتقد كل من كينت ونيكولز، بأن تعدّيات وتعسّف زمن مرحلة الصبا والطفولة، تفرز عداوة مكبوتة حيال الولدين والتي يمكنها عقب ذلك، أن تتجلى في ظروف سياسية ملائمة، ضد نماذج أخرى من السلطة" (Kent, Nicholls, 1978 : 1-8). بينما يعتقد بوست من جهته، أن السلوك الإرهابي يعود إلى "قوى سيكولوجية" [اضطرابات في نمو وتطور الشخصية] عند الإرهابيين [في المستقبل] الذين يمثلون نوعين اثنين من الشخصية. من جهة، شخصية "الفوضوي الأيديولوجي" الذي يقع تحت تأثير صعوبات ومشكلات بنينة شخصية خلال الطفولة، تقوده إلى التمرد والثورة ضد الأب الذي تتم مهاجمته رمزيا من خلال الدولة، ثم ضد القيم الاجتماعية التي ينتسب إليها هذا الأخير (Post, 1990 : 28-31). ومن جهة ثانية، شخصية "العقلاني الانعزالي" الذي لم يطور مشاعر العداء نحو والديه، بل بالعكس أن ولاءه لا يتزعزع، يتميز بعجز واستحالة مرضية، لكي يتمايز عن الموضوع الوالدي" (Post, 1984 : 241-256). وبحكم ولائه المفرط للصورة الأبوية، يتطرف عدم ولائه للنظام لكي يشمل الجيل الثاني، عن طريق اللجوء إلى الأسلحة.

في هذه الحالة، ستندلع الثورة ضد الدولة، بمقياس الألم الذي يلحقه هذا الأخير بالوالدين. إن نظرية بوست التي تمت في عبارات عامة، ترتكز على بحوث إمبيريقية، يمكنها أن تشهد وتصادق على الأطروحة التي تقول بأن الإرهابي يمتلك هوية سيكولوجية انقسامية ويحاول عن طريق استخدام العنف، تسوية تقدير الذات المفتقد

عنده. وتتبنى الغالبية من الباحثين، منظورا سيكولوجيا، إن لم نقل منظور المرض العقلي. وهم يعكسون بهذا المعنى، صورة [في قلب "علم الإرهاب"] حركة نضالية لا سوية خاصة وعصية على الفهم، مقارنة بأنماط الانخراط الأخرى. ومن بين تلك البحوث، توجد مساهمة شهيرة قام بها لورينز بولينجر (Böllinger, 1981 : 175-231) في برنامج دراسات حول الإرهاب (جماعة الجيش الأحمر) التي استهلتها وزارة الداخلية في جمهورية ألمانيا (الفدرالية سبقا)، في منعطف سنوات 1970-1980. وتتناول مقاربة بولينجر التي تنبني على نظرية إركسون (Erikson, 1959) حول النمو السيكو-اجتماعي في ثماني مراحل، تقود الفرد إلى تبني هوية إيجابية، حيث فشل أشخاص البحث في التفاوض بشأن هذه المراحل. ويترتب عن ذلك، تكوين هوية سلبية [ناتجة نسبيا عن قصص شخصية ونزاعات عائلية] تؤدي بالفرد إلى الانخراط في الجماعات المتشددة، مانحا للمشكلة التي يعيشها مخرجا، يسمح له بإسقاط عنفه المترتب عن الميول العدوانية اللاواعية.

وقد شكلت تحليلات لورينز بولينجر موضوع العديد من الانتقادات. في الوقت ذاته، أشار باحث ألماني آخر إلى أن الميكانزمات السيكولوجية لا تزال تعمل في السلوكيات الإنسانية، ومن الضروري أن يكون علماء النفس في موضع يسمح لهم بتحديد إلى أي مدى يكون علمهم قادرا على ترجمة [حتى مشروعيا] الظواهر الاجتماعية. في نظر ويلفريد راش (Rasch, 1979 : 79-80)، من الواضح بما يكفي، أن النماذج السيكو-باثولوجية، تستهدف تجريم الإرهابيين وتستبعد المكوّن السياسي من النقاش، في ظاهرة العنف السياسي المتطرف. إضافة إلى أن بحث بولينجر لا يعمل دون أن يطرح مشكلات ميثودولوجية جدّية: توجس وتحفظ الأشخاص المحبوسين من المشاركة في البحث، بحكم أنهم كانوا أثناء فترة المحاكمة وببساطة مشبوهين، بفعل انتمائهم إلى تنظيم متطرف. وأن نزوع الباحثين يدفع بالمقابلات نحو نسبة الأشخاص المعنيين إلى الدوافع التي كان النموذج يهدف إلى الكشف عنها وتأكيدها. فهل أن إرهابيي اليوم، هم أنفسهم إرهابيو الأمس؟

هكذا تساءل الأستاذ ريتشارد بيرلشتاين، أستاذ العلوم السياسية في جامعة ساوث إستيرن أوكلاهوما، حينما فسّر في كتابه "روح الإرهاب السياسي"[5] كيف تطورت دوافع العمل الإرهابي. في سنوات 1960-1970، كان الأمر يتعلق بمنظمات خاصة، مثل الجيش الجمهوري الإيرلندي (IRA) الذي يتمركز عمله ونشاطه، حول مشروع أمة. وفي سنوات 1970-1980، صارت التنظيمات تعمل على المستوى العالمي ويتم "تمويلها" ورعايتها من قبل بعض الدول [ليبيا، إيران، سوريا...]. وبداية من سنوات 1990، أصبحنا نعايش بروز جماعات دينية تعتبر من بين الأخطر، بشأن تصورها للعنف. لم يكن الإرهابيون في سنوات 1970 يستخدمون أسلحة الدمار الشامل، بل كان هدفهم هو جلب الانتباه والتعريف بمطالبهم السياسية أو القومية. أما الجماعات الدينية، فلم تكن رغبتها في استمالة الجمهور إلى قضاياها. بالعكس، يبدو أن العالم في نظر الإرهابيين الدينيين ينقسم بين "نحن" و"هم". وإذا لم يتم التخلي بشكل نهائي، عن هذا المنظور المرضي (الباثولوجي) لاحقا، على غرار ريتشارد بيرلشتاين (Pearlstein, 1991 : 7) الذي يؤكد على وجود اضطرابات نرجسية شخصية عند غالبية الإرهابيين، فإن إجماعا واسعا قد تحقق من أجل تفنيد هذا النمط من التفسير.

واستنادا، إما إلى نقد النماذج المقترحة وإما إلى الأبحاث الإمبيريقية الخاصة، يؤكد سيلك على غياب الحالة اللاسوية (الشذوذ) أو الاستعدادات السيكولوجية عند الفاعلين المعنيين (Silke, 1998 : 51-69). وعليه، قد تبدو الأيديولوجيا كعنصر من العملية، لكنها ليست محركا أساسيا فيها. ويمكن تحليلها كما لو أنها لاحقة على الانخراط أو على الأقل، ليست سابقة عليه وتكون بصورة تدريجية. يمكن أن تمثل أهمية الأيديولوجيا عنصرا جد نسبي في المقاربات التي تعالج الروابط الداخلية بين أعضاء جماعة أو منظمة، أكثر دلالة وأهمية. توفر هذه الروابط الداخلية أكثر من

–[5]The Mind of Political Terrorism

العوامل الأيديولوجية: "دعامة وجدانية واجتماعية، تشجع على تطوّر الهوية المشتركة وتشجّع على تبني معتقد جديد". وهنا، فإن الأيديولوجيا كعنصر مفتاحي في العملية، تترك المكان للمنظمة والعلاقات (Ruby, 2002 : 15-26). وحول هذه النقطة، يوجد جانب مشترك مع أعمال البحث، يعني أن "نجاح" السيرة المهنية الراديكالية، يرتبط بالقدرة الجاذبة في المنظمة، ليس لأنها تمتلكها بالضرورة في ذاتها، لكن لأن الفرد يمنحها لها في لحظة معينة. وتساهم عناصر عديدة في هذه القوة الجاذبة، خاصة منطق الجماعة وبينية الروابط بين الأعضاء. وهنا أيضا، فإن الارتباط يبدو أكثر قوة، كلما كانت المنظمة قادرة على خلق شروط التبعية المتبادلة للفاعلين وتقطع روابطها مع المحيط الخارجي. وهكذا، أكثر من الأيديولوجيا، فإن ثقل ووزن المنظمة على الفرد هو الذي يزن، بحيث تمارس هذه الأخيرة "تشكيلا تنظيميا"، يمكنه أن يؤدي إلى تعديلات في مستويات الوعي الفردية والجماعية، حيث يحتسب أمن الجماعة ويبرر العنف تماما، ضد كل من تسول له نفسه تهديد الجماعة: "وعندما تؤدي السيرة المهنية العنيفة من هوامش الجماعة إلى قلب المنظمة، فإن استعدادات الراديكالية تنتج من قبل منطق الجماعة، وليس أبدا أو نادرا من قبل الاستعدادات الخاصة بالفاعلين" (Sagemen, 2004 : 135).

.

وفي خاتمة دراسته، يشير شارل روبي إلى حقيقتين اثنتين: من جهة، لا يعود الإرهاب إلى مرض نفسي تحديدا، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، ليس لدينا دليل قاطع على أن الإرهابيين في مجموعهم لديهم أعراض مرضية نفسية، أكثر من الجماعات الأخرى. وللبرهنة على فكرته الأولى، يرتكز ش. روبي على التعريف السيكو-مرضي؛ مثلما تمت صياغته في دليل "تشخيص وإحصائيات الاضطرابات العقلية"[6]. وبهدف التمييز بين الحالة السيكو-باثولوجية والحالة السوية، يوظف هذا التعريف صيغة "الاضطرابات العقلية" وهي الاضطرابات التي "تغطي الأخطار ذات

-[6] Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders

الدلالة من حيث: المعاناة، العجز العقلي أو فقدان الحرية". لكن، يضيف روبي أن: "هذا التعريف لا يتطلب أن يعتبر الانحراف السياسي الفردي والسلوك النزاعي، سيكو-باثولوجياً، وأقل من ذلك، "الأعمال من مثل الجريمة المنظمة، كرة القدم الاحترافية أو الأعمال العسكرية زمن الحرب...". في ما يخص المسألة الثانية، يعتقد صاحب الدراسة أن "الباحثين قد فشلوا في البرهنة على أن الجماعات الإرهابية تعكس أعراضا سيكو-باثولوجية، أكثر من جماعات الأفراد الأخرى". في الحقيقة، ماذا يمكن التفكير في الأفراد الذين يصبحون إرهابيين ولكنهم لم يكشفوا مسبقا عن سلوك إرهابي؟ وفي هذا الشأن يعود روبي التذكير، بأن "الخبراء الذين قاموا بتحليل الفرد الإرهابي كحالة عصاب، يؤكدون على أن هذا النوع من الأفراد، يطوّر (قبليا) باثولوجيا تقوده إلى الإرهاب". بيد أنه يستحيل القيام بدراسة ستحدد ما هي الأسباب التي سترتبط بـ"إرهابي قبلي"، كما بتأثيراتها. وحتى وإن انطلق هؤلاء الخبراء من المسلمة التي تقول بأن الإرهابيين قد واجهوا مشكلات شخصية، خاصة مع أوليائهم أثناء مرحلة الطفولة والمراهقة، فإن هذه التجارب والمحن السلبية، لا تؤكد بالضرورة على وجود حالة سيكو-باثولوجية". وعلى كل، كما كتب روبي، يبدو أننا عايشنا جميعا مشكلات من هذا القبيل، عندما كنا في مرحلة النمو. وتكون قد أثرت في سلوكنا إلى درجة معينة، حتى فيما يخص نظرتنا للسلطة".

في هذه المرحلة من النقاش، يختصر شارل روبي نقاط الالتقاء والتقاطع، بقوله: "إذا حافظ الإرهابي على درجة عالية من اليقظة الشخصية وقلص بكيفية حساسة، علاقاته الاجتماعية والوجدانية بالآخرين، فإن عمليات تفكير قد تستجيب لمعايير تشخيص [حسب دليل تشخيص وإحصائيات الاضطرابات النفسية"] حالات عصاب وجنون العظمة، الغريزية أو الفصامية. "يمكننا أن نفترض بأن الإرهابيين يطورون أفكارا وسلوكيات لا اجتماعية ونرجسية:... كما يمكنهم أيضا: "أن يكشفوا عن تقدير عالي جدا عن أنفسهم، انطلاقا من اللحظة التي ينخرطون فيها في أعمال خطيرة، لا تصدق، تهدد حياة الآلاف من البشر". هكذا، حسب شدّة أفكارهم وسلوكياتهم، فإن

وصم [الشخص] بـالمنحرف وبـ"اضطرابات الشخصية"، يمكن أن يطبق عليه. مع ذلك، ليس الإرهابيون وحدهم هم الذين يستجيبون لهذا النموذج: فقد تمت ملاحظة تطورات مماثلة عند بعض العساكر". وأن "الأعراض الغريزية، الفصامية والقهرية، قد تم تشخيصها عندما يظهر الأفراد انخراطا متصلبا في سياسة أمنية". في جميع الأحوال، هناك عناصر غائبة –وإن وجدت، فهي أقل حسما- تؤكد على أن الإرهاب هو شكل من السيكولوجيا المرضية (اللاسوية) أو يترتب عن أعمال فردية "مختلة". إن استخدام العنف، حتى ضد أفراد أبرياء، يعود إلى محاولة تستهدف تغيير سياسة دولة. ويمكن أن يترتب الدافع إلى أعمال إرهابية، عن القصص والتجارب التي ولّدت لدى بعض الأفراد فهما خصوصيا عن العالم ودورهم في هذا الأخير. وأن ما يميّز أعمالهم عن الحملات العسكرية التقليدية، يكمن في أن الإرهابيين لا يتمتعون بقوة تسليح كافية لقهر عدوهم، وجراء ذلك فهم يوظفون استراتيجيا مختلفة.

وفي آخر المطاف، يؤكد الدكتور روبي على أن: "الهدف الأقصى للإرهابيين ليس هو القتل. بل أن استهداف أرواح بريئة هو وسيلة لبلوغ غاية، مثلما يتم تقبل وقوع ضحايا مدنيين، في حرب تقليدية. إن الهدف النهائي للسلوك الإرهابي هو خلق خوف أقصى بين السكان، بحيث تضطر الحكومة إلى تغيير سياستها التي يعتبرها الإرهابيون ظالمة". وأن فهم هذا المنطق يبدو ضروريا، عندما يتعلق الأمر بحماية السكان من هجمات إرهابية محتملة والحيلولة دون تطور ظروف بارزة، يمكنها أن تبني قصص وتجارب الإرهابيين في المستقبل. وبالتزامن مع ذلك، فإن غالبية الدراسات الحديثة، لم تعد تبحث عن توفير تفسير مُرضي وشافي للظاهرة، لكنها ترمي إلى إثراء الفهم، بتجديد عبارات المقاربة السيكولوجية. فقد عالج وايثرستون ومورجان (Weatherston & Morgan, 2003 : 698-713) العلاقة أو الترابط بين الأعمال الإرهابية والفوضى أو الاضطرابات العقلية، لكن مع اعتبار أن المشاركة في هذه الأعمال تمثل عامل قلق، قد يولد اضطرابات عند الفرد وهكذا، فهو يؤثر في استقرار الجماعة. بينما صمم آرون ت. بيك (Beck, 2002 : 209-216)، نموذجا معرفيا أوليا

عن الاستقطاب، يربط بين الصورة الساقطة أو المتدنية للعدو والتصور النموذجي أو المؤمثل للذات والذي يشتغل في الأيديولوجيا "المتعصبة" للإرهابيين. وهو ما يسمح بتخطي الكبت، بالعنف القاتل والمميت. وباعتبار الكاتب أحد أبرز علماء النفس العلاجي أو الطبي في عصرنا، والأب المؤسس للعلاج السلوكي المعرفي، فقد اقترح تحليلا جد دقيق للوظائف والميكانزمات السيكولوجية والاجتماعية التي تطبع ظواهر العنف. وهو يتناول في هذه المحاولة علم النفس الجماعي، كما السيكولوجيا الفردية التي يمكن للقرّاء (في بعض الحالات) أن يجدوا فيها روابط مع تجاربهم الشخصية. ويقترح هذا المؤلف، نماذج من الوقاية من الانحراف والعنف.

وقد اقترح أرينا وأريجو، أن يقدما عرضا عن بناء هوية الجماعة الإرهابية، باللجوء إلى خمسة مفاهيم تفاعلية رمزية: الرموز (تكوين الهوية النضالية)، تعريف الوضعية (العزو أسناد معنى للبيئة الاجتماعية)، الأدوار (تعود إلى القيم، المعايير، الرموز والالتزامات الخصوصية)، التنشئة (تسمح بتكييف الفعل مع الظروف) وبروز الأنا (المتأثر بالسياق). ونلاحظ هنا، أن السوسيولوجيا الفرنسية للحركات الاجتماعية –وبكيفية متنامية [إن لم نقل هامشية في الولايات المتحدة] (Arena & Arrigo, 2005 485-506 :)، تفضل منذ عدة سنوات، تحليل السير المهنية ذات الاتجاه التفاعلي الرمزي وترعى تدريجيا الدراسات التي تعالج سيرورات التطرف والراديكالية. وتعرف بحوث الإرهاب التي تخضع من جهة أخرى للنقد الداخلي، هي الأخرى تجديدا معتبرا، بدفع من جيل جديد من علماء النفس الحريصين على وضعنة الفرد، في هذا السياق. ورغم المسامية العنيدة بين هذه الميادين، فمن المفاجئ أن نلاحظ كم أن البعض والآخرين يلتقون –حتى في تعبيراتهم-، لكي يفرضوا على الموضوع، زحزحة وانزلاق وجهة النظر التي تقوم على ثلاث نقاط عامة واضحة.

إن الانتقال من سؤال لماذا إلى سؤال كيف (من الجذور والملامح إلى السبل والمسارات)، إذا استعدنا العنوان الصريح الذي يحمله مقال السيكولوجي المؤسس جون هورجان، يعني التخلي عن البحث عن الأسباب العامة لفائدة تحليل عملياتي،

يستهدف تتبع "الراديكالية خطوة بخطوة" على طريقة "النموذج التسلسلي"، عند هوارد بيكر (Becker, 1985 : 46). إن اختيار منظور تشكلي، بالتأكيد، يتنوع حسب الانتماءات العلمية اللباحثين، من أجل مقاربة "العلاقات بين السياق السياسي (سماته الأيديولوجية)، الإطار التنظيمي والفرد. واللجوء إلى قصص الحياة، من أجل وصل هذه المستويات الثلاثة من التساؤل وتمفصل مختلف الأزمنة محل الرهان (الزمن الاجتماعي، زمن المنظمة، زمن السيرة) عبر "حقب شخصية، خاصة واجتماعية في الوقت ذاته، تكشف عن مصادفات السيرة المهنية" (Gayer, 2009 : 5). ويؤدي هذا المنظور إلى أن يترك وراءه، البحث عن الاستعدادات الأولية للانخراط الراديكالي التي تسجل في ملمح سيكولوجي خاص أو في محددات سوسيولوجية ثقيلة. وهذا لسببين اثنين من جهة، كما قلنا، فإن الانخراط الراديكالي لا يختلف من حيث الجوهر، عن منطقيات الانخراط التقليدي. وهنا تلعب التنشئة الاجتماعية الأولية، دورا كبيرا في نقل ذاكرة النزاع إلى درجة أنها تفسّر تنقل الراديكالية، داخل الأجيال. وأن وزن الشبكات الاجتماعية السابقة [النضالية منها] يكون شديدا فيها، بفعل كثافتها وشدتها التي تشجع على احتمالية مقابلة "عون تجنيد" وبيئة تصعيد متبادلة.

ومن جهة أخرى، كما يقول هورجان، فإن السمات ليست هي الأسباب" (Horgan, 2009 : 8). وهكذا، تم تفنيد النماذج ذات النزوع العام، مثل فرضية الإحباط-العدوان، ليس وحسب لكي يتم تكذيبها بتشخيص الوقائع الإمبيريقية [في الغالب، لا يرتبط المناضلون الراديكاليون بالطبقات الاجتماعية المهمشة أو غير المحظوظة] لكن، من أجل الارتباط والسببية مع أن الأمر قد يكون كذلك. إذ لا يتأثر جميعهم في هذه الوضعية، عن طريق الإرهاب. وفي هذا الميدان، فإن الشعور بالهامشية أو بالتمييز الذي يولد السخط أو الغضب، ينشأ عند الفرد كتماهي أو نزوع تشابه مع أشخاص آخرين بعيدين وخاضعين (الشعب الفلسطيني، مجتمع المؤمنين، المضطهدين) أو نتيجة فارق بين طموحات الشخص ووضعيته الحالية. مع ذلك، فإن تغيير التركيز، لا يفند في رأينا مجموع الانشغالات السابقة، سوى لأنه يسمح لنا بتبني مقاربة حدثية

أو منظور براجماتي، مختلف في الغالب، للانتماءات الاجتماعية للفاعلين. لكن، الانطلاق من تجربة الفرد، لكي نشكل مساره في تسلسل تاريخي، يعطي مظهرا آخر للعوامل المستخلصة السابقة، يكشف لنا عن حجم تعقيد عملية فردية حيث تتشابك العناصر البنيوية، الصدفية والخصوصية. وهو أمر يدعو إلى الحيطة والحذر، إن لم نقل إلى التواضع، على نقيض سجل الدوافع والقوانين العامة التي تغذي حتى الآن، مجمل التراث العلم-اجتماعي.

وأخيرا، نذكر بالمؤلف الحديث لصاحبه هورجان (Horgan, 2005 : 75-77) الذي طرح الكاتب من خلاله، نموذجا من ثلاث مراحل للإرهاب –الانخراط، التورط وفك الارتباط، والخروج- لكي يترجم ويقدم عرضا عن المسارات الفردية، داخل المجموعات المتطرفة. في حالة هورجان، من الواضح أن المقاربة التي اعتمدها، ليست مقاربة سيكولوجية حصريا وحسب، بل أنها تتسع لميدان السيكولوجيا الاجتماعية وأبعد من ذلك. وأن إثبات استحالة تصور السلوك الفاعل عند هورجان بالأخص [خارج نطاق العوامل السياقية التي يتموضع فيها الإرهابي]، يؤدي إلى توسيع التساؤل الذي لم يعد يتناول "لماذا"، بل "كيفية" المسار. إن اللجوء إلى نظرية الاختيار العقلاني، العناية المركزة على العملية الجماعية التي تحضر بواسطتها المنظمة وتنجز أعمالها المسلحة، كما دراسة "دورة الحدث الإرهابي"، تسجل العلاقات [بين الفاعل ومحيطه] في مركز التحليل. ومهما تكن مهمة، فإن هذه المقاربة يمكنها أن تشكل موضوع نقدين اثنين. أولهما، العامل السياقي ليس موسعا بما يكفي، لكي يمتد إلى البعد النزاعي تحديدا للظاهرة المعنية: رهانات النزاع، الإطار الأيديولوجي الذي يحفز فاعليه، تأثيره في التوجهات الاستراتيجية للمنظمة أو ثقل ووزن الفعل المتبادل على ديناميكية المواجهة، ليست حاضرة سوى في شبكة التحليل. ثانيهما، يستوحي النموذج المقترح بشكل واسع، من التحليل الإجرامي ويجعل من خصوصية الظاهرة الإرهابية، إشكالية مفتوحية. في عبارة أخرى، فإن هذا النموذج يمكنه ظاهريا أن ينطبق على أية منظمة لا شرعية، إن لم نقل على أية منظمة نضالية، رغم مكونات الظاهرة التي تعود إلى

المواجهة المسلحة. لكن، هذه المكونات نفسها تحديدا [في أبعادها السياسية والاستراتيجية] تكون أقل وضوحا وتوضيحا في هذه العملية النموذجية.

2.2. مقاربات الإحباط /العدوانية

كان سيجموند فرويد (Freud, 1920) أوّل من قام بتفسير الارتباط القائم بين الإحباط-العدوان. ويحدث الإحباط عندما يتم كبح الطاقة التي تدفع الفرد إلى متابعة وتحقيق هدف. ويحدث الإفراغ أو التنفيس، عندما يبدي العضو سلوكا عدوانيا يحد من هذا الإحباط. مع ذلك، عندما يصعب التوصل إلى مصدر الإحباط أو يكون خطيرا جدا، فقد يحدث انزلاق، زحزحة أو نقل السلوكيات العدوانية نحو هدف بديل. إن الفرضية الفرويدية التي وفقا لها أن الإحباط محفز على العدوان، قد تم إثراؤها بأعمال دولارد ومساعديه (Dollard et al., 1939). وقد بيّن هؤلاء أن شدة الإحباط وجراء ذلك، قدرته على توليد العدوان تترتب عن ثلاثة عوامل: 1) شدة الهدف المتبع (مثلا، سحب طبق أكل يمثل إحباطا أكبر أمام كلب جائع، مقارنة بقط متخم)، شدة التفاعل مع الهدف المتبع (على سبيل المثال، أثناء إنجاز مهمة تستدعي التركيز، فإن الشخص الذي يتحدث باستمرار يشكل مصدرا كبيرا للإحباط، مقارنة بشخص يكون حديثه متقطعا). 3) وأخيرا، أن عدد التفاعلات السابقة مع الهدف المتبع (مثال، إحباط عند طفل يحرم من لعبته) سيكون أكبر في المرة الخامسة، مقارنة بالمرة الأولى. وقد كشف هؤلاء الباحثون أيضا، أن عملية الزحزحة هذه تجد تشجيعا لها بفعل التشابهات الموجودة بين المصدر الأصلي للإحباط والهدف البديل.

وبصورة عامة، فإن البحوث التجريبية قد أكدت على صدق نموذج الإحباط-العدوان. وهكذا، فإن الإحباط الذي يولده التعطيل أثناء إنجاز مهمة، يولّد سلوكيات عدوانية. ومع ذلك، فإن شدة السلوكيات العدوانية تكون أعلى في التجارب، حيث تتمثل الدوافع في الشتائم، بدلا من الإحباطات بحصر المعنى. ومن جانبه، فقد كشف هوكانسون (Hokanson, 1970) أن انبعاث سلوك عدواني عقب شتيمة، يقلص من

شدة الإحباط (الذي تم تقديره من خلال ضغط الدم). لكن، ومع ذلك، فإن عملية التنفيس أو الإفراغ تكون غائية، عندما يتوقع الشخص هجوما مضادا من قبل المعتدي. في الأخير، يستنتج تيديشي ونورمان (Tedeschi et Norman, 1985)، أن غالبية التجارب في المخبر، تثبت وجود عملية زحزحة. في معناها العام جدا، تنير أطروحة الإحباط الذي يفرز العدوان، عددا من الدراسات حول الإرهاب، سواء وضحت هذه الأخيرة الفكرة أم لا. إن هيمنة هذا التمثل عن الإرهاب، تجد تفسيرها دون ريب، في خلفية-مخطط سيكولوجي لهذا النمط من التفسير الذي يسمح بربط أشكال العنف الجماعية بالتجربة الفردية. وهكذا، تنقل نظرية الحرمان النسبي التي قدمها تيد جور (Gurr, 1970) والمستلهمة من أعمال بركوفيتز حول العدوان] إلى مستوى سوسيولوجي عام (ماكروي)]، المبدأ الذي يقول أن الإحباط يتولد عن إدراك الفارق بين ما يمتلكه الفاعلون وما يعتقدون أنهم يستـأهلونه.

ومن أجل تحيين العنف الجماعي على هذا الأساس، يكون من الضروري أن تجري عملية تسييس للفاعلين، على أساس متغيرات عديدة (تبريرات معيارية ومنفعية، علاقة قوة بين المعارضين والنظام، عوامل بيئية). وفيما يتعلق بتحيين السلوك العدواني في وضعية خصوصية، يعتقد بندورا (Bandura, 1973) أن الإحباط والغضب لا يلعبان سوى دورا ثانويا، لأن هذه الحالات من الانفعال الوجداني، يمكن أن تتبعها سلوكيات متنوعة عدا العدوان، مثل: الهروب والصمت. هكذا، في نظر بندورا، لا توجد علاقة سببية بين حالة الإحباط والسلوك العدواني، مع أن تأويل الوضعية [تعود إلى تاريخ تعلم الشخص] يلعب دورا في العدوان. ونعثر على هذه الأولوية الممنوحة للبعد المعرفي مقارنة بالبعد العاطفي، عند باحثين آخرين. وقد تم تشخيص هذه الوضعية من قبل بركوفيتز (Berkowitz, 1993) الذي برهن على أن التأويل المعرفي لوضعية الإحباط، يشكل عاملا معدلا ومهما في ارتباط الإحباط-العدوان. بالفعل، عندما تعتبر حالة الإحباط تعسفية، فإن احتمالية اللجوء إلى السلوك العدواني الذي يليها تكون أعلى، مقارنة بالحالة التي يعتبر فيها الإحباط مشروعا.

وزيادة على ذلك، فإن التعرض إلى نماذج عدوانية وانفعال فيسيولوجي ووجداني [سابقا على حالة الإحباط]، يشجع على السلوكيات العنيفة.

من الناحية التاريخية، تم تطوير هذه التحليلات حول العنف [حملها تيد جور وهيوج جراهام، خلال أعمالهما التي قدماها للجنة الوطنية حول الأسباب والوقاية من العنف (Gurr et Graham, 1969 : 1-3)] في ثنايا النظرية التي تم استكشافها، عن أصول الاحتجاج الاجتماعي. لقد تمت معالجة النظرة الأولى للعنف، كعدوان مترتب عن تشدد إحباط الفاعلين الاجتماعيين وتشكل بالتالي، كاشفا عن أزمة أو اختلال المجتمع. وفي هذا السياق، يمكن أن نطالع المؤلف الكلاسيكي الذي كتبه تيد جور "لماذا يتمرّد الرجال"[7]، باعتباره محاولة للمزج والتوليف بين مختلف أنماط مقاربة، تنطلق من براديجم رئيسي هو براديجم الإحباط النسبي. في هذا الكتاب، يدقق جور نظريته، بوضع عملية إنتاج العنف في سياقها الصحيح وبمضاعفة الشروط الضرورية لبروزه[8]. إن ميكانزم الإحباط-العدوان يظل قائما، لكن الكاتب يصر على ضرورة وجود معايير أخلاقية تبريرية واستعدادات تقنية وسياسية للحكومة، في تدبير إشكالية العنف[9].

ووفقا لمبرر تقليدي، فإن عمليات التحديث تفرز انهيارا –أو فقدان أهلية– للمعايير التقليدية والروتينيات الاجتماعية التي تكون في أصل تآكل مشروعية الدولة. ويمكن لأيديولوجيات جديدة راديكالية عندئذ، أن تغري قطاعات واسعة من السكان

–[7]Gurr, Why Men Rebel, 1970

[8]– مقاومة القمع عند الليبراليين في القرن 18م، الماركسية والحركة الفوضوية-النقابية في القرن 19م، الإيمان بنجاعة العنف، ذكرى الانتصارات الماضية أو الإحساس بالتهميش، داخل النظام السياسي.

[9]– التضامنات الحكومية، قدرات التمثيل السياسي للسكان المعنيين أو استخدام القوى المهنية التي يتمثل هدفها في احتواء وليس تحطيم المنافس...

المحبطين الذين تأثروا بزوال الروابط الاجتماعية القديمة[10]. يجد هذا الاستدلال أصوله، في النظريات السيكو-اجتماعية التي تفسر العنف الجماعي بالإحباط والحرمان النسبي، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تميل المجتمعات الحديثة إلى منح أنصار التجنيد العنيف، مصادر دالة في ميدان الأهداف، التنظيم والتكتيك، بفضل ترقية هياكل النقل والاتصالات السريعة والتكنولوجيات الجديدة. ورغم كل ذلك، يستمر هذا النموذج التفسيري في إثارة اعتراضات هامة، خاصة بسبب تعقيده الجلي. إن نموذج تيد جور هو نموذج معقد.... ويعود السبب في ذلك، دون ريب إلى الخوف من أن يتم تفنيد هذا النموذج بشكل كبير، مع خطر انتهائه بخلط النظرية التفسيرية المحتملة بدرجة عالية مع نقيضتها" (Eckstein, 2002 : 189). ناهيك أن الملاءمة الميثودولوجية تسائل [عندما يبحث الكاتب عن معايير موضوعية للحرمان]، عن حالة تظل ذاتية بشكل كبير. ويسهم تقريبها مع المقاربات الوظائفية الكلاسيكية، في تضييق موضوع دراستها في العنف الاحتجاجي فقط.

وبشكل أساسي، يبدو موضوع العنف ملغما وملتبسا مع مفاهيم أخرى، على منوال: الثورة، النزاع والفوضى. ونعثر هنا على الفرضية التي مفادها أن العنف لا تتم دراسته لذاته، لكنه يدرج وإذن ويحجب في عملية أوسع هي عملية التغيّر الاجتماعي. وإذا ربط نموذج الإحباط ظهور العنف بعوامل اقتصادية، فإن تيارا آخر يركز على العناصر الثقافية، سيتطور بكيفية موازية بتمديد التمثل اللاسوي للعنف. إن نظرية الحرمان النسبي، ليست موجهة خصيصا لتفسير الإرهاب، لكنها موجهة صوب كل شكل من أشكال العنف الجماعي، بما في ذلك الحروب الأهلية، باللجوء إلى نمذجة يمكن أن تختبر إمبيريقيا. ومثلما لاحظ ذلك، شميد ويونجمان (Schmid et Jongman, 2005)، فقد اعتبرت أعمال تيد جور مفيدة بشكل كبير في فهم الإرهاب، من قبل المتخصصين في الموضوع في سنوات 1980. في صياغتها الأكثر إعدادا، فإن نظرية

[10]- التحالف مع القاعدة، تم توضيحه أحيانا في هذا المحور.

الحرمان النسبي لم يتم تطبيقها سوى جانبيا أو هامشيا في التراث المخصص للإرهاب، على سبيل المثال، من طرف بيرال في مساهمة حول دراسة الحالة الإيرلندية (Birrell, 1972 : 317-343). وبما أن نموذج جور قد تم تكذيبه إمبيريقيا، في بداية سنوات 1970، من قبل أعمال كثيرة، فهو لا يكفي من أجل تفسير هذه المفارقة.

في الحقيقة، لم تكن الصيغة المصقولة التي يمثلها نموذج تيد جور هي التي تجلب العناية، بل الفكرة الشائعة التي كانت مبنية عليها. وإذا تم التخلي عن هذا النموذج، فإن تلك الفكرة العامة فيما يخصها، قد تم الاحتفاظ بها. وأن جور نفسه [الذي قبل تفنيدات الصيغة المبدئية للحرمان النسبي]، قد شرع منذ عام 1989 في تناول طاقة وحجم تطور الإرهاب في الولايات المتحدة وكندا، من جهة عبر الفجوة المتزايدة بين مجتمع الأغلبية والشرائح غير المحظوظة وضحايا سوء التشغيل (البطالة المقنعة) التي يمثلها السود والشباب اللاتينو-أمريكي ومن جهة أخرى، في التجديد والبعث الوطني الذي يطبع السكان الهنود الأمريكان (Gurr & Ross, 1989 : 405-426). وتظل فرضية الإحباط ملائمة، في نظر فريادلاند (Friedland, 1992 : 81-93) الذي يعتقد بأن المكانة الاجتماعية-الاقتصادية غير الملائمة، بمقدورها أن تؤدي إلى العنف. لكن، حتى في صيغها الأقل تطورا، فقد شكلت هذه الأطروحة موضع انتقادات، من قبل أولئك الذين يرون بأن أعضاء التنظيمات الإرهابية، لا ينحدرون في الغالب من الشرائح غير المحظوظة (المحرومين) من السكان.

ومن حيث الدلالة، فإن تفنيدا مماثلا لذلك الذي صاغه مولر في بداية سنوات 1970، قد تمت أشكلته حيال الصّيغ المبنينة بشكل متواضع، من أطروحة الإحباط الاجتماعي-الاقتصادي: حسب كروجر وماليكوفا، لا يتمتع الإرهاب بوضعيات هشاشة اقتصادية، لكنه يترتب عن شعور بخيبات أمل وإهانات خطيرة، تعاني منها جماعة محددة واستجابة إلى بيئة سياسية قمعية (Krueger, Maleckova, 2002). وعلى سبيل التوضيح، يقدم هذان الكاتبان تحليلا يركز على روابط بين: الفقر، التربية والنشاط الإرهابي، في حالة الصراع العربي-الإسرائيلي. وبشكل عام، فإن النتائج التي

توصلا إليها توحي (على المستوى الفردي)، بأن النشاط العنيف ليس له علاقة ارتباط وثيقة بالظروف الاقتصادية الرديئة أو بمستويات التربية المتواضعة. أكثر من ذلك، فإن مستوى المعيشة الجيّد والتربية الأحسن، قد ترتبط مباشرة بالأنشطة التي تعتبر إرهابية (مثلما هي حالة الشباب). ويؤكد كروجر وماليكوفا، أن هذه الحقيقة، تعكس اهتماما مضاعفا بالمسائل السياسية التي لها علاقة بتربية أفضل وبمستوى معيشة عالي. وهكذا، فقد أكدا على أن الإرهابيين يمكنهم أن يأتوا من بلدان تفتقر إلى الحريات المدنية، ما يعني أن حرية التعبير قد تشكل دعامة للنضال ضد الإرهاب، من جهة أولى. ومن جهة ثانية، ورغم الاهتمام (من أجل فهم) ببعض الحركات العنيفة، يجب الاعتراف بمحدودية هذا التحليل الاقتصادي الكلاسيكي، من أجل تفسير أعمال الجماعات التي تنتسب إلى الإسلام والتي توظف العنف كوسيلة كفاح. بالفعل، فإن تحليل التكلفة-الفائدة ليس عمليا، لكي يسمح لنا بفهم أعمال الانتحاريين. إن إرجاع المزايا كما التكاليف إلى بعدها الحقيقي، يمكن أن يؤثر في ذلك. هكذا، فإن تحليلا في منظور الاقتصاد الإسلامي، سيكون أفضل فائدة في هذا السياق. في هذا المنظور، فإن الأفق الزمني لا ينحصر في الحياة الدنيوية، لكنه يشتمل على الحياة الآخروية. ولهذا السبب، فإن التكاليف والمزايا الروحانية، في عبارات ذنوب أو فوائد (يتم تقييمها إيجابيا أو سلبيا، في الآخرة) تؤخذ في الحسبان. في هذه الحالة، فإن فكرة الإحباط ليست مستبعدة من هذه الإشكالية، بل أنها تنقل وتسحب إلى سجل دوافع الفعل.

وهناك مقاربة أخرى، تطبع مساهمة كامف في دراسة الراديكالية السياسية لليسار المتطرف، في ألمانيا في سنوات 1970-1980: الإحباط المترتب عن سياق النزاعات الاجتماعية في جمهورية ألمانيا (الفدرالية) الذي وضع عقبة، أمام المشروعات الأيديولوجية للمثقفين الراديكاليين (Kampf, 1990 : 23-51). وتميل هذه المقاربات المتمركزة حول "لماذا" -بكيفية جد واضحة في عناوين أعمال جور- في عبارات الإحباط/ العدوان إلى إهمال سؤال "كيف". وهي لا تخرج عن دائرية الاستدلال، عندما يكون الإحباط متضمنا في العدوان. وبشكل منتظم يتم تجنبها، عندما تحاول عزل

متغيّر محدد وحاسم، فإن هذه المقاربات تخضع بدورها إلى نقد تمت صياغته مبكرا في مواجهة نظرية جور، يعني أن هذا النموذج لا يسمح بتفسير لماذا لا يلجأ الفاعلون الذين يواجهون وضعيات مماثلة من الإحباط، بشكل ممنهج إلى العنف[11]. مهما بدا مبررا، فإن هذا النقد لا يمكنه أن يحجب مساهمة في تفكير، إن لم نقل كافة المقاربات في عبارات إحباط/ عدوان، على الأقل مقاربة جور: بصياغة نموذج قد يخضع للاختبار الإمبيريقي، يكون مؤلف "عندما يتمرد الرجال"، قد سمح بتوجيه البحث نحو محاور تحليل أخرى. ورغم أن ارتباط الإحباط –العدوان قد تم إثباته، فإن مداه يظل محدودا. وقد تعرف الباحثون على دوافع العدوان، أقوى بكثير من الإحباط في المعنى الحصري للعبارة، خاصة الاعتداءات والشتائم نفسها.

إن المسألة لا تعدو أن تكون أحد أمرين، إما أن يتم تحديد عبارة إحباط بكيفية وثيقة، كتفاعل أثناء القيام بمهمة، وعندئذ، فهو ليس دافعا جد فعال في العدوان، أو أن يتم تخصيص الإحباط لاشتماله على الشتائم والهجمات، وعندها سيصبح جد واسعا وليس دقيقا بما يكفي. في مؤلفه النظري، صاغ شارل تللي (Tilly, 1978) نموذج الفعل الجماعي الذي يمكن أن يتجاوز المقاربات التقليدية. وعلى خلاف تيد جور، فهو يصر على درجة التنظيم والمصالح المشتركة للجماعة، كعوامل أولية للتجنيد. إن الإحباط ليس كافيا لإنتاج الفعل الجماعي، دون القدرة على التعبئة والتجنيد. هذا النموذج ليس صالحا سوى داخل نظام سياسي، ينظم عملية توزيع السلطة بين مختلف الفاعلين الجماعيين. حتى وإن لامس الموضوع في جوانب عديدة، فإن العنف لا يتموقع في قلب هذا التفكير. بداية، لأنه يتم تناوله داخل الفرص التي تمنح للجماعة المعارضة، في شكل قدرات قمع تحتكرها وتتمتع بها السلطة الحاكمة. وعقب ذلك،

[11]– لكي لا نعتد سوى بالنموذج الألماني، يكون النقد ملائما بشكل خصوصي، لأن الانخراط في الكفاح المسلح لم يخص في الأخير، سوى أقلية من الفاعلين، في الحقل الواسع الذي تشكله الشبيبة الذهبية الراديكالية والمثقفين السياسيين، في سنوات 1960–1970.

من وجهة نظر الفاعلين الذين تم تجنيدهم، يعتبر العنف سجل فعل متاح، في نطاق سيرورة الاحتجاج والمعارضة.

3.2. مقاربات الفعل الجماعي وتجنيد الموارد

في مطلع سنوات 1970، كانت نظرية الفعل الجماعي (أو الجمعي) المنافسة الوحيدة لنموذج الحرمان النسبي، في تفسير فكرة اللجوء إلى العنف الجماعي. وبعد انتصارها بالضربة القاضية، فقد مارست تأثيرا في مفهوميات الإرهاب، لكن كان ذلك في غالب الوقت، بطريقة لا مباشرة وجزئية جدا. مثلما أشار إلى ذلك دومينيك ويسلر (Wisler, 1994 : 24)، أن تكون هامشية المنظمات الإرهابية قد ساهمت دون ريب، في عدم اهتمام علماء السياسة والسوسيولوجيين بها والذين فضلوا [بدلا من ذلك]، توجيه تحليلاتهم نحو الحركات الاجتماعية الأكثر دلالة، من زاوية نظر عمليات التجنيد والتعبئة التي توظفها. ففي مؤلف "العنف السياسي والحركات الاجتماعية" قام دومينيك ويسلر بتشييد [شكّل براديجمات يقابل بينها]، تصورين اثنين ينسبهما، من جهة إلى روبيرت ميتشلز وماكس فيبر (Robert Michels et Max Weber) ومن جهة أخرى إلى سيدني تارو ودونتيلا دولا بورتا (Sydney Tarrow et Donatella della Porta)، من جهة أخرى. ويزعم نموذج "ميتشلز-فيبر" الذي يمكن تمييزه باعتباره نموذجا بيروقراطيا، أن راديكالية شباب "الحركات الاجتماعية"، تؤدي إلى مأسسة تدريجية لنخبها التي ترفض إعادة النظر في المراكز التي اكتسبتها. أما نموذج دولا بورتا-تارو"، فهو يفسر فيما يخصه، تطور ظاهرة العنف بواسطة استراتيجيات يطورها الفاعلون. وفي نظر سيدني تارو الذي عالج حركات التعبئة الاحتجاجية في إيطاليا بعد عام 1968، ودوناتيلا دولا بورتا التي تناولت الإرهاب، تعتبر الراديكالية الإيطالية منتوجا للمنافسة بين جماعات اليسار المتطرف وحقبة تراجع عمليات التجنيد في عام 1968.

لكن، كتاب ويسلر يكشف لنا عن لجوء الشباب إلى المناهج العنيفة [بدرجة أقل]، أثناء وبعد "دورة 1980" في سويسرا [مقارنة بإيطاليا وألمانيا]، بالنظر إلى "حقبة

1968". وهنا لا يجب أن يغيب عن نظرنا الموضوع المركزي للمؤلف، يعني تشخيص الحالة السويسرية التي ستسمح له بتفسير المستوى المعتدل نسبيا للراديكالية السويسرية. ويتحدث الكاتب في هذا الشأن، عن "الخصوصية البنيوية للراديكالية الوطنية". وهو يقترح لهذا السبب، أن نأخذ في الحسبان عمل الجماعات التي توظف العنف، بالنظر إلى سياق التعبئة. إن "الراديكالية" تعكس إذن، نسبة العنف إلى الحجم العام للأعمال الاحتجاجية والعلاقة في الزمن بين من جهة، التعبئات الجماهيرية والتسريح الذي يعقبها. ومن جهة أخرى، يمثل بروز الراديكالية نقطة من بين النقاط الأكثر حساسية في حجة الكاتب. إذ تغذي ضخامة التجنيدات المعترف بها كـ"دورة" سنوات 1980، "نوعا من الكتلة الناقدة" حيال العنف. ويميّز الكاتب داخل هذه "الحركات" بين "الحركات الأدواتية" التي تحسب في عبارات النجاح السياسي ونقيضتها "الحركات التعبيرية" أو الناطقة. وداخل كل حركة يقترح علينا الكاتب، ضرورة التعرّف على جناحين اثنين، منها: جناح "المعتدلين" وجناح "الراديكاليين".

ويجد تطور العنف تفسيره في انهيار وإنهاك التجنيدات الجماعية المهمة ("الدورة") من جهة، وفي الهوية الخصوصية لبعض "الحركات الراديكالية" وسياق التفاعل القمعي، من جهة أخرى. وبينما يتفكك المعتدلون، يستثمر الراديكاليون هكذا الفراغ السائد. وعليه، يبدو مفهوم "بنية الفرصة السياسية" عندئذ مركزيا، في هاتين الدراستين. ومهما حاول ويسلر أن يقحم في هذا التفسير [البنية الهوياتية لأجنحة الحركات]، فإن خطر إهمال العناصر التي لا تدخل في التفسير المحدد، تكون متضمنة في هذه البنية. من جهة أخرى، فإن التصور محل النقاش للفعل الجماعي الذي يمثل "الحركات"[باعتبارها مجموعة فاعلين] يسمح لنا بتأكيد على وجود انتساب بين هذه الحركات [وهو أمر يبدو مضرا بالتحليل]. وفي محاولة الإشارة إلى علاقات مفهوم "فرصة البناءات السياسية" في دراسة التعبئات الاحتجاجية، يمكن التركيز على الحدود (إن لم نقل الأخطار) التي قد تثقل بها هذه الفرضيات في عملية التفسير. نعتقد جازمين، بأن نية تأسيس تفسير عمليات التجنيد الجماعية، انطلاقا من هوية البنية السياسية واستراتيجيات الفاعلين،

تعتبر من بين الأكثر أهمية. لكن، إذا أردنا تفنيد (مثلما نعتقد)، شخصنة الحركات، التمييز بين "انفتاح" و"انغلاق" التشكيلات السياسية، يمكننا أن نتساءل عما يبقى من خصوصية، من أجل مقاربة "بنية الفرص السياسية"؟ عندها، فإننا نكون ميّالين أكثر إلى الإجابة، بما يلي: يبقى الكثير والقليل. وتعود الأهمية الكبيرة إلى أن هذه المقاربة، تستأهل في الحقيقة أن تأخذ في الحسبان، التشكيلات السياسية المهملة من قبل المقاربة المهيمنة في الولايات المتحدة والتي تتمثل في تجنيد الموارد. بيد أن التفكيك التحليلي، يفرض علينا ضرورة التعرّف على البنيات، دون طبعها بعبارة "قوة" و"ضعف"، "انفتاح" و"انغلاق". إن أخذ البنية الاجتماعية [التي من ضمنها بنية المؤسسات السياسية] في الحسبان، ليس سوى عنصرا يمكن تناوله من وجهة نظر المنطقيات القطاعية. وتظل الإشكالية هي معرفة، إن أمكن المخطط المفهمي للكتاب أن يحافظ على طابعه.

يوجد مع ذلك، استثناء لافت ووجيه، يتمثل في أعمال دوناتيلا دلا بورتا التي تُعدّ من أفضل الصفحات التي خصّصت للعنف المسلح لليسار المتطرف، في كل من ألمانيا وإيطاليا (della Porta, 2004). إن العنف الذي يعتبر عملية، يتم تناوله حسب ثلاثة مستويات من التحليل: 1) مستوى ماكرو-تحليلي (كلي)، يتناسب مع بنية الفرص السياسية والذي يؤثر في الخيارات الاستراتيجية للفاعلين الجمعيين. 2) ومستوى متوسط، يتماهى بالديناميكيات الداخلية لمختلف منظمات الحركات الاجتماعية. 3) ومستوى ميكرو-تحليلي (جزئي)، يعود إلى دوافع الفاعلين وإلى العمليات التي بفضلها ينسبون معنى للأحداث. وتتمفصل هذه المقاربة مع النموذج التنظيمي الذي يدور حول فهم الإكراهات التي تثقل وتزن على التنظيم السرّي وتؤثر في توجهاته، ما يسمح بمعالجة مشكلات تحديد خيارات الفاعلين، وفقا للإكراهات التي يخضعون إليها. وأن المنظمات التي تكون أقل تسليحا أو التي تواجه بيئة عدوانية أكثر، قد تنحو منحى الراديكالية الأيديولوجية والتكتيكية التي تعتبر خاصة بتأمين تكاملها وسلامتها التنظيمية وتضمن بقاءها. مع ذلك، فقد تضاعف مثل هذه المقاربة من عزلتها وتتحول إلى "طوائف" منفصلة عن الحقائق السياسية وتفرز رفض شريحة من

قاعدتها الاجتماعية، الممكنة أو الموجودة. وقد تؤثر التغيرات الاستراتيجية التنظيمية في تفكك وانحلال عمليات التعبئة: يمكن لجماعة معينة أن تتخلى عن الصراع المسلح أو تشجع المناضلين الذين لم يعودوا يتقاسمون قيم هذه الأخيرة (انشقاق داخلي، قيم أطراف متنازعة) على الانسحاب...

ويمارس القمع الدولاتي –الذي يعالج كمقياس للفرص السياسية– هنا تأثيرا حاسما. بيد أن السياسات القمعية لا تسهل بالضرورة في حد ذاتها، على الخروج من دائرة العنف. ويكمن الرهان الحاسم في الأجندة: القمع ليس فعالا إلاّ إذا تدخل في سياق فرص اجتماعية-سياسية ملائمة. لكن السياسات القمعية يمكنها أن تشجع على سلوك درب السّلم الذي تظل محدداته قبل كل شيء، اجتماعية-سياسية. دون الدخول في تفاصيل هذا التحليل، تمكن الإشارة إلى بعض هذه النقط القوية. بداية، تسهم بينية الفرص السياسية في تحديد سجل الأفعال المجندة من قبل الحركة الاجتماعية، وفق منطق الراديكالية الذي يتناسب عكسيا مع تفتح النسق السياسي والمطالب الخارجية. بعد ذلك، يتم تناول التنظيمات الراديكالية باعتبارها مقاولات ومشاريع عنف، تضطلع بمهمات رئيسية ثلاث: تجنيد الموارد، إدماجها ومنحها أو تخصيصها لأهداف خارجية. وتجد تلك الجماعات نفسها، في وضعية منافسة مع تنظيمات أخرى، داخل الحركة الاجتماعية التي تبرز منها تلك الجماعات، وهي وضعية تشجع على تجنيد الموارد الخصوصية. وأخيرا، تسجل راديكالية الفاعلين في منحاها أو مسارها النضالي وتشكل، أحد عناصر الهوية السياسية التي تصقلها.

إن أعمال دولا بورتا المقنعة على أكثر من صعيد، تثير بعض التحفظات. أولاها، فهي تتناول الموضوعات التي تكون شيئا ما منحوتة على المقاس، من أجل بناء نظرية الفعل الجماعي وتطبيق النموذج على حقائق أخرى تندرج تحت راية الإرهاب، ليس لها أية موثوقية. وإذا تم توظيف هذه النظرية، من أجل تحليل أشكال العنف المنسوبة إلى القاعدة أو إلى الجماعة الإسلامية، فقد أثارت عدة انتقادات من قبل جون ت. سيدل (Sidel, 2006 : 220) الذي يعتقد بأنها أقل كشفية، في سياق دراسة الحالة

الإندونيسية: تكون مفاهيم الحركة الاجتماعية والتعبئة غير فاعلة، بينما العامل الهوياتي، الأساسي في التحليل، لا يأخذه هذا النموذج بعين الاعتبار. وبالفعل، فإن الاختيار الحصري لمقاربة العمليات السياسية، لا يسمح بالتركيز على الشحنة الوجدانية والسيكولوجية التي تستخلص من عملية الانخراط. ومن جهة أخرى، مثلما يبيّن ذلك كونتام فيكتوروفيتش وفريقه في مؤلفهم الجماعي (Wiktorowicz, 2004)، فإن نموذج العمليات السياسية، يجب أن يأخذ في الحسبان الحقائق الإثنوجرافية، الاجتماعية والسيكولوجية التي تطبع الفضاءات الجغرافية، لكي يعيد الاعتبار لكلية المنطقيات التي تكشف لنا عن بروز الحركة الاجتماعية. وتبدو لنا هذه الانتقائية النظرية ملائمة، في تحليل شفافية الحركات الاجتماعية التي تحملها التنظيمات اللاحكومية. ثانيها، يجب التعامل مع مفهوم بنية الفرص السياسية بحذر شديد، عندما نستخدمه من أجل تقديم عرض عن الإرهاب. إن التفسير العام والمألوف للإرهاب الألماني في سنوات 1970 [المتأثر بالقمع البوليسي وانغلاق النظام السياسي]، لا يأخذ في الحسبان بتاتا، حقيقة أن السلطات قد تبنت في الجزء الأول من تلك العشرية، سياسة معتدلة نحو الاحتجاج. وعلى خلاف كتّاب آخرين، فإن دولا بورتا تبرز هذه الحقيقة، لكنها تنزع إلى إهمال إشكالية الإرهاب بالمعنى الكامل للعبارة، -تحديدا أثناء تلك الحقبة؛ أين تشكلت منظمة الجيش الأحمر[12]. وثالثها، لم يتم حسمها بواسطة التحليل الذي يتمركز على عملية الراديكالية. وبشكل أدق، يبدو الإرهاب ضمنيا كعقبة أو معضلة سياسية-استراتيجية، تنخرط فيها الجماعات المتطرفة، في نهاية مسارها الراديكالي.

وفي مقال آخر حول علاقات وحدود نظرية تجنيد الموارد، يدقق ديديه لابيروني الفكرة التي تفيد بأن المنظور المنفعي، لا يستنفذ امتداد الانخراط الجماعي (العنيف أو

[12]- وفي الوقت ذاته، فقد كانت سياسة السلطات الفرنسية بكل تأكيد جد قمعية وأقل تصالحية، بينما لم يحدث التصعيد العسكري حقيقة في فرنسا.

السلمي) الذي يرتبط بتمثلات وانتماءات ثقافية(13). وينتقد الكاتب أيضا، المسلمة المحددة لتلك التحليلات، تحليل النظام السياسي الأمريكاني المتجه نحو المشاركة السياسية والاندماج الاجتماعي للأقليات العرقية (Lapeyronnie, 1988 : 595)(14).

إن الترسيخ التاريخي والمركزي حول فاعلين مندمجين في النظام السياسي، يؤدي إلى تناول العنف كظاهرة مضبوطة ومحدودة(15). هذه النظرة هي إذن، نظرة جزئية، لأن العنف [من الناحية الاشتقاقية، كاختلال] يمكنه دوما أن يتميز ببعض التجاوزات. يوجد دائما خطر فقدان السيطرة على العمل العنفي(16). إن "العنف هو مصدر متميّز عن أي مصدر آخر، بقدر ما يتضمن مبدأ لامشروعية، قطيعة مع ما هو مقبول في إطار فضاء اجتماعي أو سياسي معطى. وفي شكله الأدواتي، فهو يتطلب تجاوز القواعد والمعايير السائدة، بما فيها الحالات التي تجد فيها الأهداف مكانها ضمن تلك القواعد [تطابق غايات مشروعة] بحيث لا تعيد النظر في المبادئ العامة لتنظيم الحياة الاجتماعية. ولأن العنف [حتى الأدواتي منه] في جزء منه على الأقل، هو من قبيل القطع والتجاوز، يمكنه دائما، أن ينتفض ويقوى [مع احتفاظه بآليات الحساب،

---

(13)- "مثلما تكشف عن ذلك، الدراسات التاريخية التي أجريت في إطار هذا التيار، فإن العمل الجماعي والعمل السياسي، لا يمكن تفسيرهما بمستويات مشاركة ومصالح مطابقة. ولكنها تظل محل رهان أيضا [العلاقات الاجتماعية]، يعني الفاعلين الاجتماعيين في نزاع حول رهانات ثقافية.

(14)- في هذا المنظور من بناء نموذج عام، يعترف شارل تللي بهذا الانحراف، لأنه بنى نموذجه على نوع من خصوصية بحوثه التاريخية والإمبيريقية اللاحقة.

(15)- في المعنى الذي يظل فيه الرهان، حتى بالنسبة للمعارضين، هو التوصل أو الحفاظ على مشاركة في النظام السياسي.

(16)- وقام هاري إيكشتاين بتدقيق التباس ميثودولوجي إضافي: "على حد علمي، فإن شارل تللي ومعاونيه لم ينجحوا مطلقا، في حل مشكلة حيوية طرحت مبكرا: العثور على إجراءات موثوقة من أجل وضع قائمة بالأطراف المتنازعة، قياس التجنيد وتخصيص علاقة الجماعات ببنيات السلطة السائدة" (Eckstein, 2002 : 179).

البرودة والعقلانية] ويخرج عن النطاق المبدئي، لكي يسلك منعطفا لا محدودا، خارج المقاومات والعوائق التي يصطدم بها، جانب من قوى القمع، على سبيل المثال".

4.2. مقاربات الخيار العقلاني والاستراتيجيا

تمت استعادة فكرة توظيف استراتيجيا العنف، من قبل عدد معتبر من الباحثين. وبإعادة استثمارهم في المؤلف الأساسي لتوماس هوبز (Thomas Hobbes) ومنظوره المنفعي، فقد جعل هؤلاء الكتاب من العنف مصدرا سياسيا خصوصيا. إذ طبق منصور أولصون (Mancur Olson) نظرية الإنسان الاقتصادي والخيار العقلاني على ظاهرة العنف. في نظره، فإن وجود متسللين سرّيين في عمليات التجنيد، يؤدي إلى توظيف وحشية ستستخدم كوسيلة إكراه وإحباط لهمة هؤلاء المتسللين[17]. وقد تم نقد مقاربة العنف الاحتجاجي هذه بقوة، من قبل ميشال فيفيوركا الذي يشير إلى عواقب متناقضة في هذا المنظور العقلاني. "يؤكد هذا المنظّر على أن الناس يعملون بكيفية عقلانية، لكنه يفسر لنا أنه لكي يعملوا بشكل أفضل لمصالحهم، يجب إكراههم على ذلك. إن تيار تجنيد الموارد، يدمج مسألة التعرف الجماعي والارتباطات بين الفاعلين في تشكيل عمليات صراع، بغية تصحيح عيوب الخيار العقلاني[18]. لا يتم تناول العنف كممارسة عقلانية تقوم على الإحباط، بل يجب أن يسجل في استراتيجيا

---

[17]- أفراد سيستفيدون من منافع، يتم الحصول عليها من العمل الجمعوي، دون أن يدفعوا مقابلا لها.

[18]- "إن منظّري تجنيد الموارد، يفندون فكرة وجود اعتراضات ومعتقدات مشتركة، تتعلق بأسباب ووسائل التقليل من الاعتراضات، تعتبر شروطا مسبقة مهمة، لكي تبرز حركة اجتماعية. [...] في نظرهم، فإن الحركات الاجتماعية التي تحدد باعتبارها مجموعات من المعتقدات والآراء المتجهة صوب تغيير بعض عناصر المجتمع، ليست لها فرص النجاح، إلا إذا كانت في شكل منظم. [...] إن دور واستراتيجيات مقاولي القضية، يتم التدقيق فيها بشكل خاص. وتعد استراتيجياتهم وتكتيكاتهم بصفة لانهائية، على خلاف النموذج الكلاسيكي (ثقل صراعات الماضي، الأيديولوجيا) قد طبعتها مأسسة التنظيمات. وتكون التكتيكات ثمرة تفاعل بين التنظيمات القريبة، المنافسة أو المعادية" (Lagroye, François, Sawicki, 2002 : 324-325).

كوسيلة تحقيق الهدف. "يجب النظر إلى العنف كعمل أدواتي، صوب تفضيل أهداف الجماعة التي تستخدمه، عندما تتوفر على أسباب تعتقد بأنها قد تساعدها في قضيتها" (Gamson, 1975 : 81-82). يشكل العنف مصدرا سياسيا، يعود أصله إلى انغلاق كبير في النظام السياسي[19].

هناك صنف آخر من البحوث حول نظريات الخيار العقلاني والفعل الجماعي، يتم فيه تحليل المقاربة الاستراتيجية التي تتمثل في تفكير الانخراط، كشكل من العنف السياسي المترتب عن سلوك أدواتي لجماعة، تبحث عن تحقيق [وفق عقلانية جماعية] أهدافها على المديين: القصير أو البعيد. وينبني الفعل على حساب [في عبارات تكلفة وفائدة]، يدور حول فرص نجاح العمليات، الأخطار المحدقة وعواقب الجمود (Crenshaw, 1991 : 69-87). وتتمفصل هذه المقاربة مع النموذج التنظيمي الذي يدور حول فهم الإكراهات التي تثقل التنظيم السري، تؤثر في توجهاته وتسمح بدراسة مشكلة تحديد الخيارات من قبل الفاعلين، وفقا للإكراهات التي يخضعون لها. ويتمثل الهدف هنا، في زعزعة اللعبة السياسية التقليدية، بواسطة استراتيجيا الفضيحة. إذا كانت هذه المقاربة، ستسمح لنا بمعالجة وتحليل البنيات التنظيمية واستراتيجياتها السياسية، فهي تميل أيضا إلى حجب الطابع المكره من استعمال العنف، خاصة عن الفاعلين الإرهابيين.

[19]- يأخذ شارل تللي مثال الإضرابات العمالية في فرنسا في القرنين 19-20م، من أجل دعم أطروحته. وانطلاقا من دراسة حول المعالجة الإحصائية للمعطيات المتعلقة بالصراعات الاجتماعية،، يبيّن شارل تللي وإدوارد شورتر بأن العنف العمالي، يتناسب مباشرة مع مشكلات مأسسة سياسة الحركة العمالية وانغلاق النظام السياسي التي تحاول الاندماج فيه. ويدقق الكاتبان أيضا، في فكرة أن التحولات الاقتصادية لا تلعب وفق منطق الإحباط (كأزمة اقتصادية) بل على درجة بنية التنظيمات العمالية (التي أصبحت ممكنة، بتحولها من المرحلة الحرفية إلى المرحلة الأجرية، داخل الورشات الواسعة" (Shorter, Tilly, 1974).

وقبل عدة سنوات من ذلك، حاولت مارثا كرونشو في دراسة حركة التحرير الوطنية الجزائرية، أن تعالج النقص في التيار الاستراتيجي، بشأن شروط إنتاج العنف الإرهابي. مع احتفاظها بالمكوّن الاستراتيجي، فقد سجلت الإرهاب في استخدام مزدوج، ككاشف عن أزمة وأداة سياسية خاصة. وهي تنظر إلى الإرهاب، رغم فظاعة مناهجه، كمصدر ممكن من بين خيارات أخرى عديدة، تستجيب لوضعية جمود سياسي. ويبرز الإرهاب "عندما تبدو شروط توظيفه وظيفية عند المتمردين. ويقررون استخدام الإرهاب الذي يشكل الوسيلة الملائمة من أجل إنجاح مشروعهم وأهدافهم، مثل حالة اللاأمن المعمم وزعزعة استقرار الدولة، السيطرة على السكان المدنيين وإحباط الروح المعنوية للعدو أو التشهير به" (Crenshaw, 1972 : 394). يكون هذا الخيار ناجعا، بفعل القلق الذي يولده في المجموعة الاجتماعية وعند الأعداء والوسائل المادية المتواضعة التي يتطلبها. وتربط كرونشو ظهور الإرهاب، بانغلاق الحقل السياسي الذي يولد السخط. "إن أحد الشروط التي تنتج الدوافع الإرهابية، يتمثل في غياب فرص سياسية خصوصية. وتخلق النظم التي ترفض التداول على السلطة وتقمع المعارضين، حالة من عدم الرضا أو الاستياء".

في هذا النوع من الوضعية، يمكن أن يولد الإرهاب ثورة؛ حتى عندما تكون الشروط قبل الثورية غير متاحة. إذا لم يكن بمقدور جماعة أن تنتظم في شكل احتجاج غير عنيف أو حركة تمرد كلاسيكية أو إذا توجت هذه الاستراتيجيات بالفشل، فإن الإرهاب سيطل برأسه باعتباره الملجأ الأخير، خاصة عند النخب المعارضة للنظام. إذ تختار هذه الأخيرة، هذه الاستراتيجيا لأنها الأيسر والأقل تكلفة، بغية تعبئة الجماهير في مجابهة القمع الدولاتي. وإذا كان هذا الأخير من جهة أخرى عنيفا جدا، فهو قد يشجع الحركة الاجتماعية على نقل تفكير الإرهاب كخيار ملائم نحو التركيز عليه، كعمل مشروع: "يشير تحليل شروط بروز الإرهاب إلى ضرورة أخذ في الحسبان، وعي وتأويل وضعية الجماعات الإرهابية. إذ يرى الإرهابيون السياق متسامحا، يجعل من الإرهاب خيارا مقبولا. [...] ويعتبر نشاط الحكومة عندئذ لامتسامحا وظالما، ويتحول

الإرهاب ليس وحسب إلى عمل محتمل، بل إلى عمل مقبول شرعاً" (Crenshaw, 1981 : 385).

تعتبر مقاربات الاختيار العقلاني والاستراتيجي أكثر المقاربات انتشارا، في حقل دراسات الإرهاب. وقد فرضت نفسها تدريجيا بفضل نقد المقاربات السيكولوجية في مكوّنها الباثولوجي ونقد الطابع العقلاني للعمل الإرهابي[20]. وإذا تقاسمت هذه المقاربات سمات مشتركة مع نظرية الفعل الجماعي، فإنها تتميز عنها في عدة نقاط: تمنح اهتماما أقل إلى عملية الراديكالية، بتمحورها حول الموارد العسكرية خصيصا وتحديدا، بصرامة منهجية أقل وتسامح مفهومي كبير[21]. وإذا تناولناها في مجموعها [يعني في لا تجانسها الكبير]، فإن تلك المقاربات تعاني من نقص لاحظته مارتا كرانشاو (Crenshaw, 1992 : 1) في العديد من دراسات الإرهاب، يعني ارتجالها النظري. ويبدو أن كرانشو هي التي تابعت التفكير الأكثر منهجية، في ميدان التحليل الاستراتيجي للإرهاب. في رأي هذه الكاتبة، يعتبر الإرهاب شكلا من العنف السياسي، المترتب عن سلوك أدواتي لجماعات تبحث عن إنجاز [حسب عقلانية جماعية] أهدافها، على المدى القصير والطويل. ويعود اللجوء إلى هذا الشكل من العنف إلى عوامل مكرهة تقلص من البدائل التكتيكية والاستراتيجية للجماعة. ويقدم العمل الإرهابي نفسه، على أساس حساب [في عبارات تكلفة فائدة] يتناول فرص نجاح العمليات، الأخطار المحتملة وعواقب الجمود" (Crenshaw, 1990 : 7-24). وتنظر هذه المقاربة [تتمحور حول التفاعلات بين الجماعة ومحيطها] إلى الإرهاب، بوصفه استراتيجيا تقوم على المباغتة والتجديد، وهما عنصران يمكنهما جزئيا أن يعيدا

---

[20]- وهو إثبات، يتموقع في مركز تحليل جماعة الجيش الأحمر والذي اقترحه إيرين فيتشر: "إن تحليل استراتيجيا (RAF) يكشف ببساطة، فيما يخصها، بأن أي حساب عقلاني لفرص النجاح يعتبر شرطا مسبقا للعمليات المتوقعة في تلك الحالة" (Fetscher & Rohrmoswer, 1981 : 27).

[21]- العنف هو خيار عقلاني، يؤثر السياق في الاختيارات الاستراتيجية للفاعلين، الموارد الخصوصية، يتم تعبئتها وفقا للتفاعلات مع السلطة.

توازن العلاقات اللامتماثلة بين التنظيم الإرهابي وعدوّه الذي يتوفر على موارد قسرية متفوقة نهائيا.

يعطي هذا التحليل في عبارات الغايات والوسائل، اهتماما متواضعا للدیناميكا التنظيمية الداخلية للجماعة، باعتبارها عاملا تفسيريا لهذه التوجهات الاستراتيجية. بيد أن النموذج التنظيمي الذي يتطابق في المستوى التحليلي المتوسط عند دولا بورتا، قد يثري فهم الإكراهات التي تثقل كاهل المنظمة السرية ويؤثر في توجهاتها. وحسب كرانشو، فإن التمفصل بين النموذجين يبدو مثمرا، بقدر ما تسمح به المقاربة التنظيمية بمعالجة مشكلة تحديد الخيارات التي يقوم بها الفاعلون، وفقا للإكراهات التي يخضعون لها" (Crenshaw, 1985 : 19-21). وفي هذا الشأن، تشير الكاتبة إلى المفارقة التي تطبع العديد من المقاربات الاستراتيجية للإرهاب، الثرية بالمعلومات المتعلقة بالاشتغال الداخلي للجماعات السرية والتي لا تلجأ بشكل صريح للنموذج التنظيمي. ويكون لهذا النقد مدى عام أكبر، بحيث تلاحظ كرانشو [في التقسيم الواضح للبحث] أن المتخصصين في الإرهاب لا يكترثون بحداثية وتحيين البحث، حول الحركات الاجتماعية والفعل الجماعي.

وتمت استعادة هذه المقاربة في نهاية سنوات 1970، من قبل والتر لاكير في دراسته التاريخية حول الإرهاب. يؤسس الكاتب مؤلفه على نقد البحوث التي أجريت خلال سنوات 1960 وسنوات 1970، حول العنف والإرهاب. وفي نظره، فإن العلم السياسي يكون قد خاب وفشل في محاولته تنظير النزاع الداخلي. ويعود هذا لثلاثة أسباب: أولاها، نقائص الفهرسة الكمية للحرمان النسبي (يتطلب قياس هذه الحالة نصيبا من الذاتية)، ثانيها، إهمال كل طابع تاريخي واستثناء الرهان على تنوعية النظم السياسية (ليست الديمقراطية معيارًا). ويحتفظ بتعريف للإرهاب كاستراتيجيا، تستهدف زعزعة الحكومة، بفضل استخدام العنف المتطرف ضد السكان المدنيين: "إن الإرهاب، يعني في نظرنا، استخدام العنف اللامباشر من قبل جماعة، لأغراض سياسية ويوجه في العادة ضد حكومة، وأقل من ذلك ضد جماعة، طبقة اجتماعية، حزب آخر.

[...] إذ يبحث الإرهابيون عن خلق حالة انهيار سياسي، اجتماعي واقتصادي وينخرطون في الغالب في هذا الدرب، وهو درب القتل المدبر أو الأعمى" (Laqueur, 1977 : 89).

ويمكن أن يؤول الإرهاب إلى تقنية معركة، لا تتطلب لا أيديولوجيا خاصة ولا سياق ظهور سياسي مفضل (ديمقراطية أو دكتاتورية). تستخدم المجموعات والمنظمات الإرهابية استراتيجيات التحدي والإثارة، بواسطة تقنيات مجددة ومتعددة (اغتيالات، اختطافات، هجمات بالقنابل، الخ) والتشهير بوسائل إعلامية. وتتحدد تفسيرات عملية الانتقال إلى العنف الإرهابي بالعوامل الجيلية من الانخراط الجماعي: النزعة المثالية، الحرية أو الكسل[22]. "إن المثالية، باعتبارها وعيا اجتماعيا أو كراهية القهر الخارجي، هما من الدوافع القوية، لكن العدوان المتذبذب، القلق والالتباس الذهني هي أيضا كذلك". وأن انتقادات لاكير، بشأن عيوب العلوم السياسية في تحليلها الإرهاب بشكل لائق، ستدفع بالباحثين إلى محورة تفكيرهم حول التحيين الفعلي للإرهاب، بفصله عن الأيديولوجيات التي قد تبرره. هذا هو الحال مع برايان جينكينز الذي يحرص دوما على عدم التمييز بين الأهداف، الرؤية السياسية أو البحث عن الأثر السيكولوجي، بقطع النظر عن الأضرار المادية. ولكن أيضا، حول حقيقة أن "الإرهاب يحدد بشكل أفضل، بنوعية الأعمال، أكثر منه بهوية الفاعلين أو بطبيعة قضيتهم" (Jenkins, 1982 : 12).

وهو يحرص على السجل التكتيكي المتاح للفاعلين الإرهابيين (هجمات بالقنابل، اغتيالات، هجمات بسلاح اليد، اختطاف رهائن، تحويل طائرات، الخ.) وعلى السياقات المواتية لتطوره: هشاشة المجتمعات الحديثة، هياكل النقل الكفؤة، وسائل الإعلام القوية، توفر الأسلحة، الشعور بالغبن، التقليد الثقافي لعنف السياسي،

[22]- الشباب هو النقطة المشتركة التي تم التعرف عليها من قبل الكاتب، من بين كافة الفاعلين الإرهابيين الذين تمت دراستهم.

الانقسامات الإثنية، الاجتماعية والدينية العميقة أو التسامح الحكومي. وقد تم تمديد هذا التقليد المنحدر من الفكر الاستراتيجي التقليدي إلى تيار قريب من سوسيولوجيا الصراع. فخلال سنوات 1960، أدت المواجهات العرقية في الولايات المتحدة والتظاهرات الطلابية المرتبطة بحرب فيتنام إلى انتقال التفكير، من عنف التمرد والعصيان نحو العنف السياسي الداخلي، مع الاحتفاظ بالمنظور الاستراتيجي (Laqueur, op. cit. 147). وفي مؤلف جماعي وخلافي آخر حول الثورة، تناول هاري إكشتاين الإرهاب، وفق إطار تعريفي مشابه (أعمال عنيفة وتهديد بالأعمال العنيفة، بهدف تحقيق تغيير اجتماعي أو سياسي) تحت عبارة "حرب داخلية". تعتبر "الحروب الداخلية محاولات لتغيير النظام السياسي، القواعد الاجتماعية أو التنظيمات، بواسطة العنف أو التهديد باستخدامه (Eckstein, 1965 : 1). وتكون عبارة "حرب أهلية" غير مواتية، سواء بترجمة تعريف إيكشتاين الذي يحيل إلى دلالات التمرد كما إلى الإرهاب.

وهناك مشكلة أخرى، تطرحها المقاربات الاستراتيجية للإرهاب، تكمن في عدم دقة مفهومية النموذج ذاته. ذلك أن التحليل الاستراتيجي يكون في الواقع، قد بدأ للتوّ. هذا هو الحال عند إدوارد برايس (Price, 1977 : 54-57) الذي يميّز في "الإرهاب الثوري" بين البعد الاستراتيجي [يهدف إلى إقناع السكان بلامشروعية النظام الحاكم، إما بإقناع الحكومة بالتكلفة الباهظة واللامتناسبة للإبقاء على هيمنتها وسيطرتها على الإقليم المستعمر] والبعد التكتيكي الذي يشتمل السرقة باستعمال السلاح، الاختطاف، الاغتيال الانتقائي، الهجمة العشوائية والعملية العسكرية، بصريح العبارة. في الحالة الأولى، فإن ما يتعلق به الأمر يعود إلى الاستراتيجيا السياسية، أو إن فضلنا، غائية المواجهة الكلاوزوفيتشية، ولا يتمثل الهدف الذي يتابع [في المواجهة ذاتها] في هدف كلاوزفيتشي. وفي الحالة الثانية، يتم الخلط بين أنماط العمليات التي ترمي إلى متابعة أهداف قطاعية مختلفة بالأساس[23]. إن هذه الثنائية تخلط في الحقيقة، ما تسعى

(23)– تحصيل المال لصيانة هيكل سري، ممارسة مساومة وتحقيق تنازل والقيام بعملية بهدف يحتاج إلى تحديد.

إلى تنويره. وهي لا تسمح بتصور كيف أن الإرهاب، قد يكون مركبا تكتيكيا للتنظيمات التي تتوفر كفاية على موارد، لكي تنفذ أشكالا أخرى من العنف، كما أنها لا تسمح بفهم أن المنطق الاستراتيجي للأعمال التي تقوم بها الجماعات السرية، لا يمكن أن يبرز سوى من تسلسل العمليات المتعاقبة التي تقوم بها. لا يبدي آرييل مراري هو الآخر، صرامة معجمية واصطلاحية أكبر، عندما يكتب: يكون "من الصعب أحيانا، إقامة تمييز جلي بين تكتيكات إرهابية وتكتيكات عصابة، ذلك أن الخلط من السهل التأكد منه، خاصة في العديد من الحالات، أين تمزج الجماعات المتمردة منهجيا بين الاستراتيجيتين" (Merari, 2004 : 50).

تظهر في كلام الكاتب العبارتان بشكل تبادلي، في الوقت الذي لا يشكل فيه الإرهاب عدا بعدا تكتيكيا ضمن استراتيجيا الحرب الثورية. وتتضمن محاولة مراري، من أجل تخصيص الطرائق الاستراتيجية المختلفة للعمل الإرهابي، هوامش ريبة ولا يقين أخرى. وبتعريفه "للدعاية بالعمل" كـ"مفهوم أساسي للإرهاب باعتباره استراتيجيا"، فإن هذا ما يؤدي بالكاتب إلى صياغة تأويلات اختزالية للظواهر المعنية، على سبيل المثال، باستبدال الهدف المحدود لمنظمة الجيش الأحمر في النصف الثاني من سنوات 1970 (تحرير أعضاء الجماعة المحتجزين في السجون الألمانية) بـ"هدف سياسي أقصى"، يتمثل في "قلب نظام الحكم، من أجل تشييد نظام ماركسي". على هذا الأساس، يبدو أن المقاربات الاستراتيجية للإرهاب، منقطعة عن النظرية الاستراتيجية بشكل واضح، أكثر مما هي عن نظرية الفعل الجماعي. إن غياب الصرامة في توظيف المفاهيم، هو انعكاس واضح، مثلما هو غياب تفكير حريص وجدي حول شروط قابلية تطبيق براديجم كلاوزوفيتش، على الموضوع محل البحث[24]. زيادة على ذلك، فإن التيار الاستراتيجي يتجاهل آثار العنف وعواقبه. حتى باستخدامه داخل عملية سياسية مضبوطة، فهو يتضمن شحنة عاطفية قوية، بفعل النتائج التي يفرزها: الآلام.

---

(24)- clausewitzien (استمرارية السياسة بوسائل أخرى، صعود إلى الأقصى، عمل تبادلي، قوى أخلاقية، احتكاكات..).

وبغية تجميع الوجهين الاثنين، الغاضب والأدواتي من العنف، فقد تبنى كثير من الكتّاب، المنظور المنتقد. وهو منظور تالكوت بارسونز، حول توزيع الوظائف العامة والخاصة داخل الأسرة (Parsons, Bales, 1995). يميز بارسونز بين الدور الأنثوي المتحول نحو الدائرة الأسرية ويعكس مجموعة انفعالات أكثر من الحساسية والتفاهم. والدور الذكوري المتجه صوب الخارج؛ بحيث يجعل الرجل يركز على إنجاز أهداف، يكبت عواطفه ويعمل وفقا للمصلحة الشخصية. وقد تمت توسعة هذا التمييز بين الوظائف التعبيرية والأدواتية إلى ممارسات اجتماعية أرحب والتي من بينها ظاهرة العنف. إذا تم تجنيد العنف الأدواتي في علاقة غايات/ وسائل، فإن العنف التعبيري يسمح بتحرير التوترات والإحباطات التي لا تحتمل، ما يعطي دلالة للعمل العنيف نفسه. ويتناسب العنف الأدواتي إذن، مع نمط إثبات أو تميز سياسي، ينطبع بالبحث عن تناسبية الوسائل ويظل حكرا على القمع الدولاتي والفاعلين المحتجين (الرسميين أو السريين) الذين يندمجون في نظام سياسي. وبالمقابل، فإن العنف الغاضب أو "الساخن"، لا يتمثل هدفه في تحقيق تغيير اجتماعي، بل قد يعني وحسب المغالاة ويؤدي إلى تعليق الحساب العقلاني. لا يدرك الفاعلون إذن، إكراه عتبة ونسبية الوسائل المستخدمة، بل أنهم يجعلون من هذا النموذج من العنف بشكل كبير، نموذجا من أجل بلوغ درجة تصعيد أقصى (اغتيالات، إبادات جماعية، اغتصاب، الخ.)[25].

3. مقاربات نظرية متنوعة

ترتبط المقاربات السابقة التي تم عرضها بكافة المنظورات النظرية العامة، المتكيّفة مع دراسة عنف الجماعات المسلحة. وهناك مقاربات أخرى، تعود إلى صياغات شخصية أكثر، تستهدف صياغة نماذج أصيلة، تعكس طبيعة العمل الإرهابي. إن نظرية

---

[25]- إن الطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي، تلزم الدولة بتناسبية اللجوء إلى القوة باحترافية وضبط الانفعال عند الأشخاص الذين يكلفون بالحفاظ على الأمن العام. في فرنسا، هذا الاختزال للعنف الدولاتي يكون قد مر تحديدا، عبر إنشاء قوات أمن خاصة (حرس جمهوري متنقل أو شركات جمهورية للأمن (Bruneteaux, 1996).

الانقلاب أو الانعكاسية عند فيوفيوركا تعالج المسافة التي تفصل العنف الثوري عن العمل الإرهابي الذي يعتبر "صورة مقلوبة، ومفككة للعمل الثوري". ويمثل الانقلاب نتيجة العملية التي تعمق الهوة بين الصراعات الحقيقية التي تقودها الحركة الاجتماعية والاستعادة الأيديولوجية لهذه الصراعات، من قبل طلائع تقدّمية نصّبت نفسها وتتماهى تجريديا مع جماعة مرجعية منقطعة عنها كلية. هكذا، فإن الإرهاب هو بمثابة قطيعة مع الحركة الاجتماعية التي ينتسب إليها، في عبارة أخرى حسب تعبير الكاتب، أنه شكل "متطرف ومتفكك من الحركة الاجتماعية المضادة" (Wieviorka, 1988 : 462). وترتكز هذه الأطروحة التي صقلها بشكل خصوصي فيوفيوركا [من أجل معالجة إرهاب اليسار المتطرف، بشكل واسع]، على تساؤل يعود إلى مشروعية العنف، وشكلت بالتالي موضوع تقاطعات من قبل باحثين آخرين.

ويعتقد كريتيه أن صاحب هذه الأطروحة، يطنب "بنزعة اختزالية بتفضيله فحسب، منظور البحث الموجه صوب رابطة التباعد –أحيانا يكون من الصعب إدراكها– بين الحركة الاجتماعية والجماعة المحدودة العنيفة" (Crettiez, 1999 : 209). بينما تتساءل إيزابيل صومييه، من جهتها عن المؤشرات الموضوعية التي تسمح بتحديد: "درجة التواطؤ التي توحّد (أم لا) الجماعة المرجعية بطليعتها المفترضة"، كما أشارت إلى أن تقييمات فيوفيوركا "التي لا تلزم سوى نزوعه الخاص"، في عبارة أخرى التأكيد على أن "عنف منظمة الإيتا (الباسكية) في مجمله، ليس عنفا إرهابيا من الناحية السوسيولوجية" (Sommier, 2000 : 81-82). وفي محاولته صياغة "نظرية علوم-اجتماعية عن الإرهاب"، فقد ارتكز آدم سلفرمان من جانبه، على أطروحة فيوفيوركا التي يمفصلها مع عناصر مستلهمة من كتابات مارثا كرونشو (بُعد الفعل الاستراتيجي) وبوست (بُعد التوترات السيكولوجية). ويدقق سلفرمان مقاربته تلك، باللجوء إلى أطاريح آكرز (Akers) حول التعلم الاجتماعي للسلوكيات المنحرفة، نظرية آنيو (Agnew) حول عوامل التوتر التي تخلق المحنة والشدة وتكييف نظرية تعبئة الموارد التي

اقترحها فالد (Wald) من أجل دراسة الحركات السياسية ذات الأساس الطائفي أو الديني، في الولايات المتحدة.

ويترتب على ذلك، أن نموذج مقاربة الإرهاب الذي يتمحور حول مفهوم الهوية واللجوء إلى العنف، يعتبر الوسيلة التي عن طريقها يحاول الفاعلون المتجذرون في الثقافة الفرعية، أن يحلوا الصراع مع ثقافات فرعية أخرى أو ثقافة حاوية. وهكذا، يمكنهم أن يعبّروا فيها عن قيمة معاييرهم وقيمهم" (Silverman, 2002 : 17-50). وإضافة إلى صياغتها المفهومية، فإن مقاربة سلفرمان تمثل اهتماما يطرح تحليلا إمبيريقيا، يوجه نحو اختبار مدى ملاءمة النموذج، بواسطة دراسة أشكال العنف الممارسة من قبل الشريحة الراديكالية للحركة المناصرة للحياة (pro-life) في الولايات المتحدة. إن المعالجة الإحصائية للمتغيرات المستقلة والتابعة للتحليل الإمبيريقي، تطرح رغم ذلك، مشكلة أولى. دون الدخول في تفاصيل نقد المقاربة، نشير ببساطة إلى أن المعطيات التكوينية للمتغيّر المستقل، تمثل لاتجانسا كبيرا. بالفعل، فإن الأعمال العنيفة ضد مراكز الإجهاض تضم في الآن ذاته، تفجيرات قنابل، رميا بالأسلحة النارية، اغتيالات، حرائق إجرامية وأعمال تخريبية. ففي سنة 1998 وحدها، مثلت عمليات التخريب والنهب قرابة 4/5 مجموع أعمال العنف المسجلة في دراسة إحصائية، يفترض أنها تختبر نموذجا يرتبط بالإرهاب. وتظهر مشكلة ثانية، تكشف على البعد التنظيمي: إن أشكال العنف المعنية هي من اقتراف أفراد، أكثر منها أعمال جماعات لا رسمية أو شبكات مهيكلة بقوة. إن المماثلة مع جزء من الهجمات الأخيرة ذات الاتجاه الإسلاموي، تكون في الواقع محتملة. لكن، في ظل الظروف الراهنة، فإن العامل الاستراتيجي والتمفصل بين المستويين التحليليين [المتوسط والجزئي] اللذين حددتهما دولا بورتا، يجب أن يعاد إليهما الاعتبار، بشكل كامل. باختصار، يصوغ سلفرمان نظرية مهمة وهي نظرية ذات بعد متوسط، تستأهل أن تخضع للنقاش، لكن تعميم النموذج إلى نظرية عامة للإرهاب يعد أمرا إشكاليا.

أخيرا، نعتقد بأن المساهمات الثلاث للنظرية السوسيولوجية قد حاول من خلالها، كل من بلاك، بيرجزن، ليزاردو وألكسندر (Black, Bergesen, Lizardo et Alexander) أن يجيبوا عن البرنامج الذي حددته روبيرتا سينيشال دولا روش (Senechal de La Roche, 2004 : 1-3). فقد أدرج بليك مسألة الإرهاب، في صياغته "للهندسة الاجتماعية" التي تتجاهل دوافع وغايات الفاعلين الفرادى أو الجماعيين، لكي لا يتناول سوى "حالة" أو مركز ظاهرة في الفضاء الاجتماعي. وباعتبار "الإرهاب الخالص" فقط، والذي حدد كعنف جماهيري [يلحق من قبل مدنيين منظمين بمدنيين آخرين]، يعتقد بليك بأن الأمر يتعلق بشكل من الضبط الاجتماعي، تضطلع به الطبقة السفلى (العوام) ينتشر بين المجموعات بكيفية متصاعدة، عبر مسافات طويلة في الفضاء الاجتماعي[26]. إننا نحيط بسهولة، بما تدين به هذه المفهمية الهندسية لأحداث 11 سبتمبر 2001. وهو تأثير ذلك الظرف، في الصياغة النظرية التي تتجلى عند كل من بيرجزون وليزاردو. في نظر هذين الأستاذين من جامعة أريزونا، يعتبر الإرهاب الدولي المعاصر منتوج العولمة، يبرز في ظل ظروف محددة، وانطلاقا منها يمكن إعادة تكوين نموذج التحليل الذي تتأكد ملاءمته عبر التاريخ. وخارج نطاق العولمة، هناك ثلاثة شروط من النظام الدولي، يمكن التعرف عليها: انحطاط وتراجع القوة المهيمنة، المنافسة بين فاعلي النظام وبروز تنظيمات إرهابية، في "شبه هامش أتوقراطي (استبداد فردي) من هذا النظام-العالم".

وحسب هذا النظام المقترح، فإن تراجع وانحطاط القوة المهيمنة، سيزعزع النظام الشامل الذي ستشكل فيه ظاهرة الإرهاب العالمي، مؤشرا على تطور حالة عدم الاستقرار أو الاضطراب الدولي الذي يتوّج بنزاع بين القوى العظمى. هناك حالتان تاريخيتان اثنتان، تختبران صدق ومدى ملاءمة هذا النموذج: منعطف القرنين 19-

[26]- إن المسافة الاجتماعية هي الفرق بين المراكز الاجتماعية، بما فيها الثروة (المسافة الاقتصادية)، السلطة (المسافة الهرمية)، الاندماج (مسافة استقطاب)، الثقافة (المسافة الثقافية)، الخصوصية (مسافة علائقية)، التنظيم (مسافة تنظيمية) والأنشطة (مسافة "وظيفية" (Black, 2004: 19).

20م، وبشكل غريب جدا، مرحلة حرب السبع سنين. ودون الدخول في تفصيل هذا البرهان البهلواني [من وجهة نظر مرجعياته التاريخية]، نشير وحسب إلى الصعوبة التي يصادفها الكاتبان في إدماج المتغيّر الإرهابي، من أجل اختبار نموذجهما. وإذا، على الأرجح، أمكن لموجات العنف الفوضوية والوطنية في سنوات 1880-1914 أن تندرج فيه، فأين يمكننا العثور على آثار الإرهاب، في حرب السبعة أعوام؟ ويتملص برجيزون وليزادو من هذه المشكلة برقصة تبرير بهلوانية، بحيث يعتبران أن الإرهاب قد ظهر تاريخيا في النصف الثاني من القرن 18م، في صورة رعب يمارس ضد السكان المدنيين من قبل عساكر مسرحين (Bergesen & Lizardo, 2004 : 49). وفي محاولة أخيرة في تمهيده من أجل تنظير الإرهاب، يطبق ألكسندر (Alexander, 2004 : 90-93) على هجمات 11 سبتمبر 2001، إطارا مفهوميا مستوحى من تحليلات فكتور تورنر (Victor Turner). وبهذا، يكون الإرهاب نوعا من "الأداء السياسي"، بعبارة أخرى عملا أو فعلا رمزيا، ينبني على سيناريو موجه نحو متفرجين يحدّدون، عن طريق تأويل الدراما التي يتابعونها، نوعية ودلالة الفرجة. دون نكران السلطة الإيحائية لهذه المماثلة المسرحية التي تطور فكرة قديمة عند جينكينز (Jenkins, 1974 : 3-4)، من الصعب أن نرى فيها إثراء ذا دلالة للتحليلات التقليدية أكثر للعنف السياسي والسلوكيات الاستراتيجية، خاصة وأنها لا تسلم من نقد تشيئة الإرهاب الذي صاغه شارل تللي في نشرية "النظرية السوسيولوجية" نفسها من النظرية السوسيولوجية.

4. منظورات وإشكاليات أخرى

في ختام هذه النظرة المختصرة، يبدو بكيفية جد مؤكدة، أن غياب نظرية عامة عن الإرهاب لا يترتب عن "تنظير فرعي" للظاهرة، أو بشكل أدق للظواهر التي تحيل إليها هذه الفكرة. إن التفسير الأكثر معقولية، يعزو هذا الغياب إلى عدم قدرة العلوم الاجتماعية على التحكم والسيطرة على المفهوم الذي يجب تمييزه عن مختلف مرجعياته. وأن الوضعية جد مفارقة، طالما أن الإرهاب قد فرض نفسه حديثا، كمبحث مركزي في الخطاب السياسي والنقاش المجتمعي، بينما لا علماء السياسة ولا

علماء الاجتماع، يبدون في وضعية تسمح لهم بالإجابة على تساؤل أولي في هذا المستوى، مثلما هي والوضعية التي تتمثل في معرفة، إن كانوا مؤهلين أم لا لتحديد موضوع البحث وتقديم عرض عنه بكيفية صارمة.

بالطبع، فإن الكتّاب من أمثال ش. تللي وأوبرشال (Tilly et Oberschall) قد مهّدوا بدايات إجابة، لكن دون أن يتوصلوا إلى الحسم والفصل في عقدة الإشكالية. الأول يضع محل ريبة ملاءمة مفهوم الإرهاب، لكنه يحتفظ بالفكرة التي وفقا لها أن استخدام الرعب، يتماهى مع استراتيجيا لا متماثلة، توظف من قبل طيف واسع من الفاعلين، في ظروف عديدة. أما الثاني، فهو لا يشكك في مدى ملاءمة المفهوم، بتأكيده على أن نظرية الفعل الجماعي تصلح بالتمام لتحليل ظاهرة الإرهاب، دون أن تتمكن من تفسير السبب الذي من أجله لا تجند هذه النظرية سوى بكيفية هامشية، من أجل معالجة الموضوع. وإذا اتفقنا مع خلاصة تللي التي تقول بأن: "الإرهاب ليس ظاهرة وحيدة متجانسة سببيا وليس هناك من عالم اجتماع واحد، يمكنه أن يتحدث عنها بصورة جدية"، يليق بنا أن نحدد بشكل أدق، بأية كيفية يمكن للعلوم الاجتماعية أن تتغلب على المشكلات التي تتخبط فيها منذ عدة عشريات.

ومن هذا المنطلق، يكون من الضروري أن نميز بين الظواهر التي تخلط بشكل عشوائي كبير، تحت راية إرهاب. في أول الأمر، هناك تعارض مبدئي بين أشكال العنف القسرية التي تستهدف تحقيق الضبط الاجتماعي وأشكال العنف الفوضوية والتخريبية التي يضاف إليها على الأقل تمييزان اثنان، يجب القيام بهما داخل الفئة الثانية. أما التمييز الثاني، فيكون بين الأعمال التي تسجل في خانة السلوكيات الاستراتيجية المنعزلة والأعمال التي تفتقر لكل بعد استراتيجي. وأما التمييز الآخر، فيقوم بين الأعمال المؤلفة مع أنماط أخرى من العنف والأعمال التي تلعب على سجل واحد، في قائمة أعمال العنف. وفي إطار التعارض الأول، فإن الوسائل الموظفة على التوالي تختلف. في إطار أشكال العنف الفوضوي، يمكن أن تكون هذه الوسائل متماثلة، دون أن تتطلب هذه الهوية وجود ظاهرة متجانسة، قد تعود إلى نمط التفسير

ذاته. ويتطلب الأمر جراء ذلك، على أن نتساءل عن المصادر النظرية التي تتوفر عليها العلوم الاجتماعية، لكي تعبر عن الظواهر المعنية.

في هذا الإطار، قد يكون أوبرشال ربما على حق، عندما أكد بأن نظرية خصوصية للإرهاب ليست مشروطة، لكنه يقف على أرضية أقل صلابة عندما يعتبر أن نظرية الفعل الجماعي، تعتبر أداة مناسبة من أجل تحليل "مجموع طيف" العنف السياسي "بما في ذلك الإرهاب". إنها جد ملائمة لدراسة عمليات الراديكالية، على الأقل، فيما يتعلق بالديمقراطيات الليبرالية. إذ تمتلك هذه المقاربة قيمة كشفية متراجعة، ما أن ينتقل التحليل إلى ميدان العمل المسلح، بالمعنى الصريح للعبارة. لكن، كيف يمكنها أن تترجم بشكل مفيد ما يطلق عليه "إرهاب منظمة واجهة" أو الهجمات التي يرتكبها فاعل معزول، مثل الإرهابي (Unabomber)؟ نفهم من ذلك، أن نظرية الفعل الجماعي، لا يمكنها زعم بلوغ المعرفة الشاملة للظواهر المتنوعة التي تغطيها فكرة الإرهاب. والبعض منها ليست قابلة للفهم، إلاّ عندما يتم وضعها أو نقلها إلى سياق استراتيجي –في المعنى العسكري للعبارة- تسجل فيه. بينما تعود ظواهر أخرى إلى حقل التحليل الإجرامي، مثلما هو الهجوم الأول بالقنبلة ضد طائرة مدنية، ارتكب عام 1949 في كندا، من قبل رجل كان يرغب في قتل زوجته والحصول على تعويض عن تأمين حياتها. يترتب عما سبق، أن العلوم الاجتماعية تتوفر على مصادر نظرية ضرورية، تؤهلها لتحليل الظاهرة الإرهابية. وأن المشكلة التي تتصدى لها ليست في الحقيقة هي صياغة نظرية جديدة، عن هذا الموضوع الزائل.

إشكالية أولى: هناك قضايا أخرى تسجل بدلا من ذلك، في أجندة البحث، يتمثل نقاشها في أنها تسهم في الجدل الذي اندرج عقب تأكيد المنعطف النقدي في دراسات الإرهاب[27]. لنذكّر منها بثلاث نظريات تسمح معالجتها، ربما بتجاوز المناظرات التي لا تنتهي والتي انطلقت منذ سنوات 1930: الأولى، تعود إلى رهان

–[27] Voir la plate-forme de la revue Critical Studies on Terrorism

اصطلاحي أو معجمي: اقتراح شارل تللي الذي يتمثل في التخلي عن استخدام مفهوم الإرهاب في مدلوله العام أو على الأقل تضييقه وتقييده في ميدان الفلسفة السياسية. وهو ما يجب أن يكون محل نقاش من قبل مجتمع الباحثين. دون أدنى شك، فإن مثل هذا المنظور، سيولد أو يثير مقاومات عديدة، منذ لحظة التخلي عن المفهوم الذي سيؤدي إلى قطيعة مع يقينيات لم تتم مساءلتها بما يكفي واضطراب حقل البحث. لكن، ليس هناك أدنى شك في أن النقاش، مهما تكن محصلته، سيسمح بتدقيق هوامش تصور بدائل أو ملامح الظواهر المعنية، باضطرار المشاركين إلى تقديم تصور بدائل مفهومية أخرى أو تقوية الانسجام التبريري في موقفهم.

إشكالية ثانية: توفر هذه الإشكالية على بعد معجمي واصطلاحي. لكنه يرتبط مباشرة وبشكل قوي برهان إمبيريقي: هل يفرز الإرهاب الرعب حقيقة؟ لم يتم أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار سوى نادرا، في إطار حقل البحث الذي يرتكز على المصادرة التي تقول بأن الرعب ينبعث من شكل عنف معين. إن عبارة الرعب المتجذرة بشكل تقليدي في معجمية العنف السياسي، نادرا ما تتم إحالتها إلى مرجع دقيق، في نظر أولئك الذين يوظفونها، لكي يشيروا من خلالها إلى تأثير الهجمات التي تمثل موضوع تحليلهم. ليست المشكلة هنا بالطبع، معرفة إذا كان الضحايا المباشرون لأنماط العنف هذه، يمرون أو يعرفون تجربة "الخوف الأقصى الذي يجنن، يضطرب ويعيق"، لأن الأمر يتعلق بهذا تحديدا. لكن، تحديد إن كان من الملائم تعميم هذه الحالة من الرعب على ضحايا غير مباشرين، يعني على المواطنين المستهدفين في مجموعهم. إن مؤلفي المعجم النقدي للعبارات في علم الطب العقلي والصحة العقلية، يتخطون هذه العقبة بتأكيدهم على أن مفهوم الرعب، "إذا مدّدناه"، قد يعود إلى "الخوف الجماعي الذي يلقى على السكان من أجل كسر مقاومتهم" (Kipman, 2005). إذا بدا هذا التأكيد للوهلة الأولى معقولا ومنسجما مع المعاني التي تسود عند المتخصصين في الإرهاب، فإن الدراسات الإمبيريقية، بعد الأحداث القاتلة أكثر في بداية القرن 21م، تقدم لنا نتائج تدعو إلى الريبة. فعقب هجمات 11 سبتمبر 2001، تشير دراسة جاليا وآخرون

[بشأن الآثار السيكولوجية التي تخلفها الأحداث في سكان نيويورك] إلى تغليب اضطراب القلق ما بعد-الصدمة، عند 75 % من الأشخاص (مقابل 3،6 % من قبل) ونسبة 9،7 % فيما يتعلق باضطرابات اكتئاب (مقابل 4،9 % في الحالات العادية (Galea et al., 2002 : 985). بينما تعرض دراسة فاسكيز [تناولت أحداث 11 مارس 2004 في العاصمة الإسبانية مدريد]، سلما يتكون من 1،9 % إلى 13،3 % من سكان مدريد، والذين تأثروا باضطراب قلق ما- بعد الصدمة، مع التدقيق بأن نسبة الغلبة تتراجع بشكل ذي دلالة، عندما تؤخذ في الحسبان، معايير تشخيص صارمة أكثر (Vázques, 2006 : 69). أما بشأن دراسة روبين وآخرون، فهي تشير إلى أن نسبة 31 % من السكان اللندنيين، قد طوروا "قلقا جوهريا" إثر هجمات 7 جويلية 2005. وهي نتيجة تتطلب تعقيبا. لكن، هذه النسبة لا تخص اضطرابات ما-بعد الصدمة بحصر المعنى، بل حضور أحد هذه الأعراض في العينة، على الأقل.

بشكل أكثر دقة، بالنسبة للأعراض الأربعة الأكثر قسوة (حساسية) [اضطرابات النوم، عسر التركيز والتفكير أو الأحلام المتكررة ترتبط بالحدث]، فإن "القلق الجوهري" تتم ملاحظته على الأقل في 10 % من أفراد العينة، بينما تتعلق الأعراض العادية أكثر (اضطراب عند تذكر الحدث) بما يعادل 25 % من حجم هذه العينة (Rubin et al., 2005 : 607). ندرك عندها بأن الأمر لا يتعلق هنا، بإعادة النظر في وجود "صدمة سيكولوجية" جراء الهجمات، لكن بتساؤل حول مدى ملاءمة عبارة الرعب أو الذعر، من أجل وصف تأثيرها السيكولوجي في مستوى أشمل. وهو تساؤل يجد مشروعيته، في أن الباحثين الذي أجروا هذه البحوث [تتعلق بردود أفعال السكان الإسرائيليين] قد لاحظوا بأن التجربة المتجددة للعنف، تولد عندهم مستوى عاليا من التكيّف مع وضعية ومستوى أدنى من القلق. لقد أشار العديد من المؤلفين إلى أن منهجية البحوث التي ترتبط بالتأثير السيكولوجي الذي يخلفه الإرهاب، تستأهل أن تدقق أكثر، خاصة من أجل تجنب الالتباسات المرتبطة باستخدام معايير مختلفة، من دراسة إلى أخرى. لكن، ومع ذلك، تشكل هذه البحوث حاليا، الأداة الوحيدة التي تسمح لنا بقياس

الأثر الفعلي للعنف في السكان. وأنها تميل إلى إظهار أن تلك الآثار التي يولدها، تكون أقل وضوحا من تلك التي يفترضها الخطاب حول الإرهاب. إن السلطات، سواء [في نيويورك كما في مدريد] قد توقعت حدوث مشكلة كبيرة في الصحة العمومية، في ميدان الاضطرابات السيكولوجية المنجرة عن الهجمات؛ لكنها كانت تنبؤات لم تتحقق. باختصار، إن الفكرة التي تقول بأن الإرهاب ينتج الرعب أو الترويع ليست فكرة مؤكدة، مثلما تفترضه بعض تعريفات الظاهرة. وأن التساؤل لا يمكن سحبه من أجندة البحث، طالما أن هذه الفكرة تمثل مفتاحا يدعم مفهميات الإرهاب.

و**مسألة الثالثة**: تعود إلى حقل الدراسات حول الإرهاب: هل بمقدوره أن يحافظ على انسجامه وخصوصيته، حيال شمولية ضرورية للمقاربات العلمية المتعددة؟ من المستحيل بالفعل، أن نتصور بأن إثراء المعارف المرتبطة بالعنف السياسي، يمكن أن يتحدد في حقل معرفي بعينه ولا يترتب سوى عن منظور تحليل علمي وحيد. في عبارة أخرى، أن الدراسات العلاجية (الكلينيكية) المخصصة للآثار السيوكولوجية للهجمات في السكان، يمكنها أن تسهم في التفكير بأكثر من نظرية للفعل الجماعي أو النظرية الاستراتيجية. إن تجديد تحليل العنف الجماعي المسلح، يمر نظريا عبر هذه المقاربة العرضية التي ستسمح ليس وحسب بالتوليف بين المنظورات المثمرة تبادليا، لكن أيضا بإعداد إطار مفهمي أكثر تكيّفا مع دراسة الظواهر التي لا تسمح نظريات الإرهاب بتناولها، بكيفية ذكية بالكامل. وفي الأخير، يمكننا أن نعتبر بأن أجندة البحث، يبدو أنها تعلن عن مرحلة جديدة من السجالات التي انطلقت، مع التأكيد على المنعطف النقدي في دراسات الإرهاب. إذا كان بإمكانها أن تخلخل بعض المعتقدات، فيجب أن نعتبرها فرصة أمام الباحثين المعنيين للمساهمة بشكل ذي دلالة، في إعداد نظرية عامة عن العنف السياسي والتي تبحث بدورها عن صياغة جديدة.

خلاصة

يعتبر الإرهاب اليوم، أحد أكبر التحديات على أمن الدول. وأن هذه الظاهرة المتفشية والمتحولة التي تعود إلى منطقيات عديدة، تمس ببناء الجماعات، الأيديولوجيا التي تجندها والأهداف العديدة التي تتابعها. زيادة على ذلك، إذا تطور حقل الدراسات حول الإرهاب بشكل معتبر، فسيظل مطبوعا بقيدين اثنين: ترسيخ نظري متواضع واعتماد متكرر على مصادر ثانوية. لقد حاولنا هنا أن نفسّر ونفصّل النظريات، الدراسات والعمليات التي تتضمنها عملية التحول نحو الإرهاب، في سياقات نزاعية. وعليه، يمكن استبعاد المصادرة التي وفقا لها أن الإهاب يعود إلى أسباب قابلة للتعرف عليها. ويمكن تبني تفكير الظواهر الإرهابية، في عبارات "عمليات"...يعني الاستنجاد هنا بأدوات نظرية سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية. وهناك تساؤل رئيسي، يمكنه أن يقود تفكيرنا: ما هي العمليات والميكانزمات التي تحفز الانتقال نحو الإرهاب؟ ويمكن طرح الفرضية التي تفيد بأن التحول نحو العنف الإرهابي، لا يمكن فهمه إلاّ بكيفية علائقية. وتتدخل هذه الديناميكات العلائقية في مستويات أربعة: بين الفاعلين المنخرطين في لعبة ذات طبيعة نزاعية؛ بين الفاعلين الذين ينتسبون إلى الحركة نفسها، بين مختلف فئات الفاعلين والفضاء الاجتماعي الذي ينشطون فيه وبين هؤلاء الفاعلين أنفسهم والبيئات المحلية والعالمية. وأن مفهوم النزاع هنا، يعني شكلا من الترابط الذي يتصارع فيه الفاعلون (أفرادا وجماعات) حول أهداف غير متلائمة. عندها، يمكن تحليل تعبئة الجماعات التي تلجأ إلى الإرهاب، التفاعلات التي تقوم بين مختلف الفاعلين المتورطين في النزاع وبين هؤلاء الأخيرين وبيئتهم المحلية والعالمية على حد سواء.

قائمة المراجع

1. Alexander, J. C. (2004), « From the Depths of Despair : Performance, Counterperformance, and September 11 », in Sociological Theory, vol. 22.
2. Arena, M. P. & Arrigo, B. A. (2005), « Social Psychology, Terrorism, and Identity : A Preliminary Re-examination of Theory, Culture, Self and Society », in Behavioral Sciences and the Law, vol. 23.
3. Bandura, A. (1973), *Aggression : a social learning analysis*, Englewood Cliffs, NJ : Prentice Hall.
4. Beck, A. T. (2002), « Prisoners of Hate », in Behaviour Research and Therapy, vol. 40.
5. Becker, H.(1985), Outsiders. Études de sociologie de la déviance, Paris : Métailié.
6. Bergesen, A. J. & Lizardo, O. (2004), « International Terrorism and World-System », in Sociological Theory, vol. 22.
7. Berkowitz, L. (1993), " Towards a general theory of anger and aggression: Implications of the cognitive-neoassociationistic perspective for the analysis of anger and other emotions", *In* R. S. Wyer et T. K. Srull (Dirs.), *Advances in Social Cognition*, Volume VI., Hillsdale :Erlbaum Associates.
8. Berkowitz, L. (1993), Aggression : Its causes, consequences and contrôle, N. J. : Graw Hill.
9. Besnier, J-M. (1984), « De la terreur jacobine au terrorisme ? », in Esprit, 1984, pp. 157-160.
10. Birrell, D. (1972), « Relative Deprivation as a Factor in Conflict in Northern Irland », in Socio-political Review, vol. 20.
11. Black, D. (2004), «The Geometry of Terrorism », in Sociological Theory, vol. 22.
12. Böllinger, L. (1981), « Die Entwicklung zu terroristischen Handeln als psychosozialer Prozess : Begegnungen mit Beteiligten », in : H. Jagär et al. (dir.), Analysen zum Terrorismus , Opladen, Westdeutscher Verlag, vol. 2.

13. Braud, P. (1993), La violence politique dans les démocraties européennes occidentales, Paris : Harmattan.
14. Bruneteaux, P. (1996), Maintenir l'ordre. Les transformations de la violence d'État en régime démocratique, Paris : Presses de Sciences Po.
15. Crenshaw, M. (1991), « How Terrorism Declines", in Terrorism and Political Violence, 3. 1.
16. Crenshaw, M. (1972), « Current Research on Terrorism : The Academic Perspective », in Studies in Conflict and Terrorism, vol 15.
17. Crenshaw, M. (1985), « An Organizationnel Approach to the Analysis of Political Terrorism », in Orbis, vol. 34.
18. Crenshaw, M. (1990), « The Logic of Terrorism : Terrorist Behavior as a Product of Strategic Choice», in : W. Reich (ed.), Origins of Terrorism, Cambridge : CUP.
19. Crenshaw, M. (1981), The Causes of Terrorism, in Comparative Politics, Vol. 13, N° 4.
20. Crettiez, X. (1999), « Les modèles conceptuels d'appréhension du terrorisme », in Cahiers de la Sécurité Intérieure, n° 38.
21. Crozier, B. (1959), « Anatomy of Terrorism », in The Nation, March 21.
22. Della Porta, D. (2004), Social Movements, Political Violence, and the State, Cambridge : CUP.
23. Dollard, J., Miller, N. E. et al. (1939), The hypothesis suggests that the failure to obtain a desired or expected goal leads to aggressive behavior. Frustration and aggression, New Haven : Yale University Press.
24. Donegani, J-M et Sadoun, M. (2003), « Ce que le politique dit de la violence », in Raisons politiques 2003/1 (no 9).
25. Eckstein, H. (2002 (1980), « Theoretical approaches to explaining collective political violence », in *Handbook of Political Conflict. Theory and Research*, T. R. Gurr éd., New York : Free Press. (« Violence politique : les approches théoriques », in *Les Cahiers de la sécurité intérieure*, n° 47.
26. Eckstein, H. (1965), " On the etiology of internal wars ", in History and Theory, n°4.

27. Erikson, E. (1959 [1950]), *Enfance et société*, Neuchâtel-Paris.
28. Freud, S. (1920), “ Beyond the pleasure principale ”, in J. Strachey (dir), The Complete Psychological Works of Sigmund Freud, vol. 18, London : Hogarth Press.
29. Friedland, N. (1992), « Becoming a Terrorist : Social and Individual Antecedents », in : L. Howard (ed.), Terrorism : Roots, Impacts, Responses, New York : Praeger.
30. Fetscher, I. & Rohrmoswer, G. (1981), “ Analysen zum Terrorismus, Opladen ”, in Westdeutscher Verlag, vol. 1.
31. Galea, S. et al. (2002), « Psychological Sequelae of the September 11 Terrorist Attacks in New York City », in The New England Journal of Medecine, vol. 346, n° 13.
32. Gamson, W. (1975), Strategy of Social Protest. Belmont : Wadsworth Publishing Company.
33. Gautier, C. (2002), « Quelques problèmes de définition de la violence en politique : l'exemple de la fanatisation », in *Revue internationale des sciences sociales*, 4/2002 (n° 174).
34. Gayer, L.(2009), « Le parcours du combattant : une approche biographique des militants sikhs du Khalistan », in CERI/IEP, 28.
35. Gurr, T. R. (1970), Why Men Rebel, Princeton : PUP.
36. Gurr, T. R. & Ross, J. I. (1989), « Why Terrorism Subsides. A Comparative Study of Canada and the United States », in Comparative Politics, vol. 21.
37. Graham, Hugh D. et Gurr, Ted, R. (1969), « Historical overview of violence in Europe and America », in *Violence in America. Historical and Comparative Perspectives*, H. D. Graham et T. R. Gurr éd., New York : Bantam.
38. Hokanson, J. E. (1970), “ Psychophysiological evaluation of catharsis hypothesis ”, in E. I. Megargee et J. E. Hokanson (dir), The Dynamics of Aggression, New York : Harper and Row.
39. Honderich, T. (1976), Political Violence, Ithaca, New York : Cornell university Press.
40. Horgan, J. (2005), Psychology of Terrorism, London : Routledge.

41. Horgan, J. (2009), Walking Away from Terrorism: Accounts of Disengagement from. Radical and Extremist Movements, Oxon, U. K. : Routledge
42. Jenkins, B. M. (1974), International Terrorism, Santa Monica : Rand Corp.
43. *Jenkins, B. M. (1982),* " Statements about *Terrorism* ", in Annals of the American Academy of Political and Social Science, 463 (Sep*t).*
44. Kampf, A. H. (1990), « Terrorism, the Left Wing, and the Intellectuals », in Terrorism, vol. 13.
45. Kent, I. and Nicholls, W. (1978), « The psychodynamics of Terrorism », in Mental Health and Society, vol. 4.
46. Kipman, S. D. (dir.) (2005), Dictionnaire critique des termes de psychiatrie, Rueil-Malmaison : Doin.
47. Krueger, A. B. and Maleckova, J. (2002), Education, Poverty, Political Violence and Terrorism : Is there a Causal Connection ?,Cambridge : National Bureau of Economic Research.
48. Lapeyronnie, D. (1988), « Mouvements sociaux et action politique. Existe-t-il une théorie de la mobilisation des ressources ? », in Revue francaise de sociologie, vol. 29, n°4.
49. Lagroye, J., François, B. et Sawicki, F. (2002), Sociologie politique, Paris : Presses de Sciences Po et Dalloz.
50. Laqueur, W. (1977), Guerilla. A Critical and Historical Study, London : Weidenfeld and Nicholson.
51. Lopez-Rey, M. (1974), « United Nations Social Defence Policy and the Problem of Crime », in R. Hood (dir.), Crime, Criminology, and Public Policy, New York : Free Press.
52. Martin, J. M. et Romano, A. T. (1992), Multinational Crime : Terrorisme, Espionnage, Drug and Arms Trafficking, Londres : Sage Publication.
53. Mazrui, A. A. (1974), « Review : Terror and Resistance », in The American Political Science Review, vol. 68.
54. Merari, A. (2004), « Du terrorisme comme stratégie d'insurrection », in : G. Chaliand et A. Blin (dir.), Histoire du terrorisme, Paris : Bayard.
55. Michaud, Y. (dir.). (2002), Le globe, Paris : Odile Jacob.

56. Parsons, T. and Bales, R. F. (1995), Family, Socialization and Interaction Process, Glencoe (Illinois) : Free Press.
57. Payne, R. (1950), Zero. The Story of Terrorism, London : Wingate.
58. Pearlstein, R. (1991), The Mind of the Political Terrorist, Wilmington : Scholarly Resources Inc.
59. Post, J. M. (1990), « Terrorist psycho-logic : Terrorist behavior as a product of psychological forces », dans Walter REICH, (dir), Origins of Terrorism : Psychologies, Ideologies, Theologies, States of Mind, New York : Cambridge University Press..
60. Post, J. M. (1984), « Notes on a Psychodynamic Theory of Terrorist behaviour », Terrorism, vol. 7.
61. Price, E. (1977), « The Strategy and Tactics of Revolutionary Terrorism », in Comparative Studies in Society and History, vol. 19.
62. Rasch, W. (1979), « Psychological Dimensions of Political Terrorism in the Federal Republic of Germany », in International Journal of Law and Psychiatry, vol. 2.
63. Rubin, J. et al. (2005), « Psychological and Behavioural Reactions to the Bombings in London on 7 July 2005 », in British Medical Journal, n° 331.
64. Ruby, Ch. (2002), « Are Terrorists Mentally Deranged ? », in Analyses of Social Issues and Public Policy, vol. 2.
65. Sageman, M. (2004), Understanding Terror Networks, Philadelphia : UPP,
66. Schmid, A. P. and Jongman, A. J. (dir.) (2005), Political Terrorism : A New Guide to Actors, Authors, Concepts, Data Bases, Theories and Literature, New Brunswick : Transaction Book.
67. Senechal de la Roche, R. (2004), « Toward a Scientific Theory of Terrorism », in Sociological Theory, vol. 22.
68. Shorter, E. and Tilly C. (1974), Strikes in France : 1830-1968, Cambdridge : University Press.
69. Sidel, J. T. (2006), Riots, Pogroms, Jihad, Ithaca : Cornell University Press.
70. Silke, A. (1998), « Cheshire-cat Logic : The Recurring Theme of Terrorist Abnormality in Psychological Research », in Psychology, Crime & Law, vol. 4.

71. Silke, A. (2004), Research on Terrorism : Trends, Achievements and Failures, Londres : Frank Cass.
72. Silverman, A. L. (2002), An Exploratory Analysis of an Interdisciplinary Theory of Terrorism, Ann Arbor : UMI.
73. Sommier, I. (2000), Le terrorisme, Paris : Flammarion.
74. Tedeschi, J. T. et Norman, N. (1985), « Social mechanisms of displaced aggression ”, in E. J. Lawler (dir), Advances in Group Processes : theory and Research, Greenwich, C.T : Jai Press.
75. Thornton, Th. P. (1964), « Terror as a Weapon of Political Agitation », in : H. Eckstein (ed.), Internal War, New York : The Free Press.
76. Tilly, Ch. (1978), *From Mobilization to Revolution*, Londres : Addison - Wesley.
77. Vázques, C. (2006), « Post-Traumatic Stress Reactions Following the march 11, 2004 Terrorists Attacks in a Madrid Community Samples », in The Spanish Journal of Psychology, vol. 9.
78. Walter, E. V. (1969), Terror and Resistance, Oxford : OUP.
79. Weatherston D. & Morgan, J. (2003), « Terrorism and Mental Illness : Is there a Relationship ? », in International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology, vol. 47.
80. Wiktorowicz, Q. (ed.) (2004), Islamic Activism : A Social Movement Theory Approach, Bloomington : Indiana University Press.
81. Wieviorka, M. (1988), Société et terrorisme, Paris : Fayard.
82. Wisler, D. (1994), Violence politique et mouvements sociaux, Genève : Georg.

جرد نقدي لتراث الراديكالية والإرهاب

في هذا الفصل، نريد أن نقوم بإطلالة تفصيلية ونقدية على التراث العلمي المرتبط بموضوع هذا المؤلف. ونولي العناية والتركيز على مساهمات، تستعرض الأعمال المنجزة والخلافات والعثرات التي تتخلل في الوقت الراهن هذا التراث الواسع نسبيا. هناك محوران اثنان مفضلان في هذا الحقل من دراسات الإرهاب. بداية، سنلقي نظرة على تراث أكثر تحديدا حول تنظير الانخراط الراديكالي والبراديجم النظري المهيمن اليوم، ألا وهو التيار المسمى بـ"الراديكالية". وفي لحظة ثانية، سنعرض التراث الذي يعالج تقاطع الشبكات الرقمية وظواهر التطرف العنيف، بالمعنى الواسع للعبارة[1]. وفي نقطة التقاطع بين هاتين المدونتين، سنتعرف على سلسلة من العيوب والنقائص التي تشكل بالمقابل، نقطة انطلاق المقاربات المستقبلية المحتملة للظاهرة الإرهابية.

1. حقل الجهاد السري العنيف

مثلما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا، يشكل تقاطع الشبكات الرقمية وظواهر النضال المتطرف، ميدان دراسة معقد وحقل تحري علمي، لا يزال في مرحلة النشأة. وإلى اليوم، فإن فهم الدور الذي تلعبه البيئات الرقمية في ميدان الانخراط في هذه الأشكال من النضال [يتضمن الجهاد]، يظل محدودا. إن العقبات النظرية والحدود الإمبيريقية بالخصوص هي التي تفرض تحدّيا أول على الباحثين، في فهم مثل هذه الظاهرة. وفي الوقت ذاته، فقد ضاعف من خطورة هذه الإشكاليات المختلفة خلال

[1]- مثلما تم تدقيق ذلك في هذا المدخل، فإن عبارة "إرهاب" توظف هنا بصورة متكافئة مع مفهوم "نضال سري عنيف". نعترف بتنوع النقاشات التعريفية والسيمنطيقية التي تلف بعبارة إرهاب، كما بتوظيفها الإشكالي في الحقل العلمي. وحول هذه النقطة، يمكن مراجعة بالتحديد مؤلف شميد (Schmid, 2011b : 39-157). وإذا ما تم مع ذلك، استخدام هذه العبارة في معنى عام، فلأنه يسمح لنا بجعل تبريرنا أكثر مرونة. بالموازاة، فإن غالبية التساؤلات التي تحيط بموضوع الفصل، قد ترسخت في حقل الدراسات حول الإرهاب، يبدو لنا من الصعب الإحالة إليها في هذه الإطلالة التراثية، دون توظيف هذا المصطلح.

السنوات الأخيرة، الخلط المتنامي الذي يحيط بتصاعد البراديجم المسمى بـ"الراديكالية" والنماذج التفسيرية التي تحاول أن تتناول الانخراط في النضال العنيف، بواسطة هذا الموقف النظري. في عبارات أخرى، إن تحديد إن كانت الشبكات الرقمية تمارس تأثيرا معينا في ميدان الانخراط في النزعة الجهادية، يتطلب في المقام الأول، القدرة على توضيح ما يشكل هذه الظواهر أنطولوجيًا. بيد أن مفهوم "الراديكالية" والمفاهيم التي تحيط به –عمليات الراديكالية، الراديكالية العنيفة، الخ.- لا تضيف بالضرورة وضوحا إضافيا، فيما يطبع الانخراط الراديكالي ومفهوم الحركية الجهادية. سنحاول في هذا الفصل، أن نضع عبارات النقاش التي تلف بالراديكالية كبراديجم نظري جديد يشتغل وبيان مزاياه كما حدوده.

1.1. براديجم الراديكالية: عبارة شائعة أم موقف نظري؟

خلال عدد محدود من السنوات تقريبا، صارت عبارة راديكالية شائعة في حقل الدراسات حول الإرهاب، مثلما عند الممارسين للإرهاب المضاد (Coolsaet 2011 : 261). وإذا وجهت لها في الغالب، أصابع الاتهام كـ"مفهوم جدالي في الجوهر"، فإن فكرة الراديكالية تشكل اليوم، موضوع العديد من الانتقادات والنقاشات. وبينما يتساءل البعض عن المعنى الدقيق الذي يجب إسناده إلى هذا المفوم، فإن البعض الآخر يعيد النظر في فائدته العلمية. رغم أن البعض ينتقده باعتباره قشرة فارغة،، يظل مفهوم الراديكالية هذا، يشكل اليوم اسم البراديجم المركزي، في الدراسات التي تعالج الإرهاب والنضال السري العنيف. وفي هذا الشأن، يبدو لنا من المهم التذكير بإشعاعه واقتراح نقاش نقدي، حول مختلف تبعاته النظرية. يسمح لنا هذا التمرين، في رأينا، بأن نتموقع بشكل أفضل حيال المناظرات النظرية الراهنة ورسم معايير مقاربتنا النظرية الخاصة.

1.1.1. من الجذور إلى العمليات: بروز براديجم جديد

إذا ما وثقنا في ما يقوله نومان، فإن عبارة "راديكالية" يتم توظيفها في أيامنا هذه، في الخطاب حول الإرهاب والنضال المتطرف، لكي نميز بوضوح دون اعتبار ماذا قد يحث قبل انفجار القنبلة". وإذا بدت هذه الملاحظة شديدة، فهي تعكس بشكل جيّد الاستخدام بلا هوادة اليوم لمفهوم الراديكالية هذا. فقد صار في خلال سنوات محدودة، اصطلاحية مهيمنة في الخطابات التي تتناول حركة النضال السري العنيف، ما يؤدي بالبعض إلى نعته بـ"إحدى العبارات الطنانة في وقتنا" (Neumann et Kleinmann 2013 : 360). ويشهد هلى ذلك، ليس وحسب توظيفه المفرط في المقالات الصحفية، تقرير الحكومات أو خلايا التفكير والرأي، لكن أكثر من ذلك، في النقاشات النظرية والإمبيريقية التي تكونت حول هذا المفهوم في الحقل الأكاديمي.

هذه العبارة التي كانت نادرة الاستعمال في التراث العلمي، قبيل عام 2001 (Kundnani, 2012 : 7)[2]، بدت اليوم موظفة بشكل واسع، من قبل سلسلة من الفاعلين –جامعيين، وسائل إعلام، وكالات جكومية، ممارسين للحرب ضد الإرهاب، الخ.- الذين استحوذوا عليها ووظفوها، بشكل من الخلط في الحقل العمومي. هذا الصعود القوي لبراديجم الراديكالية ليس دون معنى، بل يجد تفسيره

---

[2]- من بين 175 عنوانا انتقاها أليكس شميد وإيريك برايس، فإن الغالبية العظمى، قد نشرت خلال العشرية 2001-2011، وفقط 11 عنوانا في سنوات 1990، أربعة عناوين في سنوات 1980، ولا عنوانا واحدا خلال سنوات 1970 وفقط عنوانا واحدا في سنوات 1960 (Schmid et Price, 2011 : 338). وقد أجريت دراسة معجمية في المجلتين الرئيسيتين في حقل الدراسات حول الإرهاب (Terrorism and Political Violence & Studies in Conflict and Terrorism) سمحت بالكشف على التوالي، بأن 84 وكذلك 8 مقالات، وظفت عبارة راديكالية قبل سنة 2001، مقارنة بعدد 53 و105 مقالات في الفترة الممتدة بين 2001-2012. وهي دراسة أجريت انطلاقا من الموقع (*Taylor & Francis* [http://www.tandfonline.com] le 6 janvier 2012) باستخدام عبارة راديكالية، في صيغتها الأمريكانية (radicalization).

جزئيا، في عجز المنظورات النظرية المركزة على التعرف على الجذور العميقة للظواهر المتطرفة العنيفة، في معناها الواسع: "بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، صار من الصعب الحديث عن "جذور الإرهاب" الذي اعتبره بعض الكتاب، جهدا من أجل تبرير اغتيال أرواح المدنيين الأبرياء. وهو ما صار أمرا ممكنا بعد مناقشة مفهوم الراديكالي. وأمام استحالة تعرّف الباحثين على "الأسباب" الموضوعية للمسارات المتطرفة، ظهرت تدريجيا فكرة الاهتمام بـ"العمليات" التي تنتجها. لم تعد "الجذور" إذن ["لماذا الانخراط"] هي التي تتم مساءلتها، بل صارت "الميكانزمات" ["كيف يتم الانخراط"] هي التي يتوصل الأفراد من خلالها إلى الانخراط في الأشكال الراديكالية من النشاط والعمل الإرهابي" (Sommier, 2012 : 15).

2.1.1. براديجم الراديكالية وملامح النجاح النظري

قبل 2001، نادرون هم الباحثون الذي استخدموا عبارة راديكالية، لكي يصفوا بها موضوع دراستهم. وإذا اهتم العديد من الجامعيين بإشكالية "العمليات" التي تؤدي ببعض الأفراد إلى الالتحاق بالجماعات السرية العنيفة، فإن الظاهرة لم يتم تناولها بالضرورة، من زاوية اصطلاح أو فهم في عبارات الراديكالية. إن هجمات لندن بالخصوص هي التي ستطبع قطيعة وتطور براديجم جديد، ممركز على هذا الفهم النظري في عبارة عملية الراديكالية. في الحقيقة، إذا كانت هجمات 11 سبتمبر من فعل أفراد أغراب وأجانب عن المجتمع المستهدف –الولايات المتحدة–، فقد بدت هجمات لندن من صنع شبان متعلمين، مواطنين من البلد ومندمجين نسبيا في المجتمع البريطاني (Pantucci, 2011). وستأتي سلسلة من الأحداث الإرهابية الأخرى –هجمات مدريد– ثم لندن بشكل أولي، لكي تعمل على تغيير النظرة إلى الخطر الإرهابي، ما بعد 2001. وفي حين كان الخطر –الجهادي تحديدا– حتى ذلك الحين، ينظر إليه بشكل واسع على أنه من أصل خارجي، ينحدر بشكل رئيسي من البيئة الأفغانية والشرق-أوسطية، لم يعد الأمر كذلك، بداية من سنوات 2004-2005.

وصار الخطر الإرهابي منذ ذلك التاريخ، خطرا داخليا وفي الأخير منتوج المجتمعات الغربية، هي ذاتها (Neuman et Kleinmann 2013 : 363). وفي الوقت الذي أصبح فيه مبحث "الإرهاب المحلي" مركزيا في خطابات ما بعد 2005، فقد ظهرت صعوبة متكررة في فهم كيف ينتقل أفراد متعلمون ومنمدجون نسبيا في مجتمعاتهم إلى الانخراط في هذا الشكل الراديكالي من الحراك النضالي إلى درجة تحولهم إلى العمل العنيف، ضد مواطنيهم وبلدهم، مثلما يلخص ذلك ساجمان (Sageman, 2014a : 4) بقوله: "في منتصف العشرية الأولى، بعد هجمات أمستردام، مدريد ولندن، والمؤامرات التي فشلت في لندن، فإن غالبية الباحثين والمحللين الحكوميين، قد تيقنوا من أن الهجمات والمؤامرات الجهادية الجديدة والعالمية التي أنجزت في الغرب، كانت من تنفيذ شبان عاشوا وتعلموا في الغرب وقاموا بعمليات إرهابية، في بلدهم وضد مواطنيهم. لكن، إذا لم يخضع هؤلاء الإرهابيون إلى تلقين أو غسيل مخ في المخيمات الإرهابية، فكيف تحولوا إلى إرهابيين؟".

وستتم ترجمة هذه التساؤلات بسرعة، وفق منطق إعادة توجيه عميق للبحث حول هذه الظواهر، تغيير البراديجم العميق داخل الدراسات التي تتناول الإرهاب والنضال السري العنيف. وبداية من هذا التاريخ، فإن صعود وشعبية براديجم الراديكالية، قد انعكس بوضوح في العالم الأكاديمي. ففي دراسة أنجزت سنة 2013، بيّن نومان وكلينمان أن نسبة 3 % من الأعمال التي نشرت بين سنوات 1980-1999، كان مبحثها يعالج الراديكالية، مقابل نسبة 77 % في الفترة الممتدة بين أعوام 2006-2010 (Neumann et Kleinmann, op. cit. 368). تعكس هذه الأرقام جيدا الانقلاب الفكري الذي وقع داخل الكيان الجامعي، من براديجم يتمركز على "أسباب/ جذور" ظواهر النضال السري العنيف إلى براديجم يتجه صوب فهم هذه الظواهر، عبر منظور مفهوم الراديكالية. وللوهلة الأولى، فإن العديد من الباحثين يميلون اليوم إلى التخلي عن مقاربة نظرية في عبارة "لماذا" الانخراط السري العنيف، لفائدة تساؤل يتمركز على "كيف" تحدث هذه الظواهر. وأمام العجز عن فهم الانخراط

الراديكالي عبر المحددات العامة [الاقتصادية، الاجتماعية أو الديموجرافية] والثوابت، فقد حوّل الباحثون وجهتهم من جديد تدريجيا، نحو الفهم الدقيق، السياقي والمتموقع للانخراط في النشاط السري، في عبارات عمليات ومسارات نضالية. ومثلما يذكرنا بذلك كريتيه (Crettiez, 2011a : 49-50): "فإن الجنس، مستوى التعليم أو الاندماج الاقتصادي، يمكنها أن تكتسي أهمية في فهم منطقيات الانخراط، لكن لا يمكن قراءتها بكيفية عامة، طالما أنها تأخذ معنى ضمن الثقافات المحلية التي تعطيها دلالة". وبالموازاة مع ذلك، فإن استبعاد المقاربات السيكولوجية التي تركز على التعرف على "الشخصية الإرهابية" (Horgan 2003 : 10-14) لا تعمل سوى على الإسراع بالتحول نحو تحليل عمليات ومنطقيات الانخراط في النشاط السري العنيف الذي يتجسد بتنامي قوّي وحتمي لبراديجم الراديكالية.

3.1.1.. الراديكالية في الفضاء العمومي

إن هذا الافتتان ببراديجم الراديكالية ليس محصورا فقط في المجتمع الجامعي، يشهد على ذلك تكاثر الاستخدامات المؤسساتية لهذا الاصطلاح. وتسمح لنا النظرة الخاطفة والمقارنة، بملاحظة حجم ومدى التنوع الكبير في المعاني والفهوم السيمنطيقية المعزوة لمفهوم الراديكالية هذه، بين الدول وأحيانا حتى بين العديد من الهيئات البيروقراطية للدولة الواحدة[3]. ويترتب على ذلك، أن فهم الظواهر الإرهابية والانخراط الراديكالي في منظور هذا البراديجم، يمثل اليوم أحد الأساسات الأولى للعديد من السياسات، في ميدان محاربة التطرف والإرهاب كما في الولايات المتحدة، مع تبني استراتيجيا مسماة بـ"مواجهة التطرف العنيف"[4]. وفي المملكة المتحدة مع استراتيجيا برنامج منع التطرف العنيف"[5] (Heath-Kelly, 2013) وفي أوروبا مع

(3)- أنظر الملحق (1, voir supra p.345).

(4)- *Countering Violent Extremism*

(5)- P*revent Violent Extremism Program*

إنشاء شبكة الوقاية من التطرف[6] أو في كندا مع الاستراتيجيا الحديثة لتعزيز التصدي للإرهاب[7]. وبالموازاة مع هذه التطورات الحديثة، فقد جاء العديد من الكتاب ينتقدون تبني هذا البراديجم الجديد للراديكالية، كبوصلة للمسارات العمومية الراهنة، في ميدان مكافحة الإرهاب. وهذا بسبب غياب الوضوح والارتباك السائد بشأن هذا المفهوم، حول ظواهر من قبيل الأصولية، التطرف والإرهاب: "في حالة توظيف مفهوم الراديكالية كعنصر رئيسي للإجابة، مؤكدا على ما نفهمه وما هي عوامله، ليس وحسب تمرينا قليل الفائدة العملية، لكنه ضروري إذا لم تكن الإجابات ملتبسة او مرتابة. لم يتم تحقيق أي وضوح ولا يزال الخلط والالتباس سيّد الموقف. ولا يزال المعنى المقصود بالراديكالية قليل الوضوح وجراء ذلك، الكفاءة في التصدي للإرهاب أو الراديكالية المضادة" (Richards 2011 : 14) .

وباعتباره أداة إقصاء، وصم وتأمين واحتماء ضد بعض المجموعات في الدول – في المقام الأول، المسلمون- فإن بعض الكتاب ينادون بالتخلي البسيط والخالص عن هذا المفهوم الذي هو من حيث الطبيعة، غامض، جدالي وملون سياسيا. وإذا بدا لنا هذا الموقف الرافض جملة وتفصيلا لبراديجم الراديكالية في جوانب عديدة، أكثر منه متطرفا وثمرة إرادة تأمين موقف نقدي داخل الحقل الأكاديمي أكثر منه عملا نقديا حقيقيا في العمق، فمن المؤكد ملاحظة أن براديجم الراديكالية ليس دون أن يخلق سلسلة من المشكلات للباحث. وباعتباره موضوع العديد من المعاني والمفاهيم المتباينة، يبدو من الأولي للباحث، أنه لا يمكن أن يفكك الالتباس الذي يلف بمفهوم الراديكالية هذا، دون حجب أهميته النظرية ومداه الكشفي، في عبارات فهم ظواهر الانخراط الراديكالية المعاصرة. وفي هذا المعنى، فإننا نثري في اتجاه نومان الذي يعتقد: " بأن أولئك الذين ينكرونه يفتقدون إلى نقطة. إن الراديكالية ليست أسطورة، لكن

–[6] *Radicalisation Awarness Network*

–[7] *Renforcer la Résilience face au Terrorisme*

معناها ملتبس وكل النقاشات والمناظرات الكبيرة التي أفرزتها، ترتبط بالالتباس الضمني ذاته" (Neumann 2013 : 873).

2.1. ملاحظات حول مفهوم الراديكالية

على غرار مفهوم الإرهاب، فإن مفهوم الراديكالية يشكل اليوم نمط مفهوم شامل. وقد تم نقده كأسطورة نشرتها وسائل الإعلام والدول، بعض المؤلفين ذهبوا حد إعادة النظر في الأهمية التحليلية لهذه المقولة، في فهم ظواهر الانخراط المتطرف. وكما لا يوجد تعريف عام مقبول عن الإرهاب، لا يوجد حتى الساعة تعريف توافقي عما يشير إليه مفهوم الراديكالية. توظف مفاهيم الراديكالية، التطرف والأصولية في الغالب، بكيفية تبادلية وتميل في الآن ذاته إلى توصيف (بكيفية غير مبهمة) قائمة واسعة من الظاهر التي تشير في الوقت ذاته إلى معتقدات، ممارسات، سلوكيات وهويات، سواء كانت هذه الأخيرة فردية أو جماعية (Stern, 2014). وينجر عن ذلك، لغط وخلط مزمن حول اصطلاح الراديكالية وحذر مستديم حول قدرته التحليلية، على إنتاج معاينات إمبيريقية مفيدة.

1.2.1. غزارة وارتباكات معجمية

في المقام الأول، تخلق وفرة المفردات التي تحيط بلفظ الراديكالية اليوم مشكلة حقيقية للباحثين. تضاعف التعريفات المتباينة للراديكالية، يدعم الالتباس السيمنطيقي الذي يحيط بالمفهوم. لا يبدو أن عبارة الراديكالية تغطي واقعا واحدا ذاته، لكنها تحيل إلى تعددية الحالات، ما يفتح الباب أمام غموض مستديم، بشأن طبيعة الظاهرة المشار إليها ذاتها من قبل الباحثين. هكذا، عندما يحدّد كل من آرندت، كلوتربوك وروبين الراديكالية باعتبارها: "العملية التي يحوّل بفضلها الأفراد نظرتهم للعالم مع مرور الوقت، انطلاقا من مستوى يعتبره المجتمع سويا إلى حزمة من الأفعال، يعتبرها المجتمع متطرفة" (Arendt, Clutterbuck et Rubin, 2008 : 2)، فإن المفهوم يتطلب هنا تسمية مستفيضة، يمكنه أن يستغل ليس وحسب وجهات نظر الإرهابي، بل كذلك كل وجهة

نظر منحرفة، يمكنها أن تعتبر متطرفة داخل مجتمع معين. إن الظواهر الاجتماعية المتطرفة من قبيل ظواهر هيكيكوموري (Hikikomori) في اليابان التي تشير إلى هؤلاء المراهقين أو الأحداث الذين يعيشون منقطعين عن العالم وعن الآخرين، منعزلين في غرفهم على مدى عدة أشهر، إن لم نقل عدة سنوات، رافضين كل اتصال ولا يخرجون سوى من أجل إشباع حاجاتهم الجسدية الأولية، يستجيبون لهذه المعايير التي أشارت إليها آرندت، كلوتربوك وروبين.

بكيفية مقارنة، فإن ممارسات التضحية بالنفس أو الإضراب عن الطعام، يمكنها أن تدعم وجهات نظر متطرفة أو قصوى، في نظر أي مجتمع عبر العالم. إن التعريف الذي اقترحه فيلدويس وستون الذي يجعل من الراديكالية: "تتابع وتقبل نشط للتغيرات العميقة التي يمكنها أم لا أن تشكل خطرا على الديمقراطية. ويمكنها أم لا أن تستدعي التهديد أو استعمال العنف، من أجل بلوغ الهدف المنشود" (Veldhuis et Staun, 2009 : 4) يفتح المجال أيضا أمام الالتباس، بشأن طيف الظواهر التي يغطيها هذا اللفظ. في هذه الحالة بالتحديد، فإن المطالب المشروعة لبعض الحركات الاجتماعية، كما على سبيل المثال تلك التي ترتبط بالدفاع عن حقوق النساء، الأقليات الجنسية أو العرقية، يمكن أن يشملها هذا التصنيف المفهمي الواسع. إن التناول المرن لعبارة الراديكالية وكأنه يحيل إلى موقف فلسفي أو سياسي فوضوي، يبدو إشكاليا من وجهات نظر عديدة، طالما أنه يدع إمكانية احتواء مجموعة عريضة من الظواهر في هذه الفئة، انطلاقا من العمل الاحتجاجي غير العنيف وصولا إلى الإرهاب. وأبعد من تنوير معنى مفهوم الراديكالية، تميل هذه التعريفات الشاملة بالعكس إلى خلق غموض وخصوصية عمليات الراديكالية التي تطبع مسارات الانخراط في الحركات النضالية ذات الطابع المتطرف.

وبغية القضاء على هذه الازدواجية، يتخذ بعض الكتّاب من طرفهم، عناية تلصق صفة إضافية بمفهوم الراديكالية. هكذا، عندما تعرّف داجارد-نلسون الراديكالية كالتالي: " إرادة متنامية لمتابعة ودعم التغيرات العميقة في المجتمع التي تكون

في حالة نزاع أو تشكل خطرا مباشرة على النظام السائد"، فإنها تعطي عناية للتمييز بين هذا المفهوم ومفهوم الراديكالية العنيفة الذي تعني به: "العملية التي في نطاقها ترافق أفكار الراديكالية بنمو إرادة دعم أو اقتراف أعمال عنف مباشرة" (Dalgaard-Nielsen, 2010 : 798). بيد أن العلاقة القائمة بين هاتين المقولتين التحليليتين، لم يتم تدقيقها من قبل الكاتبة، ما يجعل طبيعة العملية محل الملاحظة غامضة نسبيا. والأسوأ من ذلك، أن عبارة راديكالية تصبح دائرية ما أن يتم توظيفها، لكي تشير إلى حقيقة أن يصبح الشخص راديكاليا. دون تركيز آخر، حول المعنى الدقيق لما هو راديكالي –هل يعني امتلاك أفكار راديكالية؟ أم يتعلق الأمر بالقيام بأعمال راديكالية؟ هل يتعلق الأمر بتأكيد موقف، يقطع مع المعيار المهيمن؟ ويصبح هذا المفهوم للراديكالية مفهوما غائيا، يفقد جراء ذلك، كل فائدة تحليلية" (Nasser-Eddine et coll. 2011 : 13). وفي نظر كتاب آخرين، يمر الحل في نظرهم عبر تعريف شامل.

هكذا، اقترح شميد حديثا، تعريفا عاما وشاملا للراديكالية، يقول: " أن العملية الفردية أو الجماعية التي يكون الفرد بواسطتها في وضعية استقطاب سياسي، الممارسات العادية للحوار، الوفاق والتسامح بين الفاعلين والجماعات السياسية التي لها أهداف متعارضة، يتم التخلي عنها من هذا الطرف أو الآخر، في صراع ثنائي، لفائدة نمو الانخراط في تكتيكات صراع ومواجهة. هذه الأخيرة، يمكنها أن تتضمن: 1) استعمال الضغط والقهر (غير العنيف)، 2) مختلف أشكال العنف السياسي باستثناء الإرهاب، 3) أعمال التطرف العنيف، في شكل جرائم إرهاب وحرب. وترافق العملية من جانب الفصائل المتمردة، بتنشئة أيديولوجية بعيدة عن الجمهور الواسع. وتذهب أبعد من ذلك إلى مواقف متطرفة أو راديكالية، تستدعي رؤية ثنائية للعالم وتقبل وجهة النظر البديلة من التعبئة السياسية، خارج نطاق النظام السياسي السائد، الملائم والمشروع (Schmid 2013 : 18). ورغم فائدتها الفكرية، فإن هذه الاستراتيجيا -تعريف حصري بالكامل- لمفهوم الراديكالية، تتوفر في رأينا على عدة حدود، من بينها أنه يصعب إجراؤها عمليا في غايات البحث الإمبيريقي. بالخلط بين مستويات

الملاحظة والظواهر محل الدراسة من طبيعة مخالفة، يبدو لنا هذا التعريف مضرا أكثر منه توضيحيا عند الباحث. وعلى غرار كتاب آخرين، يبدو لنا من الحيوي، أن نكون قادرين على اقتراح تعريف واضح وعملياتي مفهميا، بشأن ما يشير إليه –وإذن، البحث، لكي يكون قابلا للتفسير- بفضل مفهوم الراديكالية" (Pisoiu, 2011 : 10). وقبل اقتراح تعريف تحليلي لمفهوم الراديكالية، يبدو لنا من الضروري مناقشة العثرات الحالية.

2.2.1. الارتباط السببي بين الراديكالية والانخراط في العنف

تحيل النقطة الثانية من الجدل الذي يدور حول مفهوم الراديكالية إلى الرابطة السببية والانخراط في المعنى العنيف. هل تشكل عملية الراديكالية تمهيدا ضروريا لكل تورط في التطرف العنيف، أم تشكل ببساطة مسارا من بين مسارات أخرى؟ في عبارات أخرى، هل يشكل الانخراط في الحركية النضالية العنيفة والسرية، عنصرا احتماليا في عملية الراديكالية أم يشكل بالعكس، تتويجها الختامي؟ وهنا تتموقع عقبة النهاية في هذه العملية التي تتضح كعنصر إشكالي في المعادلة. في الحقيقة، الحجة العامة التي وفقا لها أن مفهوم الراديكالية يشير إلى عملية تتجه صوب التطرف، لا تشكل في حد ذاتها موضوع خلاف: "الشيء الوحيد الذي يتفق حوله كتّاب الراديكالية، هو أن هذه الأخيرة هي عملية سيكو-اجتماعية. وباستثناء ذلك، توجد تباينات معتبرة عند القيام بأبحاث غير قابلة للمقارنة" (Nasser-Eddine et coll., op. cit.)). ويردف نومان في هذا المعنى، بالقول: "في أبسط مستوى، يمكن تعريف الراديكالية بعملية يتحول بفضلها الأفراد إلى متطرفين. الجزء الأول من هذا التعريف [فكرة الراديكالية كعملية] لا تبدو محل خلاف". وأكثر من ذلك، فإن المعنى [خلف عبارات مثل الراديكالية والتطرف، في معنى نقطة الإنتهاء] هو الذي يبلور كافة النقاشات الحالية التي تحيط بمفهوم الراديكالية. كما يشير إلى ذلك مندل بقوله أن: "مفهوم الراديكالية كعملية تؤول إلى مضاعفة التطرف، تطرح مسألة "التطرف" إلى أي مدى؟" (Mandel, 2009 : 106).

في نظر بعض الكتاب، تجب معالجة التطرف كراديكالية في أعمال وإذن، استخدامه كمرادف لعبارة إرهاب. في هذا المنظور، فإن عملية الراديكالية ترمز إلى عملية يتمثل تتويجها المنطقي، في الانتقال أو المرور إلى العمل العنيف أو الإرهابي. وفي نظر كتاب آخرين، فإن عملية الراديكالية لا تعني سوى تبني موقف راديكالي، لا يؤدي بالضرورة إلى الانخراط في الراديكالية، سواء بشكل سري أم عنيف. إذن، فإن أكثر ما يهم هنا هو الطبيعة الأنطولوجية [ما يشكل التطرف، الراديكالية أو الأصولية] التي تظل هنا إحدى نقاط المجابهة والصدام بين الباحثين. بالفعل، فإن تعاريف مختلف هذه المفهومات، تبدو تعريفات سياقية ومتذبذبة تاريخيا، تؤثر بالمناسبة ذاتها في المعنى الذي يميل الكتاب إلى إسناده إلى هذه العلامات. وهكذا، يعتقد بعض الكتاب أن عبارة راديكالي وجراء ذلك المفهوم المشتق منه [الراديكالية]، لا يتوفر على محتوى في ذاته، لكن يجب استبداله... في سياق تاريخي وثقافي" (Sedgwick, 2010 : 105). باختصار، فإن الشحنة السيمنطيقية في عبارة راديكالي، ترتبط بسياق استعمال ووصف نسبي. إذ يمكن أن توصف المواقف المناهضة للعبودية، في نهاية القرن 16م، بالراديكالية خلال تلك الحقبة، بينما صارت اليوم معايير مثمنة إيجابيا. وكذلك هو شأن الأعمال كما أعمال منظمة النساء التي تدافع عن حق التصويت للنساء، في بداية القرن العشرين والتي يمكن أن يطلق عليها حينها في الصحافة بالراديكالية. وهذا ما يشكل ظاهرة راديكالية في حقبة وسياق اجتماعي، سياسي وثقافي معين لن يكون بالضرورة كذلك، في سياق آخر.

في العديد من السياقات التاريخية: "لا ينظر إلى مفهوم الراديكالية كمشكلة، بل كبعد مفيد" (Piosiu, op. cit. 18-24). هذا هو مثلا، حال فكرة النزعة الراديكالية في التاريخ السياسي للولايات المتحدة. في حالة المخيال الأمريكاني، تكون الراديكالية حاملة لواء التحرر والانعتاق. هذا في نظر الآباء المؤسسين للثورة الأمريكانية، المنادين بإلغاء عقوبة الإعدام أو ممثلي حركة الحقوق المدنية أو معارضة حرب فيتنام. إن الراديكالية تشكل في معنى ما، جزءا من التاريخ القومي الأمريكاني. ويفسر هذا

التنوع والثراء السيمنطيقي حول معنى هذه العبارات المتضمنة في مفهوم عملية الراديكالية، كما عبارتا التطرف والنزعة الراديكالية، حجم الصعوبات المتجددة التي يلاقيها الباحثون في تحقيق الاتفاق حول وجود سببية ممكنة بين الراديكالية والانخراط النضالي ذي الطابع العنيف. ويبدو من المؤكد، بالنسبة للكتاب الذين يجعلون من التطرف نوعا من راديكالية الأفكار، أن مفهوم الراديكالية لا يحيل بالضرورة إلى غاية عنيفة. وبالمقابل، بالنسبة للذين يجعلون من التطرف، نوعا من راديكالية المناهج والأعمال، يبدو من المؤكد أكثر، إمكانية مفهمة رابطة سببية بين الراديكالية والنشاط النضالي ذي الطابع العنيف. باختصار، مثلما لاحظ ذلك نومان: "لا يوجد إجماع.... حول انتهاء الراديكالية". وفي مواجهة المدافعين عن عملية الراديكالية، كعنصر يتحكم بالضرورة في كل انخراط نضالي عنيف، فإن كثيرا من الكتاب ينتقدون هذه الرؤية الأحادية الاتجاه للنزعة الراديكالية التي يتم تناولها، باعتبارها سببا مسبقا للإرهاب والنشاط المتطرف" (Global Futures Forum, 2006 : 6).

هكذا، غداة هجمات بوسطن في أفريل 2013 والتساؤلات التي برزت حول المسارات العنيفة للأخوين تسارنييف، فقد أكد هورجان عندئذ، في مقابلة مع مجلة (*Rolling Stone*) على فكرة: "أن الراديكالية تؤدي إلى الإرهاب، ربما تكون أكبر أسطورة حيّة اليوم، في مجال البحث في الإرهاب (Knefel, 2013). يستهدف هذا النقد مباشرة، أسس السببية بين عملية الراديكالية والانخراط المتطرف، مكذبا بذلك الحجة التي وفقا لها أن الراديكالية تشكل شرطا مسبقا وضروريا في المسارات النضالية العنيفة. وتلتقي هذه الانتقادات بأعمال عديدة حديثة، تميل إلى النظر إلى عملية الراديكالية في منظور محايد، قد ينتهي في الوقت ذاته إلى غايات عنيفة من التجنيد –متضمنة الإرهاب– كما غايات غير عنيفة، رغم كونها راديكالية. هكذا، يميّز بارليت وميلر بين نوعين اثنين من الراديكالية. بداية، عملية الراديكالية التي تؤدي إلى انخراط نضالي عنيف، في معنى "راديكالية عنيفة" ويمكن تحديدها، كالتالي: " العملية التي بواسطتها يقوم الأفراد بالشروع مباشرة أم بصورة غير مباشرة في النشاط الإرهابي". ويشيران بالموازاة

إلى شكل ثاني من الراديكالية لا يؤدي إلى العنف، وبالنسبة لجزئه الموسوم "راديكالية غير عنيفة" والذي يمكن أن يتم تناوله، باعتباره: "العملية التي يتوصل الأفراد بواسطتها إلى تبني مواقف راديكالية فيما يتعلق بالحفاظ على الوضع الراهن، لكنهم لا ينخرطون ولا يشتركون في النشاط الإرهابي" (Bartlett et Miller, 2012 : 2).

هذا التمييز بين الراديكالية العنيفة والراديكالية اللاعنيفة، يسمح حسب المؤلفين بالبرهنة على أن الراديكالية لا تشكل في حد ذاتها شرطا مسبقا في المسارات النضالية المتطرفة. وفي منطق مقارن، يميل ماك كولي وموسكالينكو من جهتهما إلى إجراء تمييز من جهة، الميل نحو النشاط – في معنى التعبئة السياسية غير العنيفة- ومن جهة أخرى، انحراف نحو الراديكالية –في معنى التعبئة السياسية العنيفة واللامشروعة. إن الكاتبين وهما يرفضان النظر إلى النشاط النضالي نحو الراديكالية، يبرهنان بواسطة سلسلة من الاختبارات الإحصائية، على أنه من الخطأ فهم مسارات الراديكالية بأنها تستدعي بالضرورة، التحول من النشاط النضالي نحو الراديكالية وأخيرا صوب العمل العنيف أو الإرهابي" (McCauley et Moskalenko, 2011 : 218). ورغم ملاءمة تمييزها بين الأشكال العنيفة وغير العنيفة للراديكالية، فإن هذه الأعمال تشهد على شكل آخر من الالتباس الذي يلف بمفهوم الراديكالية ويترجم بضرورة متجددة للقيام بنعت هذه العملية بـ"العنيفة"، عندما تتدحرج وتتحول نحو العمل السري العنيف.

ورغم أنها تتميز بمزايا عديدة، من بينها تفكيك كل ارتباط سببي أوتوماتيكي بين الأفكار الراديكالية والأعمال العنيفة، فإن هذه المنظورات المفهمية تتجه نحو السقوط في فخ التناول الثابت للانخراط المتطرف، باتخاذها كنقطة انطلاق، الفكرة التي تقول بأنه من المفاجئ ملاحظة أن الأفراد الذين يمتلكون أفكارا راديكالية، لا يسقطون في النشاط السري العنيف، والعكس بالعكس. وتخطئ هذه المنظورات بشكل أساسي، في معالجة بكيفية تبادلية، المعتقدات والنوايا وبالمناسبة عينها تنظر إلى الدوافع الفردية، على أنها ثابتة ومستقرة. لكن، مثلما يشير إلى ذلك ساجمان: أن "الخطأ الشائع هو أن يعتبر الشخص إرهابيا يمثل صفة ملازمة للشخص" (Sageman, 2014b : 2). في

الحقيقة، يشكل الانخراط في النضال السري العنيف، متغيرا غير ثابت ومضطربا، جديدا وفي النهاية صدفيا ومؤقتا. إن الدخول في مسار سري غير عنيف، ليس متناقضا مع متابعة مسار عنيف والعكس. إن إجراء تمييز جد صارم بين من جهة، عملية الراديكالية العنيفة ومن جهة أخرى، عملية الراديكالية غير العنيفة، لا يؤدي في نظرنا إلى فهم أفضل للخصوصيات المتضمنة في المسارات السرية، كما هو حال الحركة الجهادية.

3.2.1. العوامل التكوينية للراديكالية : معتقدات أم سلوكيات؟

في خلفية هذه الإشكالية، تتجسد تساؤلات متعددة حول العوامل التكوينية في عمليات الراديكالية. في عبارة أخرى، هل أن عمليات الراديكالية تتطلب راديكالية من نوع معرفي، راديكالية من نوع سلوكي أم الاثنين معا؟ يبدو من الصعب، عند الغالبية العريضة من الكتاب، إقامة تمييز واضح بين العناصر المعرفية والعناصر السلوكية. هكذا، على غرار بيزويو، فإن: " الراديكالية هي عملية تتطلب عنصرا معرفيا و/أو سلوكيا. ويظل الالتباس قائما بشأن كيف يتفاعل هذان العنصران وخاصة كيف تؤثر الأيديولوجيا الراديكالية في السلوك العنيف أو قد تكون العلاقة عكسية" (Pisoiù, 2011 : 12). ونعثر عند كتاب آخرين، على ضرورة إجراء تمييز صارم بين المعتقدات والسلوكيات. في نظر هؤلاء الكتاب، لا يجب معالجة الراديكالية والانخراط السري العنيف كمرادفين. يليق بنا إذن، أن نميّز من جهة، الراديكالية المعرفية ومن جهة أخرى، الراديكالية السلوكية. يمكن لشخص هنا أن يتجه نحو الراديكالية، بمعنى أن يدعم أخلاقيا الأفكار المتطرفة والعمل الإرهابي، دون أن يصل به الأمر حد التورط فعليا في اقتراف أعمال عنف سياسي، ولا حتى المشاركة في أية مجموعة سرية مسلحة.

تبرهن هذه المفارقة البسيطة، على الأهمية الحيوية في تفكيك وتوضيح هذا المفهوم الغامض للراديكالية، من أجل القيام بتمييز جد واضح بين عملية ذات طبيعة معرفية وعملية ذات طبيعة سلوكية" (Della Porta et LaFree, 2012 : 7). كما يعرفها

ماك كولي وموسكالينكو، بأنها تتمثل في أن: " الفارق بين الرأي الراديكالي والعمل الراديكالي له جانبان اثنان. أن الغالبية العظمى من أولئك الذين يتبنون أفكارا راديكالية،لا يقومون بعمل راديكالي. بينما ينخرط البعض الآخر في النشاط الراديكالي، دون أفكار راديكالية مسبقة [رغم أنهكم يكونون قد تعلموا أفكارا راديكالية، بعد انخراطهم]" (McCauley et Moskalenko, 2014 : 72). بينما يتناول آخرون، عملية الراديكالية كظاهرة ذات طبيعة معرفية تؤوّج في شكل راديكالية معرفية، في حين يتناولها غيرهم في العبارة نفسها، كعملية تترتب عن راديكالية سلوكية، قد تصل حد الانتقال إلى العمل الإرهابي. يبدو بالنسبة للكثير من الكتاب من الخطورة بمكان، رسم رابطة سببية بين الراديكالية المعرفية والعمل الإرهابي. هكذا، يعتقد بوروم: "أن التركيز على الراديكالية...يتطلب أن تكون المعتقدات شرطا مسبقا أو ضروريا للإرهاب. ونعتقد بأن ذلك ليس صحيحا". وجراء ذلك، فإن العديد من الكتاب يتجهون نحو تأكيد فكرة أن الراديكالية المعرفية لا تعد سوى سبيلا من بين سبل كثيرة وليست الوحيدة، نحو الانخراط الراديكالي (Borum, 2011 : 8). في عبارات أخرى، أن يكون الشخص راديكاليا من زاوية نظر الأفكار، لا يشكل شرطا كافيا ولا ضروريا للانخراط في حركة نضالية متطرفة، مهما تكن.

بفضل هذا النقاش، يختار بعض الكتاب "الفصل بين إشكالية الراديكالية بين من جهة، السلوكيات التي تسهم في العنف السياسي، ومن جهة أخرى، الاتجاهات التي تدعم العنف السياسي" (Khalil, 2014 : 199-200)[8]. يعتقد خليل أن السلوكيات التي تسهم في العنف السياسي هي سلوكيات فردية تشارك فعليا، بصفة مباشرة [هجمات، اختطاف رهائن] أو لا مباشرة [تحضير متفجرات، تحديد وتعيين أهداف، دعم لوجيستي ومالي] في العنف السياسي. وبالمقابل، فإن الاتجاهات الداعمة للعنف السياسي، تحيل إلى قيم ومعتقدات لا تعمل سوى على دعم العنف السياسي وأهدافه

---

8) *behaviours contributing to Political Violence* (BPV) et *attitudes supportive of Political Violence* (APV .

المعلنة، دون المساهمة فيها فيزيقيا. هذا التمييز أدى بخليل إلى التساؤل عن فرضية الاستمرارية بين الاتجاهات الداعمة للعنف السياسي والسلوكيات المساهمة في هذا الأخير. وفي نظره، فإن الاتجاهات نحو العنف السياسي لا تنعكس بالضرورة في سلوكيات العنف السياسي، مستعيدا بذلك عبارات ساجمان التي يقول فيها: " علمتنا عشر سنوات من محاربة الإرهاب أن الكثير من الناس، يقولون أشياء عنيفة. وأن القليل منها تتبعها أعمال عنيفة" (Sageman, 2011 : 117). وبالموازاة، يصادر خليل على حجة أن سلوكيات العنف السياسي، يمكنها أن تتواجد في ظل غياب اتجاهات نحو العنف السياسي. ورغم تعريفهما لمفهوم الراديكالية بأنه: "تغيّر في المعتقدات، المشاعر والأفعال"، يميل ماك كولي وموسكالينكو إلى الفصل بين ما يطلقان عليه "راديكالية الرأي" و"راديكالية الفعل"، اللتان تشتغلان وفقا تدرجات هرمية مشابهة، لكنها مترابطة. بالتسليم بشكل من الفصل بين هذين السّلّمين من التدرجات لا يفسر الكتاب مع ذلك، التمفصلات المحتملة بين هذين القطبين ولا الروابط الكبيرة بين هذين النموذجين النظريين.

ومن وجهة نظر بعض الكتاب، فإن هذا التمييز بين من جهة، التشديد حول المعتقدات التي تعني راديكالية معرفية ومن جهة أخرى، السلوكيات حول مفهوم الراديكالية السلوكية، يؤدي إلى مفارقة تقديم نظرة جد غامضة عن هذا المفهوم" (Cragin, 2014 : 2). كما يشير إلى ذلك ساجمان، فإن: "هذا الفصل بين المعتقدات والأعمال يتميز بعدة حدود، من بينها القضاء تماما على أيديولوجيا تفسير المسارات النضالية ذات الطابع المتطرف" (Sageman, 2014b : 4). في الحقيقة، كما أشار إلى ذلك نومان (Neumann, 2013 : 880)، فإن: "ما يستدعيه هذا التمييز بين اكتساب الرأي المتطرف ودور العنف، هو أن اكتساب الآراء المتطرفة يضطلع بدور متواضع مقارنة بدور العنف، لأن هناك تدعيما قليلا من أجل نمو خطي للمعتقدات المتطرفة نحو العنف. لكن، الأفراد الذين يقترفون أعمالا عنيفة سياسيا، يمتلكون على العموم معتقدات متطرفة. إذن، ما هي العلاقة بين المعتقدات ودور العنف السياسي؟ دون

مرجعية للمعتقدات المتطرفة، لا يمكن لهذه السلوكيات العنيفة أن تحمل معنى... بعبارة أخرى، هذا ما يجعل بعض الأشخاص يلجأون للعنف السياسي، بينما لا يجرؤ آخرون على ذلك. وهو أمر يستحيل فهمه، دون النظر إلى الفرضيات الأيديولوجية التي يؤمنون ويقبلون بها". في الحقيقة، يبدو لنا إشكاليا أن نسلم بسببية حتمية بين من جهة، المعتقدات الراديكالية ومن جهة أخرى، الانخراط العنيف. كما يبدو لنا أن الأمر يكون خلاف ما يتوقع، إذا حاولنا نكران إمكانية وجود شكل معين من السببية بين المعتقدات والانخراط المتطرف. وبما أن كل عمل إنساني ينبثق من منظومة معتقدات مستبطنة من قبل الفرد [الذي يوجه في النهاية نواياه وأفعاله]، يبدو لامعقولا محاولة فهم عمليات الانخراط في الحركية النضالية المتطرفة، بحجب كل مرجعية لهذه الأبعاد المعرفية.

في نظرنا، بالعكس، فإن طرائق بناء نظم المعتقدات والأطر المعرفية للأفراد هي التي يجب استكشافها، بهدف التعرف على مسارات الدخول في أشكال الحركية النضالية، مثل: الحركة الجهادية. وبدلا من تناول عملية "الراديكالية" عبر منظور ثنائي من قبيل التعارض بين "أفكار" و"سلوكيات"، "راديكالية عنيفة" و"راديكالية غير عنيفة"، يليق بنا تناولها من زاوية نظر عملية تنشئة اجتماعية ذات شحنة أخلاقية. وبالفعل، فإن ما يطبع الانخراط السري أكثر من أي شيء آخر، هو الانخراط التدريجي للأفراد، ليس في معتقدات راديكالية أو متطرفة بوصفها كذلك، لكن في إطار معرفة أخلاقية، تبرر في أعينهم حتمية تعبئة نضالية. في عبارة أخرى، خلف عملية الراديكالية ليست الطبيعة الراديكالية للمعتقدات التي ينخرط فيها الفرد هي التي يجب تفسيرها، بل كيف يتوصل هذا الأخير إلى إدراك تجنيده في النشاط السري، ليس وحسب كمشروع بل كضرورة أخلاقية. في هذا المنظور، يتعلق الأمر بفهم كيف يتوصل الفرد إلى اعتبار التحول إلى العمل مشروعا من الناحية الأخلاقية –الانخراط السري– الذي لا يبدو بالعكس محتملا في نظر المواطن العادي، بسبب التكاليف والتعدي الأخلاقي الذي يستدعيه. في عبارات أخرى، لا تحيل عملية الراديكالية فقط إلى الواقع الوحيد؛ المتمثل في امتلاك

معتقدات راديكالية، لكن في منظور أكثر اتساعا من عملية الانخراط الأخلاقي التي تجعل مشروعا في أعين الفرد، هذا السبيل في العمل والمبررات التي ترتبط به.

2. الإنترنيت، النشاط السري العنيف والإرهاب

باعتباره موضوع دراسة معقدة، لا يزال تقاطع ظواهر النضال الخفي العنيف/ الإرهاب والفضاءات الرقمية، حقل معارف قليل البحث فيه. في هذا الميدان، تمركز جوهر البحوث في أغلبيتها حتى الآن، على وصف الاستخدامات الاستراتيجية والاتصالية للشبكة من قبل الحركات الجهادية المتطرفة، تاركة في العتمة الأبعاد الأكثر تعقيدا والتي تطبع تلك الفضاءات الافتراضية. ورغم النقص الكبير في المعطيات الإمبيريقية حول هذه الإشكالية، يقدم عديد من الملاحظين اليوم بكيفية متجددة، الحجة التي وفقا لها أن الإنترنيت صارت تربة خصبة في عمليات الراديكالية والانقلاب والسقوط في براثن النشاط السري العنيف (Bradamat, 2014 : 18). وفي هذا الشأن، فإن الحركة الجهادية، لا تغيب عن الخطابات التي تجعل من الإنترنيت مستقطبا للمسارات الفردية، في هذا الشكل من الحركية الراديكالية. وإذا بدت الشبكات الرقمية بمثابة الوعاء للعديد من الخطابات التي تستهدف تحفيز الأفراد على الانخراط في بعض أطر العمل الجماعي ذات الصبغة المتطرفة، فمن الخطأ إن لم نقل من السذاجة، اعتقاد بأن هذه العناصر تكون قادرة على التأثير في الأفراد[9].

---

[9]- نقصد بـ"أطر الفعل الجماعي" هنا، فكرة أن كل حركة اجتماعية تحمل في ذاتها أفكارا، معتقدات وخطابات حول العالم. وتشكل أطر الفعل الجماعي هذه، ترتيبات معاني تديرها الحركات الاجتماعية نفسها وترمي إلى خلق تعبئة، على المستوى الجماعي كما الفردي. ومثلما يلخص ذلك بنفورد وسنو (Benford et Snow, 2012 : 224)، فإن: "أطر الفعل الجماعي تضطلع بمهمة تأويلية بتبسيط وتكثيف جوانب العالم الخارجي، لكن بكيفية تعمل على تجنيد المنخرطين والأعضاء المحتملين، للحصول على دعم جمهورها وتحييد المنافسين لها. وعليه، هل تتجه أطر العمل الجماعي [مجموعات معتقدات ودلالات] نحو الفعل، وتوحي وتمشرع أنشطة وحملات منظمات الحراك الاجتماعي"؟

ورغم أن العديد من القضايا الحديثة تجعلنا نرتاب في قدرة الفضاءات الرقمية، على الاضطلاع بدور هام في المسارات السيرية للأفراد المنخرطين في النشاط الجهادي، لكن لم تتمكن أية دراسة إمبيريقية حتى الساعة، من التوصل إلى أن تحدد بدقة التأثير الافتراضي للأوساط الافتراضية في هذه الظواهر[10]. ومثلما يشير إلى ذلك كونواي، يفترض أن تلعب الإنترنيت دورا في راديكالية بعض الأفراد على أساس التصريح الذاتي. لكن، استنادا إلى دراسات على مستوى كبير، تبيّن بأن الأمر كذلك أو قياس مدى الدور الذي تضطلع به الإنترنيت في مثل هذه العملية (Conway, 2012 : 13) إذ اعترف الباحثون بكيفية شبه كاملة، بأن الفضاء السيبراني صار عنصرا مركزيا في المسارات النضالية العنيفة المعاصرة والجهادية (Cesari, 2011 : 109)، لكنهم يظلون أكثر تحفظا فيما يتعلق بطبيعة الميكانزمات التي تشتغل. وبعدما وضعنا في المنظور، تطور النقاشات التي تحيط بهذا المبحث، نقوم بتقديم بانوراما نقدية بصدد التراث المتوفر حول الموضوع. ونتحدث عن حدود الأعمال الراهنة في الميدان، بهدف الإشارة إلى العقبات التي يجب تخطيها، بغية تمديد فهمنا عن دور الشبكات الرقمية في ميدان الانخراط السري العنيف، مثلما هو النشاط الجهادي.

1.2. ما وراء الإرهاب السيبراني

في منعطف عشرية 1990، تفسر الدمقرطة التدريجية للتكنولوجيات الرقمية والتصور المتساوق للدول الغربية [بضرورة التصدي لـ"إرهاب جديد"]، البروز الفجائي

---

[10]- يمكن أن نفكر هنا في حالة حسين عصمان، أحد مرتكبي هجمات لندن 2005، وحالة أريد أوكا (Arid Uka) الذي أطلق النار في مطار فرانكفورت في مارس 2010 وكذلك هو شأن أعضاء خلية تورنتو (Toronto 18) التي تم تحديثها، عقب كشف تبادلات في إطار ندوة نقاش جرت سنة 2004. وأبعد من الاستفاضة، فإن أمثلة وأسماء أخرى، يمكن إضافتها إلى هذه القائمة. وأن النقطة المهمة تتمثل في أن الإنترنيت مثلما يتجلى في سرديات هذه الأحداث من قبل الأفراد أنفسهم، قد لعبت في لحظة أو أخرى، دورا مهما في مسيراتهم الذاتية.

والمباغت لتراث يتمحور حول قضية التهديدات الإرهابية السيبرانية[11]. وأما النمو المطرد للإنترنيت في مجتمعاتنا المعاصرة، فقد أبدت الدول بشأنه عندئذ، قلقا متناميا في مواجهة تجسيد طاقة "فضاء-بيرل هابور" (Conway, 2005)[12]. يعكس هذا الانشغال، تطور موجة أولى من الأعمال المخصصة بشكل حصري لإشكال الإرهاب السبراني، مقارنة بأشكال أخرى من التساؤلات التي تربط الجماعات العنيفة بالشبكات الرقمية. ويجب انتظار هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة وسلسلة من الأحداث الإرهابية اللاحقة -هجمات بالي عام 2002، مدريد عام 2004 ولندن عام 2005- لكي تتسع العناية بها بشكل معتبر[13]. وغداة هجمات 2001، حتى وإن اعتبر الإرهاب السيبراني بمثابة تهديد وخطر من درجة أولى من قبل الدول، فهو يدع المكان إلى تصور أكثر ركاكة من أخطار أخرى، يضعه تقاطع الفضاء الافتراضي والظواهر المعاصرة للأشكال العنف المتطرفة.

وبرفع الالتباس عن المخاوف الزائدة عن اللزوم، في ميدان الإرهاب السبراني، فإن العديد من الأعلام المنحدرة من الأوساط الجامعية والحكومية، تعبر عن ضرورة تبني نظرة أكثر اتساعا حول تنوع التأثيرات التي تمثلها التكنولوجيات الرقمية في هذا المجال. سيقوم هؤلاء المفكرون الذين يعارضون تشيئة الإرهاب السبيراني [باعتباره الخطر المحتمل الوحيد] بالمقابل، بالتساؤل حول طيف الاستخدامات الممكنة للفضاء

---

[11]- يعرف الإرهاب السيبراني بأنه: "الهجمات على حاسوب تكون مهلكة أو تهديدات بهجمات من قبل فاعلين غير دلاتيين، ضد أنظمة معلومة، عندما تقترف بهدف تهديد أو إكراه الحكومات أو المجتمعات على متابعة أهدافها السياسية أو الاجتماعية" (Denning, 2007).

[12]- من أجل نقاش معمق حول استدلال مماثل جهنمي وخطابية كارثية للخطب في ميدان الأمن السيبراني، راجع (Stevens, 2012).

[13]- على سبيل المثال، تقرير اللجنة حول أحداث 11 سبتمبر 2001، قد توجت هكذا: "استفاد الإرهابيون من هذا التطور السريع في تكنولوجيات الاتصال [..]. وأن ن بروز عالم الشبكة العنكبوتية، قد منح الإرهابيين وسائل تسهل عليهم كثيرا الحصول على المعلومة وقيادة ومراقبة عملياتهم" (The 9/11 Commision, 2004 : 88).

الافتراضي، في غايات حركية نشاط سري عنيف. بداية، فإن التراث ما بعد 2001، المستوحى من الأفكار المأخوذة من الأعمال العسكرية والكتابات الأخرى [المضادة- للتمرد التي تسجل في إرادة تفكيك الخطابات المتشائمة التي تلف بالإرهاب السبيراني]، سيعيد تدريجيا لفت الانتباه صوب تعددية الإشكاليات التي يطرحها التقاطع بين الظواهر الإرهابية المعاصرة والبيئات الرقمية. وإحدى المفارقات المترتبة عن هذه الموجة الثانية للتراث، تظل تتمثل في استبدال أسطورة خطر الإرهاب السبراني بخطاب اختزالي آخر؛ هو خطاب الإنترنيت كأداة مفضلة للنزعة المتطرفة المعاصرة (Ramsay, 2013 : 7-14). وبتركيز نظرتها على الشبكات الرقمية، كأداة مهيمنة في الإرهاب والنشاط السري العنيف، فإن هذه الموجة الثانية، تنزع نوعا ما نحو كاريكاتيرية الأنترنيت وتعطيها دورا حيويا وأحيانا جد مفرطا.

وتعكس بعض الأفكار بجلاء، هذه الرؤية العجيبة المثيرة عن الشبكة الإلكترونية، كأداة قوية بين أيادي نشطاء متطرفين. وتؤدي تلك الأفكار في الوقت ذاته إلى نشر خطابات كاريكاتيرية، تعطي مصداقية شيطنة التكنولوجيات الرقمية (Archetti, 2013 : 40). تتجلى هذه الموجة الثانية للتراث وتتميز رغم كل شيء، بإرادة صريحة في وضع مفهوم جديد للظاهرة. ولم تتوصل مع ذلك إلى تخطي القراءة الأدواتية والتقنوية للشبكات الرقمية. هكذا، تبدو الإنترنيت في الغالب ممفهمة باعتبارها أداة بسيطة في حوزة فاعلين عنيفين، مجندين في وظائفها الأكثر عمومية من: التخطيط، التمويل والتجنيد. يجب أن ننتظر مجيء النقاش الحالي، حول الدور الذي تلعبه الإنترنيت في ميدان الراديكالية وتجنيد الإفراد [في أشكال من الحركية الراديكالية] لكي نشهد بروز موجهة ثالثة في التراث، تهتم هذه المرة، بتفكيك التعقيد الكامل الذي يحيط بهذه الظواهر. وبتجاوز القراءة الوظائفية حصريا للإنترنيت، كأداة للنشاط السري، هناك سلسلة من الكتّاب يحاولون اليوم أن يسائلوا الفضاء السبراني كـ"بيئة"، مركزين على أبعاد التنشئة الاجتماعية التي ترتبط بالأوساط الرقمية. وبقدر ما

يتموقع عملنا البحثي هذا في خط هذه الأبحاث الحديثة، يبدو من الموائم أن نرسم صورة بانورامية نقدية عن هذا التراث، بهدف وضعنة مساهمتنا الخاصة في سياقه.

2.2. بانوراما نقدية حول التراث العلم-اجتماعي

نستهدف من وراء البانوراما النقدية هذه، استعراض حصيلة البحوث الراهنة التي تتناول التقاطع بين الحركات النضالية المتطرفة والإنترنيت. بالمناسبة ذاتها، يتعلق الأمر بالإشارة إلى حقيقة مفادها أن هذه الأعمال، لا تشكل في شيء ميدان البحث الموحد والمتناسق. بالمقابل، فهي تحيل أكثر إلى ميدان بحث لا يزال في مرحلته الأولى، يتبنى العديد من الاتجاهات، عندما يحين زمن تفحص مسألة الشبكات الرقمية هذه، كأفق للحركية السرية العنيفة. ويطرح هذا التنافر الخاص بميدان الدراسة على الباحث عدة إشكاليات، من بينها مناقشة الدراسات ذات المرامي المتباينة والتي تقوم على مصادرات جد متنوعة. وبشكل عام، فإن التراث الحالي يمكن تنظيمه في الوقت ذاته، في أربع مجموعات من الدراسات[14].

1.2.2. المجموعة الأولى: الاستخدامات العملياتية

تجمع المجموعة الأولى من الدراسات، الكتابات التي تأمل فهم استخدام الفضاء السيبراني، من قبل الحركات المتطرفة لغايات عملياتية حصريا (Jones et Goodman, 2012). ومع الوفرة المتزايدة للكتب، الأفلام ووسائط الأنترنيت التي تصف طرائق تخطيط الهجمات، عمليات صناعة العبوات الناسفة والعديد من تقنيات التدريب العسكري، ليس من المفاجئ ملاحظة أن الميل قوي جدا نحو اعتبار الفضاء السيبراني كـ"معبد افتراضي"، يسمح بتجسيد سلسلة كاملة من الأنشطة السرية. وقد وصفت العديد من الأعمال الحديثة، قائمة الاستخدامات العملياتية للشبكة الرقمية من قبل التنظيمات الجهادية السرية، متضمنة"، عمليات: التجنيد، التمويل والتدريب أو تخطيط

(14)_ من أجل مراجعة ببيليوجرافية مستفيضة، تعالج العلاقات المعقدة والمتشابكة بين الإرهاب ووسائل الإعلام التي تتضمن الإنترنت، أنظر (Tinnes, 2013).

الأعمال العنيفة. إذا وجدت مثل هذه الاستخدامات للفضاء الافتراضي، فإن الأمثلة المجندة في التراث لا تزال أقل سخرية. إن العناصر الإمبيريقية التي تبرهن على أن الشبكات الرقمية تستخدم اليوم بشكل واسع، كأداة عملياتية من قبل التنظيمات الجهادية السرية ليست حتى الآن جد عديدة، ولا منهجية جدا، لكي تدعم أية خلاصة نهائية.

يعترف الكثير من الباحثين في الحقيقة، بأن التركيز على البيئات الرقمية كمصدر موثوق به في إطار النشاطات السرية، يبدو بمثابة معاينة مبالغ فيها بعض الشيء. في معظم الحالات، لا تشكل الإنترنيت سوى عنصرا إضافيا وليس مفضلا في تحضير و/أو تخطيط الأعمال العنيفة، مثلما تؤكده الوثائق الأرشيفية القضائية المتصفحة، في إطار البحث الميداني[15]. في عام 2008، في دراسة تناولت مصادر تدريب المناضلين الجهاديين، المنخرطين في هجمات أو محاولات القيام بهجمات في أوروبا منذ عام 2001، يؤكد نسير أيضا هذا القول: " أما بصدد الفرضيات حول أهمية الإنترنيت كأداة في تطوير القدرات الإرهابية، فإن دراستي تؤكد على أن الإنترنيت صارت أداة أهم عند الإرهابيين، على عدة مستويات. مثلما سنرى ذلك، توجد عدة أمثلة من الاتصالات على الأنترنيت وتنزيل دفاتر تكوين ووصفات متفجرات، أثناء التحضير والتخطيط العملياتي. لكن ومع ذلك، فمن المضلل أو المبكر اللجوء إلى الإنترنيت كـ"مخيم تدريب" افترضي. باستثناء فقط، لم يكن بمقدوري العثور على أمثلة خلايا إرهابية، يمكن أن توصف و"حسب" بعبارات تطوير القدرات العملياتية" (Nesser, 2008 : 235). وفي الإجابة عن هذه المعالجة المحدودة، هناك مجموعة أخرى من

---

[15]- إن إلقاء نظرة بسيطة على الشبكة، يسمح لنا بملاحظة إلى أي مدى يكون من السهل اليوم الوصول إلى مؤلفات عن الإرهاب، على غرار دليل الإرهابي (*Terrorist's Handbook*) وكذلك موسوعة الجهاد. تقدم كل هذه الكتب، عناصر معلومة عن تقنيات صناعة مختلف المتفجرات والتدريبات لأهداف إرهابية. وأما إمكانية إنجاز هذه "الوصفات" عمليا، فهي تظل مسألة أخرى.

الدراسات التي حاولت تجاوز هذا المنظور، بتركيزها على ضرورة الذهاب أبعد من تشخيص عملياتي حصري للإنترنيت، في ميدان النشط والحركية السرية العنيفة.

2.2.2. المجموعة الثانية: الاستخدامات التواصلية

هناك مجموعة ثانية كبيرة، تشكلت حول الإشكالية التي تتناول الأبعاد الاتصالية للفضاء السيبراني، في ميدان التطرف العنيف. تهدف هذه الدراسات في البدء إلى تشخيص الاستعمالات الدعائية للأنترنيت، من قبل التنظيمات النضالية المتطرفة. وهي تأمل في تحليل الكيفية التي تمكن بفضلها المنتسبون إليها ومناصروهم، من استثمار الشبكات الرقمية بهدف إسماع أصواتهم، ترقية قضاياهم وجلب المزيد من الدعم والأنصار إليهم. هكذا، انشغلت العديد من الدراسات بالكيفية التي استطاع بها النشطاء السرّيون العنيفون، منذ 11 سبتمبر 2001، توظيف المزايا التقنية للشبكة بغية تأمين حضورهم الإعلامي، عن طريق البيئات الرقمية (Seib et Janbek, 2010). ومن بين موضوعات البحث المفضلة، نعثر على العديد من دراسات الحالة التي تعالج الحركات المسلحة المعروفة، مثل: حماس، حزب الله والتنظيمات شبه العسكرية في شمال أيرلندا التي شكلت محل عناية كبيرة من قبل الباحثين.

وحتى اليوم، فإن التيار الجهادي ونشطاءه الأساسيين هم الذين جلبوا الاهتمام الأكبر. هكذا، قام كثير من الباحثين بوصف المدى والدور الإعلامي للشبكات الرقمية، داخل الحركات الجهادية. وعلى المستوى العام، تم منح عناية خاصة بتاريخ وسائل الإعلام الجهادية التي تتضمن مواقع وصفحات الشبكة الرقمية المؤسسة، من طرف القاعدة والاستراتيجيات الإعلامية التي تتبناها هذه المنظمة الجهادية (Brachman, 2008 : 107-136). كما شكل تطور كيانات الإنتاج والتوزيع الإعلامية التي تنشط كلها تحت راية الجهاد الشامل، موضوع اهتمام من قبل الباحثين. وبالموازاة مع ذلك، هناك باحثون آخرون انشغلوا بنمو وتطور النظام الإيكولوجي الإعلامي، لهذه الحركة الجهادية على الإنترنيت. بعضهم طور سلسلة تحاليل وصفية، بصدد

مختلف الكيانات الجهادية النشطة على الإنترنيت، على غرار الجبهة الإعلامية الإسلامية العالمية، بينما فضل آخرون تركيز نظرهم على خصوصية المنتديات الجهادية وأسباب وجودها.

كما أن هناك حقلا فرعيا، اندرج فيما يخصه، في مهمة رسم خريطة عن هذا الحضور الجهادي على الشبكة، بتجنيد قائمة عريضة من أدوات ميثودولوجية، تتضمن استراتيجيات خرائطية رقمية وتحليل شبكات ذات روابط متعددة. كما تم اعتماد توثيق طرائق مماثلة عن الجماعات السرية العنيفة لليمين المتطرف، في أوروبا وأمريكا الشمالية، مع خلاصات متعارضة المعنى، فيما يخص بتأثيرها الحقيقي وحضورها على الشبكة (Caiani, Della Porta et Wageman, 2012 : 53-7). وفي المجموع، بدت هذه الدراسات جد مفيدة، بغية تقييم مدى ضخامة ونوعية الأشكال التي يتخذها حضور الجماعات الجهادية، ذات الطابع المتطرف على الإنترنيت. وهي لا توفر مع ذلك، سوى نظرة جد متباعدة عن هذه الظواهر، بحيث لا تهتم سوى بالبنيات الإعلامية، دون الاعتداد بالأفراد الذين ينشطون في إطار هذه البيئات الرقمية ولا بتجاربهم الفعلية.

3.2.2. المجموعة الثالثة: محتويات رقمية، فضاءات وبيئات راديكالية

هناك مجموعة ثالثة من الدراسات، تبدو من جهتها حريصة بشكل خاص، على "العرض الرقمي" –منشورات، فيديوهات، وثائق سمعية– على الشبكة من قبل التنظيمات المتطرفة (Salem, Reid et Chen, 2008). في هذا المنظور، حاول العديد من الكتاب وصف طيف محتويات وسائل الإعلام على الشبكات الرقمية، كما الكيفية التي يشارك بها المستخدمون المجهولون في الإنتاج المشترك لمجموعة من الخطابات، السرديات والصور التي تمشرع أطر العمل الجماعي المروّج، من قبل الحركات الجهادية السرية. بينما اهتم بعض الكتاب بالديناميكيات العديدة التي تتضمن هذا: "العرض الرقمي"، كما مختلف الاستراتيجيات الإعلامية التي وضعت من قبل كيانات متطرفة

وأنصارها. وتشكل العناصر السردية والصورية، محيطات وملامح ثقافة جهادية مضادة، تنشر عبر الإنترنيت. كما شكلت تلك التي تطبع الثقافات المضادة لليمين المتطرف على الإنترنيت، موضوع عناية وتنقيب دقيق، من قبل الباحثين أثناء السنوات الأخيرة.

بينما حاولت دراسات أخرى من جانبها، أن تتفحص السرديات الرمزية و"الرؤى الخطابية" التي تنشرها الحركات المتطرفة في الفضاء الافتراضي، بهدف التعرف على كيف تسهر هذه العناصر وتسهم في نشر أطر تأويل العالم وتغذي أسباب التجنيد المتضمنة في هذه الثقافات المضادة العنيفة. إن هذه السرديات، الخطابات والأسباب المرئية –على غرار، مثلا فيديوهات الشهداء التي تمت تهيئها من قبل التنظيمات الجهادية – تغذي في الحقيقة ما يشير إليه البعض بمفهوم "أرخبيل الذاكرة" (Bolt, 2012)، في عبارات أخرى صناعة وفبركة "مخيال جماعي"، يبحث عن إثارة وتوليد انخراط الأفراد في أطر العمل الجماعي التي تمشرع بالمقابل، التجنيد والنشاط السري العنيف. وفي هدا الصدد، فإن الأبعاد التفاعلية للشبكة المنشورة، قد استطاعت أن تسهل من فضاء الجيل الثاني في "عرض رقمي" يولده المستخدمون مباشرة، خارج صفحات شبكة الويب الرسمية التي تقوم بها الحركات السرية و/أو الإرهابيون[16]. بالموازاة، فقد شجعت الشبكة على بروز مجموعات افتراضية، ذات ملامح غير محددة (ملامح هلامية)، ما يصفه كونواي بـ"الوسط الراديكالي على الإنترنيت".

إن عمل هذه الجماعات الافتراضية لم يبدأ سوى في استكشافه، من قبل الباحثين. إن إشكالية هذه "المجموعات المتواصلة" كفضاء تجنيد ذي طابع متطرف تحديدا، هو ما يشكل موضوع عناية من قبل الباحثين. في عبارة أخرى، هل توفر هذه "البيئات

(16)– يمكن تعريف الشبكة 0.2 كمجموعة من التطورات الاجتماعية-التقنية للإنترنت، نحو تجربة تفاعلية كبيرة بين المستخدمين لها. وتتميز شبكة الويب 0.2 تحديدا، بظهور متزامن لمواقع إنترنيت غير ثابتة، مجالات تعاونية وشبكات اجتماعية.

الراديكالية على الإنترنيت"، إمكانية تجنيد وتعبئة الأفراد في النشاط السري العنيف؟ في حالات كثيرة، يطرح التساؤل حول قدرة الباحثين على الإلمام بوجود المجموعات الافتراضية. ومن جانب آخر، فإن قدرتها على الفعل كفضاء تنشئة اجتماعية، تجنيد وبنينة الحركات النضالية المتطرفة، تظل موضوع جميع النقاشات التي تقود بعض الكتاب إلى مساءلة "قدرة الأوساط الإلراديكالية هذه، على إنتاج إرهابيين عالميين حقيقيين (Conway, 2014 : 17). وتماشيا مع هذه التطورات الحديثة التي تمت ملاحظتها في المشاهد الإعلامية الافتراضية، فقد جاءت وسائل الإعلام الاجتماعية، لكي تمدد وتوسع أكثر الحدود التقليدية لتلك البيئات الراديكالية المتواصلة عبر الشبكة، بحيث أضافت إليها تجهيزات جديدة، مثل: المنصات التعاونية وشبكات اجتماعية أخرى –يوتيوب، تويتر أو فيسبوك–.

وذهب بعض الكتاب أبعد من ذلك، عندما اعتبروا بأن الجماعات الافتراضية بثلاثة أبعاد على غرار (*Second Life*) تشتغل منذ الآن فصاعدا، كبيئات تعبوية بالنسبة للمنظمات السرية العنيفة (Cole, 2012). وبكيفية إشكالية، يميل هؤلاء الكتاب إلى قراءة، بكيفية تبسيطية، كل تعرض فردي لتلك المجموعات كعامل تنبؤي عن انخراط محتمل في النشاط السري العنيف. تفترض هذه السببية المريبة، أن الأفراد الذي يرتادون هذه "الأوساط الراديكالية"، سيتجهون بالضرورة إلى الانخراط، في لحظة أو أخرى، في التطرف العنيف تحت تأثير المحتويات التي يتعرضون لها. إضافة إلى ذلك، تثير هذه البحوث المسألة الجوهرية لمقارنة التأثيرات التي تنتج عن التفاعلات الافتراضية والتفاعلات في العالم الواقعي. وقدرة التفاعلات الرقمية على أن تتحول إلى بديل عن التفاعلات المباشرة، وجها لوجه، في "العالم الحقيقي" كقاعدة لعمليات التعبئة والانخراط في أشكال الحراك النضالي السري العنيف، مثل: الجهادية.

4.2.2. المجموعة الرابعة: الإنترنيت محفز للانخراط المتطرف؟

في الأخير، هناك مجموعة رابعة من الدراسات، تبرز من خلال اهتمامها بتأثير البيئات الافتراضية في ميدان الانخراط النضالي المتطرف في الوقت ذاته، على الشبكة وخارجها. يهتم الباحثون تحديدا بفهم إن لم يمارس التعرض للمضامين الرقمية أو للـ"أوساط الراديكالية على الإترنيت"، تأثيرا حقيقيا في العمليات المسماة بالراديكالية أم لا. وتقريبا، تشير كل الأعمال التي تعالج الإرهاب في الواقع إلى الفضاء الافتراضي، كمحفز كبير في عمليات الانخراط السري العنيف (King et Taylor, 2011). إذا كانت غالبية الكتاب تعتقد بأن الشبكات الرقمية تلعب دورا أساسيا في هذه العمليات، فلا واحد منهم يفصل بدقة طبيعة الميكانزمات التي تشتغل فيها. وأن الفرضية التي تقول بأن الفضاء الافتراضي يضطلع بدور حيوي في عمليات الراديكالية، يبدو أنها حتى الساعة تقوم على افتراض وجود رابطة سببية بين من جهة، السهولة الكبيرة في الدخول إلى البيئات العنيفة على الإنترنيت، ومن جهة أخرى، حالات ساخرة من الأفراد المنخرطين في التطرف، يكونون قد تعرضوا إلى تلك الفضاءات الافتراضية.

باختصار، أن هذه المعاينة تعني افتراض تفسير من نوع "كرة سحرية" أو "إبرة جلدية" بين من جهة، الإنترنيت والآخر، والمسارات الجهادية ذات الطابع المتطرف[17].

[17]- استعارة "الرصاصة السحرية" والـ"إبرة الجلدية"، مستوحاة هنا من دراسات الاتصال. تستهدف فكرة "الـ"لإبرة الجلدية" التي طورها عالم الاجتماع الأمريكي هارولد لاسويل (Harold Lasswel) وصف آثار وسائل الإعلام في الأفراد، الشبيهة بإبرة ضخمة تنوّم الأفراد المشدوهين والذين يتقبلون جميعهم الرسالة نفسها. كما تسمى أيضا بـ"نموذج خطي" للاتصال، ويعني هذا المفهوم علاقة سلبية من طرف الأفراد الواقعين تحت لتأثير وسائل الإعلام، غير القادرين على نقد أو تبني

يسجل هذا النوع من التفسير في خط الخطابات المقلقة التي تجعل من التعرض للصور العنيفة، سببا في السلوكيات المنحرفة وأحيانا العنيفة –إدمان على المخدرات، اغتيالات في الوسط المدرسي، الخ.- خاصة عند الأحداث. هذا المنظور، ليس له من استثناء أو يعتبر لا مسبوقا. مثلما يلاحظ ذلك شيلز ولافينور: "فقد تمت الإشارة إلى انشغالات مماثلة فيما يخص الإذاعة، الكاريكاتير، الرسوم الهزلية وحتى الجرائد" (Schils et Laffineur, 2014 : 4). إن فكرة التعرض إلى مضامين ذات طابع عنيف أو متطرف، تدفع عن طريق المحاكاة إلى العنف ليست إذن، جديدة في حد ذاتها وعودتها مجددا، توضح استمرارية هذا المعتقد الشعبي. وخلف هذا الحكم، تتجسد الفرضية التفسيرية التي وفقا لها أن الصورة العنيفة، تخلق من تلقاء ذاتها، انجذابا نحو العنف. هكذا، أحيانا، يؤكد هذا المنظور المتضافر مع خطابات الترويع الأخلاقي والاجتماعي، على فرضية انتقال لاواعي وتدريب أوتوماتيكي للمعايير المنحرفة عند الأفراد، بواسطة وسائل الإعلام –الصحف، الإذاعات، ألعاب الفيديو، الإنترنيت، الخ- يتوج بتطور سلوك منحرف، إن لم نقل إجرامي. وحتى الآن، فإن القليل ما يعرف عن الكيفية التي يعيش بواسطتها الأفراد العنف ويجربون "البيئات الراديكالية" التي تكون الشبكة، قادرة على التأثير فيهم وفي معتقداتهم، انخراطهم في إطار عمل جماعي وإمكانية تجنيدهم، سواء على المدى القريب كما على المستوي البعيد (Pauwels et Schils, 2014 : 2).

وجراء ذلك، يظل الباحثون في خلاف حول فكرة أن الفضاءات الرقمية، باستطاعتها أن تتحول إلى "راديكالية" وتحول الأفراد إلى مناصرين –إن لم نقل إلى مشاركين نشطين- في حركة جهادية، ذات طابع متطرف، مثل: الحركة الجهادية. ورغم أن عددا من الدراسات حاولت أن تصف الملامح المتنوعة من تأثير البيئات الرقمية في ميدان الراديكالية، يظل من الصعب تحديد ثقلها الحقيقي. ومع ذلك، فقد اجتهد بعض الباحثين في محاولة فهم كيف يمكن للديناميكيات التفاعلية على الشبكة أن تؤثر

موقف انعكاسي، بصدد المعلومة المتلقاة. هذا المنظور التبسيطي جدا للاتصال، ما فتئ يعاد فيه النظر في حقل دراسات الاتصال.

نسبيا في عمليات الانخراط السري العنيف، دون أن يكون بمقدورها تقديم استنتاجات صلبة، تسمح بتصديق وجود مثل هذه الظواهر. وعلى سبيل المثال، فقد حاول كونواي وماك إينارني (Conway et McInerney, 2008) أن يستكشفا التفاعلات الافتراضية بين المستخدمين لليوتيوب، لكي يتأكدا إن كانت بعض الديناميكيات الشخصية-البينية ذات طبيعة، تسمح بفتح منظورات راديكالية كبيرة على الشبكة. كما وظفت دراسات أخرى، أدوات مثل تحليل المشاعر أو التحليل الوجداني، دون أن تقدم أدلة فعلية تسمح بتدعيم فكرة وجود عملية راديكالية ما، تعمل وحسب بواسطة البيئات الرقمية.

3.2. إشكالية التراث الراهن: عقبات وحدود

هل تلعب البيئات الرقمية دورا في عمليات الراديكالية والتعبئة، في الحركية السرية العنيفة؟ على ضوء البانوراما المقدمة أعلاه، يبدو لنا جليا بأن التراث لم ينشغل سوى مؤخرا بهذه الإشكالية. في الوقت الحالي، لا يبدو ممكنا [انطلاقا من البحوث التي تم جردها]، الإمساك حقيقة بدور الفضاءات الرقمية في إنتاج مسارات جهادية سرية. في الواقع، فإن الأعمال التي تعالج البيئات الرقمية وتأثيرها، قد ركزت عنايتها على إشكالية "العرض الرقمي"، تاركة جانبا مسألة "كيف" يبحر الأفراد ويجربون فضاءات التنشئة الاجتماعية تلك. باستثناء حالات قليلة (Von Behr et coll., 2013)، لم ينشغل الباحثون مباشرة بمسارات الانخراط في النزعة المتطرفة، بمحاولة الإلمام بآثار هذه الفضاءات الرقمية التي تخلفها في العالم الواقعي والعكس صحيح. وإذا توفرت الإنترنيت بطبيعة الحال على دور في هذه العمليات، عندئذ، فإن التحدي الذي ينتظر الباحثين يتمثل في ضرورة أن يكونوا قادرين على تحديد هذا الأخير، من زاوية نظر نظرية وإمبيريقية. في هذا الصدد، تكشف لنا إطلالتنا على التراث، عددا معينا من العقبات والحدود التي يجب التغلب عليها.

1.3.2. في المقال الأول: أدلة وتأصيل إمبيريقي ضعيف

يبدو أن الأدلة الإمبيريقية التي تكشف بأن البيئات الرقمية تضطلع بدور مهيمن في عمليات الراديكالية والمسارات النضالية المتطرفة، أبعد من أن تكون مقنعة. بشكل عام، يظل المفهوم الحالي عن الظاهرة محدودا، بحكم طبيعة الاستراتيجيات الميثودولوجية المنتشرة، بدءا من اللجوء المباشر إلى عناصر وأدلة ساخرة ومصادر إمبيريقية ثانوية (Edwards et Gribbon, 2013 : 41). هذا النقص من حيث المعطيات الأولية، ليس استثنائيا في حد ذاته في ميدان البحث هذا، لكنه يشكل في الواقع حجر عثرة أمام الدراسات حول الإرهاب، في المعنى الواسع. ولأسباب عديدة [ترتبط بالطبيعة السرية، الخفية والعنيفة للظواهر الإرهابية]، فإن التقاط وتجميع البيانات الميدانية من درجة أولى، يظل معقدا وليس دون تكاليف ولا أخطار على الباحثين المنخرطين في هذا النوع من البحوث والتحريات الميدانية[18]. باستثناءات نادرة، فإن الدراسات التي تتناول تأثير البيئات الرقمية في ميدان الراديكالية، لا تقوم على تجميع مواد إمبيريقية ذات أهمية أولية (Schuurman et Eijkman, 2013 : 1).

وتبدو هذه التبعية الطاغية حيال المصادر الثانوية [مقالات صحف أو تقارير مؤسساتية] إشكالية بدرجة مفرطة، عندما يحين زمن تقييم تأثير الفضاء السيبراني في مسارات الفاعلين المنخرطين في النضال السري العنيف، بما في ذلك الجهادي. في هذا السياق، يبدو من الصعب القيام بتمييز واضح بين التفسيرات المدعومة إمبيريقيا بمعطيات من مصادر أولية والتأويلات المشتقة من مصادر ثانوية [تميل اليوم إلى الانتشار والازدهار، داخل الفضاء السيبراني]. إن إجراء البحث [انطلاقا من مصادر ثانوية، لا يمكن الحياد عنه من أجل فهم تأثير الإنترنيت، في ميدان الانخراط الجهادي. إن الاتصال بأعضاء جماعات متطرفة، سابقين أو أفراد منخرطين في هذا الشكل من

(18)_ بشأن هذه الإشكالية، أنظر فصل المنهجية (méthodologie (Chapitre III) supra p.104).

النشاط، يطرح سلسلة من التحديات، لكنه يشكل منظورا يستأهل، أن تتم متابعته رغم تعددية العقبات التي يفرزها.

2.3.2. العقبة الثاينة : الإبرة المخدرة وأسطورة الآثار القوية

هناك عقبة أخرى تظل قابعة في التراث الحالي، تتمثل في الانحراف الميتا-تاريخي الذي يتضمن دراسات عديدة. في غالب الأحيان، يتحمل الكتاب قراءة حتمية، تقوم قبل كل شيء على الربط السببي بين التعرض إلى مضامين متطرفة [على سبيل المثال، فيديوهات جهادية] على الإنترنيت والتأثيرات التي تنتجها هذه العناصر في الأشخاص الذين يتعرضون لها. تتجسد هذه المقاربة للفضاء الافتراضي، في عبارات إبرة تخدير بكيفية مؤسفة، كانبعاث يعيدنا إلى نظرية الاثار المباشرة، في حقل الدراسات في الاتصال (Neuman et Guggenheim, 2011 : 171). وهي تقودنا ليس وحسب إلى حصر الفرد في دور المستهلك الإعلامي السلبي، لكن في نكران مدى الاختلاف بين الأفراد أنفسهم، في تلقي رسائل وأطر تأويل العالم الذي يتعرضون له. كما تلخص ذلك كريستينا آركيتي: " الخطابة التي تدور حول الإنترنيت، تكون حتمية تكنولوجية بجلاء. وهي تفترض أن تكنولوجيا الاتصال من حيث وجودها ذاته، ستفرز بعض الآثار الاجتماعية والسياسية" (Archetti, 2013 : 45). هذا الانحراف الحتمي، لا يساعدنا على أن نحدد بشكل جيّد الأسباب الفعلية التي تفسّر كيف أن فئة قليلة من بين عدد كبير نسبيا من الأفراد [يصلون إلى البيئات الرقمية التي تتشبع بقوة تعبوية متطرفة] سينتهي بها الأمر إلى الانخراط في النشاط السري العنيف.

وتظل المحاولات التفسيرية الراهنة التي تتناول تأثير الشبكات الرقمية في ميدان الانخراط الجهادي، وصفية بشكل واسع. في الغالب، تساهم هذه المنظورات دون أسس إمبيريقية، في تدعيم خطاب الحس العام، حول الترويض والتأثيرات القوية لمحتويات وسائل الإعلام المنشورة على الشبكة، من قبل المنظمات السرية العنيفة. هذه المعاينة تصح اليوم، في حالة المنظمات الجهادية والمحاولات التفسيرية التي تلف بدور

البيئات الرقمية، في هذا الميدان. مثلما يشير إلى ذلك ساجمان: "هناك فرضية مبطنة، تفيد بأن تعرض الإسلاميين الساذجين إلى العتاد عبر مواقع جهادية، سيجعلهم راديكاليين ويحولهم إلى عنيفين" (Sageman, 2014a : 5). ويعني هذا المنظور، سحب كل قدرة عمل أو انعكاسية عند الأفراد، بإعادتهم إلى مكانة "الدمى" السلبية البسيطة. ومهما يكن هذا المنظور أقل واقعية، فهو ليس بمنأى من جهة أخرى، عن بعض العثرات والعقبات النظرية.

3.3.2. العقبة الثالثة: مشكلة الخصوصية والعودة الأبدية

في منظور أقل كاريكاتيرية، تركز التفسيرات في عبارات التفاعلية البينية على ديناميكيات التنشئة التي تعرضها البيئات الرقمية. ومع ذلك، فهي لا تفسر بكيفية جد دقيقة، الميكانزمات التي تشتغل وتسمح بإعطاء فكرة عن دور البيئات الرقمية، في ميدان الانخراط الجهادي (Sageman, 2008 : 109-123). وفي مقابل هذه الأطروحات، يذكر كثير من الكتاب من جانبهم، الأنترنيت كوسيط مسهل يسمح بتواطؤ بديل للأفراد، في ما يمكن أن يشكل انخراطا سريا عنيفا في العالم الحقيقي. ويجد المتعاطفون الافتراضيون في هذا المتطرف الهاوي على الإنترنيت، شكلا من التنفيس عن غرائزهم في العالم الحقيقي (Awan et coll., 2011 : 58). إذا استأهلت هذه الأطروحة أن تستكشف، فهي تبدو لنا تتناسب مع المنعطف السلبي للأطروحات المذكورة سابقا. وهي لا تؤدي في الحقيقة إلى حل إشكالية الخصوصية.

ومرة أخرى، كيف يمكن تفسير أن عددا محدودا جدا من بين آلاف الأفراد الذين يتعرضون للخطابات والبيئات الجهادية الرقمية، سينتهي بهم الأمر إلى تخطي الحدود الافتراضية، لكي يندمجوا في هذا السبيل المتطرف؟ في نهاية المطاف، مثلما يعترف بذلك، إدرواردز وجريبون (Edwards et Gribbon, 2013 : 41): "لا يُعرف سوى القليل عن الكيفية التي يشعر بها الأفراد، إزاء هذا المحتوى. وباستثناء حالات نادرة لا يعرف تأثير ذلك فيهم. وبدلا من أن نتساءل عما تثيره الإنترنيت في الأفراد،

يجب علينا أن نقلب هذا التساؤل ونعتبر بالعكس، ما يفعله الأفراد بالأنترنيت، إذا أردنا أن نكون قادرين على فهم التأثير الحقيقي للشبكة في مسارات ولوج الحركية الجهادية.

4.3.2. العقبة الرابعة : ما وراء ظواهر الراديكالية

حاولت عدة دراسات، أن تقدم الحجة الدامغة على أن انتشار مسارات الراديكالية الذاتية والنمو الملاحظ في صور وأشكال التطرف العصامي، يجب أن يوضع في علاقة مع التأثير المتنامي الذي تخلفه الإنترنيت في تلك الإشكاليات. في هذا المنظور، تقدم البيئات الرقمية باعتبارها مشاتل وحواضن قوية للراديكالية، تشجع على الانخراط المتطرف في كافة أشكاله. وقد حاول كونواي ويوماك إينارني، أن يتحققا من الواقع الإمبيريقي لمثل هذه العملية الراديكالية الذاتية، انطلاقا من ملاحظة [على المدى الطويل] سلوك المستخدمين لليوتيوب المستهلكين والمتقاسمين للفيديوهات الجهادية مع آخرين، على هذه المنصة. ولم تقدم دراستهما مع ذلك، أدلة شافية تسمح بالتحقق من مصداقية وجود مثل هذه الظاهرة. إذا كانت عبارة الراديكالية الذاتية مستعملة بهدف تعيين كل شخص يصبح راديكاليا ذاتيا بواسطة البيئات الرقمية، عندئذ فمن الأجدر ملاحظة أن هذه الحالات تظل مع ذلك استثنائية (Trévidic, 2013 : 81)[19].

ومثلما يعيد تذكيرنا بذلك نومان وستيفنز، فإن الجوانب العلائقية تظل ثابتا في ميدان الراديكالية والانخراط في النضال السري: "نادرا ما تحصل عمليات الراديكالية، التجنيد والانخراط الذاتي عبر الإنترنيت، دون وجود علاقة خارجية. وليس هناك سبب وجيه، يفترض أن تتغير هذه الوضعية في أجل قريب. إن سبب غياب الراديكالية والتجنيد الذاتي عبر الإنترنيت، يتمثل في أن العلاقات الاجتماعية للعالم الحقيقي لا

[19]- وهو تشخيص مؤكد بواسطة مقابلات أجريت مع عدد من أفراد مصالح الاستخبارات ومصالح الشرطة المضادة للإرهاب في كندا، بلجيكا وفرنسا.

تزال مركزية". في هذا المنظور، يبدو من العصي تخيل أن يتم الدخول في النضال الجهادي في سياقالفضاء الافتراضي، مثلما في إطار تشكيلات علائقية في العالم الحقيقي. في هذا المستوى، يظل وجود ظواهر التطرف الذاتي التي تتكون من مبتدئين، بواسطة الفضاء الافتراضي ساخرة في الأساس. وتبدو الخطابات التي تدور حول الراديكالية الذاتية والراديكالية، مع ذلك، إشكالية بقدر ما أنها تميل إلى معالجة الشبكات الرقمية، باعتبارها دوائر مستقلة غير متصلة مع تكريسها في الواقع الاجتماعي للأفراد. في هذا المعنى، فهي تحصر البيئات الرقمية في بعد افتراضي حصريا دون أي اعتبار للبعد الفيسيولوجي والاجتماعي الذي تسجل فيه.

5.3.2. العقبة الخامسة: ازدواجيات عالم افتراضي/عالم حقيقي

إن هذه الثنائية التي تعمل بين "عالم افتراضي" في مقابل "عالم حقيقي"، تشكل عقبة أخرى كبيرة أمام التراث الحالي. في العديد من الحالات، تميل الدراسات إلى مفهمة الفضاءات الافتراضية، كما لو أن الأمر يتعلق بأكوان اجتماعية مستقلة عن العالم الواقعي، والعكس بالعكس. وتبدو هذه العملية المفهمية إشكالية، بالنظر إلى أنها تنبني على ثنائية مزيفة، تحاول أن تفصل بشكل اصطناعي بين الفضاء الإلكتروني من جهة وعالم الواقع، من جهة أخرى. في الحقيقة، تتطلب الأنترنيت أشخاصا حقيقيين لا يمكن اعتبارهم فاعلين منعزلين عن المجتمع، يعملون خارج نطاق الأطر الاجتماعية التي تغذي معتقداتهم، قواعدهم الأخلاقية وأنشطتهم اليومية، في عالم الواقع. كما يشير إلى ذلك، كازيللي: "يجب أن يعتبر الفضاء الإلكتروني نشاط تنشئة اجتماعية. ويتبع استعماله وتائر اللقاءات وجها للوجه. [...]، ولا تقضي الإنترنيت على الحياة والعلاقة الاجتماعيتين بين المستخدمين. بل أنها تعيد تشكيلها، ويجب علينا تقييمها في هذا المعنى" (Casilli, 2010 : 248). في هذا الصدد، يبدو غير صحيح تماما، تصور الشبكات الرقمية وكأنها قوة خارقة، تجعل كافة الأبعاد الاجتماعية الأخرى بالية وليست ملائمة، من أجل فهم ما تشكله ظواهر الانخراط في الحركية الجهادية.

إذا رغبنا في تقييم حجم ومدى تأثير هذه "الأيكولوجيا الإعلامية" الجديدة، مقارنة بمنطقيات الانخراط الجهادي، فهي تفرض علينا أن نتبنى مقاربة أكثر تباينا، تستهدف إعادة بناء الرابطة المعقدة التي توحّد بين العوالم الرقمية وتشكيلات العالم الواقعي التي يشتغل فيها الأفراد. لا تمثل الإنترنيت في الحقيقة سوى قطعة من الأحجية، في ميدان ولوج التطرف العنيف. يجب على البحوث المستقبلية أن تعطي عناية أكبر للديناميكيات الموازية والمتشابكة التي يمكن وجودها بين البيئات الرقمية والعالم الواقعي. لكن، من الممكن افتراض وجود سببية طبيعية، بين ما يحدث على الشبكة وأي تأثير في الأفراد في الواقع. وبدلا من ذلك، يليق بنا تجاوز الثنائيات المزيفة التي تقابل بين البيئات الافتراضية وعالم الواقع. وإلى اليوم، هناك حفنة من الدراسات فقط التي حاولت النظر إلى الآثار المشتركة لهاتين البيئتين في عمليات الراديكالية. ويبدو لنا أن هذا السبيل على الأقل، هو أكثر ثراء.

6.3.2. العقبة السادسة: غياب التنظير

في النهاية، هناك ثغرة أخيرة، تتمثل في غياب إطار نظري متناسق، يسمح لنا بتنظير بشكل واضح، مكانة الشبكات الرقمية في المسارات الجهادية المتطرفة. في الحقيقة، يظل التراث الحالي حول الظواهر الجهادية ذات الطابع المتطرف، مطبوعا بضعف التنظير المهم. في غياب إطار نظري واضح، يسمح بإقامة الميكانزمات التي تؤسس في المقام الأول هذه الظواهر، يبدو لنا من الصعب أن نتمكن من تحديد المكانة والتأثيرات الفعلية للشبكة، في ميدان التعبئة نحو التطرف. ليست المسألة المركزية إذن، هي معرفة إن تمكنت البيئات الرقمية من التأثير في عمليات الراديكالية، بل أكثر من ذلك، معرفة كيف تندرج في المنظورات النظرية الحالية، في ميدان الراديكالية والانخراط السري العنيف.

وبهدف تجاوز هذا الحد، يجب علينا بداية وقبل كل شيء، إعادة تفكير الكيفية التي يمكن للشبكات الرقمية أن تكون فيها مندمجة في أطر نظرية موجودة مسبقا، بهدف

تقييم [بشكل لائق] هذه الظواهر، في أفق مفهمي ونظري. في الوقت الراهن، يظل العديد من الأسئلة غير محلولة. وتجب إعادة الاعتبار للعلاقة بين البيئات الرقمية والعمليات الراديكالية والانخراط النضالي السري، على ضوء أسس نظرية مكتملة أكثر. لماذا، إذا كان عدد كبير من الأفراد يستهلكون مضامين ذات طابع متطرف على الأنترنيت ويتعرضون لصفحات الويب، المنتسبة لتنظيمات مسلحة سرية [وفقط عدد محدود منهم] سينتهي به الأمر إلى الانخراط في مسارات نضالية مكلفة وذات خطورة قصوى؟ وهل تؤثر التفاعلات البينية في الفضاءات الافتراضية، في عمليات الراديكالية الخارجية والعكس بالعكس؟ هل تعمل الأنترنيت كعجلة ناقلة أو كغرفة صدى للتطرف؟ تستأهل هذه التساؤلات أن تتم دراستها على ضوء إطار نظري، يعاد تحديده من جديد، ما يسمح بالتعرف بوضوح على طبيعة الظواهر الملاحظة والميكانزمات المفترضة والمحتملة التي يتم تناولها من أجل تفسيرها.

3. حوصلة ميثودولوجية

منذ نشأته في منعطف سنوات 60-70، شكل حقل الدراسات حول الإرهاب والحركية السرية العنيفة، موضوع العديد من الانتقادات، بسبب العديد من النقائص الميثودولوجية التي تطبعه. هذه العيوب ليست مع ذلك، لا مبررة ولا غير مسبوقة. فقد رسم شميد ويونجمان مسبقا، في نهاية سنوات 1980 صورةمظلةعن هذا العلم: هناك ربما بعض ميادين تراث العلوم الاجتماعية التي كُتب عنها الكثير على أساس إمبيريقي ضحل، كما أن نسبة 80 % من التراث ليست مبنية على أساس البحث، في المعنى الصارم للعبارة. و"نجد مكانها في الغالب، سرديات وصف وإدانة" (Schmid et Jongman, 1988 : 177). تمت ملاحظة هذه المشكلة بصدد الإرهاب والعنف السياسي السري، استجابة للمقاييس النوعية المقبولة في العادة، في ميدان البحث العلمي والتي بدت وأنها معاينة متكررة في مساهمات عديدة حديثة. وهناك العديد من الأسباب التي تقدم بهدف تفسير الصرامة الميثودولوجية الضعيفة التي تطبع ميدان الدراسة هذا. في المقام الأول، فإن طبيعة موضوع الدراسة ذاتها هي التي شكلت عقبة، أمام تجسيد

صرامة ميثودولوجية أكبر. وبسبب طابعه اللامشروع والعنيف، فإن كل تحري إمبيريقي ينشغل بظواهر التشدد السري العنيف، يجد نفسه بالضرورة في مجابهة إشكاليات السرية الخطيرة. في نظر بعض الكتاب، وإن ظلت هذه المعاينة حقيقية، فإنها لا يجب أن تشكل حجة مباشرة للانحرافات الميثودولوجية التي تلاحظ في الميدان (Silke, 2009 : 35-36).

إن منظور السرية، يرتبط بالبعد الفعلي الذي يحيط بظواهر النضال السري. وهذا، سواء من جانب الفاعلين الذي يتعاطونه، كما من جانب أولئك الذين يحاربونهم أو ينذرونهم. إن البحوث التي تتناول الأشكال التي تغطيها الحركية الجهادية ومسارات انخراطها، ليست بمنأى هي نفسها عن مختلف هذه الإشكاليات (Hegghammer, 2010 : 12). هكذا، فإن المعطيات الإمبيريقية المتاحة للباحث، تبدو قليلة نسبيا وأحيانا تتعرض لكافة أشكال التلاعب. وبسبب الطبيعة الجدالية والذاتية للظاهرة محل الدراسة، يكون الباحثون في مواجهة إشكالية مزدوجة: حجم متواضع من المعطيات المتاحة وصلابة إمبيريقية ضعيفة للمعطيات الملتقطة. هذه الإشكاليات الميثودولوجية عديدة ولا يمكنها أن تشكل موضوع نقاش تفصيلي، في إطار هذا المبحث. لكنه يمكننا، معالجة مبحثين أساسيين اثنين يرتبطان بإشكالية هذه المعالجة، حول الانخراط والنضال السري العنيف: رهانات الترسيخ الإمبيريقي والرهانات الأخلاقية للبحث.

1.3. هشاشة، ندرة ومصداقية الرهانات الإمبيريقية

في المقام الأول، يبدو اليوم من المعاينة الأولى والمتجددة، أن الترسيخ الإمبيريقي الضعيف للدراسات حول الإرهاب والتشدد السري العنيف، هو الذي يضع في خطر الطموحات المعلنة في هذا الحقل من الخبرة، من أجل إنتاج معرفة موثوق بها كمعرفة علمية. وتشهد على ذلك، العبارات الجدالية التي وظفها ساجمان في مقالة حديثة في مجلة (*Terrorism and Political Violence*): "هناك مشكلة عويصة تعترض طريق

الباحثين، سواء انشغلوا بالدراسات حول الإرهاب أو شاركوا في هذه الدراسة، تتمثل في نقص المعطيات الكاملة والموثوق بها". وتتويجا لما سبق، أضاف هذا الأخير، قائلا: " دون أساس إمبيريقي للبحث، حول اللجوء إلى العنف السياسي، لا يمكننا أن نتقدم...وأنا أسمي هذا جمودا" (Sageman, 2014a : 6).

ورغم الحصيلة المتشائمة التي يفندها البعض ويقلل من شأنها آخرون، فإن إشكالية الهشاشة الإمبيريقية المتضمنة في مجموع حقل الدراسات هذا، تظل كاملة. إن هذا السجل ليس جديدا، بل أبعد من ذلك. ففي عام 1988، أشار يونجمان وشميد من جانبهما مسبقا إلى ضعف الصرامة الإمبيريقية، في حقل الدراسات. وهذا، مقارنة بالمعايير المتقبلة تقليديا، في باقي المجتمع العلمي. وقتها، انشغل هذان الباحثان بشكل خصوصي، باستراتيجيات التجميع الإمبيريقي، دون التساؤل عن طرائق التحليل اللاحقة، المتبعة من قبل الباحثين. وهكذا، فقد افترضوا أن 100 % من الباحثين يستخدمون في مقالاتهم ومؤلفاتهم الجامعية، كعتاد إمبيريقي رئيسي، نسبة 92 % من الوثائق الحكومية المفتوحة ونسبة 58 % من الوثائق الصادرة عن منظمات إرهابية، ونسبة 46 % من المقابلات التي أجريت مع فاعلين مؤسساتيين، ونسبة 26 % من الوثائق الحكومية المسموح بها. وأخيرا، نسبة 24 % من التحقيقات مع الفاعلين الإرهابيين أنفسهم" (Schmid et Jongman 1988 : 188). ومن الجدير بالملاحظة، أن هناك قليلا من الاستخدام للمعطيات الإمبيريقية، من المصدر الأول مع شكل من اللغو، إن لم نقل دائرية المواد الإمبيريقية المجندة من قبل الباحثين. إنها ظاهرة مستديمة في حقل الدراسات هذا؛ حيث أن المعطيات الإمبيريقية المستخدمة ليست في الغالب ثمرة مقاربة تجميع أصيلة، لكنها استعادة منجزة من خلال أعمال كتاب آخرين أو مواد سبق نشرها.

هذا الأفق ليس خاصا بسنوات 1980 التي شهدت تطور هذا الميدان من الخبرة، حول ظواهر الإرهاب والنضال السري العنيف. في سنة 2001، اقترح سيلك بانوراما مشابهة توضح التنوع الضعيف للمناهج المستخدمة في ميدان التقاط المعطيات

والغلبة القوية للمعطيات الإمبيريقية، المسماة ثانوية. وخلص الكاتب مجددا عام 2007 إلى ما يلي: "الخلاصة تقول، بأن الحقل لا يزال محدودا جدا، بشأن توظيفه لمناهج تجميع البيانات (Silke 2007 : 80). وبشكل مقارن بيّن كل من لوم، كينيدي وشيرلي، انطلاقا من لمحة ممنهجة للتراث بأن ¾ من الدراسات التي تعالج الظواهر الإرهابية، تستنجد بالمعطيات الإمبيريقية. وأن غالبية البحوث تتمثل في الأساس، في مساهمات وإضافات نظرية، حتى لا نقول أحيانا في خلاصات مبحثية" (Lum, Kennedy et Sherley, 2006 : 491-492).

في ميدان الصرامة الميثودولوجية، يبدو أن التوصل إلى المصادر والمعطيات الأولية بانتظام إذن، هو محل انشغال كقاعدة ضعيفة للدراسات حول الإرهاب. وجاء العديد من الكتّاب يؤكدون على استخدام متواتر وأحيانا نقدي أقل، للمصادر الثانوية، في هذا الميدان (Schulze 2004 : 161-163). وهو ميل جلي يؤدي بكيفية إشكالية إلى عملية مرجعية-ذاتية إلى الكتابات التي سبق نشرها وتطورات المعارف المبنية على معطيات إمبيريقية فقيرة نسبيا، زيادة على كونها تدور في حلقة مفرغة. هذا الاستناد الكثيف على مصادر ثانوية موجودة مسبقا، على حساب المعطيات الأولية الأصيلة، يؤدي في نظر سيلك ليس وحسب إلى البحث في ميدان الإرهاب والنضال السري العنيف إلى حالة غائية. بل أخطر من ذلك إلى تفقيره، سواء على المستوى الإمبيريقي كما النظري (Silke 2001 : 4-9). وفي العديد من الحالات، تتخذ المقالات والمؤلفات المنشورة شكل تراث يحوصل جزءا من المعارف التي سبق إنتاجها، بذكر الملاحظات الإمبيريقية التي طورها كتّاب آخرون، دون الاعتداد بتوظيف مصادر إمبيريقية جديدة. وفي المحصلة، مثلما يقول شورمان وإيجكمان: "أن غالبية المنشورات حول الإرهاب تخاطب نفسها بنفسها" (Schuurman et Eijkman, 2013 : 2).

وأكثر إشكالية من ذلك، فإن اللجوء إلى المعطيات الثانوية، يمر عبر استخدام كثيف للمصادر الصحفية، ما يثير بالضرورة إشكالية دقة، طابع إعلامي منحاز ينقي العناصر الموظفة من قبل الباحثين (Schmid 2011a : 461). وبالرغم من مستوى

التفصيلات وصرامة بعض العناصر الإمبيريقية المتأتية من مصادر إعلامية، فإن هذه الأخيرة تسجل في منطق إعلامي وليس في منطق بحث علمي. يؤدي هذا التباين بالضرورة إلى إعادة تسجيل المعلومة التي لا تشرع بالضرورة الأهداف نفسها ولا المعايير الميثودولوجية نفسها، مقارنة بتلك التي تميّز البحث العلمي (Lentini, 2010 : 6). وفي هذا المستوى، فإن المصادر الإعلامية، يمكنها أن تترك في الظل أو تحجب، العديد من عناصر المعلومات المهمة للباحث والتي تبدو من جهة أخرى، عناصر هامشية دون أية فائدة في المقاربة الصحفية. رغم المحاولات المعلنة والهدف المرسوم للباحثين، في مفاوضة التوصل إلى معطيات أولية، فإن الكثير من الدراسات تعاود السقوط في استخدام نقدي هزيل للمصادر الثانوية، كعتاد رئيسي في التحري والتنقيب. في ميدان الدراسات حول عمليات الراديكالية وظواهر الانخراط السري، تبدو الملاحظات الحديثة، مشابهة لتلك التي تمت في الحقل في مجمله، مع لجوء تفضيلي للباحثين إلى مصادر ثانوية، لأنهم يوظفون نسبة 15 % من الحالات، المقابلات ونسبة 10 % من الوثائق القضائية و/أو إعادة تسجيل المحاكمات" (Neumann et Kleinmann 2013 : 372).

وهناك مجموعة من الأسباب التي تقدم مرة أخرى، بهدف تفسير هذه الصعوبة المستديمة في توظيف المعطيات الإمبيريقية الأولية القادرة على تأكيد أو تفنيد القضايا النظرية الكبيرة، المقدمة في الحقل. تشكل الخصوصيات المتصلة بموضوع البحث، المبرر الأكثر تداولا بين الباحثين. ويجعل الطابع المتحرك، السري، الخفي والعنيف للظواهر موضوع البحث، من الصعب القيام بعملية التقاط البيانات الإمبيريقية. وهنا أيضا، فإن النضال الجهادي لا يكون بمنأى عن هذه المعاينات. ويبدو التوصل إلى الفاعلين في هذه الظواهر النضالية معقدا، بالأخص في حالات الأفراد المنخرطين بالكامل وبشكل مباشر في العنف المسلح. وبالكيفية ذاتها، فإن الأفراد الخارجين من المسارات السرية العنيفة أو أولئك الذين لم يشكلوا مباشرة محل متابعات قضائية، لا يبدون أكثر تفتحا في مناقشة انخراطهم السابق (Altier, Horgan et Thoroughgood 2012 : 86). إن

حالة الريبة حيال الباحث الذي ينظر له أحيانا كعون لمصالح المخابرات وأحيانا أخرى كشخص جد فضولي [لكي يعتبر جدّيا] تجعل عملية التقاط البيانات إشكالية. وبالطريقة نفسها، يوجد ارتياب مماثل في جانب الفاعلين المؤسساتيين الذين يشكلون مصدرا آخر للتوصل إلى معطيات أولية. سينظر إلى الباحث في أحسن الأحوال، كمبتدئ يكون من الصعب الوثوق به. ويعتبر في أحسن الحالات، عضوا خارجيا عن جماعة المخابرات وعالم محاربة الإرهاب، لا يتمتع بأية صلاحية للتعرف على المعلومات المصنفة والسرية. وإذا بقي التقصي الإثنوجرافي سبيلا آخر محتملا، فإن التكاليف المترتبة عن مثل جهاز البحث هذا، ليست معدومة على الباحث. وأن المعطيات الملتقطة، ستفرض سلسلة من القيود الميثودولوجية.

لكن، هناك بعض المؤلفين الذين يستهدفون تباين الانتقادات المشار إليها: "يصبح السؤال هو التالي: ما هي المعايير التي يجب أن يخضع لها تقييم البحث الجامعي الأكاديمي، حول الإرهاب [لا يتعدى مضمون البحث المعلن، تقريرا صحفيا جيّدا أم بحثا أكاديميا منتظما، في مناطق غير إشكالية (دراسة السلوك الانتخابي)؟ إذا كان الأمر كذلك، خاصة وأن البحث حول الإرهاب هو في الحقيقة أدنى من ذلك]. لكن، مثل هذه المقارنة، تكون في الحقيقة غير منصفة (Schmid 2011a : 462). ومع ذلك، فإن الأعمال البحثية التي تتناول ظواهر النشاط السري العنيف والإرهاب، تظل مطبوعة بهشاشة، ندرة ونقص مصداقية في أساسها الإمبيريقي. وفي مواجهة هذه المعاينة، يجب على الباحث أن يرفع هذا التحدي الميثودولوجي. وهنا يمكن إعطاء دور كبير للمعطيات الإمبيريقية الأصيلة، من المصادر الأولية التي يمكن تجميعها في إطار بحث ميداني. ويكون هذا الخيار الميثودولوجي متغذيا بداية، بطموح الرد على الانتقادات المطروحة في إطار هذا الفصل، حول غياب جلي للدراسات ذات الطابع الإمبيريقي. كما يمثل محاولة للرد على التشخيص العام المنجز، فيما يتعلق بحقل الدراسات حول الإرهاب والنضال السري العنيف.

2.3. موافقة وسرية الرهانات الأخلاقية

الجانب الأساسي الثاني في ميدان البحث حول الإرهاب وظواهر النضال السري العنيف، يتمثل في الرهانات الأخلاقية. بسبب طبيعة موضوع الدراسة ذاتها، يواجه الباحث سلسلة من التوترات بين طموحات الباحث المسقطة والالتزامات الأخلاقية التي تفرض عليه. في المقام الأول، الظروف الإدارية التي تفرض من قبل لجان أخلاقية مستقلة، صارت اليوم معيارا مؤسساتيا في الأوساط الأكاديمية في شمال أمريكا، تعتبر بمثابة عدد من الإكراهات يمكنها أن تعقد من تنفيذ مشروع البحث الذي يتناول الظاهر السرية اجتماعيا. وكما يشير إلى ذلك، نومان وكلينمان: "أن البحث حول الإرهاب والراديكالية صعب في الحقيقة، لأن عدد الإرهابيين [وأولئك الذين يطمحون إلى أن يصبحوا كذلك] جد متواضع، أما الموجودون، فإنه من الصعب التوصل إليهم، ناهيك عن مقابلتهم. لكن، حتى إذا أثمرت هذه الجهود، فإن مجالس البحث تفرض شروطا لا معقولة ولا واقعية، تعيق إنجاز العمل الميداني" (Neumann et Kleinmann, 2013 : 378). ورغم أنها ضرورية، فإن عملية القبول الأخلاقي، تبدو متباينة من مؤسسة إلى أخرى، وهذا على مستوى الشروط كما العملية الإدارية المفروضة. في بعض الحالات، فإن طلبات اللجنة الأخلاقية المستقلة، قد تؤخر لعدة شهور، إن لم نقل أنها تشكل خطرا على السريان الجيّد للبحث الميداني. وبسبب النظرة الكاريكاتيرية للظواهر السياسية، من قبل اللجان الأخلاقية المستقلة، يمكن أن تكون الوثائق المطلوبة أحيانا معايرة بشكل رديء، مع مثل هذا الموضوع البحثي. على سبيل المثال، يكتسي تقديم قائمة معدة مسبقا من الأشخاص الذين سيتم استجوابهم وشبكات مقابلات مستخدمة، أهمية متواضعة في ميدان مثل التطرف، الراديكالية والإرهاب، حيث تبدو فرص الاستجواب، انتهازية وثمرة عملية طويلة من الدخول إلى ميدان التقصي" (Dolnik, 2011 : 8-9). وأكثر من ذلك، فإن التطبيق غير الانعكاسي لأنماط الشروط الأخلاقية، قد يولد تأثيرات سلبية، إن لم نقل غير منتجة، حيال المبادئ الأخلاقية العامة.

ويتمثل التحدي الأخلاقي الثاني الذي يثيره كل بحث، في الموافقة الواعية للمشاركين. وسواء تعلق الأمر بأفراد متواطئين مباشرة مع الحراك السري العنيف، أقاربهم أو فاعلين مؤسساتيين [جزء لا يتجزأ من البحث]، يجب أن تظل الموافقة الواعية عنصرا أخلاقيا مهيمنا. وأن إجراء وإنجاز المقابلات مع الأفراد المحكوم عليهم (أم لا) بأعمال عنيفة، يظل من زاوية النظر هذه، عملية معقدة على المستوى الأخلاقي (Atran, 2011). في الحقيقة، يتطلب الأمر من الباحث، أن يتيقن من أن الأشخاص المستجوبين، يكونون على دراية تامة بالأخطار الناجمة والمرتبطة بمقاربة البحث العلمي هذه [إمكانية أن يجرم المبحوث نفسه، الكشف عن عناصر واقعية غير معروفة من قبل العدالة، الخ.]. وبالموازاة، يجب أن يتخذ الباحث التدابير اللازمة، بهدف حماية وتأمين هذه المشاركة، لكي لا تضر بأي حال من الأحوال، بالشخص محل الاستجواب. يتعلق الأمر بضرورة التأكد من أن المعطيات المجمعة أثناء المقابلة، لا يمكنها أن تستخدم في تجريم أو مضاعفة الحكم، إن هي وقعت في حوزة العدالة أو أي جهاز أو مصلحة أمنية[20]. في هذا الصدد، تكون الإشكاليات التي تحيط بالسرية جد معتبرة، رغم إمكانية الالتفاف عليها.

[20]- بشأن الرهانات الأخلاقية للاستخدام القضائي لمواد البحث الإمبيريقي، يمكن العودة إلى الحالة الحديثة للولايات المتحدة والنقاشات التي دارت بشان هذه القضية في مؤلف (Jackson, Bikston et Gunn 2013). كما يمكن ذلك أيضا، في إطار تدقيق أكثر من البحوث التي تحيط بظواهر العنف السياسي والانخراط السري العنيف.

خلاصة

باختصار، يمكن أن يتميز التراث الراهن بسلسلة من العقبات والقيود التي تواجه مشروع البحث. في المقام الأول، الملاحظة العامة لترسيخ إمبيريقي ضعيف بشأن الأعمال المنجزة، حتى الآن. تهيمن بصمة القراءة الحتمية للأنترنيت (إبرة تحت جلدية أو أسطورة تأثيرات قوية) وتعمل على إهمال الأفراد وقدرتهم على تبني مواجهة البيئات الرقمية. وعجز المقترحات النظرية الراهنة، على تخطي "إشكالية الخصوصية"، مع ديمومة الخطاب العام عن الراديكالية الذاتية و/ أو الراديكالية التي تظل مفندة، بالوقائع والعناصر الإمبيريقية. إن اتجاه المقاربات الحالية نحو وضع تمييز قوي بين "عالم افتراضي" و"عالم الواقع"، يهمل التفاعلات والعلاقات القائمة بين الدوائر الرقمية والعالم الاجتماعي الحقيقي. ويسمح غياب إطار نظري واضح ومتناسق بإدراج دور البيئات الرقمية في التساؤلات التي تحيط بعمليات التعبئة ضمن التطرف العنيف، متضمنا عمليات الانخراط في النضال الجهادي.

قائمة المراجع

1. Altier, M. B., Horgan, J. et Thoroughgood, C. (2012), « In Their Own Words ? Methodological Considerations in the Analysis of Terrorist Autobiographies », in Journal of Strategic Security 5(4).
2. Archetti, C. (2013), Understanding Terrorism in the Age of Global Media : A Communication Approach, New York : Palgrave MacMillan.
3. Atran, S. (2011), « The Value(s) of IRBs », in Observer : Association for Psychological Science 24(9).
4. Awan, A., et al. (2011), " Radicalisation and Media : Connectivity and Terrorism ", in the New Media Ecology, London : Routledge.
5. Bartlett, J. et Miller, C. (2012), « The edge of violence : Towards telling the difference between violent and non-violent radicalization », in Terrorism and Political Violence 24(1).
6. Benford, R. D. et Snow, D. A. (2012), « Processus de cadrage et mouvements sociaux: présentation et bilan », in Politix 99.
7. Bolt, N. (2012), The Violent Image: Insurgent Propaganda and the New Revolutionaries, New York : Columbia University Press.
8. Borum, R. (2011), « Rethinking radicalization », in Journal of Strategic Security 4(4).
9. Brachman, J. M. (2008), Global jihadism : theory and practice, New York : Routledge.
10. Bradamat, P. (2014), « The Public, the Political, and the Possible : Religion and Radicalization in Canada and Beyond », in Bradamat P. et Dawson L. L. [Dir.], Religious Radicalization and Securization in Canada and Beyond, University of Toronto : University of Toronto Press).
11. Caiani, M., Della Porta, D. et Wagemann, C. (2012), Mobilizing on the Extreme Right: Germany, Italy, and the United States, New York : Oxford University Press.
12. Casilli, A. (2010), *Les liaisons numériques. Vers une nouvelle sociabilité?*, Paris : Seuil.

13.Cesari, J. (2011), « Muslims in Europe and the US : A Shared but Overrated Risk of Radicalism », dans Coolsaet R. [Dir.] Jihadi terrorism and the radicalisation challenge: European and American experiences, Surrey : Ashgate Publishing.

14.Coles, J. (2012), « Radicalisation in virtual worlds : Second Life through the eyes of an avatar », in Journal of Policing, Intelligence and Counter Terrorism 7(1).

15.Conway, M. (2012), « From al-Zarqawi to Al-Awlaki : The Emergence and Development of an Online Radical Milieu », in The Combating Terrorism Exchange (2)4.

16.Conway, M. (2014), « Reality check: assessing the (un) likelihood of cyberterrorism », dans Chen T. M., Jarvis L. et MacDonald S. [Dir.] Cyberterrorism : Understanding, Assessment, and Response, New York : Springer.

17.Conway, M. (2005), « The Media and Cyberterrorism : A Study in the Construction of Reality », dans le cadre de la First International Conference on the Information Revolution and the Changing Face of International Relations and Security, Switzerland : Lucerne.

18.Conway, M. et McInerney, L. (2008), « Jihadi video and auto-radicalisation : evidence from an exploratory YouTube study », dans Collectif [Dir.] Intelligence and Security Informatics, Berlin/Heidelberg : Springer.

19.Coolsaet, R. [Dir.] (2011), Jihadi Terrorism and Radicalisation Challenge : European and American Experiences, Surrey : Ashgate Publishing, 2nd Edition.

20.Cragin, K. R. (2014), « Resisting Violent Extremism : A Conceptual Model for Non-Radicalization » in Terrorism and Political Violence 26(2).

21.Crettiez, X. (2011a), " High Risk Activism : Essai sur le processus de radicalisation violente », (première partie », Pôle Sud 34.

22.Dalgaard-Nielsen, A. (2010), « Violent Radicalization in Europe: What We Know and What We Do Not Know », in Studies in Conflict & Terrorism 33(9).

23.Della Porta, D. et LaFree, G. (2012), « Guest editorial : Processes of radicalization and de-radicalization » in International Journal of Conflict and Violence 6(1).

24. Denning, D. (2007), « A View of Cyberterrorism 5 Years Later », in Himma K. E. [Dir] Internet security: hacking, counterhacking, and society, Sudbury : Jones and Bartlett Publishers.
25. Dolnik, A. (2011), « Conducting field research on terrorism : A brief primer », in Perspectives on Terrorism, 5(2).
26. Global Futures Forum, (2006), Radicalisation, violence and the power of networks, Bruxelles : Global Futures Forum.
27. Edwards, C. et Gribbon, L. (2013), « Pathways to Violent Extremism in the Digital Era », in The RUSI Journal 158(5).
28. Hannah, G., Clutterbuck, L. et Rubin, J. (2008), Radicalization or Rehabilitation : Understanding the challenge of extremist and radicalized prisoners, Santa Monica : RAND.
29. Heath-Kelly, C. (2013), « Counter-Terrorism and the Counterfactual : Producing the 'Radicalisation'Discourse and the UK PREVENT Strategy », in The British Journal of Politics and International Relations 15(3).
30. Hegghammer, T. (2010), Jihad in Saudi Arabia : violence and pan-Islamism since 1979, Cambridge : Cambridge University Press.
31. Horgan, J. (2003), « The Search for the Terrorist », dans Silke A. [Dir.] (2003), Terrorists, victims and society : Psychological perspectives on terrorism and its consequences, Chichester : John Wiley & Sons.
32. Jackson, B. A., Bikson, T. K. et Gunn, P. P. (2013), « Human Subjects Protection and Research on Terrorism and Conflict », in Science 340(6131).
33. Jones, A, Steinbach, R, Roberts, H, Goodman, A and Green J. (2012), " Rethinking passive transport : bus fare exemptions and young people's wellbeing ", Health and Place, 18.
34. Khalil, J. (2014), « Radical Beliefs and Violent Actions Are Not Synonymous: How to Place the Key Disjuncture Between Attitudes and Behaviors at the Heart of Our Research into Political Violence », in Studies in Conflict & Terrorism 37(2).
35. King, M. et Taylor, D. M. (2011), « The Radicalization of Homegrown Jihadists : A Review of Theoretical Models and Social Psychological Evidence », in Terrorism and Political Violence 23(4).

36.Knefel, J. (2013), « Everything You've Been Told About Radicalization Is Wrong », Rolling Stone. Consulté en ligne : http://www.rollingstone.com/politics/news/everything-youve-been-told-about-radicalization-is-wrong.

37.Kundnani, A. (2012), « Radicalisation : the journey of a concept », in Race & Class 54(2).

38.Lentini, P. (2010), « "If they Know Who Put the Sugar it Means They Know Everything" : Understanding Terrorist Activity Using Operation Pendennis Wiretap (Listening Device and Telephone Intercept) Transcripts », in ARC Linkage Project on Radicalisation-Conference 2010 Understanding Terrorism from an Australian Perspective : Radicalisation, De-radicalisation and Counter Radicalisation.

39.Lum, C., Kennedy, L. W. et Sherley, A. (2006), « Are counter-terrorism strategies effective? The results of the Campbell systematic review on counter-terrorism evaluation research », in Journal of Experimental Criminology 2(4).

40.Mandel, D. (2009), « Radicalization : What does it mean », dans Pick T. M., Speckhard A. et Jacuch B. [Dir.], Home-grown terrorism : Understanding and addressing the root causes of radicalisation among groups with an immigrant heritage in Europe, Amsterdam : IOS Press.

41.McCauley, C. et Moskalenko, S. (2011), Friction : How radicalization happens to them and us, Oxford : Oxford University Press.

42.McCauley, C. et Moskalenko, S. (2014), « Toward a Profile of Lone Wolf Terrorists : What Moves an Individual From Radical Opinion to Radical Action », in Terrorism and Political Violence 26(1).

43.Nasser-Eddine, M., Garnham, B., Agostino, K. et Caluya, G. (2011), Countering Violent Extremism (CVE) Literature Review, Canberra : Australian Government Department of Defence.

44.Nesser, P. (2008), « How did Europe's Global Jihadis Obtain Training for their Militant Causes? », in Terrorism and Political Violence 20(2).

45.Neumann, P. R. (2013), « The trouble with radicalization », in International Affairs 89(4).

46.Neumann, P. R. et Kleinmann, S. (2013), « How Rigorous Is Radicalization Research? », in Democracy and Security 9(4).

47.Neuman, W. R., & Guggenheim, L. (2011), “ The evolution of media effects theory : Fifty years of cumulative research ”, in Communication Theory, 21(2).

48.Pantucci, R. (2011), We Love Death as You Love Life : Britain's Suburban Mujahedeen, New York : C. Hurst & Company Publishers.

49.Pauwels, L., et Schils, N. (2014), « Differential Online Exposure to Extremist Content and Political Violence : Testing the Relative Strength of Social Learning and Competing Perspectives », in Terrorism and Political Violence.

50.Pisoiu, D. (2011), Islamist radicalisation in Europe : an occupational change process, London : Routledge.

51.Ramsay, G. (2013), Jihadi Culture on the World Wide Web, London : Bloomsburry Academic.

52.Richards, A. (2011), « The problem with ‘radicalization’: the remit of ‘Prevent’and the need to refocus on terrorism in the UK », in International Affairs 87(1).

53.Sageman, M. (2008), Leaderless Jihad Terror Networks in the Twenty-First, Philadelphia : University of Pennsylvania Press.

54.Sageman, M. (2011), « The Turn to Political Violence in the West », dans Coolsaet R. [Dir.], Jihadi Terrorism and Radicalisation Challenge : European and American Experiences, Surrey : Ashgate Publishing, 2nd Edition.

55.Sageman, M. (2014a), « The Stagnation in Terrorism Research », in Terrorism and Political Violence 26(4).

56.Sageman, M. (2014b), « Low Return on Investment », in Terrorism and Political Violence 26(4).

57.Salem, A., Reid, E. et Chen, H. (2008), « Multimedia content coding and analysis: Unraveling the content of Jihadi extremist groups' videos », in Studies in Conflict and Terrorism, 31(7).

58.Schils, N. et Laffineur, J. (2014), Comprendre et expliquer le rôle des nouveaux médias sociaux dans la formation de l’extrémisme violent - Une recherche qualitative et quantitative, Bruxelles : Politique Scientifique Fédérale (Belspo) et Ministère fédéral de l’Intérieur.

59. Schmid, A. P. (2013), « Radicalisation, De-Radicalisation, Counter-Radicalisation : A Conceptual Discussion and Literature Review », in ICCT Research Paper (The Hague : The International Centre for Counter-Terrorism.
60. Schmid, A. P. (2011a), « 50 Un-and Under-researched Topics in the Field of (Counter-) Terrorism Studies », in Perspectives on Terrorism 5(1).
61. Schmid, A. P. [Dir.] (2011b), The Routledge handbook of terrorism research, London : Routledge.
62. Schmid, A. P. et Jongman, A. L. (1988), Political Terrorism : A Research Guide to Concepts, Theories, Data Bases and Literature, Amsterdam : North-Holland, 2nd Edition.
63. Schmid, A. P. et Price, E. (2011), « Selected literature on radicalization and de-radicalization of terrorists: Monographs, edited volumes, grey literature and prime articles published since the 1960s », in Crime, Law and Social Change 55(4).
64. Schulze, F. (2004) « Breaking the cycle: Empirical research and postgraduate studies on terrorism », dans Silke A. [Dir.] (2004), Research on terrorism : Trends, achievements and failures, London : Routledge.
65. Schuurman, B. et Eijkman, Q. (2013), « Moving terrorism research forward: the crucial role of primary sources », in ICCT Research Paper, The Hague : The International Centre for Counter-Terrorism.
66. Sedgwick, M. (2010), « The Concept of Radicalization as a Source of Confusion », in Terrorism and Political Violence 22(4).
67. Seib, P. et Janbek, D. M. (2010), Global terrorism and new media : The post-Al Qaeda generation, London : Routledge.
68. Silke, A. (2009), « Contemporary terrorism studies: issues in research », dans Jackson R., Smyth M. B. et Gunning J. [Dir.], Critical terrorism studies : a new research agenda, London : Routledge.
69. Silke, A. (2007), « The impact of 9/11 on research on terrorism », dans Ranstorp M. [Dir.], Mapping Terrorism Research : State of the Art, Gaps and Future Direction, London : Routledge.
70. Silke, A. (2001), « The devil you know : Continuing problems with research on terrorism », in Terrorism and Political Violence 13(4).

71. Sommier, I. (2012), « Engagement radical, désengagement et déradicalisation. Continuum et lignes de fracture », in Lien Social et Politiques, N° 68.

72. Stern ,J. E. (2014), « X : A Case Study of a Swedish Neo-Nazi and His Reintegration into Swedish Society », in Behavioral sciences & the law 32(3).

73. Stevens, T. (2012), « Apocaliptic Visions : Cyber War and the Politics of Time », in *SSRN*. En ligne sur SSRN : http://ssrn.com/abstract=2256370 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2256370. Consulté le 20 mars 2014.

74. The 9/11 Commision, (2004), Final Report of the National Commision on Terrorist Attacks Upon the United States, New York : W.W. Norton & Company.

75. Tinnes, J. (2013), « Literature on Terrorism and the Media (including the Internet): an Extensive Bibliography », in Perspectives on Terrorism 7(1).

76. Trévidic, M. (2012), « Audition de M. Trévidic, juge d'instruction au pole antiterroriste du TGI de Paris », dans le cadre de la Commission d'enquête parlementaire sur le fonctionnement des services de renseignement français dans le suivi et la surveillance des mouvements radicaux armés », Paris : Assemblée Nationale.

77. Veldhuis, T. et Staun, J. (2009), Islamist radicalization : a root cause model, The Hague: Netherlands Institute of International Relations Clingendael.

78. Von Behr, I., Reding, A., Edwards, C. et Gribbon, L. (2013), Radicalisation in the Digital Era : The Use of the Internet in 15 Cases of Terrorism and Extremism, Cambridge/Brussels : RAND Europe.

المحتويات